

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

دكتوراه (١٢٦)

أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي

دكتــور
عبد العزيز بن حميد الحميد

الجزء الثاني

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

عمادة البحث العلمي

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي



سلسلة الرسائل الجامعية
- ١٢٦ -

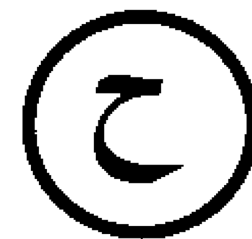
أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي

إعداد

د/ عبد العزيز بن حميد الحميد

الجزء الثاني

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م



جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحميد، عبد العزيز بن حميد
أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي./ عبد العزيز بن حميد الحميد- الرياض، ١٤٣٣هـ

٢مج
ردمك: ٦-٨٧-٠-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٠-٨٩-٠-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

١-الاستشراق والمستشرقون ٢- اللغة العربية أ. العنوان
ديوي ٣٠١,٢٩٥ ١٤٣٣/٢١٧٣

رقم الإيداع ١٤٣٣/٢١٧٣
ردمك: ٦-٨٧-٠-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٠-٨٩-٠-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

مدخل :

يأتي هذا الجزء من الدراسة مكملاً الباب الثاني عن الدراسة التحليليّة التي بدأت بدراسة معجم المستشرق الهولنديّ رينهارت دوزي (تكملة المعاجم العربيّة)، ويشتمل على الباب الثالث في الدراسةُ التقويميّة لأعمال المستشرقين، وهي خلاصة ما سبق من دراسات.

ومع الغزارة التي تظهر في الدراسة التحليليّة، لكنّي على ثقة من أنّ سعة الميدان تجعله بحاجة إلى مزيد من الدراسات الموجّهة إلى جوانب مختارة منه، وحسبي أنّي بذلت جهدي.

يبتدئ هذا الجزء بدراسة معجم فيشر التاريخيّ، ثمّ تتوالى بقيّة الدراسة التحليليّة للعديد من أعمال المستشرقين.



الباب الثاني

دراسة تحليلية لأعمال المستشرقين

الفصل الأول

المعاجم التاريخية

ب - المعجم اللغوي التاريخي - المستشرق الألماني أوجست فيشر



أوجست فيشر (١٨٦٥–١٩٤٩)[١] August Fischer

مستشرق ألماني اعتنى بدراسات اللغة العربيّة، ونهج منهج أستاذه هاينرش ليبرشت فلايشر مؤسس مدرسة ليبزج في الاستشراق الألماني، وهو منهج يقوم على الاستناد الوثيق إلى الشواهد اللغويّة العربيّة، وإلى أعمال اللغويّين والنحاة العرب، والابتعاد عن الافتراض من غير أساس.

برع في علوم اللغة تأليفاً وتدريساً، وتولى التعليم في معهد اللغات الشرقيّة (١٨٩٦–١٩٠٠)، وشغل كرسي اللغات الشرقيّة في جامعة ليبزج (١٩٠٠–١٩٣٩).

تَلْمَذ عليه أعداد كبيرة من الدارسين من أنحاء كثيرة، من أشهرهم المستشرقون: شاده وبرجشتراسر وجراف.

وعُيّن عضواً في مجمع اللغة العربيّة في مصر بعد إنشائه، واستمرّ يتردّد على القاهرة في شتاء كلّ عام حتى عام ١٩٣٩م بعد قيام الحرب العالميّة الثانية، حيث لم يستطع الرجوع واستمرت عضويته في المجمع إلى سنة ١٩٤٥م، وتوفي سنة ١٩٤٩م.

من أعظم أعماله العلميّة مشروع معجمه التاريخيّ للغة العربيّة، والذي قضى في جمع مادّته أربعين سنة، وهو موضوع دراستنا، فستكون خاصّة بهذا المشروع.

♦ بعض جهوده اللغويّة في مجمع اللغة:

يحسن بنا قبل دراسة ما طبع من معجمه أنْ نشير إلى بعض مشاركاته في القضايا اللغويّة أثناء عضويته في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة:

وضع خطّة المعجم التاريخيّ الكبير:

كان فيشر عضواً في لجنة المعجم في المجمع، ولذا طُلب منه وضع خطّة للمعجم الكبير، وقدّم تقريراً خاصّاً به يشتمل على الخطّة كاملة[٢]، ويظهر لي أنّ تلك الخطّة كانت لدى فيشر أعدها لمعجمه التاريخيّ، وحينما طُلب منه خطّة للمعجم الكبير قدّمها إلى المجمع، وممّا رجّح لديّ هذا الرأي أنّ عبد القادر

---

(١) ينظر في ترجمة فيشر: تاريخ حركة الاستشراق ص ٣٤٠–٣٤١، موسوعة المستشرقين ص ٢٨٠–٢٨٤، المستشرقون ٢/٤١٥–٤١٦

(٢) ينظر: مجلة المقتطف – الجزء الثالث من المجلد الرابع عشر بعد المائة (لحق المقتطف) ص ٣–٣٦

المغربي – وهو أحد الأعضاء – كتب بحثاً عنوانه (معجم الدكتور أ. فيشر – وصفه ونقده)[1] أقام دراسته للمعجم على تقرير قدّمه فيشر نفسه إلى المجمع في الدورة الثالثة سنة ١٩٣٦ عن معجمه، وأرفق به نماذج للمعجم، وهي مادّة (أخذ) ومعانيها، ليطّلع عليها الأعضاء.

وحاولت العثور على النموذج المشار إليه في محاضر الجلسات أو مجلة المجمع فلم أجده، ووجدت النموذج (أخذ) مع تقرير فيشر الذي قدّمه إلى المجمع عن خطّة المعجم التاريخيّ الكبير.

وعندما ننظر نظرة إجماليّة إلى التقرير نجده ناضجاً من حيث شموله أهمّ القضايا، حيث قسّمه إلى مقاصد خمسة :

المقصد الأوّل : في أنواع محتويات المعجم : ذكر فيه أنواع المصادر التي تؤخذ منها الألفاظ.

المقصد الثاني : في طريقة جمع محتويات المعجم : ذكر فيه طريقة جمع الموادّ التي سبق ذكر مصادرها، فيفرد جزازة لكلّ كلمة وتركيب ومعنى.

المقصد الثالث : في ترتيب المعجم : ذكر فيه ترتيب المعجم على الحرف الأوّل والثاني وهكذا، ثمّ الترتيب الداخلي للمادّة.

المقصد الرابع : في قواعد المعجم غير المذكورة : ذكر فيه عدداً من قواعد المعجم وهي : ضبط كلمات المعجم، وإثبات كلّ الكلمات والتراكيب والمعاني بشواهدها وما يتعلق بها من التوثيق، وترتيب الشواهد تاريخيّاً لمعرفة تاريخ الكلمات.

المقصد الخامس : في نقل محتويات المعجم إلى لسان أوربّي : أراد به إضافة ترجمة إنجليزيّة أو فرنسيّة للكلمات والتراكيب في المعجم[2].

♦ ردّه على انستاس الكرملي بشأن كلمة موسيقى[3] :

ألقى فيشر كلمة أشار فيها إلى بحث الكرملي بشأن كلمة " موسيقى "، وأثنى على قيمة البحث، إلاّ أنّه أخذ عليه عدّة مآخذ منها :

---

(١) ينظر : مجلة المجمع العلميّ العربيّ – الجزء الرابع – المجلد الرابع والعشرون ص ٥٠٠–٥١٤

(٢) أجريت دراسة مفصّلة عن خطة فيشر والمآخذ عليها في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٠ وما بعدها.

(٣) محاضر الجلسات – دور الانعقاد السادس – الجلسة السادسة ص ٢٠٥–٢٠٦

١- أنّ الكرملي ذهب إلى أنّ العرب لم يأخذوا لفظة (الموسيقى) عن الروم، لاتينيّين كانوا أم يوناناً، وإنما أخذوها من الآراميين، وفي الآراميّة (موسيقي) بالياء، كما أنّ كلمة (الموسيقار) العربيّة موجودة في الآراميّة.

وأوضح فيشر أنّ كلّ ما نقل من اليونانيّة كان بواسطة الآراميين، كما أنّ كلّ ما نقل عن اللاتينيّة قبل فتح العرب لشمال أفريقيا كان بواسطة اليونان وعنهم بواسطة الآراميين، كما أنّ الكلمة الآراميّة يرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينيّة Musicarius.

٢- قول الكرملي : " وأمّا العرب في الجاهليّة وصدر الإسلام فإنهم قالوا " المزيقة "، واستشهد على هذا القول ببيت للشماخ :

له زَجَل كأنّهُ صوتُ حادٍ * إذا سمع المَزِيقَة أو زَمِيرُ

وتساءل فيشر عن مصدر هذه الرواية، فالذي في الديوان طبعة الشنقيطي :

له زَجَل تقولُ أصوتُ حادٍ * إذا طلب الوَسِيقَة أو زَمِيرُ

ورجّح أنّ هذه الرواية هي الصحيحة، وهي المتّفقة مع شرح الشنقيطي إذ قال :" المعنى أنّ الحمار الذي يصفه يشبّه صوته بأتانه إذا صوّت بها حادي الإبل أو صوت مزمار "، وبذا نفى فيشر وجود كلمة (المزيقة) في شعر الشماخ أو في شعر آخر في العربيّة.

وأخذ على الكرملي ذهابه إلى أنّ فعل (مرّق) بمعنى غنّى قد صُحّف عن (مزّق)، توهماً منه بعد أنْ ظن ورود كلمة (المزيقة) في شعر الشماخ، ثمّ ذكر فيشر قول الشيخ محمّد الخضر حسين في أثناء الجلسة :" لا أوافق الأب انستاس على أنّ لفظتي (ممرّق) و (وتمريق) مصحّفتان عن (ممزّق) و (تمزيق) إذ لا دليل على هذا التصحيف..".

ثم استشهد فيشر على ورود (مرّق) بمعنى غنّى و (التمريق) بمعنى الغناء.

ويتّضح ممّا سبق تمكّن فيشر من القدرة على النقاش في المسائل اللغويّة، والقدرة على الاستدلال لما يذهب إليه، وهي قدرة جاءته من إتقانه عدداً من اللغات الساميّة وغير الساميّة، يتّضح ذلك من رده على الكرملي بشأن أصل كلمة (موسيقى).

♦ **تعقيبه على الكرملي بشأن كلمة (بَقّ)**[1]:

ألقى انستاس الكرملي بحثاً ذكر فيه أنّ كلمة بقّ كانت تطلق قديماً على البعوض، وعقب فيشر بتأييد رأيه بأدلة ثلاثة:

◈ أنّ هذه الكلمة ساميّة قديمة وجدت في اللغة البابليّة والآشوريّة، وكذا في اللهجات الآراميّة بمعنى بعوض.

◈ أنّ هناك أبياتاً كثيرة تؤيد ذلك كقول جرير:

أغرّ من البُلْق العِتاق يشُفّه * أذى البقّ إلاّ ما احتمى بالقوائم

◈ أنّ المترجم الكبير حنين بن إسحاق ترجم كلمة يونانيّة بكلمة (البَقّ).

وتعقيب فيشر هنا يدلّ على تمكّنه من اللغات الساميّة، واستعانته بها في شرح ألفاظ العربيّة.

المعجم اللغويّ التاريخيّ:

يُعدّ معجم فيشر من أفضل معاجم المستشرقين التي أثّرت في الدراسات المعجميّة العربيّة.

وكانت بداية مشروعه في أوائل القرن العشرين، عندما عرض فكرته في ثلاثة مؤتمرات استشراقيّة في باسل عام ١٩٠٧، وكوبنهاكن عام ١٩٠٨، وأثينا عام ١٩١٢، حيث لقي قبولاً واستحساناً.

واستعان ببعض الجهود التمهيديّة التي قام بها قبله بعض أساتذة العربيّة بالقسم العربيّ بجامعة ليبزج، مثل: هاينريش ليبرشت فلايشر، وهاينريش توربيكه، ووَكَل إلى بعض تلامذته انتقاء مختارات من دواوين الشعراء، وممن تعاون معه فريتس كرنكو، ويوهانس بيدرسن[٢].

وابتدأ فيشر بالعمل في معجمه مدعوماً دعماً متقطّعاً من بعض الجهات الألمانيّة، وعندما أصبح فيما بعد عضواً في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة تيسّر له طرح فكرته على أعضاء المجمع، وبعد مداولات وطرح لآراء عديدة وافق المجمع والحكومة المصريّة على تبني هذا العمل وتحمل تكاليفه[٣].

---

(١) محاضر الجلسات – دور الانعقاد الرابع – الجلسة الثالثة عشرة ص ٢٤

(٢) ينظر: معجم اللغة العربيّة الفصحى – مانفريد أولمان (ألمانيا والعالم العربيّ ص ٣٣١).

(٣) سيأتي تفصيل تطوّر العمل في المعجم منذ بداية فكرته وحتى قبوله في المجمع ص ٤٦٩ وما بعدها.

ولا شكّ أنّ قبول المجمع ذلك المشروع يعدّ دليلاً على جهد فيشر المعجميّ، حيث استطاع أنْ يقنع المجمع بالتصوّر المعجميّ الاستشراقي القائم على نقد المعاجم العربيّة ومعاجم المستشرقين التي سارت على منوالها، لما فيها من عيوب عديدة، ذلك التصوّر الذي يذهب إلى أخذ مفردات العربيّة من مصادرها الأصليّة – متى أمكن – لا من المعاجم العربيّة[1]، ومن تلك المصادر ما يعدّ خارجاً عن مفهوم الفصاحة الذي حدّده المعجميّون العرب.

إنّ ذلك الاعتراف المجمعي بعمل فيشر – وإنْ لاقى المعارضة من بعض الأعضاء – دليل على أثر الاتّجاه الاستشراقي في ميدان الدراسات العربيّة للمعجم، حيث أوجد لنفسه مكاناً في ذلك الميدان المزدحم بالآراء الأخرى، وبذا أصبح ذلك الاتّجاه واحداً من الاتّجاهات في الصناعة المعجميّة.

أمّا عن مصدر اتّجاه فيشر في معجمه فغير متّفق عليه، وفي التصدير الذي كتبه د. إبراهيم مدكور – الأمين العامّ للمجمع – للمطبوع من معجم فيشر، ذكر أنّ معجم أكسفورد التاريخيّ كان مثل فيشر الأعلى، حيث أراد تطبيق منهجه في اللغة العربية[2].

أمّا أ. د. محمّد رشاد الحمزاوي فذهب إلى خلاف ذاك الرأي، بل إنه نفى صحّة رأي د. مدكور، وذهب إلى أنّ الذي أوعز بفكرة المعجم التاريخيّ إلى فيشر هو المستشرق توربيكه، وفي موضع حديثه عن المظاهر التاريخيّة والأصوليّة والإعرابيّة والنحويّة والتعبيريّة والأسلوبيّة في معجم فيشر، ذكر أنّ الذي أوحاها إلى فيشر هو المستشرق ف. هيرديكن F. Heerdegen في علم اللغة اللاتينيّة Lateinische Lexikographie ، حيث أشار فيشر إلى أنّ بعض الآراء التي ذكرها عن نظريّة صناعة المعجم ترجع إلى ذلك المستشرق، وهو دليل اتخذه الحمزاوي لدعم رأيه[3]، وكأنّ الحمزاوي ذهب إلى أثر المستشرقين: توربيكه وهيرديكن على فيشر في فكرة المعجم.

---

(١) لم يكن فيشر الوحيد الذي كان يدعو إلى الاعتماد على المصادر الأصول لا المعاجم العربيّة، بل أيّده المستشرق ماسينيون وحسن حسني عبد الوهاب. ينظر: أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ص ٥٠٧

(٢) وينظر: مجمع اللغة العربيّة في ثلاثين عاماً (١) – إبراهيم مدكور ٦٦/١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م، وذهب د. أحمد مختار عمر إلى هذا الرأي، ينظر: البحث اللغويّ عند العرب – د. أحمد مختار عمر ص ٢٧٣ – ط الرابعة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م – عالم الكتب – القاهرة.

(٣) ينظر عن الموضعين: أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة – أ. د. محمّد رشاد الحمزاوي ص ٩٨، ٥٠٩–٥١٠ ط الأولى ١٩٨٨م دار الغرب الإسلامي – بيروت، معجم فيشر (المقدمة) ص ٢٥



وتجدر الإشارة هنا إلى اعتراف آخر بالاتّجاه الذي سلكه فيشر، ويظهر ذلك في تكليفه من قبل المجمع بوضع خطّة المعجم الكبير، اعترافاً بعلمه وما أولاه للمعجم العربيّ من عناية، وقدّم تقريراً خاصّاً بالخطّة مفصلة، ذكر فيها بناء المعجم وترتيب موادّه، وقدّم مادّة (أخذ) نموذجاً على موادّه، وفيها جميع اشتقاقها، مع ذكر مصادر المعجم[1].

تطوّر العمل في المعجم منذ البدء به وحتى طبعه :

لكي ندرك قيمة هذا المعجم لا بدّ أنْ نعرف المناقشات التي دارت حوله، والاختلاف في تقييمه، وهو دليل على الجِدّة التي حملها في طرحه، ثمّ ما آلت إليه تلك المناقشات من نتائج، وإليك المداولات والاختلافات التي دارت حوله :

أوّلاً : كان فيشر أحد أعضاء لجنة المعجم في المجمع، وكان قد كُلّف بوضع خطّة للمعجم التاريخيّ للمجمع، وقد قُدّم التقرير الخاصّ في اجتماع اللجنة في (١٣٥٣/١٢/٢هـ، ١٩٣٥/٣/٧م)، وفي أثناء البحث علمت اللجنة بتأليف فيشر معجماً تاريخيّاً، فاقترح نيللينو عضو اللجنة أنْ ينتفع المجمع بعمل فيشر فيوفر وقتاً وجهداً، وأنْ تتولى وزارة المعارف طبعه وما يتبع ذلك من نفقات وإشراف وتصحيح ومراجعة.

ووافقت اللجنة بالإجماع على اقتراح نيللينو، واتّفقوا على أنْ يقدّم فيشر كرّاسة تشمل نموذجاً من المعجم للاطّلاع عليها[2].

وقدّمت اللجنة تقريراً عن المعجم جاء فيه :" أنّ ما قرأه الدكتور فيشر من الكتب قد تناول كتب الفصحاء في خلال خمسة القرون الأولى من الهجرة، وما بقي من آثار الجاهليين المطبوعة "[3].

وممّا هو معلوم أنّ فيشر حدّد معجمه بنهاية القرن الثالث، فلعلّ المراد بالقرونِ الخمسةِ القرونُ الثلاثةُ الإسلاميّة وقرنا الجاهليّة، أو يكون ما ذكرته اللجنة هو أنّ فيشر لم يلتزم بالقرن الثالث، وإنما رجع إلى كتب من القرن الخامس.

---

(١) ينظر : مجلة المقتطف (المجلد الرابع عشر بعد المائة) ملحق بها (تقرير خاصّ بطريقة تأليف المعجم التاريخي الكبير للغة العربيّة) ص ٣–٣٦، وسبق تقديم تلك الخطة ودراستها وبيان نظريّته في صناعة المعجم، ثم دراسة نموذج (أخذ) في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٠ وما بعدها.

(٢) ينظر : محاضر الجلسات – دور الانعقاد الثاني – الجلسة ١٦ ص ١٧٦

(٣) ينظر : محاضر الجلسات – الدورة ١٦ – الجلسة ٢ ص ٣٧ (تقرير عن معجم فيشر).

ثانياً : قدّم فيشر تقريراً عن معجمه الخاصّ في الجلسة الخامسة والثلاثين من دور الانعقاد الثاني، ذكر فيه الكتب التي استخرج منها الكلمات، وذكر قصده من المعجم والكتب التي سيضيفها إلى مصادره السابقة.

ثم بدأت المداولات حول رأي الأعضاء في المعجم، وما الذي يمكن حياله، ومن الآراء المهمة التي طرحت ما يلي :

ذهب منصور فهمي إلى طبع بطاقات فيشر، أمّا المعجم فذهب إلى أنّهم قد يوافقون فيشر في طبعه أو لا، ودارت أحاديث كثيرة وآراء متباينة عن أهميَّة المعجم، فمنهم من يرى أهميَّة طباعته مستقلاً، ومنهم من يرى الاستفادة من جزازاته لوضع معاجم أخرى، وكان فيشر قد أهدى الجزازات إلى المجمع[1].

ثالثاً : طرح النقاش حول المعجم في الجلسة الثامنة من دور الانعقاد الثالث في ١/١١/١٣٥٤هـ – ٢٥/١/١٩٣٦م، بعد اطّلاع الأعضاء على النموذج، وكان قد اتّفق على النقاش، إلاّ أنّه ولعدم استعداد بعض الأعضاء للنقاش فقد طرح رأي آخر بإحالة أمر الحكم على المعجم إلى لجنة تنظر فيه، واستمرت المداولات مع ذلك، ومن أبرز الآراء التي طرحت :

- سأل د. فارس نمر عن عدم إضافة فيشر الهيروغليفيّة إلى اللغات التي راعى ما بينها وبين العربيّة من صلات، وذكر أنّ بين العربيّة والهيروغليفيّة شبهاً كبيراً في مئات الألفاظ.
- أثنى انستاس الكرملي على معجم فيشر، وعندما اطّلع على نموذجه أيقن أنّه المعجم المطلوب، وأنّه في ترتيبه وتبويبه يماثل أكبر المعاجم الأوربيّة كمعجم أكسفورد، ولذا فقد دعا إلى طبعه.
- ذكر د. فارس نمر أنّ المطّلع على النموذج يرى أنّه طريقة مبتكرة في التأليف المعجميّ، ولا شكّ في فائدته.
- ذكر فيشر أنّ في النموذج أغلاطاً غير مسؤول عنها لأنّها أغلاط مطبعيّة، وكان قد ضبط الشواهد ضبطاً كاملاً، إلاّ أنّه في الطبع أُهمل بعضه، وذهب إلى أهميَّة الضبط الكامل.

وذكر أنّه سلك مسلك المعاجم الأوربيّة في ترتيب تطوّرات المعنى ترتيباً تاريخياً.

---

(١) ينظر : محاضر الجلسات – دور الانعقاد الثاني – الجلسة ٣٥ ص ٣٨٠–٣٨٧



◈ أخذ أحمد الإسكندري وجود شواهد لا داعي لها مثل استشهاده على (أخذ) بقوله تعالى : (ى ى)، حيث ذكر أنّها معروفة، وكذا استشهاده على أفعال قياسيّة في علم الصرف، فلا حاجة إلى الاستشهاد لأنّها قواعد مسلّم بها، وأشار إلى أنّ النموذج قابل للاختصار.

أبان ماسينيون أنّ استشهاد فيشر بالشواهد التي لا يرى العربيّ الحاجة إليها لمعرفته باللغة لا بدّ منه، لأنّ المعجم الذي يؤرخ للكلمات ومعانيها يجب أنْ يثبت الشواهد القديمة سواء كانت معروفة أم غريبة.

وذكر الإسكندري أنّ جمع الشواهد كلها كان عمل العلماء القدامى، حيث مكثوا مائة سنة يضبطون اللغة اعتماداً على الشواهد التي جمعوها، وألّفوا النحو والصرف، ثمّ استغنوا عن شواهد القواعد القياسيّة، ولذا فيرى أنّ على المعاجم الحديثة الاختصار فيما كان قياسياً.

وذكر أنّ النموذج لم يذكر إلاّ شواهد المعاني الأصليّة، ولم يميّز بين الحقيقة والمجاز، وبين أهميَّة أنْ يقوم بذلك.

◈ ذكر فيشر أنّ لديه ستمائة جزازة في معاني (أخذ)، ولكنّه اكتفى بثلث المادّة عندما طلب منه المجمع كراسة صغيرة[1].

رابعاً : طرح رئيس المجمع رأياً في بداية الاجتماع الذي خصّص للنظر في المعجم في الجلسة الثانية عشرة من دور الانعقاد الثالث في ١٣٥٤/١١/٦هـ - ١٩٣٦/١/٣٠م، حيث رأى واقترح - بعد اطّلاعه على ما دار في اللجنة - أنْ يطبع المعجم مع مراعاة فيشر للاستدراكات التي تأتيه من الأعضاء، ويعاونه بعض الأعضاء والموظفين، وصدر قرار بطبعه بغالبيّة الآراء، وأصدر رئيس المجمع قراراً بالأعضاء المعاونين ومكافآتهم.

ثم دارت مداولات طويلة بين الأعضاء، أذكر أبرز ما طرح فيها من آراء:

◈ نبّه أحمد العوامري بك إلى ضرورة تأليف لجنة للنظر في جزازات فيشر بعد ترتيبها وإعدادها للمعجم، وإعداد اقتراحات وإصلاحات عليه ترسل إلى فيشر للعمل بها، و أحمد مثّل على بعض الملاحظات :

(١) ينظر : محاضر الجلسات - دور الانعقاد الثالث - الجلسة ٨ (١٣٥٤/١١/١هـ ١٩٣٦/١/٢٥م) ص ١٠٨-١١٥، وقدم ثلث معاني (أخذ) مع خطة المعجم التاريخي الكبير إلى المجمع، وسبقت دراسة معاني (أخذ) في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٥وما بعدها.

١- تحذف الشواهد التي يسهل فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، ولا تؤدّي معنى جديداً يحتاج إلى الاستشهاد.

٢- إيراد الشواهد كاملة غير مقتضبة ليسهل فهم المراد، حيث جاء في النموذج شواهد بثلث بيت أو شطر بيت.

٣- الواجب ضبط النصّ كاملاً.

٤- تفسر الألفاظ الغريبة أو الأعلام غير المشهورة في الحواشي.

◈ بيان أنّ تبعة معجم فيشر عليه وحده وإنْ اشتركت اللجنة في تصحيحه.

وجرى نقاش طويل حول طبعه، فهل يطبع مع وجود عيوبٍ فيه ؟ أم يطبعه المجمع مع تلك العيوب ؟ وهل يعدّ من مسؤوليّة فيشرٍ وحده أو مع المجمع ؟.

◈ ذكر د. فارس نمر أنّ من مزايا المعجم رد الكلمات إلى أصولها الساميّة، وتفصيله للكلمة ومعانيها، وذكره شواهد كلّ المعاني، وهي طريقة مبتكرة لم يسبق إليها في العربيّة.

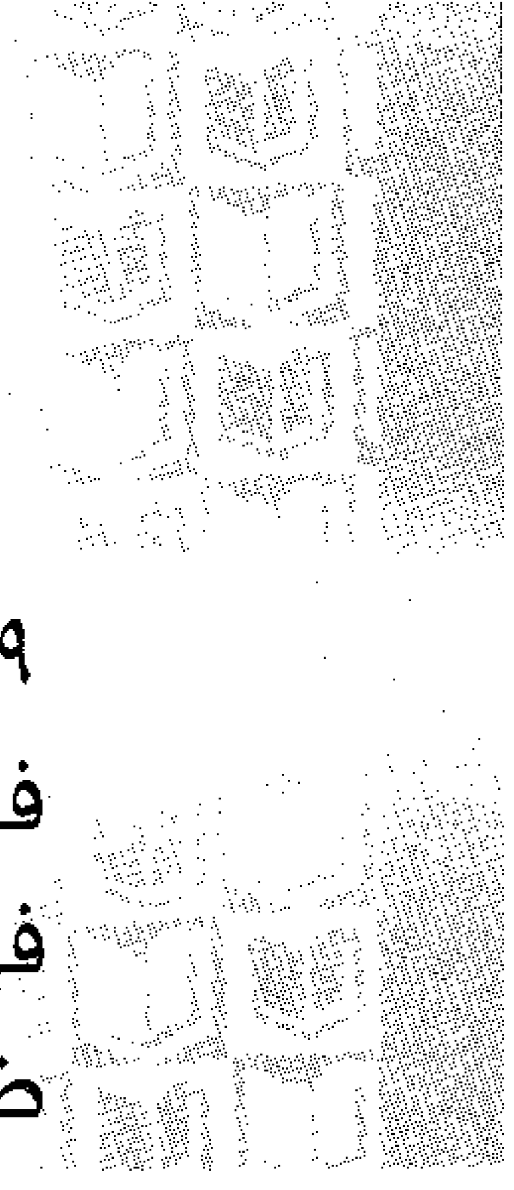
◈ ذكر إبراهيم حمروش أنّ تفصيل معاني الكلمة لا حاجة إليه في المعاني المتداخلة لا المتغايرة، فيجب ألاّ يفصل بين المعاني المتداخلة، ولا يصحّ جعلها فصولاً قائمة بذاتها بل تردّ إلى أصولها، ومثّل على ما أراد بأحد معاني (أخذ) وهو الأخذ في الحرب، فليس صحيحاً جعله معنى مستقلاً، وذكر معنى آخر لـ (أخذ) وهو : نَوّم، واستشهد بقوله تعالى : ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾، وعلّق عليه بأنّه ليس المعنى : لا تنوّمه سنة ولا نوم، وإنما المعنى : لا تغلبه سنة ولا نوم.

وعلّق علي الجارم بأنّ تفصيل المعاني المتداخلة غريب على معاجمنا، حيث تذكر المعنى العامّ دون تفصيل مواقع استعماله في الكلام، أمّا المعاجم الغربيّة فتعتني عناية كبيرة، فتفصل بين : أخذ الكتاب، وأخذ الأسير، وأخذ الرأي، ولو أخذنا بهذه الطريقة لفتحنا أبواب اللغة للناس، وسهلنا عليهم تذوق الألفاظ.

وعلق رئيس المجمع بأنّها طريقة مفيدة للأجانب تيسّر لهم فهم العربيّة وتعلّمها[1].

---

(١) ينظر : محاضر الجلسات – دور الانعقاد الثالث، الجلسة ١٢ (٦/١١/١٣٥٤هـ ٣٠/١/١٩٣٦م) ص١٤٦-١٥٥



خامساً: طرح في الجلسة الثانية عشرة من دور الانعقاد الخامس في ١٣٥٦/١٠/٢٩هـ – ١٩٣٨/١/١م، ما اتّفق عليه سابقاً من طباعة معجم فيشر في مصر، على أنْ يراجعه أعضاء المجمع ويبدون استدراكاتهم لكي يأخذها فيشر بالتقدير، وجرت المداولات حول قرب طباعة الجزء الأوّل مع المعجم مع ضيق وقت الأعضاء عن أنْ يراجعوه، ولذا وافق أغلب الأعضاء على استقلال فيشر بمعجمه، وأنْ لا يراجعه الأعضاء لعدم تمكّنهم[1].

سادساً: تعاقدت وزارة المعارف في أبريل سنة ١٩٣٨م مع فيشر بشأن طبع معجمه، ووقع عقد بين الطرفين يعطي وزارة المعارف الحقّ في طبعه والتصرّف فيه والاحتفاظ بحق نشره[2].

سابعاً: في ١٣٦٠/٣/٢٥هـ، ١٩٤١/٤/٢٢م عرض قرار لجنة المعجم بوقف العمل في المعجم، وأنْ يطلب من وزارة المعارف الطلب من المطبعة الأميريّة ألا تطبع شيئاً ممّا جمع، وألا توزع شيئاً ممّا طبع، حيث دار نقاش ظهر منه أنّ الاتفاق الذي تمّ بين فيشر والوزارة يشترط تصحيح فيشر لتجارب الطبع، وبما أنّ الجزء الذي انتهى يشتمل على المقدّمة وجزء من الهمزة إلى (أبد)، وكان فيشر قد صحّحه، لكنّه ما يزال فيه أخطاء، ولتعذر قيامه بالتصحيح لغيابه فقد رأت اللجنة وقف العمل فيه، ووافق المؤتمرون على قرار اللجنة[3].

ثامناً: وصل خطاب من فيشر في ١٨ مايو عام ١٩٤٦م، ذكر فيه أنّه إذا لم يستطع أنْ ينجز العمل بنفسه فيمكن أنْ يعهد به إلى مستشرق عالم.

تاسعاً: وصل خطاب منه في ٢٨ مارس ١٩٤٧م يبين فيه أنّه انتهى من تجارب الجزء الأوّل، وأنّ بالإمكان إصداره بعد مراجعته المقدّمة.

عاشراً: ألفت لجنة عام ١٩٤٩م للاطّلاع على جزازات فيشر المحفوظة بالمجمع لمعرفة المرحلة الحقيقيّة التي قطعت في جمع المادّة.

وقُدّم بيان بالكتب التي رجع إليها في جمع المادّة، وتبين أنّه رجع في حرفي الدال والذال إلى أكثر من ستين مصدراً، وفي بقيّة الحروف إلى ثمانية مصادر.

---

(١) محاضر الجلسات – دور الانعقاد الخامس – الجلسة ١٢ (١٣٥٦/١٠/٢٩هـ ١٩٣٨/١/١م) ص ١٢٤–١٢٦

(٢) محاضر الجلسات – الدورة ١٦ – الجلسة ٢ ص ٣٨ (تقرير عن معجم فيشر)، وفيه العقد الذي بين الوزارة وفيشر بشأن طبع معجمه.

(٣) محاضر الجلسات – الدورة ٧ – الجلسة ٦ ص ٧٤–٧٥

وقُدّم بيان آخر بالكتب التي قرأها مساعدو فيشر الذين عيّنهم المجمع لقراءة الكتب التي لم يستخرج فيشر منها قبل وجوده في المجمع، وهي سبعون كتاباً.

وقُدّمت نتيجة الاطّلاع على الجزازات[1].

حادي عشر : تقدّم رئيس المجمع في الجلسة الثانية من الدورة السادسة عشرة باقتراح طبع مقدّمة فيشر وأوّل الهمزة إلى (أبد)، وكان المجمع قد أرسل إلى فيشر عام ١٩٤٧م تجربة ذلك الجزء فصحّحها وطلب تجربة لتصحيح الأخطاء، ولكن لم يتمكّن المجمع من إرسالها.

وتداول المجتمعون الآراء حول القضيّة، واتّفقوا على أنْ يطبعها الأستاذ أحمد حسن الزيات في مطبعة الرسالة على أنْ يزوده المجمع بالورق اللازم[2].

ثاني عشر : في الجلسة الخامسة عشرة من المؤتمر للعام ١٩٥٠م بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٩م اقترح ل. ماسينيون على المجمع نشر ما أتمه فيشر من معجمه نشراً واسعاً ليطّلع عليه الناس، ويبقى تذكاراً تاريخياً للرجل الذي وضع المعجم التاريخيّ، ورجا أنْ يضاف ثبت المراجع إلى المقدّمة، ووافق الأعضاء على الاقتراح، وأجل النظر في النموذج المطبوع إلى جلسة المجلس[3].

ثالث عشر : في تاريخ ١٣٦٩/٧/٢٨هـ، ١٩٥٠/٥/١٥م طرح المعجم للتداول، وجرت مداولات طويلة حول الجزازات وكيف يستفاد منها ؟ وما الذي يجدر طبعه منه، هل الجزء الذي انتهى منه أم تطبع الجزازات بعد مراجعتها ؟.

ثم ألفت لجنة من عدد من الأساتذة لمراجعة المقدّمة والموادّ التي أعدت للطبع، والاطّلاع على صناديق الجزازات المحفوظة بالمجمع[4].

رابع عشر : في تاريخ ١٣٦٩/٨/٥هـ، ١٩٥٠/٥/٢٢م عرض تقرير اللجنة التي كلفت بمراجعة عمل فيشر، وجاء في التقرير بيان قيمة العمل، إلاّ أنّه من المستحيل إتمامه لأنّ الجزازات لم تتمّ، وما تمّ منها لم يرتب، والكتب التي روجعت وجمعت منها الموادّ لم يتبين ما قُرئ منها ممّا لم يقرأ، ورأت أنّ الوسيلة لحفظ هذا العمل والانتفاع به تتمثّل فيما يلي :

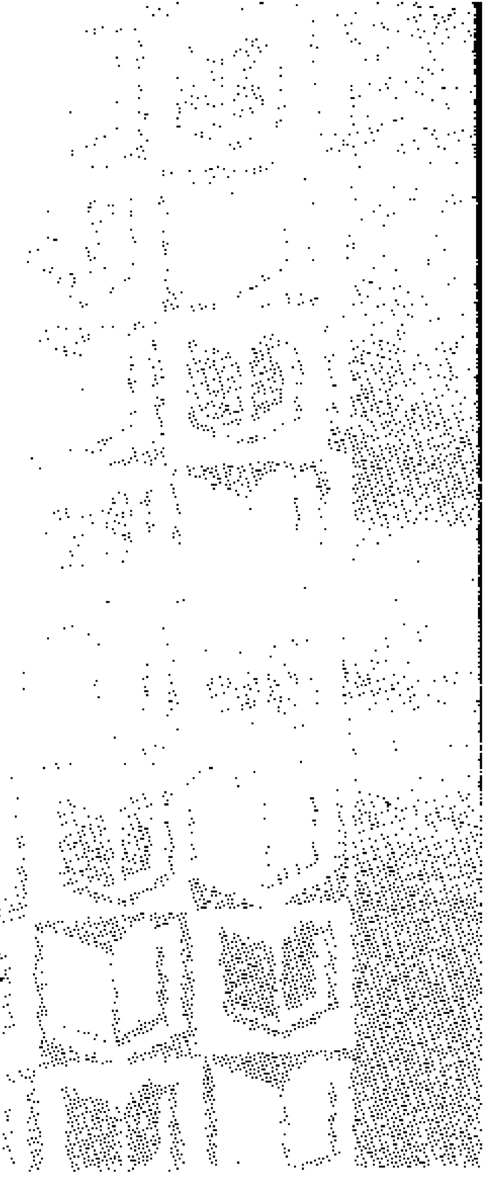
---

(١) محاضر الجلسات – الدورة ١٦– الجلسة ٢ ص ٤١–٤٥

(٢) محاضر الجلسات – الدورة ١٦– الجلسة ٢ ص ٤٥–٤٧

(٣) محاضر الجلسات – الدورة ١٦، المؤتمر – الجلسة الختامية (الخامسة عشرة) ص ٥٧٩

(٤) محاضر الجلسات – الدورة ١٦– الجلسة ٢٨ ص ٣٢٠–٣٢٣



أ- ترتيب الجزازات الموجودة في المجمع.

ب- السعي لاسترداد الجزازات الناقصة التي أخذها فيشر إلى أوربّا.

ج- نسخ الجزازات بعد ترتيبها وتدوينها في كتاب جامع ليحتفظ به للرجوع إليه.

د- نشر المقدّمة والجزء الذي راجعه في مجلة المجمع[1].

وطرح أحمد الزيات العلاقة بين المعجم الكبير ومعجم فيشر للتساؤل، ورأى توحيد العملين في عمل واحد إذا كان ممكناً، وذهب إلى أنّ الطريق للتوحيد بينهما يتمثّل فيما يلي :

أ- مزج طريقة المعجم الكبير بطريقة فيشر القائمة على وجهاتِ نظرٍ سبع.

ب- إدخال الزيادات التي انفرد بها فيشر في المعجم الكبير.

ج- ترتيب الجزازات وإكمالها والاستفادة منها.

د- تسجيل ذلك في مقدّمة المعجم والتنويه بمجهود فيشر.

وتداولوا حول رأي الزيات، وانتهوا بالموافقة على اقتراحات اللجنة[2].

كثرة المداولات والآراء حول المعجم - سواء عند عرضه نموذج (أخذ) أو بعد موته - دليل على ما أحدثه في منهجه واتّجاهه من اختلاف في الرأي، بين مؤيّد للعمل ومعارض له، فمن أيّده رأى فيه رقيّاً في الصناعة المعجميّة العربيّة، وتجديداً فيها، ومن عارضه رأى فيه هدماً لبعض مرتكزات المعجم المتّفق عليها، كحدود الفصاحة، والوقوف عند حدٍّ زمنيّ للاستشهاد، والنظرة إلى المعاجم العربيّة على أنّها المصدر الأساس للغة.

سعى فيشر إلى نقد المعاجم في وقوفها عند حدود الفصاحة، وعدم استشهادها بما بعدها من عصور، واعتمد في مصادر مادّته على المصادر الأصول التي أخذت منها المعاجم، وهي دواوين الشعراء وكتب النثر دون الرجوع إلى المعاجم إلاّ في حالة خاصّة[3].

---

(١) يراجع تقرير اللجنة في مجلة مجمع اللغة العربيّة ٨/٢٥٢-٢٥٣

(٢) محاضر الجلسات - الدورة ١٦ - الجلسة ٢٩ ص ٣٢٦-٣٣٠.

(٣) ينظر : أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة - الحمزاوي ص ٥٠٩-٥١٢

ما طبع من معجم فيشر :

طبع جزء من المعجم من أوّل حرف الهمزة إلى (أبد)[1] بعنوان (المعجم اللغويّ التاريخيّ)، ذهب أربع وثلاثون صفحة منه في المقدّمة، وجاء المنشور من حرف الهمزة في ثلاث وخمسين صفحة، ذهب عشرون منها في الحديث عن أنواع الهمزة، والباقي منه في كلمات أعجميّة وعربيّة، ولذا فهو نموذج قصير، لقلة الألفاظ الغنيّة فيه.

وكنت حاولت الاطّلاع على بطاقات فيشر في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة لإثراء النماذج المدروسة وتوسيعها لتكون شاملة، لكنّ محاولتي باءت بالفشل[2].

ولدينا نموذج آخر[3] يكشف عن طبيعة المعجم أكثر ممّا كشف لنا النموذج المطبوع، وهذا النموذج لم يطبع على أنّه جزء من المعجم، فقد قدّمه فيشر إلى مجمع اللغة العربيّة نموذجاً على نظريّته في المعجم التاريخيّ، حينما طُلب منه وضع خطّة له، كما أنّه قدّمه ثانية مثالاً على معجمه التاريخيّ الخاصّ الذي ندرسه هنا.

والاطّلاع على هذا النموذج الذي هو جزء من مادّة لغويّة واحدة هي (أخذ) يدلّ على الشمول والسعة اللذين كان فيشر يسعى أنْ يتّصف بهما معجمه، حيث يشتمل على الثلث الأوّل من مادّة (أخذ) بمعانيها التي جمعها وصنفها.

ذكر فيشر في إحدى جلسات المجمع أنّ لديه ستمائة جزازة في معاني (أخذ)، لكنّه اكتفى بثلث المادّة عندما طلب منه المجمع كراسة صغيرة[4]،

---

(١) طبعته الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م)، ونشره مجمع اللغة العربيّة.

(٢) قابلت أمين المجمع د. إبراهيم الترزي رحمه الله وطلبت منه الإذن بالاطّلاع على بطاقات فيشر فنفى وجودها في المجمع، مع أنه أصبح من المعلوم للباحثين المهتمّين بمعجم فيشر أن أغلب بطاقاته بقيت في المجمع، واستفاد منها في إعداد عدّة معاجم.

(٣) وجدت هذا النموذج مطبوعاً على أنه مثال تطبيقيّ على المعجم التاريخي، فنُشر مع خطة المعجم التاريخي التي قدمها فيشر إلى المجمع، ونشرها في (تقرير خاصّ بطريقة تأليف المعجم التاريخي الكبير للغة العربيّة) في ملحق مجلة المقتطف ج ٣ المجلد ١١٤ ص ٣–٣٦، ونشره إسماعيل مظهر عند حديثه عن معجم فيشر في مجلة المجلة – العدد ٤٠ – السنة الرابعة ١٣٧٩–١٩٦٠ ص ٢٠–٢٤، وسبقت دراسة خاصّة به في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٤ وما بعدها. وفي المداولات السابقة بين أعضاء المجمع ما يدلّ على أنه قدّم نموذج (أخذ) مثالاً من معجمه، ودارت بينهم مناقشات حول تلك المعاني، ودليل آخر على ذلك ما كتبه عبد القادر المغربي في مجلة المجمع العلميّ العربيّ (الجزء الرابع – المجلد الرابع والعشرون) ص ٥٠٠، بعنوان (معجم الدكتور أ. فيشر – وصفه ونقده)، فقد ذكر أن فيشر قدّم (أخذ) نموذجاً من معجمه، فدرسه ونقده.

وما مضى دليل على أن هذا النموذج قدمه فيشر مثالاً على معجمه الخاصّ والمعجم التاريخي.

(٤) ينظر : محاضر الجلسات – دور الانعقاد الثالث – الجلسة (٨) ١/١١/١٣٥٤هـ ٢٥/١/١٩٣٦م، ص ١٠٨–١١٥

وسبقت دراسة هذا النموذج عند الحديث عن نظريّة فيشر في صناعة المعجم، فلا حاجة إلى إعادة الحديث عنه ثانية، وستكون الدراسة هنا خاصّة بما طبع من معجم فيشر.

مقدّمة فيشر :

قدّم فيشر لمعجمه بمقدّمة قيمة وضع فيها خلاصة نظريّته المعجميّة التي أمضى أربعين سنة في العمل لتحقيقها في معجمه الذي كان حلمه المنتظر.

ولئن طبع من ذلك المشروع المعجميّ الضخم جزء صغير من حرف الهمزة ينتهي بـ (أبد)، فقد جاءت المقدّمة كاملة تعطي صورة قيمة – وإنْ كانت نظريّة – لمعجم فيشر الذي اغتالت المنون صاحبه قبل أنْ يحقّقه، ولقيمة تلك المقدّمة في بيان عمله المعجميّ فإنّ دراستها واستخلاص ما يشكّل نظريّته المعجميّة يصبح شديد الأهميَّة، ولذا حاولت جاهداً – مع طولها وتشعّب قضاياها – أنْ أستفيد من كلّ ما جاء فيها ممّا يكشف عن العمل الذي كان يزمع فيشر تحقيقه.

وتصرّفت في إيراد الأفكار المتجانسة التي جاءت في المقدّمة مشتّتة، وحاولت أنْ أضعها تحت عناوين مستقلة لتظهر نظريّته بتنظيم يناسب موضوعنا.

ولا أنسى الإشارة هنا إلى التاريخ الذي ختم به فيشر مقدّمته، فهو يعدّ توثيقاً لعمله العظيم الذي جاءت المقدّمة أنموذجاً كاملاً منه، وأرّخها في ١٠ مارس عام ١٩٤٧م بعد أنْ ختمها بذكر اسمه.

قيمة المعاجم العربيّة وكتب اللغة :

جاءت إشارات تدلّ على أنّ فيشر لا ينكر فضل المعاجم العربيّة، بل يقرّ بقيمتها وقيمة الجهود التي بذلها العلماء للحفاظ عليها، ومن الإشارات ما يلي :

١- أشار إلى غناء العربيّة بمعاجمها التي تثير العجب، وسرد أشهر المعاجم العربيّة.

قال : " وإذا استثنينا الصين، فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها، بحسب أصول وقواعد، غير العرب "، ولا شكّ أنّ هذه الكلمة تدلّ على عظم منزلة

المعاجم لدى فيشر، حيث أقرّ بأنّ العرب من أعظم الأمم في التراث اللغويّ.

٢- أرجع أسباب نهضة الدراسات اللغويّة عند العرب إلى حاجتهم إلى التفرقة بين الفصيح ومختلف اللهجات، وبين الفصيح واللغة الفارسيّة، إضافة إلى ما للعرب من نزعة إلى التفقّه في اللغة.

٣- ثناؤه على الخليل ومصنفاته اللغويّة، وبيان قيمة المعاجم اللغويّة وعدم الاستغناء عنها، والحاجة إلى نشر بعضها، ممّا يشتمل على موادّ لم تستفد منها المعاجم المتأخرة[1].

من عيوب المعاجم العربيّة :

اشتملت المقدّمة على ذكر بعض ما عابَه على المعاجم العربيّة من مظاهر النقص التي لا تكاد تسلم منه كتب لغة من اللغات :

♦ من جوانب النقص في المعاجم العربيّة **اشتمالها على الفصيح دون غيره من الألفاظ المولّدة والمعرّبة ونحوهما**، وعدم احتوائها على جميع الكلمات الفصيحة والمعاني الغريبة.

وهو هنا يشير إلى قيمة الكلمات المولّدة التي لم تدخل المعاجم العربيّة لعدم توفر شروط الفصاحة فيها.

♦ **بُعْد المعاجم العربيّة عن العناية بالناحية التاريخيّة للمفردات**، لأنّ هدف مصنفيها التفرقة الدقيقة بين الفصيح وغيره، وألمح إلى دلالة ذلك على إحساس لغوي دقيق لدى اللغويّين، إلاّ أنّه عاق القوة الدافعة الحيويّة في اللغة عن التقدّم والتوسّع.

♦ **اشتمالها على أغلاط ليست قليلة**، سواء كانت خطأ في الحكم أو تصاحيف أو تحاريف، ومثّل على كتب خاصّة بأغلاط المعاجم كأغلاط الصحاح والقاموس.

♦ **خلوّها من الترتيب الدقيق**، وأشار إلى صعوبة ترتيب العين مع دقّته وإثارته العجب، وإلى ترتيب الصحاح ومن تابعه، وترتيب أساس البلاغة ومن تابعه، وخلوّها أيضاً من الترتيب الداخلي للمادّة لسرد المشتقّات غير مرتّبة.

---

(١) ينظر : مقدمة فيشر ص١- ٥

◆ **عدم الاتفاق على الفصيح في العربيّة** وما يستشهد به، وإشارته إلى أنواعه: القرآن، الحديث، كلام الفصحاء شعراً ونثراً، والتفصيل فيهما، كبيان الشعر الذي يستشهد به والنثر، ثمّ بيان من هو الفصيح والتفصيل فيه، وهو هنا يلمح إلى أنّ مقياس الفصاحة لم يكن منضبطاً مقعّداً، وإنما كان يشوبه بعض التناقض والاختلاف، وهو السبب في موقف اللغويّين من الكلمات المولّدة.

◆ **إغفال اللغويّين المادّة العلميّة الموجودة في كتب كثيرة**، مثل أيام العرب، وسيرة ابن هشام، والمغازي للواقدي، وغيرها، مع احتوائها على مفردات وتراكيب جديدة[1].

المعاجم العربيّة التي ألفها غربيّون:

من ضمن إشاراته إلى المعاجم إشاراته إلى التي ألفها المستشرقون بالعربيّة وإحدى اللغات الأعجميّة، وحيث إنّ له موقفاً من جميع معاجم العرب والمستشرقين في كونها غير ملبيّة حاجة أهل اللغة، لذا فإنه انتقد تلك المعاجم بمثل ما انتقد به معاجم العرب، فهو يرى أنّها في غالبها صورة من المعاجم العربيّة، وجاءت إشاراته متناثرة عبر مقدّمته:

◆ أشار إلى أنّ المعاجم التي ألفها غربيون – غالباً – إما تهذيب للمعاجم العربيّة القديمة، أو ترجمة لها[2]، وذكر أنّها تشتمل على نقص خطير يتجلى في اقتصارها على الفصحى، إضافة إلى اشتمالها على أخطاء كأخطاء جوليوس وفريتاج كما أشار إليهما لين.

وتحدّث عن معجم لين وأثنى عليه مع عدم اكتماله، وأشار إلى معجم دوزي إشارة عابرة [3].

حاجة العربيّة إلى معجم جديد:

أغلب من كتب في عيوب المعاجم العربيّة دعا إلى وضع معجم يلبي الحاجة ويتجنب تلك العيوب ومظاهر النقص، إلاّ أنّ المعجم الذي يدعون إليه

---

(١) مقدمة فيشر ص ٧–٢٠.

(٢) ذهب المستشرق الفرنسي شارل بلاّ إلى قريبٍ ممّا ذكره دوزي عن معاجم المستشرقين الثنائية التي اعتمدت على المعاجم العربية، فبعضها أعاد ترتيب مفردات تلك المعاجم على الحرف الأوّل من الجذر، مع عدم الفصل بين المشتقات. ينظر: تاريخ اللغة والآداب العربية – شارل بلاّ ص ٥٠–٥١، ط الأولى ١٩٩٧م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(٣) مقدمة فيشر ص ٢٠–٢١، ورجع فيشر إلى معجم لين أكثر من مرّة، ومنها مرتان في مادّة (أبب) ص ٢٣

يختلف في منهجه بحسب اتّجاهاتهم ونظريّاتهم اللغويّة، ومن ينظر إلى تلك الدعوات يلحظ الاختلاف واضحاً، يدلّ على اتّجاه صاحبه.

أمّا فيشر فذكر الحاجة إلى معجم عربيّ جديد للعربيّة بسبب النقص في المعاجم القديمة، وأشار إلى مرسوم مجمع اللغة بوضع معجم عربيّ.

وطرح سؤالاً عن كيفيّة كون معجم العربيّة ملائماً للتطوّر العلميّ للعصر الحاضر، وكانت إجابته تدعو إلى وجوب اشتمال المعجم على جميع مفردات اللغة، وعرضها حسب وجهات نظر سبع[1].

بداية فكرة المعجم :

كانت بداية تفكيره في تأليف معجم عربيّ للفصحى، لتلبية الحاجات العلميّة للعصر، في العشر الأوّل من القرن العشرين، حيث عرض فكرته عام ١٩٠٧ في باسل (Basel) في اجتماع للمستشرقين الألمان، ونشر عنه في (المناقشات للاجتماع التاسع والأربعين للغويّين والمدرسين الألمان)، ثمّ عرض مشروعه مرّة أخرى في المؤتمرين الأمين للمستشرقين اللذين عقدا في كوبنهاكن سنة ١٩٠٨ وأثينا عام ١٩١٢، ووافقت اللجنة في كوبهاكن بالإجماع على المشروع، ورحّبت به مع تمنياتها له بالدعم المالي واكتساب معاونين.

بداية التنفيذ وتطوّر العمل :

- بدأ تنفيذ مشروعه بعد تأسيس (معاهد الأبحاث السكسونيّة في ليبزج) عام ١٩١٤، وتولّيه إدارة القسم العربيّ الإسلامي لمعهد أبحاث الاستشراق، حيث حصل على مال من المعهد، إضافة إلى تبرعات المجمع السكسوني للعلوم، فاستعان بمساعدين لاستخراج الكلمات من بعض الكتب.
- استغناؤه عن المساعدين بعد انهيار ألمانيا مالياً بعد الحرب عام ١٩١٨، وفتور العمل في المعجم بين عامي ١٩١٩–١٩٢٣م.
- في عام ١٩٢٤ تقدّم ناشر ألماني وأعلن استعداده لطبع المعجم ونشره، كما أنّ الحكومة السكسونيّة دعمت معاهد الأبحاث، وهو ما سمح له بالاستعانة بمساعد بين وقت وآخر.

---

(١) سيأتي الحديث عن وجهات النظر السبع ص ٤٧٥ وما بعدها، وتراجع مقدمة فيشر ص٢٢، ٢٥

ذكر مساعدات عدد من العلماء هم :

١- تلميذه السابق برجشتراسر G. Bergstrasser الأستاذ في جامعة مونخن Munchen حيث أخذ على عاتقه بحث القرآن من الناحية اللغويّة، ولكنّه توفي سريعاً ولم ينجز إلاّ جزءاً ضئيلاً.

٢- تلميذه السابق د. شاخت J. Schacht الأستاذ بجامعة كونكسبرك Konigsberg وجامعة فؤاد الأوّل بالقاهرة . حيث بحث صحيح مسلم، لكنّه انشغل عن العمل ولم ينجز إلاّ جزءاً ضئيلاً.

٣- د. أ. كرومن A. Grohmann الأستاذ بالجامعة الألمانيّة في براك Prag

٤- فريتس كرنكو F. krenkow الأستاذ الألماني الإنجليزي، والذي يعيش في كمبردج Cambridge في إنجلترا، فقد أعطى فيشر مجموعة مفردات لغويّة من الشعر القديم، ونسخة خطّيّة لكتاب الجيم، ونسخة خطّيّة لديوان جران العود.

◈ تبيّن له عدم قدرة الناشر الألماني على طبع المعجم.

◈ في عام ١٩٣٦ قررت الحكومة المصريّة تحمل نفقات طبعه والسماح لفيشر بإتمام العمل في القاهرة، وتحمُّل نفقات إقامته في الشتاء من كلّ سنة إلى أنْ يتمّ المعجم، ودعمه بمساعد، وعدد من الشبان للقراءة والنسخ لسرعة الإنجاز، ومن دعمها لمشروعه أنّها دعمت المجمع بعدد وافر من الكتب التي احتاجها فيشر في عمله.

أمّا عن المدة المقررة لتنفيذه فتصوّر حاجته إلى ثماني سنوات أو تسع لإنجاز المعجم، وذكر أمثلة عديدة لمعاجم استغرق تأليفها سنوات عديدة ليعتذر لنفسه[1].

المنهج التاريخيّ في صناعة معجمه :

يمثّل سلوك المنهج التاريخيّ الهدفَ الرئيس في معجم فيشر، فقد كان صاحب التجربة الناضجة الأولى بين معاجم العربيّة – باستثناء عمل دوزي في التكملة – ولذا أدار حول هذا الأمر الحديث في عدّة مواضع من مقدّمته، شأن أي صاحب دعوة جديدة يدعو إلى نظريّته.

(١) ينظر في فكرة المعجم ثمّ مراحل التنفيذ : مقدمة فيشر ص ٢٩-٣٢

ونستخلص ممّا ذكره من إشاراتٍ أسسَ نظريّته في صناعة معجمه، على النحو التالي :

الأوّل : مادّة المعجم :

مادّة المعجم تُعدّ الأساس لبناء أيّ معجم، وفيشر في مقدّمته ذكر بداية الحدّ الزمني لمادّة معجمه ونهايته، فهو معجم تاريخيّ للعربيّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، أمّا بداية استشهاده فبنقش النمارة من القرن الرابع الميلادي[1].

وفي الزمان الذي حدّد بدايته ونهايته ذهب إلى أنّ كلّ الكلمات التي جاءت في الآداب العربيّة في تلك الفترة يتناول بحث تاريخها[2].

وبالاطّلاع على مصادر المعجم التي ذكرها في المقدّمة مختصرة نتعرّف على مادّته، حيث ذهب إلى عدم الاقتصار على معاجم اللغة، وإنما تؤخذ اللغة من المصادر المختلفة، من القرآن، الحديث، الشعر، الأمثال، المؤلّفات التاريخيّة والجغرافيّة، كتب الأدب، الكتابات المنقوشة، مخطوطات البَرْديّ والنقود، واستثنى منها الكتب الفنيّة مع أخذه المصطلحات منها[3].

أمّا المعاجم العربيّة فيرجع إليها في ألفاظ لم يجد لها شواهد فيما رجع إليه من كتب، إذا تبين له أنّ تلك الألفاظ ليست من عصور متأخرة، وعلّل وجود تلك الألفاظ دون شواهدها في المعاجم بوجود الشواهد أمام المعجميّين عند تأليفها، إلاّ أنّها فُقدت بعد ذلك، ولذا مال إلى الأخذ من المعاجم لكونها الوسيط الناقل مع فقد المنقول عنه.

وفي معجمه كان يذكر اللفظ أو التعبير واسم المعجم المنقول منه.

ومن الأمثلة على رجوعه إلى المعاجم :

- من معاني (الأبد) : الولد الذي أتت عليه سنة. القاموس (أبد).

---

(١) أشير إلى الاختلاف بين مادّة معجمه هنا، وقد حدّدها بنهاية القرن الثالث، ومادّة المعجم الذي يدعو إليه، ويمثل نظريّته في المعجم، فهو يرى أن المعجم يشتمل على جميع الألفاظ وصيغ الألفاظ والتراكيب في العربيّة، وسبق بيان نظريّته في المعجم في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٠ وما بعدها.

(٢) ينظر : مقدمة فيشر ص ٢٥-٢٦

(٣) لم أرد إثقال الدراسة بسرد مصادره من قائمة النموذج المطبوع، وقد بلغت (٢٩٢) مصدراً، فيمكن مراجعتها، وذكرت في الفصل الثالث من الباب الأول ص٢١٣ المصادر الموجودة على بطاقاته، بناءً على تقرير لجنةٍ في المجمع. ولكون المعجم لم يطبع منه فيشر إلاّ جزءاً يسيراً، تبقى تلك القائمة الكبيرة نظريّةً دون تطبيق.

♦ أبَت اليوم يأبِت ويأبُت أبْتاً وأبوتاً، وأبِت : اشتدّ حرّه وغمّه، وسكنت ريحه. ل (أبت)، أراد باللام لسان العرب.

ولنا أنْ نتساءل عن التوفيق بين ما ذكره فيشر من أنّ معجمه معجم تاريخيّ للغة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، والمصادر التي رجع إليها بعد القرن الثالث مثل : أساس البلاغة واللسان والقاموس المحيط، ومعاجم المستشرقين كمعجم لين (مدّ القاموس)، والذي يظهر لي هنا أنّ تحديده الزمني هو للمادّة اللغويّة، فلا يدخل في معجمه إلاّ ما كان في نطاقها الزمني، أمّا المصادر فغير مقصود تحديد زمنها، بل المهمّ أنْ تكون مادّتها من ذلك العصر، وهذه القضيّة قد تُسبّب التوهّم بأنّ فيشر اقتصر في المصادر حتى نهاية القرن الثالث.

ووقع في الوهم بعض الباحثين فظنّ أنّ التحديد للمصادر، فالمستشرق الألماني مانفريد أولمان قال : " فقد كانت مقتبساته تقتصر على المصادر المؤلّفة حتى عام ٣٠٠ هـ "[١]، ووهِم د. أحمد مختار عمر أيضاً فرأى أنّ فيشر وقع في تناقضٍ فرجع إلى الزمخشري في القرن السادس[٢].

وممّا رجّح لديّ أنّ التحديد للمادّة لا للمصادر ذكرُه أنّ معجمه " معجم تاريخيّ للغة الآداب العربيّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، أي حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربيّة الفصحى من الكمال "[٣]، وهو صريح في تحديده اللغة التي يحويها بنهاية القرن الثالث.

احتمال وقوعه في الخطأ :

لكي يعتذر لنفسه عن وجود أخطاء في معجمه مصدرها المعاجم التي نقل عنها، أشار إلى أنّ بعض المعاجم كالقاموس والتاج أوردت تعابير مولّدة، ولذا فهناك احتمال لوقوعه في الخطأ نقلاً عن تلك المعاجم.

وليعتذر ثانية عن المصادر الشعريّة واحتمال عدم صحّة بعض ما نقل عنها، أشار إلى أنّه نقل الشعر مع اسم الشاعر المنسوب إليه في الدواوين أو كتب الأدب، مع أنّ قسماً كبيراً من الشعر منحول أو مصنوع إلاّ أنّه قديم صالح

---

(١) معجم اللغة العربيّة الفصحى – مانفريد أولمان (ألمانيا والعالم العربيّ ص ٣٣٤).
(٢) ينظر : البحث اللغويّ عند العرب – أحمد مختار عمر ص ٢٧٦
(٣) ينظر : مقدمة فيشر ص ٢٥

لمعجمه، وهو يبين عن نظرته إلى الشعر العربيّ القائمة على أنّ بعضه منحول لا كلّه، وخطّأ مرجليوث في أنّ الشعر الجاهلي مصنوع كله[1].

ما ذكره وما لم يذكره في معجمه :

- أورد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد أحياناً إذا احتمل أنّها تبين معنى اسم جنس.
- لم يورد المشتقات القياسيّة مثل : صيغ الأفعال، وصيغ أسماء الفاعل والمفعول، وصيغ المصادر للأفعال المزيدة، إذا لم يكن لها معان خاصّة.

فإنْ كان لها معانٍ خاصّة أوردها مثل : حاكم، شاهد، عامل، قاضٍ، كاتب، والٍ، مؤذن، مسلم، مؤمن، مشرك، مبتدأ، مجتهد، متحسب، تاريخ، تجنيس، مزاوجة، إسلام، إضافة، إقواء، اقتضاب، استدراك (٢).

الثاني : المداخل :

فرّق فيشر بين المداخل العربيّة والمعرّبة، أمّا المداخل العربيّة فسار بها على طريقة المعجميّين العرب، بجعل المادّة المجرّدة من الزوائد مدخلاً، ومشتقّاتها تحتها، وكذا الكلمات الأعجميّة التي تصرّف بها العرب بالاشتقاق.

أمّا الأعجميّة التي لم يتصرّف بها العرب فجعل لكلّ كلمة مدخلاً خاصّاً بها على الصورة التي هي عليها، وبذا تجنب ما وقع فيه دوزي من أخطاء، حيث حاول دوزي وضعها تحت جذور لغويّة، فخلط بين العربيّة والمعرّبة، وبذا وقع في الخلل.

أمّا فيشر ففصل بين العربيّة والمعرّبة، وجعل الكلمات مداخل على صورتها[3].

ترتيب المداخل :

يشمل الترتيب في المعجم ترتيبين :

ترتيب خارجي للمداخل، **وترتيب داخلي** للمشتقات فيها، ونبّه فيشر إلى الترتيبين على النحو الآتي :

---

(١) السابق ص ٢٥-٢٧

(٢) السابق ص ٢٧-٢٨

(٣) يراجع الفصل الثالث من الباب الأول ص ٢٣١ عن المداخل وترتيبها عند فيشر، وفصّلت الحديث هناك بالأمثلة.

ترتيب المداخل بمراعاة الحرف الأوّل والثاني والثالث، وأشار إلى ترتيب اللسان والقاموس ونحوهما بأنه ليس حسناً لسببين :

- لوقوع اللبس عندما يكون الحرف الأخير حرف علة.
- لكثرة وقوع الحرف الأخير غير أصلي مثل أخ وأب وابن واست وماء، من : أخو و أبو و بنو و سته و موه، ولصعوبة ترتيب الكلمات الأحاديّة والثنائيّة مثل حروف المعاني والضمائر.

ترتيب المشتقات : بدأ فيشر في ترتيبه المشتقّات بالفعل المجرّد ثمّ المزيد بحرف ثمّ بحرفين ثمّ بثلاثة أحرف، وتكون أبنية الأفعال على الترتيب التالي :

فَعَل، فَعِل، فَعُل، فَعّل، فاعَل، أفْعَل، تَفَعّل، تَفاعَل، انْفَعَل، افْتَعَل، افْعَلّ، استفعل، افْعالّ، افْعَوْعَل، افْعَوّل، افْعَنْلَل، افْعَنْلى.

ثمّ الأسماء بعد الأفعال على ترتيب الأفعال : المجرّد ثمّ المزيد، وهكذا، وتكون أبنية الأسماء على الترتيب التالي :

فَعْل، فِعْل، فُعْل، فَعَل، فَعِل، فِعَل، فِعِل، فُعَل، فُعُل، فَعُل، فاعِل، فاعَل، فَعال[1].

ومن الأمثلة على الترتيب الداخلي :

- مادّة (أبب) : بدأ بـ (أبَّ) ثمّ (إيتبّ) ثمّ الأسماء (أبّ) ثمّ (أُباب) ثمّ (أبابة وإبابة) ثمّ (إبّان)[2].
- مادّة (أبد) : بدأ بذكر أصلها السامي، ثمّ بدأ بالمشتقات : (أبَدَ) ثمّ (أبِدَ) ثمّ (أبّدَ) ثمّ الخماسي : (تأبّدَ) ثمّ الأسماء : (إبْد) ثمّ (أبَد) ثمّ (أبِدٌ) ثمّ (إبِدٌ) ثمّ (إبِدَة، أبِدَة) ثمّ (أبَدِيّ) ثمّ (أبَدِيّة) ثمّ (آبِد) ثمّ (أبيد) ثمّ (أبُود) ثمّ (أبيد) ثمّ (مؤبّد) ثمّ (متأبّد)[3].

ترتيب الكلمات المعربّة :

لكون الكلمات المعرّبة غير أصيلة في العربيّة جعل فيشر لها ترتيباً خاصّاً يضبط موقعها دون حدوث اضطراب فيه، بخلاف ما سار عليه أكثر المعجميّين.

---

(١) مقدمة فيشر ص ٢٨–٢٩، هذا ما ذكره من أبنية الأسماء، ولم يرد بها الحصر، بل التمثيل، وفي تقريره عن خطّة المعجم التاريخي الكبير ذكر تسعين وزناً من أوزان الأسماء، وقد أشرت إلى هذه المسألة في الفصل الثالث من الباب الأول ص ٢٣١وما بعدها.

(٢) معجم فيشر ص ٢٣–٢٧

(٣) السابق ص ٣٢–٥٣

لم يتحدّث عن الكلمات المعرّبة الثلاثيّة إذا وجدت، ممّا يفهم أنّها تتبع الكلمات العربيّة، أمّا الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف ففصّل فيها على النحو التالي:

- تتبّع الكلماتِ العربيّةَ في الترتيب إنْ تصرّف فيها العرب بالاشتقاق مثل : إبريق، دكان، ديباج، أُسْوار، سراويل ... (يذكرها في مادّة : برق، دكن، دبج، سور، سرول) ثمّ يضعها في مداخل مستقلّة ويحيل إلى مواضعها ليتيسّر العثور عليها.
- تعدّ حروفها كلها أصليّة وترتب على صورتها إذا لم يتصرّف فيها العرب بالاشتقاق مثل : إبْرِيْسَم، إسْتَبْرَق، بَنَفْسَج، سَفَرْجَل، شِطْرَنْج[1].

أمثلة على ترتيب المداخل :

المداخل العربيّة رتّبها على المادّة، وذكر تحتها مشتقاتها، أمّا الأعجميّة فرتبّها بحسب صورتها التي هي عليها – إذا لم يتصرّف بها العرب – كما في الموادّ التالية :

بدأ فيشر الكتاب بحرف الألف عامّة، ثمّ ألف الاستفهام، ثمّ حرف القسم، ثمّ ألف النداء، ثمّ (إ) ثمّ (آ) ثمّ (آء) ثمّ (آح) ثمّ (آذين) ثمّ (آزاذمرد، آزادمرد) ثمّ (آسمانجوني، أسمانجوني) ثمّ (آهندال) ثمّ (آي) ثمّ (آئين، آيين) ثمّ (أب) ثمّ (أبب).

ونلاحظ هنا أنّ فيشر رتّب الكلمات الأعجميّة على صورتها التي هي عليها، لأنّ العرب لم يتصرّفوا فيها بالاشتقاق، فأوردها بجميع حروفها في الترتيب.

ولو وازنا بين ترتيب دوزي وترتيب فيشر لوجدنا ترتيب فيشر أسلم فيما يخصّ الكلمات المعرّبة، فقد حاول دوزي وضع كثير منها تحت جذر عربيّ مع أنّها أعجميّة، ووضع بعضها مع الكلمات العربيّة في المداخل، فأوقعه ذلك في اضطراب واضح، أمّا فيشر فتجنب ذلك الخطأ بوضعها في مداخل مستقلة.

طريقة فيشر في دراسة الألفاظ :

ذكر فيشر في مقدّمته وجوب أنْ تعرض كلّ كلمة عند دراستها على وجهات النظر السبع : وهي التاريخيّة والاشتقاقيّة والتصريفيّة والتعبيريّة

---

(١) مقدمة فيشر ص ٢٧

والنحويّة والبيانيّة والأسلوبيّة[1]، وسأستعرض ملامح تلك الوجهات في ثنايا الكتاب لمعرفة تطبيقه لها :

♦ **الوجهة التاريخيّة** : إنّ أهمّ ما في هذه القضيّة رصد تطوّر معاني الكلمة في جميع الأطوار التي مرت بها، وذكر شواهدها مرتبة ترتيباً تاريخياً.

لكنّ ترتيب المعاني لا يكون في كلّ كلمة ذكرها بسبب عدم تعدّد المعاني لكلّ كلمة، فمن الكلمات ما يكون لها معنى واحد، ومنها ما يكون لها أكثر من معنى، وليس بينها أيّ رابط معنوي، وهو ما يعطينا دلالة على أنّهما معنيان مستقلّان وليس أحدهما تطوّراً عن الآخر.

مثال : ذكر معاني (أَبَد) وأوّلها : الدهر الطويل غير المحدّد، وذكر أوّلاً تعريف الأبد عن الراغب في المفردات، ثمّ ذكر الشواهد الشعريّة لهذا المعنى، وهي على الترتيب :

بيت لطرفة، بيت لزهير، بيت لحسان، بيت لجرير، بيت من النقائض لخداش بن بشر، بيت للطرمّاح، بيت من الكامل لابن الأثير ونفح الطيب للمقري غير منسوب.

ثم ذكر مثلين من الميداني، ثمّ عبارة من كتاب الأموال لأبي عبيد، ثمّ عبارة من أساس البلاغة للزمخشري، ثمّ عبارة من المغرب للمطرزي.

ونلاحظ أنّه حاول ترتيب الشواهد ترتيباً تاريخياً إلاّ ما جهل قائله أو لم يعرف تاريخه.

وبعد تلك الشواهد على المعنى الأوّل ذكر تركيبات أخرى لـ (أبد) – استشهد لها بشواهد مثل : للأبد، لأبد، لأبد أبدٍ، لأبد الأبد، لأبدٍ أبداً، إلى الأبد، ثمّ تحدّث عن (أبداً) ظرف زمان ومعناه : دائماً دون انقطاع، وذكر أنّ العرب قالوا بدل أبداً : الأبد وعلى الأبد وفي أبد، واستشهد لها بشواهد، وذكر ورود (أبداً) في الكلام المنفي واستشهد لها.

وذكر عدّة تركيبات لتوكيد (أبداً، الأبد) : أبد الآباد، أبد الأبدين، أبد الآبدين، أبد الأبديّة، أبد الأبيد، أبد الأبد، أبيد الأبيد، أبد الدهر، آخر الأبد، واستشهد لها بشواهد.

ثم ذكر المعنى الثاني لـ (أبد) وهو : الدهر مطلقاً.

---

(١) ينظر في تفصيل الحديث : مقدمة فيشر ص ٢٢–٢٥

ثم المعنى الثالث وهو : ذو، ذات أبد أي دائم، دائمة.

ثم المعنى الرابع وهو : الولد الذي أتت عليه سنة.

وكما يظهر لنا فإنّ المعاني الأربعة ليس بينها رابط معنوي لكي يمكن ترتيبها، وبذا فإنّ قضيّة الترتيب لا تتناول إلاّ عدداً قليلاً من المعاني.

مثال آخر : ذكر المعنى الثاني لـ (تأبّد) وهو حقيقي : تأبّد وحشٌ أو ناسٌ : عاش في القفار، ومجازي وهو : تأبد بمعنى تعزّب [وتبتّل] عن النساء. ص ٣٦

ثم قال : وكان تطوّر هذا المعنى كالآتي :

- تأبّد : توحش أي عاش في القفار.
- ترهب أي عاش كالراهب في القفار
- تعزّب كالراهب.
- **الوجهة الاشتقاقيّة** : تتناول البحث عن أصل الكلمة ونسبها، ويرتبط بها علم ضبط الهجاء، أمّا الكلمات المعرّبة فترد إلى أصولها بقدر الإمكان، وذكر أنّ مؤلّف المعجم لا بدّ أنْ يكون متمكّناً من اللغات الساميّة والفارسيّة والتركيّة واليونانيّة واللاتينيّة وغيرها.

أمّا ذكره مشتقات الكلمة فذكر أنّه لم يورد المشتقات القياسيّة الخاصّة بالتصاريف اللغويّة مثل : صيغ الأفعال، وصيغ أسماء الفاعل والمفعول ومصادر الأفعال المزيد فيها إذا لم يكن لها معنى خاصّ، فإنْ كان لها معنى خاصّ ذكرها مثل : حاكم، شاهد، عامل، قاض، كاتب، وال، مؤذن، مسلم، مؤمن، مشرك، مبتدأ، مجتهد، متحسب، تأريخ، تجنيس، مزاوجة، إسلام، إضافة، إقواء، اقتضاب، استدراك[1].

ومن الأمثلة على ذكره المشتقات :

- (أبت) : أبَت اليوم يأبِت ويأبُت أبتاً وأُبُوتاً، وأبِت : اشتد حره وغمّه وسكنت ريحه. ص ٢٧
- (أبب) : أبّ الشيء يئبّ ويؤبّ أبّاً وأبيباً وأباباً وأبابةً وإبابةً : تهيّأ وتجهز. ص ٢٣

---

[1] مقدمة فيشر ص ٢٨

ونجد هنا أنّه لم يذكر مشتقات (أبت) و (أبب) القياسيّة كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما، لكنّ استقصاءه للمشتقات واضح حيث أورد مصادر الفعلين المتعدّدة.

♦ أبو جاد : بُدّلت قديماً صيغة أبجد بسبب اشتقاق خاطئ أبو جادٍ، وتنصرف أبو جاد كما يلي : أبو جاد، أبي جاد، أبا جاد، ووردت أيضاً با جادٍ للضرورة. ص ٣٠

أمّا ذكر أصل الكلمة فمن أمثلته ذكره احتمال أنْ يكون أصل كلمة (أبد) سامياً لقرابتها بكلمات – ذكرها – من لغات ساميّة كالأثيوبيّة والأكديّة والعبريّة والآراميّة. ص ٣٢

أمّا ضبط الكلمة بالشكل فهذا ظاهر لا يحتاج إلى تمثيل لظهوره في جزء المعجم المطبوع.

أمّا ردّ المعرّبات إلى أصولها فظاهر كذلك، ومن أمثلته :

♦ (آسمانجوني، أسمانجوني) : نسبة إلى آسمانجون معرّبة، وهي في الفارسيّة آسمان كون، وهي مركبة من آسمان " سماء " وكون " لون "، ومعناها " سماوي اللون، مُزْرَقّ " وهذا هو أيضاً معنى أسمانجوني. ص ٢١

♦ وكذا فعل بـ (آهندال) و (آئين). ص ٢٢

♦ **الوجهة التصريفيّة** : تتناول تحديد الصيغ التصريفيّة للكلمة، أي تصريف الأفعال والأسماء، ويكتفى بالاستشهاد على الحالات التي تحتمل الشكّ، أمّا الصيغ النادرة فيحسن إيراد جميع شواهدها، ونبّه إلى وجود صيغتين أو أكثر في تصريف الفعل أو الاسم، وإلى عدم وجود بعض الصيغ التي كان يمكن استعمالها وفق القياس.

ومن الأمثلة : أبّ (متعدياً): حرّك، مثلاً : أبَّ يده إلى سيفه :ردّها إليه ليستلّه. ص٢٤

♦ **الوجهة التعبيريّة** : تتناول تحقيق معنى الكلمة أو معانيها، فإذا كان للكلمة عدّة معانٍ تراعى قواعد معينة لترتيب تلك المعاني :

أ – يذكر دائماً المعنى الأوّل للكلمة التي لها معان مختلفة، وهو ما يؤخذ من اشتقاق الكلمة.

ب – يجب في ترتيب المعاني تقدّم العامّ على الخاصّ، والحسيّ على العقليّ، والحقيقيّ على المجازيّ، ويجب مراعاة علم المجاز، ومراعاة استعمال

الكلمة اصطلاحياً، ويراعى الترادف بين الكلمات لأهميّته في الموازنة بين الكلمات المتقاربة المعاني بحصر المعاني ومعرفة فحواها، وإدراك أنّ الفارق بين تلك الكلمات يرجع إلى أسباب تاريخيّة أو جغرافيّة، فقد تدلّ كلمة على معنى في زمان ومكان، وتدلّ عليه كلمة أخرى في زمان ومكان آخر.

وتُورَد الكلمات التي تُناقض الكلمات المذكورة، ويُعرّف بكلّ حيوان ونبات وجماد تعريفاً كاملاً، وتذكر فصيلته واسمه العلميّ، ومن الأمثلة :

♦ ذكر معنيين لـ (أبو جاد) : الأوّل بمعنى (أبجد) ويقصد به حروف المعجم، وهو حقيقي، والثاني مجازي بمعنى مبادئ التعليم المدرسي، ويكون هنا قدّم الحقيقي على المجازي. ص ٣٠-٣١

♦ ذكر المعنى الأوّل لـ (أبَد) وهو : أبَدت البهيمة تأبُد وتأبِد أُبوداً، وكذا تأبّدت : توحّشت ونفرت. Lane (أبد). ص ٣٣

ثمّ ذكر معنى مجازياً وهو : أبَد الشاعر يأبد أُبوداً Lane (أبد)، وكذا أبّد : أتى في شعره بأوابد، وهي غرائب لا يعرف معناها على بادئ الرأي.

♦ ذكر معاني (أبَدٌ)، الأوّل : الدهر الطويل غير المحدود ... ثمّ قال : وهو ضد (أزَل)، لأنّه يعبّر عن مدّة لا نهاية لها في حين أنّ (أزَل) يدلّ على مدة لا بداية لها أي على قدم. ويكون هنا ذكر نقيض الكلمة. ص ٣٧

♦ **الوجهة النحويّة** : تتناول جميع الصلات التي تربط كلمة بأخرى، وتتناول ترتيب كلمات لها مواضع معينة في السياق، مثل " فقط، إنما، أيضاً، وغيرها "، ومراعاة المضمر أو المحذوف، ومعرفة هل استعمال الكلمة استعمالاً مطلقاً جائز ؟، هل الفعل متعدٍ أم لازم ؟، متى ظهر هذا التعبير أو ذاك للكلمة لأوّل مرّة أو آخرها، وأين ؟.

لم ألحظ اهتماماً واضحاً بمعالجة فيشر للكلمات في النموذج المطبوع سواء فيما يتعلق بالصلات بين الكلمات أو ترتيب بعض الكلمات في السياق، وعن استعمال الكلمة هل هو جائز مطلقاً ؟ ولم أجد اهتماماً ببيان المتعدي من اللازم، وإنما يعرف من تمثيله به متعدياً.

أمّا عن زمن ظهور التعبير بالكلمة لأوّل مرّة أو آخرها وأين ؟ فإنّ هذا الجانب لا أرى أنّ له علاقة بالناحية النحويّة إلاّ إنْ قصد تركيب الجملة لاعتماده على القواعد النحويّة.



أمّا عنايته بالمسائل النحويّة فهي واضحة في الجزء المطبوع، وقد يكون ظهورها فيه لاشتماله على جزء من حرف الهمزة، وهو موضع كثيرٍ من الأدوات المتكوّنة من إحدى صور الهمزة.

♦ **الوجهة البيانيّة** : تتناول علاقات الكلمة اللازمة لها دائماً، كالتراكيب أو التعابير التي قضت روح اللغة بوضعها في موضع خاصّ لعامل من عوامل البلاغة، ومن تلك العلاقات :

◈ صيغة الإتباع والمزاوجة نحو : ساغب لاغب، حريب سليب، وأرَبّ فلان وألَبّ.

◈ صيغة المشاكلة كقوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾، ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ ﴾، كما تدين تدان، جزاه شرّ جزائه، ونحوها.

◈ صيغة التوكيد المشتقة من الاسم المؤكّد، نحو : موتٌ مائت، شعرٌ شاعر، العرب العاربة، جهدٌ جاهد، صدقٌ صادق، ونحوها.

◈ صيغة ازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد كقوله تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ ﴾ ﴿مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ ﴾، البعيد والقريب، الداني والقاصي، ما له صامت ولا ناطق.

♦ **الوجهة الأسلوبيّة** : تحدّد المحيط اللغويّ الذي تستعمل فيه الكلمة أو التعبير أو التركيب استعمالاً عامّاً أو خاصّاً كلغة القرآن والحديث، وأسلوب الشعر والنثر، والأسلوب التاريخيّ، وأسلوب الفنون، أو خاصّاً كالأسلوب الشخصي لمؤلّف معين، حيث يستعمل كلمة أو تركيباً معيناً غالباً، أو يكون له أسلوب خاصّ به.

تدلّ نظرة فيشر هذه على استيعابه الكبير لوظيفة المعجم، وتمكّنه من فهم كثير من خصائص العربيّة، ذلك الفهم الذي مكنه من الحديث عن تلك الوجهات السبع حديث العارف بما يقول، لكنّ ذلك الحديث لا يعدو أنْ يكون حديثاً نظرياً لا قيمة له إنْ لم يَؤُلْ إلى التطبيق.

أمّا عن الوجهتين **البيانيّة والأسلوبيّة** فلم أجد في النموذج المطبوع عناية بهما، ذلك لأنّ النموذج قصير يتناول جزءاً من حرف الهمزة، وغير منتظر أنْ توجد جميع الوجهات في كلّ كلمة، ولو أنّ فيشر تمكّن من إكمال جزء من معجمه لكان أغنى بالنماذج المطلوبة.

تنبيهات :

نبّه في المقدّمة على قضايا تخصّ عمله في المعجم، وهي :

- عالج الحروف الدالّة على معنى في غيرها بتوسّع، ليتسنّى لمستعمل المعجم أنْ تساعده في فهم الكتب العربيّة، مع أنّ حروف المعاني تتعلق بالقواعد النحويّة.
- ضبط كلمات المعجم وكلّ الشواهد بدقّة.
- أتبع شرح الكلمات العربيّة شرحاً مختصراً بالإنجليزيّة وآخر بالفرنسيّة استجابة لقرار المجمع، وأشار إلى فائدة ذلك في توضيح المعنى وتحديده أكثر، وفائدته للمستشرقين الذين لم يتمكّنوا من العربيّة[1].
- استعماله أحسن الطبعات في المراجع إلاّ فيما لا يوجد له إلاّ طبعات شرقيّة غير سليمة[2].

دراسة الجزء المطبوع :

تأتي هذه الدراسة مكملة لدراسة المقدّمة، فقد كانت تلك الدراسة للجانب النظريّ من المعجم، وجاءت هذه للجانب التطبيقيّ منه، مع أنّ الجزء المطبوع جاء في ثلاث وخمسين صفحة إلاّ أنّه كان كافياً لإعطاء صورة مختصرة عن العمل.

وفي هذا القسم حاولت جمع ما رأيت صلاحه لأنْ يكون مثالاً على أحد الجوانب في الدراسة، وجمعت تلك الأمثلة المفرقة في المعجم وضممت المترابط منها تحت موضوعات خاصّة تتعلّق بالمعجم العربيّ وقضاياه.

وأستعرض هنا أهمّ القضايا :

الإشارة إلى أصول الكلمات واللغات :

الغرض الأساس من المعجم التاريخيّ تتبّع التطوّرات الدلاليّة للكلمة في أقدم النصوص العربيّة المعروفة، ثمّ في النصوص التي جاءت بعدها، حتى آخر المرحلة الزمنيّة المحدّدة.

---

(١) السابق ص ٢٨–٢٩
(٢) السابق ص ٢٦

وبيان أصول الكلمة في لغات أخرى تنتسب إلى مجموعة لغويّة، كاللغات السامية التي تنتسب إليها العربيّة ليس ممّا يُنتظر من المعجم التاريخيّ، لأنّ التاريخ للكلمات في العربيّة لا يعني البحث عن أصولها وصلتها بلغات أخرى، مع ذكره أصولها في اللغات الأخرى.

وقد نبّه فيشر إلى أنّ أوّل النصوص التي رجع إليها نقوش النمارة.

ومع هذا فلا شكّ في أنّ ذكره الأصول الساميّة لبعض الألفاظ مفيدٌ جداً في معرفة صلة العربيّة بأخواتها، وممّا أعان فيشر على معرفة تلك الأصول إجادته لعدد من اللغات الساميّة.

مع قصر النموذج المطبوع الذي ينتهي بـ (أبد)، ومع أنّه لا يعطي الصورة الحقيقة التي كان سيعطيها العمل لو قُدّر له الفراغ منه، إلاّ أنّه لا يخلو من إشارات قيمة تدلّ على المستوى اللغويّ الذي كان سيبلغه، ومن تلك الإشارات ما يتعلق بأصول الألفاظ، تظهر براعة اللغويّ بقدر إجادته اللغات الأجنبيّة، ومن تلك الإشارات التي تدلّ على قدرة فيشر في هذا الجانب :

- إشارته إلى أنّ الأصل في النداء أنْ يلحق بالمنادى صوت a (آ)، وهذا الصوت إلى جانب صوت o (أو) يوجد في كثير من اللغات الساميّة في النداء، مثل : ياربّا، يا غلاما، يا أبتا، يا بنت عمّا، في العربيّة. ص ١٩
- إشارته إلى احتمال رجوع كلمة (أبّ) التي وقع الخلاف في معناها إلى (إبّا) من الآراميّة، وهي ترجع إلى (إنبو) في اللغة الأكّديّة. ص ٢٦
- بعد ذكره الخلاف في أصالة نون (إبّان) وزيادتها ذكر احتمال كونها – أي إبّان – أُخذت من الآراميّة كما أُخذت منها (عِدّان) بنفس الصيغة والمعنى. ص ٢٧
- بعد أنْ ذكر الأبجديّة العربيّة ذكر أنّ الحروف ما عدا ستة منها، وهي (ثخذ ضظغ)، تقابل الحروف الهجائيّة للغتين العبريّة والآراميّة، وتطابقها تماماً في الترتيب. ص ٢٩
- قال عن (أبد) :" قد يكون أصل الكلمة سامياً عامّة، ثمّ ذكر قرابتها من كلمات في بعض اللغات الساميّة. ص ٣٢

الكلمات الأعجميّة :

كان لإجادة فيشر العديد من اللغات الساميّة دور في إعادة الكلمات الأعجميّة المعرّبة إلى أصولها، وفي النماذج التالية ما يدلّ عليه :

- آذين : كلمة فارسيّة معناها في اللغة الفارسيّة " زينة، زخرف " و " عادة، رسم، قانون " ... ثمّ ذكر نصاً للطبري فيه الكلمة.
- آزاذَمَرْد، آزادَمَرْد : كلمة فارسيّة معناها في اللغة الفارسيّة " أصيل، حرّ " وذكر نصين من الطبري والجاحظ.
- آسمانجُونيّ، أسمانجونيّ : نسبة إلى آسمانجون معرّبة، وهي فارسيّة آسمان كون، وهي مركبة من آسْمان " سماء "، وكون " لون " ومعناها " سماوي اللون مُزْرق " ... ثمّ استشهد بعدّة نصوص من عدّة كتب.
- آهندال : كلمة فارسيّة معرّبة مركبة من آهَنْ : " حديد "، ودال : " شجرة ".
- آئين، آيين : كلمة فارسيّة معرّبة، وتأتي في الفارسيّة بمعنى " عادة ورسم وقانون " كما تأتي بمعنى " زينة "، ثمّ ذكر معانيها في العربيّة وهي عديدة، واستشهد بنصوص لكلّ منها[1].

طريقته في دراسة الأعجميّات :

ونستخلص من الأمثلة السابقة أنّه سلك طريقة واحدة في دراسة الكلمات الأعجميّة تنتظم النقاط التالية :

- ذكر أصلها في اللغة الأعجميّة، نحو : فارسيّة، أو نحوها.
- ذكر معناها في لغتها الأولى.
- ذكر معناها في العربيّة بعد تعريبها إذا اكتسبت معاني أخرى.
- نقل نصوصٍ تشتمل على الكلمة للاستشهاد بها مع ذكر مراجعها.

مصادره :

ذكر فيشر في الجزء المطبوع من معجمه قائمة بالمصادر التي أخذ منها شواهده وتعليقاته، وسردها على الترتيب الألفبائيّ بذكر المختصر الذي يشير إلى المصدر في ثنايا المعجم، ثمّ بذكر اسمه كاملاً، وأحصيتها فبلغت (٢٩٢) مصدراً، ومع كثرتها إلاّ أنّها لا تعدّ شاملة لعصور العربيّة أو مواضعها أو ميادينها، فقد ذكر أنّه سيقف عند نهاية القرن الثالث الهجري، وهو تحديد لا يعني أنّه يرى عدم تدوين ما جاء بعد ذلك الزمن، بل إنه نبّه إلى أنّ كلّ كلمة تُدُوولت في

---

(١) المعجم اللغوي التاريخي ص ٢٠-٢٢

اللغة لها حقّ التدوين، لكنّ تحديده القرن الثالث لغرض وضع حدٍّ زمنيٍّ لمعجمه لعدم تمكّنه من شموله جميع عصور العربيّة.

ويُلاحظ على قائمة مصادره أنّه اختارها في جُلّها من المصادر المجموعة التي حقّقها ونشرها المستشرقون دون غيرهم، لكونها المنتشرة في زمنه [1].

ولكثرة مصادره وتعذّر سردها فإنني أكتفي بالإحالة إلى موضع سابق سردت فيه بعضاً منها، سواء مصادره التي اعتمدها في معجمه، أو المصادر التي ذكرها في خطّة المعجم التاريخيّ الكبير [2].

طريقته في إيراد المصادر :

سلك فيشر الطريق الأسهل في ذكره مصادره، فكان يذكرها في وسط الكلام، ولا يذكرها في الحاشية، ومن الأمثلة عليه :

ذكر أحد عشر مصدراً في أحد المواضع، مع رقم الصفحة والجزء إنْ كان ذا أجزاء، دون ما كُرّر منها. ص ٥

ذكر ثلاثة عشر مصدراً في أحد المواضع. ص ٤٠، وأورد بعضاً منها لتُعرف طريقته :

" مسلم ١/ ٧٢ / ١٨ مآي (ك ١ ب ٤٥) في نار جهنم خالداً مخلّداً، فيها أبداً – المقامات ١/ ٢٣٩ / شرح ت : وفي الحديث : احرث لدنياك كأنّك تعيش أبداً – الطبري، تاريخ ١/١٩٤٦/١٦ : وإنّ البقيّة أبداً في الشدّة..." ص ٤٠

طريقته في الرجوع إلى المصادر :

بعد ذكر فيشر المعنى العربيّ للكلمة يُتبعه بشرح مختصر بالإنجليزيّة ثمّ بالفرنسيّة، ويكون الشرح المختصر باللغتين قبل ذكر الشواهد، ويرمز إلى الشواهد بحرف (ش)، ثمّ يذكر الشواهد بمصادرها على إحدى الطرق التالية :

---

(١) ينظر : تاريخ المعجم التاريخي العربيّ في نطاق العربيّة : المبادرات الرائدة – أ. د. محمّد رشاد الحمزاوي (مجلة المعجميّة ٥، ٢٦/٦).

(٢) ذكرت مصادره في الفصل الثالث من الباب الأول عند دراسة خطة المعجم التاريخي الكبير ص ١٩١، ومصادره في معجمه ص ٢١٣. وما بعدها.

♦ **يذكر المعنى، ثمّ يذكر المصدر وينقل منه شرح المعنى، مثل :**

أ- ذكر من معاني (أَبَدَ) :

الدهر الطويل غير المحدود، الراغب، المفردات في غريب القرآن " أبد " : " الأبد : عبارة عن مدّة من الزمان الممتدّ الذي لا يتجزّأ كما يتجزّأ الزمان، وذلك أنّه يقال : زمان كذا، ولا يقال : أبد كذا ". ص ٣٧

ب- أيْبَد : نبات. المخصّص ١١/٦٣/٣ - والأيبد : نبات مثل زرع الشعير سواءً، وله سنبلة كسنبلة الدخنة، فيها حبّ صغير أصغر من الخردل أُصيفر، وهو مَسْمَنة للمال جداً، - ل ٤/٣٦/٩ : والأيبد : نبات مثل زرع الشعير سواءً الخ... ثمّ نقل عن القاموس ثمّ التاج ... ص ٥٢

♦ **يذكر المعنى، ثمّ يذكر المصدر، وينقل منه شواهد على المعنى، مثل :**

أ- أوابد الكلام : غرائبه.

ش. الأنباري في شرح المفضليات ٥/١٧٩، ٧/١٨٨، ١٢/٢٨٧، ١/٨٦٢ : ومنه قولهم : جاء فلان بآبدة، أي بكلمة غريبة وحشيّة لا تُعرف، الميداني ١/٨٦/١٨ : منه قول الناس : أتى فلان في كلامه بآبدة، أي بكلمة وحشيّة. ص ٤٩

ب- ذكر أحد معاني (تَأبّد) : تأبّد وحش أو ناس : عاش في القفار.

ش. البحتري ٢١٠/١٣ : وحشٌ تأبّد في تلك الطلولِ

أمية ٦٣/٢٠ :

ربّ الأنام وربّ من يتأبّد [أي ربّ الوحوش]...الخ الشواهد. ص ٣٦

♦ **يذكر اللفظ ومعناه والمصدر دون أيّ نقل :**

ويكون ذلك إذا لم يعثر على شواهد لمعنى أو تعبير أو كلمة وردت في المعاجم العربيّة فيكتفي بذكر المعجم[1]، ومن الأمثلة عليه :

أ- " الأبد : الولد الذي أتت عليه سنة، القاموس " أبد ". ص ٤٣

ب- " تأبّد الوجهُ : كَلِف ونَمِش، المجمل والقاموس والتاج " أبد ". ص ٣٧.

---

(١) ذكر هذا الأمر في مقدمته ص ٢٦

ج– " إِبِل أُباثى : بروك شِباع، القاموس " أبث ". ص ٢٨

د– " مُؤْتَبِثَة : سقاء يُملأ لبناً ويُترك فينتفخ، القاموس " أبث ". ص ٢٩

المعنى الحقيقي والمجازي :

من أساليب ترتيب المادّة لدى فيشر أنْ تُقدّم المعاني الحقيقيّة على المجازيّة، لكون الحقيقي هو الأصل، ومن الأمثلة عليه ما يلي :

- **في مادّة (أَبَدَ) ذكر له ثلاثة معانٍ :**

(١– أ) أَبَدت البهيمة تأبُدُ وتأبِدُ أبوداً – وكذا تأبّدت : توحّشت ونفرت ...

(١– ب) من المجاز : أَبَدَ الشاعر يأبِد أبوداً، وكذا أبّدَ : أتى في شعره بأوابد، وهي غرائب لا يُعرف معناها على بادئ الرأي ...

(٢) أبد بالمكان ... : أقام به ولم يبرحه. ص ٣٣

يظهر هنا تقديمه المعنى الحقيقي على المجازي، ثمّ مجيء المجازي بعد المعنى الأوّل الذي أخذ منه، وجاء بعده المعنى الحقيقي الثاني.

- **ذكر من معاني (تَأَبّدَ) :**

(٢– أ) تأبّد وحشٌ أو ناسٌ : عاش في القفار ...

(٢– ب) ومن المجاز : تأبّد بمعنى تعزّب وتبتّل عن النساء. ص ٣٦

- **ذكر معنيي (أبو جاد) :**

(١) ذكر أنّها صيغة أخرى لـ (أبجد) مع التصرّف فيها عند العرب ...

(٢) ذكر المعنى المجازي، وهو مجيئها بمعنى مبادئ التعليم المدرسي ... ص٣٠–٣٢

- **ذكر معاني (مُؤبَّد) وهي أربعة :**

ذكر المعنيين الحقيقيين وهما :

(١) مؤبّد : مُخَلّد ...

(٢) ناقة مُؤبّدة : وحشيّة معتاصة ...

ومعنيين مجازيين هما :

(٣) مؤبّد : للشِعْر الغريب ...

(٤) مؤبّد : للشِعْر الأغرّ ... ص ٥٣

تنوّع مادّة المعجم :

اشتملت المادّة – ممّا اشتملت عليه – على عدد من أنواع المسائل:

♦ **المسائل اللغويّة**، ومنها :

◆ ترتيب حرف الألف في الحروف الهجائيّة، والإشارة إلى ترتيبات أخرى للحروف، ووجوده في اللغات الكنعانيّة الآراميّة والعبريّة والسريانيّة واليونانيّة واللغات التي أخذت أبجديّتها عن اليونانيّة، وكذا أشار إلى اسمه في تلك اللغات للتدليل على تقارب هذه الأسماء. ص ١

◆ تحت (أبجد) تحدّث بتوسّع عن ترتيب الحروف الهجائيّة على الترتيب الأبجدي عند المشارقة والمغاربة، وتطابُق أكثر الحروف العربيّة في الترتيب مع حروف اللغتين العبريّة والآراميّة، وحديثه عن أصل الخط العربيّ، والترتيب الألفبائيّ المعروف بناءً على تقارب الحروف في الرسم، واختلاف ترتيب المشارقة عن ترتيب المغاربة بعض الاختلاف، وكذا ترتيب الحروف على مخارجها، وهو ترتيب معجم العين. ص ٢٩–٣٠

◆ ذكر نوعي الألف : المتحركة والساكنة اللينة، ومخرجيهما وآراء العلماء العرب فيهما، والعلاقة بينهما، والعديد من القضايا المتصلة بهما. ص ٢–٣

♦ **المسائل النحويّة**، ومنها :

◆ تحدّث عن ألف الاستفهام ووجودها في الحروف الساميّة القديمة.

وذكر موقعها في الجملة، وما يأتي بعدها من حروف العطف، وما يحذف معها، كألف الوصل، وما يذكر معها كألف حرف التعريف ونحوها، سواءٌ ببقائها أو تليينها، وتليين همزة القطع بعدها، مع حشد من الشواهد القرآنيّة وغيرها. ص٥–٦

◆ فصّل الحديث عن أنواع الاستفهام بالألف، وأكثر من الشواهد كثرة جليّة، مع تفصيله فيما يتعلق بالاستفهام من قضايا، وذكر مصادر عديدة. ص ٧–١٤

◆ أورد مجيء الهمزة حرف قسم واستشهد عليه بشواهد كثيرة. ص ١٥

◆ أورد مجيء الهمزة حرف نداء، وأنواع النداء بالهمزة وغيرها، وفصل الحديث عنها، واستشهد بنصوص كثيرة عن قضايا في النداء لا يستدعيها المقام. ص ١٦–٢٠

شواهده :

الاستشهاد ركن من أركان معجم فيشر، ذلك لأنّه قائم على أخذ اللغة من المصادر الأولى للنصوص، وكان – في أغلب حالاته – يميل إلى جمع كثير من الشواهد للكلمة، بل إنه يلجأ إلى استقصاء جميع شواهد الكلمة – كما ذكر ذلك – عندما يكون الحديث عن صيغ نادرة.

ومن الأمثلة على إكثاره من الشواهد ما يلي :

◆ أورد مجيء الهمزة حرف قسم كالواو، ثمّ استشهد لها بما يلي :

آية واحدة، وثلاثة عشر قولاً متنوّعة من أقوال مفسّرين ومؤرّخين ولغويّين ونحوهم.

وستة عشر مصدراً لتوثيق ما نقل. ص ١٥–١٦

◆ أورد (إبّان) وفسّرها بالوقت والحين، وأورد شواهدها وهي كما يلي :

أورد حديثين، وأربعة أبيات، وأربعة أقوال مختلفة.

وتسعة مصادر لتوثيق ما نقل. ص ٢٧

◆ أورد مجيء (أبداً) في الكلام الموجب، واستشهد لها بما يلي :

ثلاث آيات، وحديثين، وسبعة أبيات، وأربعة أقوال مختلفة.

وثلاثة عشر مصدراً لتوثيق ما نقل. ص ٣٩–٤٠

أمّا عن طريقته في الاستشهاد فبذكر الكلمة وشرحها، أو القاعدة أوّلاً ثمّ الشاهد ثانياً، ويبتدئ استشهاده بحرف (ش) للدلالة على الشاهد أو الشواهد.

وشواهده هي الشواهد التي استعملها اللغويّون في كتبهم، وفيما يلي أنواعها وأمثلة عليها :

◆ القرآن الكريم :

استشهد بآيات من القرآن في مواضع كثيرة، وطريقته – غالباً – بالرمز إلى القرآن بحرف (ق)، وبعده رقمان : الأوّل للسورة، والثاني للآية :

- قال : وأمّا التركيب (أثُمّ) فقد ورد مرّة فقط في القرآن : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ (١)(٥١/١٠). ص ٥

- استشهد على إتيان التوبيخ في الجمل المنفيّة، ق ٥٩/١٢ : ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ ﴾ "، ٦٢/٣٦ : ﴿أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ ﴾. ص ٩

- استشهد على حذف حرف النداء في المضاف : ق ٢٦٠/٢ : ﴿رَبِّ أَرِنِي ﴾، ١١٤/٥ : ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً ﴾، ١٠١/١٢ : ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ص ٢٠

- **الحديث :**

أولى الحديث أهميَّة كبيرة من بين شواهده، وطريقته أنْ يذكر كتاب الحديث أوّلاً، والأرقام التي تدلّ على موقعه من الكتاب، ثمّ يستشهد بالجزء الذي فيه الشاهد اختصاراً، ومن الأمثلة عليه :

- استشهد على جواب الاستفهام الحقيقي بالهمزة بنعم أو لا أو بل أو غيرها بحديث البخاري :" أفلا نتّكل يا رسول الله ؟ قال : لا اعملوا..." وذكر بعده عدّة أحاديث. ص ٧

- استشهد على حذف همزة الاستفهام بحيث البخاري :"... تعلم من تخاطب مذ ثلاث ليالٍ يا أبا هريرة ؟ قال : لا ...". ص ١٣

- استشهد على (آبدة) مفرد (أوابد) للوحوش بجزء من حديث أم زرع :" فأراح عليّ من كلّ سائمةٍ زوجين، ومن كلّ آبدةٍ اثنتين ". ص ٤٦

- **الشعر :**

جاء حظ الشعر وافراً من بين الشواهد، فأورد أبياتاً كثيرة في المطبوع وهو صغير، وطريقته أنْ يذكر اسم الشاعر ورقمين، الأوّل لرقم القصيدة في الديوان، والثاني لرقم البيت، مثل قوله عند الشاهد الأوّل : ذو الرمة، رقم ٣/١

ومن الأمثلة عليه ما يلي :

- استشهد على حذف ألف الوصل بعد الهمزة بقول ذي الرمة :

أستحدثَ الركبُ عن أشياعهم خبرا ؟ ص ٥

---

(1) الذي ورد في معجم فيشر ص ٥ :" أثمّ إذا وقع آمنتم به " بإسقاط (ما)، ولعله خطأ طباعي.

◆ استشهد على المنادى المنصوب بقول عبد يغوث: ص ١٧

فيا راكباً إمّا عرضت فبلّغنْ

◆ استشهد على مجيء (تأبّد) بمعنى: تعزّب أي لا يقرب النساء بقول الأعشى: ص ٣٦

ولا تقربنّ جارةً إنّ سرّها * عليك حرامٌ فانْكِحَنْ أو تأبّدا

◆ **النثر :**

استشهد بنصوص نثريّة من شتى الكتب، ككتب التاريخ والأدب وغيرها، ولا شكّ أنّ نصيب هذا النوع من الشواهد أقلّ لكونه ليس من الأنواع الشائعة كالقرآن والحديث والشعر والأمثال وغيرها، وفي هذا النوع يتبين تميّز منهج فيشر وأمثاله ممن يريد الرجوع إلى النصوص التي دونت في أيّ عصر من عصور اللغة، ذلك لأنّ اللغويّين القدماء اقتصروا على الاستشهاد بنصوص عصور الاحتجاج، وهو ما لم يُتحْ لهم الاستشهاد بكتب التاريخ والرحلات ونحوها من الكتب التي رجع إليها فيشر، لأنّها دونت بعد عصر الاستشهاد، أمّا فيشر فاتّسعت دائرة نصوص الاستشهاد لديه بحيث إنه ساوى بين الشعر والنثر في الأهميَّة.

من الأمثلة على شواهد النثر ما يلي :

◆ استشهد على الاستفهام التوبيخي بنصّ من الأغاني وهو: "... أزناً وزَنْجيّة؟ لا والله لا أفعل". ص ٨

◆ استشهد على (آذين) الفارسيّة بنصّ من تاريخ الطبري وهو: "... هيئوا الهرمزان في هيئته، ووضعوا على رأسه تاجاً يدعى الآذين مكللاً بالياقوت". ص ٢١

◆ استشهد بنصّ من كتاب الصولي (أدب الكتّاب) على (أبو جاد) وهو: "وقد أعرب الناس أبا جاد وسعفصاً، فقال معاذ الهراء- يخاطب رجلاً عاب النحو والعربيّة-...". ص ٣٢

◆ **الأمثال والأقوال :**

اعتنى فيشر بهذا النوع من الشواهد فورد في المطبوع - على صغره - عدد من الأمثال والأقوال، منها :

- استشهد من المفصّل وابن يعيش بالمثل : " لا عبابٍ ولا أبابٍ ". ص ٢٤
- استشهد بالمثلين من مجمع الأمثال للميداني : " طال الأبد على لُبَد "، " خير ليلة بالأبد بين الزُبانى والأسد ". ص ٣٨
- استشهد من لسان العرب بالقول : " جاء فلان بآبدةٍ " أي بداهية يبقى ذكرها على الأبد. ص ٤٠
- من مجمع الأمثال ورد المثل : "إنْ لم تغضّ على القذى لم ترض أبدا ". ص ٤١
- نقل من لسان العرب : " ومن الأبديّات قولهم : لا آتيك ما بلّ بحرٌ صوفةً، وحكى اللحياني : ما بلّ البحر صوفةً ". ص ٤٤
- استشهد من مجمع الأمثال بالمثل : " بمثلي تطرد الأوابد ". ص ٤٦

اتّضح ممّا سبق عناية فيشر بالاستشهاد لأنّ نظريّته في المعجم قائمةٌ على الأخذ من المصادر الأصيلة، أي الكتب التي حوتْ النصوص لا من المعاجم، ومع صغر القسم المطبوع فهو يدلّ دلالة واضحة على اعتماد عمل فيش على الاستشهاد.

اختياراته وترجيحاته :

تميّز فيشر بالقدرة العلميّة على البحث وترجيح الآراء التي فيها خلاف، ووصوله إلى هذا القدر دليل على استيعابه وفهمه العربيّة – في جانبها المقروء – كأحد أبنائها، ومن الأمثلة عليه :

- ذكر أنّ همزة النداء لم ترد في القرآن، ثمّ قال : " وقد يتعذر علينا أنْ نوافق الفراء الذي ذهب في تفسير الآية ٣٩/ ٩ : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ " – التي قرأ بعض القراء فيها : أَمَنْ بدلاً من أَمَّنْ – إلى أنّ همزة أَمَنْ حرف نداء "، وكأنّه هنا يرجّح بقاء الهمزة في الآية همزة استفهام في القراءتين. ص ١٦
- تفسيره ما في الطبري وهو : " ووضعوا على رأسه تاجاً يدعى الآذين مكللاً بالياقوت " ثمّ قال : " ومعناها هنا على الأرجح " زينة ". ص ٢١
- ترجيحه رواية (لآبك) على (لأبّك) بقوله بعد ذكر الروايتين وأصحابهما : " وأفضل هذه الرواية ". ص ٢٤
- قال بعد أنْ ذكر (الأبّ) في مواضع : " ومن الأرجح أنّ (أبٌّ) في كلّ هذه المواضع ترجع إلى (أبّ) التي وردت في ق [أي القرآن]، ولعلها أخذت كما

أخذت كلمة * אֵב (إيب ēb’)، אִבּוֹ (إبّو ibbō’) العبريّة المتأخرة، من اللغة الآراميّة، يعني من كلمة אִבָּא (إبّا ibbā’) (إبّا ebbā’) אִנְבָּא (إنبا inbā’) ومعناها ثمر وفاكهة، وهذه الصيغ ترجع حسب الظاهر إلى (enbu , inbu إنبو) بنفس المعنى في اللغة الأكّديّة"(١). ص ٢٦

- بعد ذكره الخلاف في زيادة نون إبّان وأصالتها قال : " يحتمل أنّ كلمة (إبّان) أخذت من الآراميّة كما أخذت منها (عِدّان) بنفس الصيغة والمعنى ". ص ٢٧

- تحدّث عن الأبجديّة العربيّة ومال إلى أنّ العرب أخذوا الخطّ عن الساميين الشماليين وخاصّة الأنباط، وذكر أنّ الحروف العربيّة تقابل حروف اللغتين العبريّة والآراميّة عدا ستة حروف هي (ثخذ، ضظغ) ". ص ٢٩-٣٠

- توقعه أنْ يكون أصل (أبد) سامياً، وذكر قرابتها بعدد من الكلمات في بعض اللغات الساميّة. ص ٣٢

- نقل عن المعاجم اسمين لنبات (أَبِيْد) و (أَيْبَد)، فمنهم من ذكر الأوّل، ومنهم من ذكر الثاني، ونقل عن بعضهم أنّ (أَيبَد) تصحيف، لكنّ فيشر أكّد أنّ الصيغة الصحيحة هي (أَيْبَد)، واستدلّ بأقوال بعض الرحّالة والباحثين الغربيين، حيث ذكره فورسكال Forskal بهذه الصيغة، كذا فلبي Philby، ونقل عن المستشرق السويسري هس Hess أنّه نقله عن عُتَيْبِيّ بهذه الصيغة. ص ٥٢

وفي النماذج السابقة ما يعطي دليلاً على قدرة فيشر على الترجيح.

المآخذ على فيشر في معجمه :

ممّا وجدته من المآخذ على فيشر ما يلي :

- **أوهامه :**

يظهر تمكُّن فيشر من العربيّة - وبالأخصّ في الكتابة - عند الاطّلاع على ما كتبه في المعجم وغيره، لكنّ فهم معاني الكلمات وإدراك دلالاتها الدقيقة لا يكاد أعجميّ يسلم من الوهم فيه.

(١) كتب فيشر الكلمات السامية بحروفها الأصلية، ثمّ بالحروف اللاتينية، وقد حاولت كتابتها بحروفها الأصلية كما كتبها راجياً ألاّ أكون أخطأتُ فيها، ثم كتبتها بالحروف اللاتينية.

ومثلُ وقوعِ دوزي وغيره في توهّمِ بعضِ المعاني المندرجة تحت معنى واحد معانيَ متعدّدةً، وقع فيشر في الوهم نفسه – مع قلّة النماذج – فجعل الدلالة الواحدة في سياقاتٍ مختلفةٍ عدةَ معانٍ، وحينما ننظر في تلك المعاني ندرك ذلك الوهم، فما ظنّه عدّة معانٍ هو في الحقيقة معنى واحد في عدّة سياقات، تربط بينها صورة معنويّة واحدة.

وإليك بعض الأمثلة على أوهامه :

♦ ذكر معاني (أبّ) ومنها :

أ– أبّ أبّه : قصد قصدَه.

ب– أبّ فلاناً : قصده. ص ٢٥

والواضح أنّ المعنى واحد للفعل وهو (قَصَد)، لكنّه في الأوّل غير متعدٍّ، وفي الثاني متعدٍّ إلى مفعول.

♦ فرّق بين المشتقاتِ المرتبطةِ بصيغةٍ واحدة، بسبب عدم إدراكه الرابط بينها، مثل :

أ– في مادّة (أبد) : ذكر كلمة (أبَد). ص ٣٧، وذكر بعدها عدداً من المشتقات، ثمّ ذكر (أبَدِيّ، وأبَدِيَّة). ص ٤٤، وهما منسوبتان إلى (أبد).

ب – ذكر الفعل (أبّد). ص ٣٣، ثمّ ذكر اسم المفعول منه (مُؤبّد). ص ٥٣

ج – ذكر الفعل (تأبّد). ص ٣٤، ثمّ ذكر اسم الفاعل منه (مُتأبِّد). ص ٥٣

♦ ذكر معنى (أبد) وهو الدهر الطويل غير المحدّد ص ٣٧، ثمّ ذكر معنى ثانياً وهو الدهر مطلقاً ص ٤٢، ثمّ معنى ثالثاً وهو ذو (ذات) أبد أي دائم (دائمة) نقلاً عن لين، واستشهد بكلام عبيد بن عمير : " الدنيا أمَد (أي ذات أمد) والآخرة أبَد (أي ذات أبد) ص ٤٢–٤٣، ولا يخفى أنّ المعاني الثلاث تعود إلى معنى واحد.

♦ **إكثاره من الرموز والمختصرات :**

سلك فيشر مسلك الغربيين في كتبهم، حيث تزخر بالرموز التي تختصر حجم الكتاب، وللاختلاف بين اللغات فالعربيّة تختلف عن اللغات الغربيّة، لأنّ حروفها تتصل في الكتابة، أمّا الغربيّة فتكتب مفصولة كما تكتب موصولة.

ولذا يبدو الإكثار من الرموز ثقيلاً على القارئ العربيّ لاختلافه عمّا اعتاد عليه، بل يزيد من غموض النصّ.

ومن الأمثلة عليه من معجم فيشر ما يلي :

♦ قال بعد ذكره شطر بيت :" الأغاني ٩/٢٤٤/٣ : أفلا قلتَ الحمد لله ؟ قال : أوَ نعمةٌ هي حتى أحمد الله عليها ؟ هلّج. رَ كذلك المفصّل § ٥٨١ مع ابن يعيش غ. ص ٥

إيضاح الرموز :

هلّج : وهلمّ جرّاً.

رَ : لم يفسرها.

غ : وغيره، وغيرها ونحوه.

♦ قال تحت (أبّ) :" أبَّ لشيء يئِبّ ويؤُبّ أبّاً وأبيباً وأباباً وأبابةً وإبابةً (آنـ : Lane " أبب " **فقّ** " أبّ ") : تهيّأ له وتجهّز. ويقال : هو في أبابِه وأبابته : أي في جهازه، Lane موسّا. ص ٢٣

إيضاح الرموز :

آنـ : انظر .

فقّ : فقرة.

ويكون معنى ما بين القوسين : انظر Lane " أبب " أي المادّة، فقرة " أبّ ".

موسّا: الموضع السابق.

♦ قال بعد ذكر شطر بيت هو : ذي جُدّتين آبدِ الشرودِ : (في الشرح : والجُدّتان خطّان في الظهر، يعني ظهر الحمار) وكذلك الهذليون رقم ٥/١٦ (رَو : الصُّحْم بدل العُصْم (رَ : ما يلي ٤٧ ع ٨/١)، – أبو كبير رقم ٦/٤ – كثير رقم ٥/١٢٣ – البكري ٤٦٣ / ت. ص = ٤/ع٨/١ . ص ٤٦

إيضاح الرموز :

الهذليون رقم ٥/١٦ : الرقم الأوّل للقصيدة، والثاني للبيت، ومثله أبو كبير رقم ٦/٤، وكثير ...

رَو: وقد روي، وفي رواية أخرى.

آ: لم أجد مدلولها.

ما يلي ٤٧ ع ٨/١ : ص ٤٧، عمود ١، سطر ٨

البكري ٤٦٣ / ت ص = ٤ / ع٨/١ : البكري ص ٤٦٣، تحت صفحة ٤، عمود ١، سطر ٨

ولكثرة الرموز التي استخدمها فإنها تؤدي إلى لبس وجهد في معرفتها.

وممّا يحدث لبساً أنّه استعمل حرف التاء (ت) رمزين لشيئين مختلفين، ففي مصادره استعمله اختصاراً لسنن الترمذي، ووضعه في قائمة الرموز الأخرى وفسره بـ (تحت، من تحت)، ووكل فيشر التعرّف على الرمزين إلى القارئ، وإنْ كان سياق الكلام قد يدلّ على سنن الترمذي عندما يأتي في السياق ذكر حديث، لكنّه مع ذلك موضع لبس.

دراسة نموذج كامل :

من تمام الدراسة اختيار نموذج لإعطاء تصوّر واضح عن عمل فيشر، بعد دراسة أمثلة متفرقة في نماذج متعددة.

اخترت حرف الألف لدراسة ما ورد فيه، لكونه يعطي صورة مختصرة تشتمل على جزء بصورته التي بناها عليه المؤلّف.

عرضٌ مختصرٌ لحرف الألف[1] :

آثرت دراسة أوّل الكتاب وهو شرحه حرف (الألف) لتفصيله الحديث فيه، ولاشتماله على كثير من ملامح منهجه، وسأعرض عرضاً مختصراً لما ورد في الكتاب، مع التعليق عند الحاجة :

أوّلاً : ذكر ترتيب الألف بين الحروف العربيّة في المشرق والمغرب، وهو الترتيب الأوّل.

ثانياً : موقع الألف – وهو الأوّل – في الحروف الهجائيّة للغات الكنعانيّة الآراميّة، كما تدلّ عليه اللغة العبريّة والسريانيّة، وكذلك اليونانيّة المرتبطة بالكنعانيّة، وكلّ اللغات التي أخذت أبجديتها عن اليونانيّة.

(١) ينظر : المعجم اللغويّ التاريخي ص ١–٢٠.

ثالثاً: تسميته بـ (الألف) ترجع إلى تسميته في اللغات الآراميّة والعبريّة والسريانيّة والأثيوبيّة واليونانيّة، فهي أسماء متقاربة في النطق، ذكرها بنطقها.

رابعاً: أطال كثيراً في ذكر تفصيلات عن حرف الألف، تفصيلات تدخل في علم النحو وعلم الأصوات، ويذهب كثير من اللغويّين إلى أنّ مثل هذه القضايا لا مكان لها في معجم لغويّ يُعْنى بشرح الكلمة باختصار بحسب غرض المعجم، ولكنْ عند الرجوع إلى هدف فيشر من معجمه وهو أنْ يكون تاريخيّاً، فإننا نجد العذر له في كونه أراد لمعجمه أنْ يكون شاملاً ما يتعلق بالكلمة من جميع النواحي السبع التي ذكرها (التاريخيّة والاشتقاقيّة والتصريفيّة والتعبيريّة والنحويّة والبيانيّة والأسلوبيّة)، ومن التفصيلات التي أوردها ما يلي :

أ- نوعا الألف :

الأوّل: المتحركة – التي تكتب مع همزة – ومخرجها من لسان المزمار، أي من الحلق، وذكر أنّ هذا رأي فقهاء اللغة العرب.

الثاني: الساكنة اللينة – التي تكتب ألفاً ممدودة أو مقصورة – عرفها بأنّها علامة مد لحركة الفتح، وذكر أنّها من حروف المد وحروف اللين والعلة، وذكر أنّها مجهورة ومن حروف الزيادة.

ذهب إلى أنّ المتحركة أقدم من الساكنة التي كتبت فيما بعد، وعلاقتها بها كعلاقة الواو والياء المتحركتين.

ذكر أنّ المبرد أخطأ في عدم ذكره الألف من حروف المعجم حيث أسقطها لعدم ثباتها على صورة واحدة.

ذكر نوعي الألف وهما : ألف القطع وألف الوصل.

ب- خصّ ألف الاستفهام بحديث ذكر فيه ما يلي :

١- حرف من الحروف الساميّة القديمة، وذكر مقابله في العبريّة، وأشار إلى وجوده في كلّ اللهجات الآراميّة اليهوديّة.

٢- موقعها في أوّل الجملة الاسميّة، ومجيئها قبل حروف العطف (و، ف، ثمّ)، وذكر شواهد من القرآن الكريم والشعر والنثر.

٣- حذف ألف الوصل بعد همزة الاستفهام، وذكر شواهد من القرآن والشعر والنثر.

٤– تليين همزتي الوصل والقطع بعد همزة الاستفهام، وذكر شواهدهما.

٥– نوعا الاستفهام اللذان تعبّر عنهما ألف الاستفهام :

أ– استفهام حقيقي، وذكر شواهده.

ب– استفهام بياني – وهو ليس استفهاماً حقيقياً، وإنما إخبار – وذكر حالاته :

– للتوبيخ والتقريع، ويكون للجملة معنى موجب، على أنّ لها معنى مقدّراً يُراد به عكس منطوقها.

– توبيخي للإنكار، وتكون الجملة للتقرير، أي ليس بها نفي.

– للتهكم والاستهزاء.

– للتعجيب والتشويق إلى استماع ما بعده.

– للأمر أو العرض أو التحضيض.

– التوبيخ والإنكار الاستفهاميان في صيغة المضارع المرفوع المنفي.

وذكر الزيادات الصوتيّة التي تلحق آخر الاستفهام الإنكاري مثل : أزيدُنيه، أعُمَروه، وقد فصل الحديث فيه وذكر شواهد عديدة.

خامساً : حذف حرف الاستفهام مع بقاء الاستفهام ونغمته، مع ذكر شواهده.

ذكر الفرق بين الاستفهام غير المعمول فيه والاستفهام المعمول فيه في أهمّ اللغات الغربيّة، أمّا العربيّة فلا وجود للاستفهام المعمول فيه حيث إنّ ألف الاستفهام تمنع أنْ يعمل ما قبلها فيما بعدها.

سادساً : ذكر نوعين آخرين للهمزة وشرحهما بالتفصيل، وهما :

أ– حرف القسم (أ).

ب– حرف النداء (أ).

وفصّل القول فيهما واستشهد لهما.

إنّ هذا النموذج يعطي صورة تقريبيّة عن معجم فيشر الذي كان يسعى إلى إنجازه، وهو وإنْ لم يكن مماثلاً في المادّة لبقيّة المعجم، إلاّ أنّه يقدّم خير مثال

على المعجم المراد، مع عدم خلوّه من مآخذ، ككثرة القضايا النحويّة فيه مثل كثرة أنواع الهمزة، وتفصيل فيشر الحديث عنها، ولو قُدّر لأجزاء أخرى الظهور لأعطت صورة أكثر وضوحاً.

لأهميَّة هذا المعجم آثرت إجراء موازنة بينه وبين المعجم الكبير الذي يصدره مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، فلاحتمال تأثّره بمعجم فيشر، لكون فيشر وضع خطّةً للمعجم التاريخيّ الكبير وقدّمها إلى المجمع، لاحتمال تأثّره به تأتي أهميَّة الموازنة بينهما لإبراز جوانب الشبه إنْ وُجدت.

موازنة بين معجم فيشر والمعجم الكبير :

من المعلوم أنّ فيشر وضع خطّةً للمعجم الكبير، قدّمها إلى مجمع اللغة العربيّة مع نموذجٍ من معاني مادّة (أخذ)[1]، ومضى زمنٌ طويلٌ بعد موت فيشر عام ١٩٤٩م وانقطاع العمل في معجمه، ثمّ ظهر الجزء الأوّل من المعجم الكبير عام ١٩٧٠م، أي بعد موت فيشر بإحدى وعشرين سنة.

وكان فيشر أهدى جزازات معجمه إلى المجمع للاستفادة منها في صنع المعجم الكبير والمعاجم الأخرى.

ويحقّ لنا التساؤل عن الشبه بين المعجمين، وما أثرُ فيشر في المعجم الكبير ؟.

أسئلةٌ عديدةٌ تبرز عند ذكر المعجمين، ولكي تتّضح لنا الصورة المطلوبة سأوازن بين بداية كلٍّ منهما لمعرفة وجوه الاتفاق والاختلاف بينهما.

وممّا يجدر التنبيه إليه هنا أنّ المعجم الكبير لم يُرِد به المجمعُ أن يكون المعجمَ التاريخيّ الذي كان المجمع يسعى إلى صنعه، وإنما جعلوه تلبيةً للحاجة الملحّة إليه، مع عدم تمكّنهم من إخراج معجم فيشر لنقصه، وعدم تمكّنهم من إخراج المعجم التاريخيّ المنتظر لأنّه يحتاج إلى أعمال تمهيديّة لم يُبدأ بها بعد[2]، والموازنة بين المعجمين مفيدة في معرفة وجوه الشبه بينهما.

---

(١) ذكرت نظريّته في المعجم التاريخي مستخلَصَة من الخطة، مع دراسة نموذج (أخذ) في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٠ وما بعدها.

(٢) ينظر تصدير د. إبراهيم مدكور للطبعة الأولى للمعجم الوسيط ص ٨ (ط الثانية – دار الدعوة – إستنبول – تركيا ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).

المعجم الكبير[1] :

فيما سبق من الأوراق عرض مختصر عن حرف الهمزة في معجم فيشر، ولكي تتّضح وجوه التشابه والاختلاف بين المعجمين أعرض بداية المعجم الكبير عن حرف الهمزة لنلاحظ العلاقة بينهما :

بدأ واضعو المعجم بحرف الهمزة وذكروا أنّ المبرّد لا يعدّها في الحروف لعدم التزام صورةٍ لها، حيث تكتب ألفاً وواواً وياءً، بحسب موقعها، ورجّحوا أنّها من حروف الهجاء لثبوتها في النطق، أمّا تغيّر صورتها فبسبب تخفيفها.

وذكروا عدّة مسائل عن الهمزة أهمّها :

- وقوعها في أوّل الكلمة ووسطها وآخرها.
- القدماء عدّوها مجهورة تخرج من أقصى الحلق، وعدّها بعض المحدَثين مهموسة شديدة تخرج من الحنجرة.
- ذكروا قسميها للوصل والقطع، مع الفرق بينهما.
- ذكروا أقسامها : الأصليّة والزائدة والمبدلة من ألف زائدة، وذكروا إبدال الهمزة هاءً عند بعض العرب.
- مجيئها لنداء القريب، والاستفهام، وتأتي للاستفهام مع كونها عوضاً من حرف القسم مثل : آللهِ أكرمت أخي ؟.
- الهمزة الممدودة تأتي لنداء البعيد أو القريب على قولين.

حينما نوازن بين ما كتبه فيشر في بداية معجمه، وما جاء هنا في المعجم الكبير نجد الفرق كبيراً، ففيشر أطال كثيراً في حرف الألف وأقسامه – سبق ذكر ذلك في العرض السابق قبل هذه الموازنة – أمّا الكبير ففيه اختصار واقتصار على مسائل أساسيّة.

المداخل في المعجمين :

بلغت مداخل فيشر للمبدوء بهمزةٍ ممدودة اثني عشر مدخلاً :

ستةٌ لعدد من الأدوات والأصوات، هي: (آ) حرف الاستفهام، (آ) حرف النداء، (آءٌ) وأحال فيها إلى مادة ليست في المطبوع، ومثلها المداخل التالية دون تفسيرها، (آح)، (آهْ، آهِ، آهٍ، آهاً) في مدخل واحد، ثمّ (آيْ).

---

(1) المعجم الكبير طبع الجزء الأوّل بمطبعة دار الكتب عام ١٩٧٠م، ويبدأ حرف الهمزة فيه من ص ٣

وستةٌ لكلمات أعجميّة معرّبة، لكنّها وردت عند العرب القدماء، وأورد عليها نصوصاً من كتب عربيّة متقدّمة، منها اثنان لنباتين، وأربعة لمعانٍ عامّة.

وبلغت مداخل المعجم الكبير لما بُدئ بهمزة ممدودة ثلاثةً وستين مدخلاً على النحو التالي :

ستة وعشرون مدخلاً لكلمات معرّبة، وباقيها عربيّة، وجميع المداخل – بالمعرّب والعربيّ – تقع تحت أنواع مختلفة :

ثلاثة عشر مدخلاً لأعلامِ أشخاص.

ثلاثة عشر مدخلاً لأعلامِ مواضع.

ستة مداخل لنباتات.

وبقيّتها لموادّ لغويّة أخرى.

يتّضح ممّا سبق الاختلاف في العدد بين المعجمين، وهو دليل على تفوّق المعجم الكبير في الحجم على معجم فيشر، لكنّ أكثر المداخل في المعجم الكبير لا تدخل – عند بعض الباحثين – في الموادّ اللغويّة ولا يحتاج إليها المعجم كأعلام الأشخاص والمواضع وأسماء النباتات.

يتميّز معجم فيشر بمنهجه التاريخيّ في تتبّعه الكلمة في النصوص الواردة في مصادره لتتّضح تطوّرات المعنى.

أمّا المعجم الكبير فلا يعتني بهذا الجانب، ولذا فشواهد فيشر منها آيات قرآنيّة وأحاديث وشعر ونصوص نثريّة من كتب أدبيّة وتاريخيّة وغيرها، أمّا شواهد المعجم الكبير فتقتصر على القرآن والحديث والشعر والأمثال، أمّا النصوص النثريّة فلا وجودَ يُذكر لها، لعدم عنايته بتتبّع المعنى.

الأعلام في المعجمين :

وأعني بالأعلام أعلام الأشخاص والمواضع وما يشابهها.

أمّا معجم فيشر فلا نكاد نلحظ إكثاره منها، أمّا المعجم الكبير فبالغ واضعوه في تعديد الأعلام، وسبق بيان عدد أعلام الأشخاص والمواضع في الهمزة الممدودة، وهو ستة وعشرون علماً، وممّا يُلاحظ عليه إيراده أعلاماً أعجميّة مثل :

سميث : فيلسوف واقتصادي، نشأ في أسكتلندة..[1].

---

(١) المعجم الكبير ٨/١

فهو شخص غربي لا مكان له هنا.

آريوس (٣٣٦م): صاحب نحلة[1].

فهو أعجميّ قبل العربيّة، ولم يُستعمل فيها.

آريوسيّة : نحلة مسيحيّة ظهرت في القرن الرابع الميلادي[2].

ما الحاجة إلى ذكرها هنا ما دامت لم تنتقل إلى العربيّة، ومكانها في موسوعات الأعلام.

الآريّ (في السنسكريتيّة: آريا Arya : النبيل العريق)، أطلق في الهند في بدء التنظيمات السياسية...[3].

ويتّضح أنّ الكلمة لا صلة لها بالعربيّة لأنّ معناها خاصّ بمعنى أعجميّ.

وسأستعرض هنا مادّة (أبد) بمشتقاتها في المعجمين (معجم فيشر والمعجم الكبير)، لتكون الموازنة في مادّة محدّدة :

مادّة (أبد) :

أَبَدَ : اتّفقا في ذكر معانيه الثلاثة : التوحّش، والإقامة وطول المدّة، والإغراب.

أَبِدَ : اتّفقا في ذكر معنييه : التوحّش، والغضب.

أَبَّدَ : اتّفقا في ذكر أربعة معانٍ : تنفير الدابة، مجيء الرجل بآبدة، وهي الأمر العظيم، والإغراب، وتخليد الشيء.

وزاد الكبير معنىً هو : التوحّش للحيوان ... ٢٥/١

تأبّدَ : اتّفقا في ذكر أربعة معانٍ : أقفر المنزل ورعته الأوابد، عاش في القفار (للناس والبهائم)، تعزّب وقلّ إربه في النساء، كَلِف ونَمِش الوجه. وزاد الكبير: طال الزمان وامتدّ. ٢٦/١

اتّفقا في ترتيب المشتقات السابقة، ثمّ اختلفا بعدها، وسأورد البقيّة على ترتيب فيشر مع ذكر ما في الكبير :

إبْد : أحال على (إبِد) وفي موضعها ذكر (أبِد و إبْد) لغتين فيها، وكذا الكبير، ذكر فيشر معنى الكلمات الثلاث للأمة والفرس والناقة بمعنى وَلود ضائِنة، أي

---

(٢) السابق ١٠/١
(٣) السابق ١٠/١
(٤) السابق ١١/١

تلد كلّ عام، وذكر لـ (أَبِد) وحدها المعاني التالية : حمار الوحش المستنفر، الرجل المتوحّش، المنزل القفر.

أمّا الكبير ففسر (الإِبْد) و (والإِبِد) بـ (الأَبِد) ٢٩/١، ولكنّه لم يفسر (الأَبِد) ولم يجعل له مدخلاً.

أَبَد : اتّفقا على ثلاثة معانٍ : الدهر مطلقاً، الدهر الطويل غير المحدود، الولد الذي أتت عليه سنة.

وزاد فيشر معنى رابعاً هو : ذو (ذات) أَبَد أي دائم (دائمة) نقلاً عن لين، واستشهد بقول عبيد بن عمير : " الدنيا أَمَد، والآخرة أَبَد " وفسر (أَبَد) بذات أبد، وهو تفسير غير صحيح، فالمعنى دلالته على الدهر الطويل غير المحدود، ولا حاجة إلى وضع معنى جديد لها، فتفسيره لها بالدوام داخل في دلالتها على الدهر الطويل غير المحدود.

أَبِد، إِبِد : سبق ذكرهما مع (إِبْد).

إِبِدَة، أَبِدَة : أحال على (إِبِد)، وهو أراد به ما سبق، أي أنثى (إِبِد وأَبِد).

أَبَدِيّ : فسّره فيشر ص ٤٤ ب : دائم لا ينقطع، ولم يذكره الكبير لأنّه صيغة قياسيّة، فهو نسبة إلى (أبد)، وهو الدهر الطويل غير المحدود، فلا حاجة إلى فصله بمدخل، ولعل ما دعاه كونُه أصبح كالمصطلح، فذكر أنّه كثيراً ما يرد في كتب علماء الدين والفلاسفة المتأخرين.

أَبَدِيّة : ذكر فيشر لها معنيين : ديمومة لا تنقطع، الأَبَدِيّات، وهو جمع : اصطلاح لأقوال سائرة تعبّر عن معنى (أبداً).

أمّا الكبير فجعل المعنى الأوّل تحت المفرد في مدخل خاصّ، وجعل الجمع في مدخل آخر بتفسيره. ٢٩/١

آبِد : ذكرها فيشر اسم فاعل للفعل (أَبَدَ)، وعدّد المعاني، وهي داخلة في معنى اسم الفاعل، وهو قياسي فلا حاجة إلى جعله مستقلاً، وكان الأولى ذكره مع فعله، وأطال في ذكر شواهدها.

والمعنى الأخير الذي ذكر لـ (آبِد) : ممتاز، واستشهد عليه بشواهد، وهذا المعنى ليس جديداً، وإنما هو داخل في معنى : غريب لا ممتاز.

أَبِيد : أحال إلى (أَبَد)، حيث وردت (أبيد) لتوكيد (أَبَد).

أَبُود : وحشيّ، مبالغة (أَبِد)، واستشهد له، ولم يذكره الكبير.

أيْبَد : نبات، وذكر صورة أخرى هي (أَبِيد) عند بعض العلماء، ثمّ رجّح (أبيد) اعتماداً على عدّة أدلّة[1]، أمّا الكبير فجعل (أبيد) للنبات مدخلاً مستقلاً، ولم يذكر ما ذكره فيشر.

مُؤبّد : ذكر معنييها : مخلّد أي دائم، وناقة مؤبّدة : وحشيّة معتاصة، ومعنيين مجازيين : شِعْر غريب، شِعْر أغَرّ : أي مشهور.

ولم يذكر الكبير من المعاني الأربعة إلاّ الأوّل فقط، وزاد معنى لم يذكره فيشر للمؤنث (مُؤبّدة) للعقوبة الدائمة مدى الحياة. ١/٣٠، وهو معنى حديث.

مُتَأبِّد : ذكر مرادفتها لـ (آبِد) وهو الوحش يلزم البيداء، مستوحش ومستنفر عن الناس، والمعنى الآخر : راهب.

وهذا المدخل لم يذكره الكبير.

وممّا زاده المعجم الكبير على مداخل فيشر ما يلي :

أُبَّدة : بلدة بالأندلس ... ١/٢٧

الأَبَدان : الإصباح والإمساء (عن ثعلب). ١/٢٩

مأبِد : موضع. ١/٢٩

يتّضح ممّا سبق وضوح العلاقة بين المعجمين، والتقارب بينهما في ذكر المعاني، وأغلب الظنّ أنّ واضعي الكبير استعانوا بجزازات فيشر التي أهداها إلى المجمع، وكان من الاقتراحات التي طُرحت للاستفادة منها أنْ يُستعان بها في وضع المعاجم التي يصدرها المجمع.

وممّا يرجّح استفادة واضعي الكبير من معجم فيشر أو جزازاته اتّفاقهما في عدد من الموادّ – وسبق بيانه – واتّفاقهما في بعض الآراء التي رجّحها فيشر.

كما أنّ بعض الأعضاء اقترحوا عند المداولات حول معجم فيشر أنْ يُوحّد العمل في المعجمين معجم فيشر والكبير، وهو دليل على التقارب بينهما.

---

(١) سبق ذكره في (اختياراته وترجيحاته) ص ٤٩١.



الباب الثاني

الفصل الأول: المعاجم التاريخية

جـ - معجم اللغة العربية الفصحى - المستشرقون الألمان يورج كريمر، وهلموت جيتيه، وأنطون شبيتالر



معجم اللغة العربيّة الفصحى [1] :

شـرعت جامعـة تـوبنجن فـي الثلاثينـات مـن هـذا القـرن بتـصنيف معجـم مـستقل عـن معجـم فيـشر، وكـان (إنّوليتمـان) قـد اشـترى محتويـات مكتبـة (تيـودور نولدكـه) بعـد وفاتـه عـام ١٩٣٠م لجامعـة تـوبنجن، ومـن بـين الكتـب معجم فريتـاج العربيّ اللاتيني، وفي هوامشه تعليقـات وإضافات كثيرة أضافها نولدكه على المعجم خلال حياته العلميّة الطويلة.

وتـولّى عـدد مـن تلاميـذ ليتمـان تـصنيف تلـك التعليقـات للاسـتفادة منهـا، ومـن أولئـك التلاميـذ (يـورج كريمـر ١٩١٧–١٩٦١م)، فقـد نـشر ملـزمتين عـامي ١٩٥٢، ١٩٥٤م، تحويـان حـرف الألـف، وأطلـق علـى هـذا العمـل اسـم (قـاموس تيـودور نولدكـه للغـة العربيّـة الفـصحى)، وبعـد نـشره تلـك الملـزمتين رأى كريمـر ألاّ يـستمرّ بنشر إضافات نولدكـه فقـط، بـل يـضمّ إليهـا المـوادّ التي جمعهـا فيـشر ليكون معجماً شاملاً.

وسافر كريمر إلى القاهرة عام (١٩٥٣–١٩٥٤م) لدراسـة بطاقات فيشر التي يحـتفظ بهـا مجمـع اللغـة العربيّـة، وصـوّر بعـضها، ومـن اطّلاعـه عليهـا رأى أنّ بطاقات فيشر غير شـاملة كمـا يُتصوّر، ورأى أنْ تُـضاف قـوائم أخـرى مـن المـوادّ اللغويّة أعدّها (ركندورف) إلى ما جمعه فيشر ونولدكه.

ثـمّ غيّـروا فـي مـوادّ المعجـم فجعلـوه يبـدأ بحـرف الكـاف لا الألـف، ليكـون إكمالاً لمعجم لين الذي انتهى بحرف القاف.

وصـدر عـام ١٩٥٧م الملزمـة الأولـى منـه بالاشـتراك بـين كريمـر وتلميـذه هلموت جيتيه وزميله أنطون شبيتالر أستاذ اللغات الساميّة بجامعة ميونخ، ولم ينته المجلد الأوّل إلاّ عام ١٩٧٠م وفيه حرف الكاف.

وبسبب كثرة نشر المصادر العربيّة من دواوين وغيرها بدأ المعجم يتحرّر من الاعتماد على بطاقات فيشر وملاحظات نولدكه.

---

(١) ينظر : معجم اللغة العربيّة الفصحى – مانفريد أولمان (ألمانيا والعالم العربيّ ص ٣٢٧–٣٣٧)، معجم العربيّة الفصحى الذي يصدر في ألمانيا الغربية – د. رمضان عبد التواب (مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة الجزء ٥٣، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ص ٢٥٠–٢٥٨)، وأشير هنا إلى أنني اجتهدت في الحصول على هذا المعجم ولم أوفّق، كما أنه بالألمانية، وميدان رسالتي الأعمال العربية للمستشرقين، سواء تُرجمت أو وُضعت بالعربية، ولذا فسأكتفي بعرض ما كُتب عنه للتعريف به.

مصادر المجلد الأوّل :

بلغت مصادره ستمائة وثمانين مصدراً، صُنّفت بعض المصادر تصنيفاً علميّاً، بحيث يمكن العثور على الكلمة في المصدر بسرعة.

وركّز المعجم على إيراد الكلمة في سياقاتها المختلفة، لمعرفة معانيها الدقيقة التي تختلف عن المعنى العامّ لها، ولذا تضمّن المجلد الأوّل من المعجم ثلاثة وأربعين ألفاً من الاقتباسات والاستشهادات، وكان هدفهم بكثرة الاستشهادات إظهار الكلمة بسياقات مختلفة، ليمكن تمييز المعاني المتعدّدة للكلمة واستعمالاتها، وتمييز المعاني الحقيقيّة والمجازيّة، وملاحظة تطوّر معاني الكلمة بتتبّع شواهدها.

ولم يقف المعجم عند الحدّ الزمنيّ الذي وقف عنده فيشر وهو القرن الثالث، وإنما رجع إلى ما هو أحدث منه، ولذا أضيفت كلمات في مجالات علميّة أهملها فيشر مثل العلوم الطبيعيّة والطب والفلسفة وعلم الكلام والكيمياء والصناعات اليدويّة، ورجعوا إلى ما ترجم من اليونانيّة من كتب كان لها أثر في إثراء العربيّة.

ولذا اتّسعت مادّة المعجم وكثرت شواهده لكثرة المصادر الجديدة التي نشرت.

حوى الجزء الأوّل حرف الكاف في خمسمائة واثنتين وثمانين صفحة من الحجم الكبير، وصدر عام ١٩٧٠م.

وعمل في المعجم عدد من الباحثين بالإضافة إلى كريمر وصاحبيه، واستخرجوا الشواهد من بعض المصادر، ومنهم :

الدكتورة كيللرمان، والدكتورة فيلانت، وحبيب جاويش، والدكتور عثمان بوغانمي، والدكتور فرنرديم[1].

---

(١) هو الذي درس معجم الجيم لأبي عمرو الشيباني، وستأتي ترجمة فرنرديم ودراسة كتابه في الفصل الثالث من الباب الثاني ص ٥٩١ وما بعدها.

ترتيب المشتقات :

رتّب المعجم المشتقات على طريقة المستشرقين في ترتيب الصيغ الفعليّة والاسميّة.

يبدأ بالأفعال على الترتيب التالي : فَعَل، فَعُل، فَعِل، فَعّل، فاعَل، أفْعَل، تفعّل، تفاعَل، انفعل، افتعل، افْعَلّ، استفعل، افْعالّ . . .

والأسماء تبدأ بالثلاثي ساكن الوسط (فَعْل، فِعْل، فُعْل) ثمّ المتحرك الوسط ثمّ المزيد.

مثال من المعجم[1] :

مكتنز (حرف الكاف ٣٨٣) : معناها بالألمانيّة [ثمّ ذكر ثلاثة معانٍ بالألمانيّة وخمسة معانٍ بالإنجليزيّة].

الشواهد : بمكتنز عبل، لأبي ذؤيب في ديوانه ٦/٦، وديوان الهذليين (طبعة دار الكتب)١/٣٦ : ٤، والمعاني الكبير لابن قتيبة ٧٢٣ : ٧ // صقراً مجتمع الخلق شديداً مكتنزاً : المصايد لكشاجم ٨٨ : ٩، والبيزرة ١٨٠: ٨ // عضدان ممتلئان لحماً مكتنزان شحماً : الوصايا لأبي حاتم ٦٧ : –٤، والعقد الفريد ٣/٢٨٧ : ٦ // كان صلباً مكتنزاً : طبقات النحويين للزبيدي ١٦٠: ١٢، مكتنزة ضخمة: أمالي ابن الشجري ١/١٢٣ : ٩ // هذا الكتاب مكتنز بالفوائد : أساس البلاغة ٣٩٩ :–٥، وانظر أيضاً معجم البلدان لياقوت ٢/٣٤٢ : ١٥

ويتّضح أنّ طريقة هذا المعجم قريبة من طريقة فيشر في معجمه، في ذكر الكلمة وشواهدها المتتابعة، مع ذكر مصادرها متبوعة برقم الصفحة والجزء...

مصادر المعجم :

من الأمثلة القليلة المترجمة نتعرّف على بعض مصادر المعجم، وهي :

ديوان الهذليين	المعاني الكبير – ابن قتيبة
المصايد – كشاجم	الوصايا – أبو حاتم
العقد الفريد – ابن عبد ربه	طبقات النحويين – الزبيدي
الوافي بالوفيات – الصفدي	أمالي ابن الشجري
الجيم – الشيباني	أساس البلاغة – الزمخشري

(١) هذا المثال نقلته من بحث د. رمضان عبد التواب دون تصرّف، فلم يُترجم المعجم إلى العربيّة فيما أعلم.

معجم البلدان – ياقوت	الفاخر – ابن سلمة
فتوح مصر – ابن عبد الحكم	تاريخ الطبري
الوزراء – الصابي	ديوان مزرّد
حماسة ابن الشجري	المقابسات – أبو حيّان
الحيوان – الجاحظ	الأغاني – الأصفهاني
الحاوي – الرازي	الفلاحة – ابن العوّام

ومن رجوعهم إلى أساس البلاغة والجيم نستدلّ على أنّهم لا يقفون الموقف المتشدّد نحو المعاجم العربيّة، ولو تُرجم المعجم فقد يتبيّن رجوعهم إلى غيرهما من المعاجم.

تبيّن من العرض السابق المختصر لمعجم اللغة العربيّة الفصحى صورةٌ مختصرةٌ عنه توضّح الجهد المبذول فيه ومنهجه.

جاء هذا الفصل موضّحاً جهود المستشرقين في صناعة المعاجم التاريخيّة العربيّة بعرضه ثلاثة معاجم تاريخيّة (تكملة المعاجم العربيّة) و (معجم فيشر) و (معجم اللغة العربيّة الفصحى)، ومع تفاوت دراستها من حيث حجمها وتفاوت الجهد فيها لكنّها بمجموعها تعطي صورةً جليّةً لجهودهم في ذلك الميدان.

وتكتمل دراسة جهودهم بالفصل التالي عن (معاجم الموضوعات والدراسات المعجميّة).

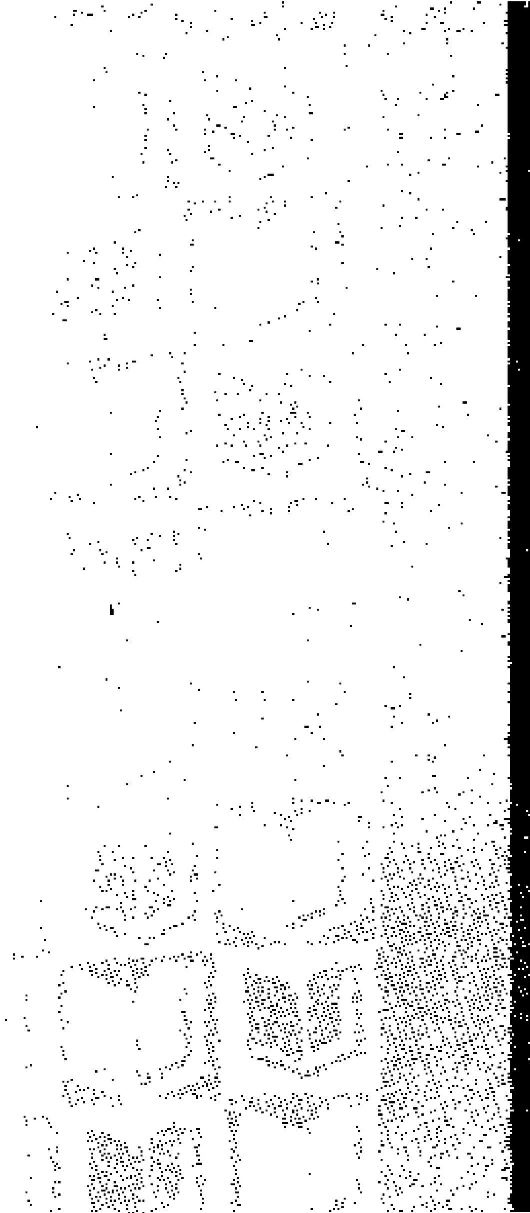
الباب الثاني

الفصل الثاني: معاجم الموضوعات

أ – المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب - المستشرق الهولندي رينهارت دوزي

ب - محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة– المستشرق الفرنسيّ لويس ماسينيون

جـ - العريف (معجم في مصطلحات النحو العربيّ) - المستشرق الإنجليزيّ بيير كاكيا



توطئة:

يأتي هذا الفصل لدراسة بعض جهود المستشرقين في صناعة المعجم، وهي هنا تتناول بعض جهودهم في معاجم الموضوعات، ومع تعدّد أعمالهم في هذا الميدان لكنّ دراسة عددٍ منها يكشف عن جهودهم في هذا الميدان.

تأتي دراستي هنا ثلاثة أعمالٍ موضوعيّةٍ هي :

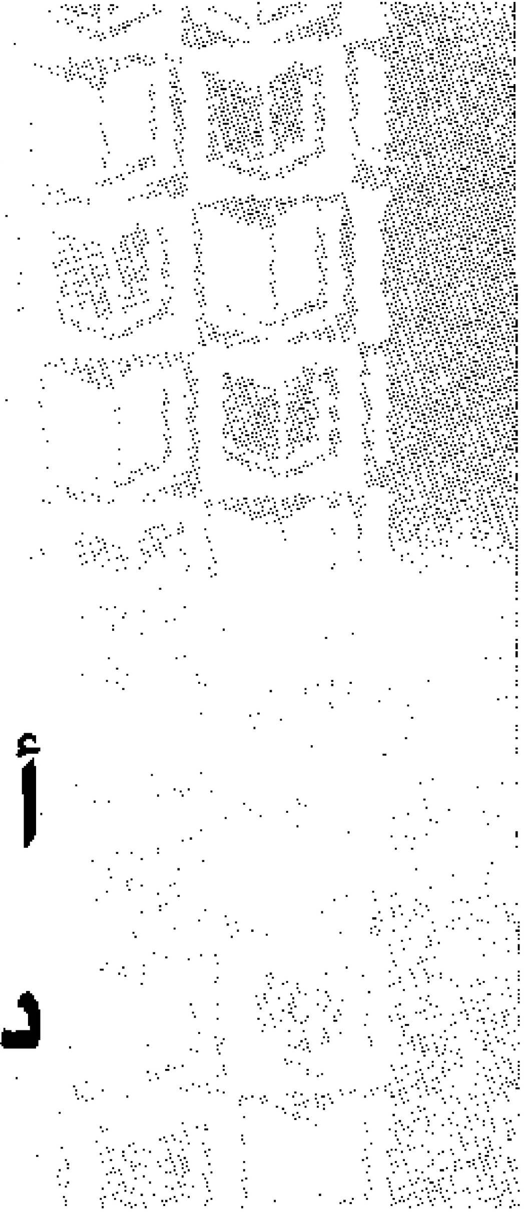
المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب – للمستشرق الهولنديّ رينهارت دوزي (صاحب تكملة المعاجم العربيّة).

محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة – المستشرق الفرنسيّ لويس ماسينيون (وهو محاولة لصنع معجم فلسفيّ عربيّ في أربعين محاضرة اشتملت على نظريّته في المعجم، مع أمثلةٍ عديدةٍ على مادّته.

العريف : معجم في مصطلحات النحو العربيّ (عربيّ إنجليزيّ، إنجليزيّ عربيّ) – المستشرق الإنجليزيّ بيير كاكيا.

ومع قلّة هذه الأعمال لكنّها تعطي نماذج لأعمالهم في ميدان معاجم الموضوعات أو المعاني، وهو أحد أنواع المعاجم العربيّة.

وتختلف طريقة دراستي هذه الأعمال عن دراستي للمعاجم التاريخيّة، للاختلاف بينها في المنهج، فتأتي الدراسة متناسبةً مع هذا النوع من المعاجم.



أ - المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب – رينهارت دوزي (١) Reinhart Pieter Anne Dozy

ألّف دوزي هذا المعجم استجابة لدعوة المعهد الملكي الهولنديّ إلى تأليف معجمٍ للملابس، وكان عمره قرابة الثانية والعشرين، وفاز بالجائزة التي رصدت له، ثمّ طُبع في عام ١٨٤٥م في أمستردام، وصدر في بيروت عن مكتبة لبنان عام ١٩٦٨م.

ويحسن بنا الاطّلاع على إعلان المعهد عن البحث وعن نتيجة المسابقة(٢) :

" إنّ الاقتراح الوارد من الشعبة الثالثة من المعهد الملكي للبلاد المنخفضة، في جلستها المنعقدة في ١٦ كانون الأوّل ١٨٤١ صيغ على هذه الشاكلة :" تأليف بحث مستكمل الشروط عن الألبسة، سواء تلك التي كان يرتديها الجنسان من العرب في مختلف العهود، وفي مختلف الأقطار، أو تلك التي ما انفكوا يلبسونها حتى الآن، بحيث تبرز على هذه الصورة كل قطعة من قطع ملبوساتهم، وذلك بعد توطئة عامّة، على أنْ تتّبع الطريقة الهجائيّة في الحروف العربيّة، وعلى أنْ نذكر معالم الشكل، ونوع النسيج، وخاصّيّة الاستعمال "

وقد رَسَتْ الجائزة المقترحة على الإجابة، التي فاز بها دوزي، في جلسة الشعبة المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٤٣

س. أ. دن تكس

السكرتير الدائم للشعبة الثالثة بالمعهد الملكي في البلاد المنخفضة

---

(١) ترجمه د. أكرم فاضل، ونشره في مجلة اللسان العربيّ في ثلاثة أعداد هي (المجلد ٨ الجزء ٣ ص ٢٥–٥١)، (المجلد ٩ الجزء ٢ ص ١٠–٨٦)، (المجلد ١٠ الجزء ٣ ص ١٥٤–٢٠٧)، ولطول ذكر المجلة والمجلد والجزء والصفحة آثرت اختصاراً للهوامش أن أحيل إلى الاسم المختصر :(معجم الملابس) وبعده عدد المجلة الأول برقم (١) والثاني (٢) والثالث (٣) دون ذكر الرقم الحقيقي للمجلد والجزء، ثمّ أتلوه برقم الصفحة في عدد المجلة، مثل : ٢/٣٠، فرقم ٢ يعني عدد المجلة الذي يحوي الجزء الثاني من المعجم، ورقم ٣٠ يعني رقم الصفحة بحسب ترقيمها في المجلة، وذلك الاختصار أستعمله عند التمثيل على الدراسة بسبب كثرة الأمثلة.
أمّا ترجمة المؤلّف رينهارت دوزي فقد سبقت عند دراسة معجمه (تكملة المعاجم العربيّة) في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٢٩٥.

(٢) المستشرق الهولندي رينهارت دوزي – المستشرق الهولندي دي خويه (كتاب الاستشراق – العدد الثاني ١٩٨٧م – دار الشئون الثقافية العامة – بغداد ص ٤٤– ٤٥).

وفي دراستي التالية أبدأ بدراسة المقدّمة وما فيها من مسائل تتعلّق بالمعجم، ثمّ بدراسة مادّة المعجم بالتفصيل.

المقدّمة[1] :

عند دراستنا (تكملة المعاجم العربيّة) لدوزي ظهر لنا ما كانت عليه مقدّمته من غنىً، لاشتمالها على قضايا معجميّة بعد سنوات طويلة من دراساته في اللغة العربيّة، حيث تهيّأ له رصيد ضخم من المعارف اللغويّة جاءت المقدّمة شاهداً عليه.

وهنا تبدو أهميَّة دراسة مقدّمة معجم الملابس لكونها تكشف عن علم دوزي في شبابه، حيث ألفه وهو في الثانية والعشرين من عمره، وقبل تأليف التكملة بأكثر من ثلاثين سنة، فقد طبع معجم الملابس في أمستردام عام ١٨٤٥، وطبع التكملة في ليدن بين عامي ١٨٧٧–١٨٨١م.

وحاولت جاهداً – كما فعلت في التكملة – استثمار المقدّمة بما فيها من قضايا لغويّة، وترتيبها وفق تناسب القضايا.

حاجة العربيّة إلى معجم لغويّ :

أشار دوزي إلى التأخر في دراسات فقه اللغة، فالأدب العربيّ خطا خطوات في مجال التقدّم، إلاّ أنّ فقه اللغة لم يتقدّم كما تقدّمت العلوم التاريخيّة والجغرافيّة، ورأى أنّ علوم اللغة لم تصل أبعد ممّا وصل إليه الباحثون في عهد جوليوس Golius[2].

وبسبب نظرته هذه، وما أشار إليه من عيوب المعاجم العربيّة، جاء اقتناعه بحاجة العربيّة إلى معجم شامل على منهج محدد يلبي الحاجة القائمة، ونستطيع استخلاص أسس المعجم الذي يدعو إليه ممّا ذكره في المقدّمة على النحو التالي :

أ– يوضّح المعنى الدقيق للكلمة عند نشأتها، ومختلف المعاني التي دلّت عليها في جميع الأقطار العربيّة.

---

(١) معجم الملابس ١/٢٦–٢٧

(٢) يعقوب جوليوس (١٥٩٦– ١٦٦٧) مستشرق هولندي، زار المغرب ثمّ أرسل إلى الشرق لشراء مخطوطات، وطال مقامه في مدينة (حلب) وزار إنطاكية وعدداً من المدن السوريّة، وعندما عاد إلى بلاده أسهم في التأليف بالعربيّة، والعمل الذي اشتهر به هو (المعجم العربيّ اللاتيني) فقد نجح نجاحاً كبيراً في كونه مرجعاً للعربيّة في أوربّا زهاء قرنين حتى زاحمه معجم (فريتاج). ينظر : تاريخ حركة الاستشراق ص ٨٣–٨٧، وسبق عرض مختصر بترجمته ومعجمه في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٧٦ وما بعدها.

ب– يستند على نصوص المؤلّفين لرصد تاريخ كل كلمة، وقصة كل جملة.

جـ– يبيّن معنى الكلمة لدى الشعراء ولدى الناثرين.

د– ينطوي على كل التعابير العلميّة والفنيّة المشروحة شرحاً منهجياً[1].

أمّا عن تطبيق تلك الأسس السابقة في وضع معجم لغويّ فهو يقرّ بأنّ زمن ذلك المعجم لم يحن بعد، وذهب إلى دفع علوم اللغة بثلاث طرق :

- التعليق على كتاب وشرحه، أو إضافة ملحق بشرح الكلمات التي أوردها المؤلّف، بحيث يكون هذا الملحق تكملة للمعجم، وهذه الطريقة هي الشائعة، ومن الملاحق التي عملها دوزي لبعض الكتب من هذا النوع :

معجم الألفاظ الملحقة بكتاب البيان المغرب لابن عذاري المراكشي – طبعة دوزي، ليدن ١٨٤٨، ١٨٥١م.

معجم الألفاظ الملحقة بشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون – طبعة دوزي، ليدن ١٨٤٨م.

مجموعة مفردات اللغة الملحقة بقسم من كتاب نزهة المشتاق للإدريسي – طبعة دوزي ودي خويه، ليدن ١٨٦٦م.

معجم الألفاظ الأسبانيّة والبرتغاليّة المأخوذة من اللغة العربيّة – دوزي، إنجلمان.

- جمع الكلمات التي تؤلّف صنفاً من الأصناف، وهذا المعجم – معجم الملابس – على هذه الطريقة.

- الاقتصار على لغة قرن واحد أو قطر واحد، وذكر أنّها لم تتبّع حتى زمنه.

ورأى أنّ الطريقة الثانية – التي كان أوّلَ من اتّبعها هنا في رأيه – هي التي تفيد فائدة حقيقيّة، لا سيّما إذا كانت الكلمات المطلوب شرحها تتعلق بالأخلاق والعادات.

(١) يدلّ رأي دوزي هنا على إدراكه الحاجة إلى معجم عربيّ جديد في عهد مبكر من حياته العلميّة، فقد كان في الثانية والعشرين من عمره، وتدلّ الأسس التي ذكرها للمعجم على تأصل الفكرة في عقله لكونها نابعة بتأثير من الدراسات اللغويّة الأوربية حول أسس المعجم، وضرورة كونه حاوياً اللغة بجميع مستوياتها، مع الرجوع إلى مصادرها الأصلية، وعاد ثانية بعد أكثر من ثلاثين عاماً وطرح رأيه حول حاجة العربيّة إلى معجم، مع نضج في رأيه. ينظر الفصل الأول من الباب الثاني عن حاجة العربية إلى معجم ص ٣٠٢.

تنبيهات :

نبّه إلى بعض الأمور التالية في المقدّمة :

- المخطوطات التي رجع إليها تعود إلى مكتبة ليدن، وينبه القارئ إذا كانت من مكتباتٍ أخرى.
- أورد نصوصاً لمؤلّفين من العصر الوسيط كما هي، مع أنّها تخالف قواعد النحو التي قررها النحاة، وأراد بذلك أنْ لا يغير النصوص عن الصورة التي جاءت عن أصحابها.
- اعتذر عن بعض الأخطاء التي وقع فيها في لغة الكتاب الفرنسيّة لأنّه أجنبي عنها، وذكر أنّه أهون عليه أنْ يكون كتبه باللغة اللاتينيّة لولا أنّ الموضوع يتعارض مع هذه اللغة، فلو كتبه بها لكان لزاماً عليه تفسير الكلمات العربيّة بتعبيرات مستعارة من اللغة الرومانيّة العتيقة غير المعروفة في زمنه.

المدخل[1] :

حوى المدخل حديثاً عن الملابس وما يتعلق بها، لأنّها موضوع المعجم، ولم يطرح فيه شيئاً عن قضايا المعجم، وآثرت مع ذلك أنْ أقدّم تلخيصاً بأهمّ ما جاء فيه، لأنّه يعطي تمهيداً وإيضاحاً لموضوع المعجم، وجعلته في نقاط :

- لم يكن لفنّ الخياطة ذكر يوم كان العرب بدواً، فقد كانت الملابس شملاتٍ تتكوّن من قطعة واحدة.
- عند فتح المسلمين البلاد كانت الشعوب المغلوبة أرقى حضارة منهم، فاستعاروا منها حياكة الثياب على طرز عديدة، وكان الفرس على درجة عالية من التقدّم فأخذ العرب عنهم ذلك وأنشأوا المصانع في بغداد لنسج الملابس.
- عندما فتح المسلمون المغرب واختلطوا بالمغاربة والبربر كان المغلوبون أقل من العرب في الحضارة وأكثر خشونة فاستعاروا منهم لباسهم الخشن.
- في أسبانيا استعار العرب جزءاً كبيراً من أزياء الفرسان النصارى، واستدلّ على ذلك بنصين من ابن سعيد وابن الخطيب.

---

(١) معجم الملابس ١/٢٧–٣٥

- تحدّث عن اختلاف أزياء العرب في البلاد المختلفة لتأثرهم بالأجانب، فالملابس والعمائم تدلّ على موطن صاحبها ومستوى شخصيته.
- تحدّث عن أحكام اللباس في الشريعة وما يحل منه وما يحرم، واستدلّ بنصوص من كتب الفقهاء على نوع اللباس والألوان المستحبة، والخلاف بين المذاهب الفقهيّة.
- ذكر ملابس الرسول صلى الله عليه وسلم، ووازن بينها وبين زيّ رجل من سكان القاهرة في القرن السادس عشر، لمعرفة مدى التغير الذي طرأ على أزياء العرب.
- تحدّث عن عدد من القضايا المتعلقة باللباس، مثل خلعة التشريف التي تخلع على من يراد تشريفه، وملابس الحداد وألوانها، ودلالة بعض الألوان، وغير ذلك.

لا يخفى الاختصار الذي ظهرت به المقدّمة وقلّة الحديث عن المعجم وقضاياه، فكان دوزي في بداية دراساته المعجميّة لم ترسخ لديه الصورة المنشودة للمعجم وأسس صناعته، ولذا نلحظ الفرق واضحاً بين المقدّمة هنا ومقدّمة (تكملة المعاجم العربيّة) في الثراء ورسوخ الدراسة المعجميّة وأصولها.

ولكون هذا المعجم يتناول موضوعاً واحداً، جاءت صناعته استجابة لمسابقةٍ في هذا الميدان، فلم يأتِ هذا المعجم – مع قيمته العلميّة – ثمرةً ذاتيّةً ونتاجاً لنضجٍ لغويّ، بل لدوافع خارجيّة لم تمهل صاحبه – وهو الشابّ اليافع – إلاّ أنْ يكون ناقلاً وجامعاً مادّة معجمه التي أحسن في جمعها مع غزارتها، ولم يكن لديه الوقت ليخرجه ممثّلاً لنظريّةٍ في المعجم – كما كان عليه (التكملة) – يكون لها أثرٌ في الدراسات المعجميّة العربيّة.

وسأدرس مادّة المعجم محاولاً استخلاص آرائه وطريقة دراسته الألفاظ.

ترتيب الكتاب :

من القضايا الأساسيّة التي تختلف فيها المعاجم الترتيب، لدلالته على أساس من أسس المعجم، وهذا المعجم خاص بالملابس لا يشتمل على مداخل فرعيّة – أي مشتقّات – ولذا فسيكون الحديث عن المداخل الرئيسة :

ترتيب المداخل :

رتّب كلمات الكتاب بحسب صور الكلمات ترتيباً ألفبائيّاً، أي أنّه جعل أسماء الملابس هي المداخل، على الصورة التي هي عليها، دون إعادتها إلى أصلها، وكان يذكر اللغات الأخرى مع المدخل، مثل :

- المِئْزَر، المِئْزَرَة، المِئْزار. ١/٤٠
- البُرْقُع، البُرْقَع، البُرْقُوع. ١/٤٤
- البَرّكان، البرنكان، البركاني، البرنكاني. ١/٤٦
- البرنس، البرنوس، البرنوس. ١/٤٧

ترتيب المشتقات :

سار أغلب المستشرقين على ترتيب مشهور لديهم لصيغ الألفاظ، وأخذ دوزي بهذا الترتيب هنا، وكان له إشارات إلى بعض الألفاظ بناء على ترتيب المستشرقين، كأن يقول : إنّ هذا الفعل من الصيغة الرابعة، وهكذا ...

ولأنّ هذا المعجم خاصّ بالملابس فلا يظهر ترتيب المشتقات فيه، لأنّ الغالب ذكر اسم اللباس وصفته.

وترتيب صيغ الأفعال الذي انتشر عند الغربيين سلكه فيشر في معجمه التاريخيّ، ونصّ عليه في مقدّمته لمعجمه على النحو التالي :

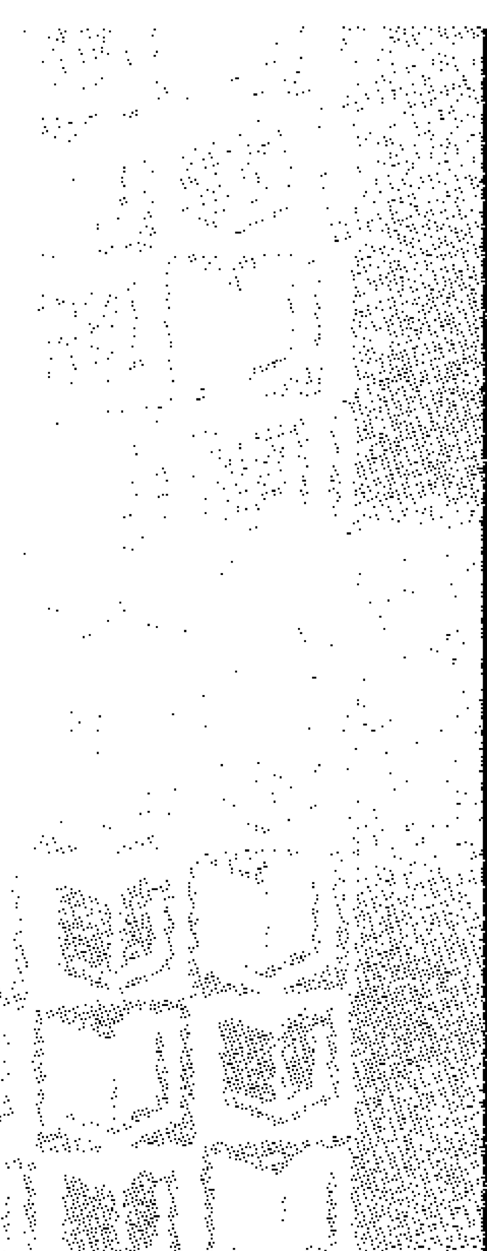
فَعَل، فَعِل، فَعُل، فعّل، فاعَل، أَفْعَل، تَفَعّل، تفاعَل، انْفَعَل، افْتَعَل، افْعَلّ، استفعل، افْعالّ، وهكذا.

وتذكر الأسماء كلها بعد الأفعال سواء أكانت مشتقة أم جامدة، وترتب على نظام ترتيب الأفعال، فيذكر المجرّد منها أولاً، ويتبعه المزيد، فيكون ترتيب أبنية الأسماء كما يلي : فَعْل، فِعْل، فُعْل، فَعَل، فَعِل، فِعَل، فِعِل، فُعُل، فُعَل، فَعُل، فاعِل، فاعَل، فَعال، وهكذا[1].

ولديّ مثالان من معجم الملابس أشار دوزي فيهما إلى بعض الصيغ :

---

(١) مقدمة معجم فيشر ص ٢٨–٢٩، وأشار د. محمّد سليم النعيمي في مقدمته لمعجم دوزي الآخر (تكملة المعاجم العربيّة) إلى هذا الترتيب، وذكر أنه هو الترتيب للأفعال في كتب القواعد التي وضعها الفرنجة للغة العربيّة. ينظر : تكملة المعاجم العربيّة ١/٩–١٠، وسبق ذكر هذا الترتيب في الفصل الثالث من الباب الأول عن الصناعة المعجميّة ص ١٩٣. وعند دراسة معجم فيشر في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٤٧٣.



- (المضامة) قال : "... ولا ريب أنّ هذه الكلمة عربيّة الأصل، وأعتقد أنّها الكلمة المؤنثة من الصيغة الثالثة من فعل (ضمّ). ١٨/٢

والصيغة الثالثة هي (فاعَل) حسب الترتيب السابق، فالفعل الذي ذكر أنّ (المضامة) منه هو (ضامّ)، وهو على وزن (فاعَل)، وهي الصيغة الثالثة، فالأولى عندهم هي (فَعل) مثلثة العين، والثانية (فَعّل).

- (التخفيفة) قال فيها : "... إنّ فعل (خفّ) في الصيغة الثانية يعني بصورة عامة خلع الملابس الثقيلة ولبس الملابس الخفيفة وبصورة خاصة ملابس الليل ... ونفس الفعل يعني في الصيغة الخامسة نزع ثيابه الثقيلة، فنحن نقرأ في المطمح لابن خاقان (مخ سان بطرسبورك، ص ٦٧) : "فأمره بخلع ثيابه والتخفف من جسمه". ٣٦/٢

والصيغة الثانية من الفعل (خفّ) هي (خَفّف) على وزن (فَعّل)، وهي التي أراد أنّها تعني خلع الملابس الثقيلة ولبس الملابس الخفيفة، وبصورة خاصة في الليل.

أمّا الصيغة الخامسة التي عناها فهي (تَخَفّف) على وزن (تفعّل) التي تأتي خامسة حسب الترتيب السابق.

- (الخفِيّة) : ذكر في شرح معناها الصيغة الثانية والرابعة والأولى. ٣٩/٢

وعنى الصيغة الثانية (خَفّى)، والصيغة الرابعة (أخْفَى)، والصيغة الأولى (خَفَى).

الشرح :

يتميز كل معجميّ بطريقة خاصة في شرحه الألفاظ، يختلف بها عن غيره، ويدفعه هدفه من المعجم إلى سلوكها.

وقد اجتهدت في استنباط طريقة دوزي محاولاً الوصول إلى أسسها العامة :

طريقته في الشرح :

يؤخذ على دوزي في الكتاب عدم سلوكه نهجاً واضحاً في مادّة الكتاب من شرح واستشهاد، حيث سلك طريقة غير منتظمة فيه، فأطال واستطرد في مواضع واختصر في أخرى، وكان استطراده أحياناً بزيادة الشواهد والشرح، وأحياناً أخرى بذكر قضايا لا حاجة إليها في المعجم.

وللتعبير عن هذا الجانب قال المترجم د. أكرم فاضل في تقديمه للمعجم قولاً يعبّر تعبيراً واضحاً عن هذا المأخذ، قال: " وهو يستطرد استطرادات عجيبة، يهواها الطبع العربيّ، ولا يستنكرها الطبع الجرماني، ولكنّ السليقة اللاتينيّة تعافها وتستنكرها، ولو أنّ دوزي كان يعمل تحت إشراف أستاذ فرنسي لنسف كتابه نسفاً"[1]، وهي كلمة تعبّر عنه أفضل تعبير، حيث وجدت مصداق ذلك في الكتاب، وللتمثيل على هذا أشير إلى أنّه أكثرَ من الشواهد المتشابهة في بعض الملابس، واقتصر على شاهد واحد في ملابس أخرى.

وعند محاولة تصنيف الطرق التي سلكها دوزي في كتابه فسيُعْيينا دون الخروج بنتيجة واضحة، ذلك أنّه ألّف الكتاب لتقديمه إلى المعهد الملكي استجابة لطلبه، ولذا كان همّه جمع الملابس العربيّة بين دفتيه، ولا شكّ أنّه بذل جهداً مضنياً لتحقيقه، فقد حوى معلومات ثرّة من عدد كبير من المراجع.

حاولت تصنيف بعض الأساليب التي سلكها، لكنّني أقرّ باستحالة وضع منهج واضح سلكه لم يَحِد عنه، فهو سلك في كتابه مسالك كثيرة لشرح كلّ لباس، ولو قلت إنه من الصعب حصرها لم أكن مبالغاً، فهو ترك لنفسه سجيتها في الشرح والتعليق، دون إلزام نفسه بمنهج محدّد.

والمطّلع على الكتاب يجد علماً غزيراً، وحشداً كبيراً من النصوص تذكره بالموسوعات الأدبيّة التي تنحو منحى الاستطراد في شرحها، ومع هذا جمعت بعضاً من الطرق التي سلكها في شرحه لإعطاء تصوّر عن طريقته :

◆ **ينقل عن اللغويّين والكُتّاب تعريفات الكلمة ثمّ يعلق عليها ويوضّحها.**

من الأمثلة عليه :

(الإتْب والمِئْتَبة) قال فيها : " وبعد فإننا نقرأ لدى الجوهري (ج ١مخ ٨٥) : (إتب) : " الإتب البقير، وهو ثوب أو برد يشقّ في وسطه فتلقيه المرأة في عنقها من غير كمّ ولا جيب والجمع أُتُوب "، وفي القاموس (ط كلكتا ص٤٤٣) : الإتب بالكسر ... وقد وجدت في مجمل اللغة لابن فارس (مخ ٤٨٥) : " الإتب كالبقيرة "، وينتج من هذه الشروح التي قدّمها اللغويّون العرب أنّ الإتب والمئتبة يعملان بصورة عامة من قطعة قماش.." ٣٦/١

(١) معجم الملابس ٢٥/١

(اللثام) بدأ بذكر نص لين في (ألف ليلة وليلة) لتعريف اللثام والهدف من لبسه، ثمّ نقل نصوصاً أخرى من (ألف ليلة وليلة) و(الخريدة) عن اللثام، ثمّ علّق بعده. ١٩٤/٣

(السليفة) بدأ بذكر عدم وجودها في القاموس، ثمّ قال : " ويقرّر هوست في كتابه (أخبار من مراكش ص ١١٩) أنّها نوع زينة أو إكليل للرأس يشبه العذبة، وتستعمله النساء في مراكش، ويكتب كرابردي همسو الكلمة (سفيفة: sfifs) في كتابه... ولكن ربّما كانت هذه الكلمة خطأً مطبعياً ". ٥٦/٢

◆ **يذكر المعنى أو الشرح ثمّ يستشهد عليه.**

من الأمثلة عليه :

في مادّة (البُرْدَة، البُرْد) بدأ بذكر صفتها نقلاً عن لين في ترجمته (ألف ليلة وليلة) ثمّ أورد عدّة أحاديث نبويّة ورد فيها ذكر البرد أو البردة. ٤٣/١

(القَميص) : بدأ بذكر عادة الشرقيين في لبس القميص فوق السروال وليس تحته كالأوربيين، ثمّ ذكر صفة القمصان ومن أي شيء تصنع، ثمّ استشهد بنصٍّ للين، ثمّ ذكر بعض التفصيلات واستشهد بنصٍّ من (ألف ليلة وليلة). ١٨٣/٣

(التبّان): بدأ بأصلها الفارسي ومدلولها وانتقالها إلى العربيّة وقال : " وإليكم ما يقوله الجوهري ح ٢ – مخ ٨٥ ص ٣٤٣ حول هذه الكلمة... ١/١٢–١٣

◆ **يشير إلى مسألةٍ للمراجعة، ويذكر المرجع.**

من الأمثلة عليه :

(المَداس) : قال فيها : " بوسعنا قراءة حكاية لاذّة للغاية بخصوص المداس لدى م. ج. همبر في كتابه (حوليات عربيّة لم يسبق نشرها ص ٤١–٤٥). ٤٧/٢

(النِطاق) : ابتدأ الحديث بإحالة القارئ إلى ما قاله سلفيستر دي ساسي عن هذا اللباس في كتابه (طرائف عربيّة). ٢٠٣/٣

(القَلَنْسوة) : " راجع تعليقة لانكيس ... ١٨١/٣

◆ **يذكر المعنى المراد بأسلوبه ثمّ يذكر المرجع.**

من الأمثلة عليه :

(البُرْدَة، البُرْد) قال :" وكانت اليمن بصورة خاصة مشهورة بحياكة الأقمشة التي كانت تصنع منها البرود (النويري، نهاية الأرب، م ٢٧٣، ص ٩٦). ٤٤/١

(الكُوفِيّة) قال :" وكان السلاطين المماليك في مصر يلبسون الكوفيّة، (تاريخ السلاطين المماليك). ١٩١/٣

(القَمِيص) : يلبس الشرقيون القميص ... ١٨٣/٣

◆ **يذكر استنتاجه عن لباسٍ بالإشارة إلى نصّ.**

من الأمثلة عليه :

(الخَلِيّ) بدأ بذكر عدم وجودها في القاموس ثمّ قال :" وإذا آمنّا بما يقوله النقيب ليون ... فإنّ كلمة خليّ تشير لدى أعراب طرابلس إلى نوع من البركان ... ". ٤٠/٢

(الفَوْقانِيّة) :" نستخلص بالبديهة من أحد نصوص تاريخ مصر ... أنّ الفوقانيّة في العهود القديمة لم يكن يلبسها إلاّ القضاة ... ". ١٧٣/٣

(القَوْج) :" يبدو من نصّي كتاب ألف ليلة وليلة ... أنّ هذه الكلمة تشير إلى شبه عمارة تلبسها النساء مع العصابة ...". ١٨٦/٣

(النَمِرَة) :" لا بدّ أنّ هذه الكلمة تشير إلى شبه برد، ذلك لأنّنا نقرأ في الباب المُعَنْوَن : باب البرود والحبرة والشملة للبخاري ... ". ٢٠٥/٣

أسلوبه في الكتاب :

لمعرفة أسلوب الكاتب لا بدّ من التعرف على خصائص أسلوبه في الكتابة بعد جمع الأمثلة التي تعطي تصوّراً عن طريقته في التأليف، ثمّ محاولة تصنيفها للخروج ببعض الخصائص الأسلوبيّة، ومن أهمّها في هذا الكتاب ما يلي :

◆ **استطراداته :**

كان دوزي شديد المحاسبة للمعجميّين السابقين له من عرب وغربيين، حيث حاسبهم مستحضراً أسس المعجم التي يؤمن بها، وكان أكثر من تعرض لهم بالنقد المعجميّون العرب – سواءً في معجمه (تكملة المعاجم

العربيّة) أو في هذا المعجم – حيث أخذ عليهم من بين مآخذه عدمَ الوضوح في الشرح وما يتبع ذلك من عدم ترتيب المعاني المذكورة.

وقع دوزي في شيء ممّا أخذه على غيره، ومن ذلك الاستطراد والخروج عن المعنى الأصلي.

عندما ننظر إلى المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب ونحاول تطبيق أسس المعجم عليه فإننا سنقف أمام كثير من الأمور التي لا تكون في المعجم، وإنّ أقرب تصنيف لمعجم الملابس – في رأيي – أنْ ندرجه تحت الموسوعات، حيث كان هدف دوزي فيه جمع كل ما يتعلق باللباس من معلومات أو نصوص للرحالة وغيرهم في وصفه، حتى وإنْ كان ذكر بعض النصوص يغني عن بعضها، إلاّ أنّه لم يراع هذا الجانب فحشد كتابه بالكثير من النصوص التي تسهم – غالباً – في إيضاح المقصود، ولكنّها تخرج به عن غرض المعجم الذي يميل إلى الاختصار والتركيز.

أمّا الاستطراد بذكر نصوص يُغني بعضها عن بعض فلن أقف عنده لكثرته ولأنّه الغالب على الكتاب، أمّا الاستطراد بذكر تفصيلات لا حاجة إليها فهو الجانب الآخر من هذه الصفة، وستكون أغلب الأمثلة هنا على هذا الجانب لأنّها أشدّ مأخذاً وأحرى بدوزي أنْ يبتعد عن الوقوع فيها، وهي أمثلة تدلّ على الفرق بين النظريّة والتطبيق :

- استطرد كثيراً في حديثه عن (الإزار)، فتحدّث عن صفته وأكثر من النقول، وذكر الإزار في عدد من البلدان. ١/٣٧–٤٠
- ذكر (التاج) وصفته ونقل عدداً من النصوص حوله، ثمّ أسهب عن عادة (منح التاج)، ونقل عن أحد الرحالة وصف تلك العادة في مملكة كشغر. ٢/١٥–١٦
- فصل القول في (القفطان) ونقل كثيراً من النصوص في صفته ولبسه في بلاد عديدة. ٢/٣٧–٣٩
- في حديثه عن (الدلق) استطرد في الحديث عن دراويش القاهرة ومشعوذيها. ٢/٤٦
- (السرمال) استطرد في الحديث عنه في الأندلس والمغرب وسوريا واليمن ومكّة والعراق، وفصل الحديث عنه وأكثر من النقول. ٢/٥٣

◆ أطال الحديث جداً عن (الطُرْطُور)، ونقل كثيراً من النصوص، واستطرد بذكر نص طويل عن الاحتفال بيوم النوروز في القاهرة. ٢/٧٥–٨١

◆ استطرد في حديثه عن (العباءة)، ونقل كثيراً من النصوص عن الرحالة لبيان صفتها واختلافها في أقطار عربيّة مختلفة. ٣/١٥٤–١٥٦

◆ استطرد في الحديث عن (العمامة) ونقل كثيراً من النصوص. ٣/١٦٠–١٦١

◆ (اللباس) بمعنى سروال استطرد في الحديث عن كلمة (فُتُوّة) وتعابير كأس الفتوة وسراويل الفتوة ولباس الفتوة، مع عدم الحاجة إليها هنا. ٣/١٩٤

◆ (النعل) استطرد بذكر نعل الرسول صلى الله عليه وسلم وما آل إليه. ٣/٢٠٣–٢٠٤

◆ اقتراحاته :

في الكتاب اقتراحات قليلة تتناول كلمات لم يجدها دوزي في القاموس المحيط، ولما لديه من اهتمام بمسألة الاستدراك على المعاجم، كانت هذه القضيّة تشغله منذ شبابه وقبل أنْ يؤلّف كتابه (التكملة) بزمن طويل، ففي هذا الكتاب – معجم الملابس – جمع الملابس من مصادر مختلفة، وجعل القاموس المحيط مصدراً رئيساً، يذكر في ابتداء الحديث عن اللباس وجودَه أو عدمَ وجوده في القاموس، أو عدم وجوده في القاموس بالمعنى المراد، وفي بعض الألفاظ يقترح إضافتها إلى القاموس، وهو يعني به تتبعه والاستدراك عليه.

وسأسرد ما وجدته من تلك الاقتراحات :

◆ اقتراحه إضافة كلمة (بَنْد والجمع بُنود) بمعنى حزام إلى كلمة (بند) في القاموس. ٢/١٠

◆ اقترح أنْ يضاف معنى آخر لكلمة (السِيْقان) وهو السروال الواسع بإفراط إلى القاموس، حيث ذكر الساق وجمعه السيقان. ٢/٥٧

◆ قال عن كلمة (شَمْلَة) : " ينبغي إضافة كلمة شملة وجمعه شمل إلى القاموس " ٢/٦٤، والصحيح أنّ القاموس ذكرها وفسرها بكساء دون القطيفة يشتمل به.

- رأى أنّه ينبغي إضافة (صَوْلَق) والجمع (صوالِق) إلى القاموس، وهي تدلّ على جيب جلدي يُضَمّ إلى الحزام. ٢/٧٠-٧١
- اقترح أنْ يضاف (أَقْنِعَة) جمعاً لـ (قناع) إلى القاموس. ٣/١٨٦، وذكر القاموس جمعه على (قُنُع).

◆ **استنباطاته :**

لم يكن دوزي ينقل نقلاً مجرّداً دون وعي، بل كان يحسن الاستفادة من نقولاته في الاستدلال لما يريد، ومن الآراء ما يُوْصَل إليه بإعمال الفكر في النصوص، واستنباط ما لا يظهر إلاّ بكدّ ذهن.

ولدينا أمثلة من معجم الملابس تكشف عن قدرة دوزي على الاستنباط :

- استنبط من قصة فريزر (رحلة إلى خراسان) أنّ كلمة (برقع) في ما وراء النهر لا تشير إلى ستر للوجه، ولكنّها تعني غطاءً كبيراً أو رداءً تلتفّ به المرأة التفافاً شاملاً. ١/٤٥
- استنبط صفة الخميصة من عدّة نصوص. ٢/٤١-٤٢
- أورد قول الشاعر :

وداويتها حتى شَتَتْ حبشيّةً * كأنّ عليها سُنْدُساً وسَدُوسا

واستنبط أنّ السَدوس ترتديه النساء في الشتاء خاصة ليقيهنّ البرد. ٢/٥٢

- استنباطه المعنى الآخر لـ (شدّ) من عدّة نصوص، والمعنى قطعة قماش تلفّ بها الرقبة وقاية لها من البرد أو الحرّ. ٢/٥٨

◆ **الظنّ والتوقع :**

من سمات أسلوب دوزي عدم جزمه أحياناً بذكر بعض القضايا، لأنّ موضوع المعجم هو الملابس، وهو موضوع شائك يتغيّر من زمن إلى زمن، ومن بلد إلى آخر، كما أنّ وصف الرحالة له يعتمد على قدرة الواصف على الوصف ودقة ملاحظته، لكي يأتي الوصف دقيقاً.

ولذا فإنّ دوزي عندما يقف حائراً أمام بعض النصوص أو يسيء فهمها فله العذر فيه، لكنّ المنهج العلميّ يقتضي بيان هذا الأمر، ومن الأمثلة على عدم جزمه واعتماده – أحياناً – على الظنّ ما يلي :

♦ (الأُخْرُوق) : " ... ولكن يُخيّل إليّ أنّها تعني ضرباً من ضروب تيجان الرأس المستعملة في المغرب ". ٣٦/١

♦ قال بعد ذكره لبس الإزار : " ويُخيّل إلينا أنّ رجال عمان كانوا مشهورين بهذه الأزياء لأنّنا نقرأ في عيون الأخبار ... ". ٣٧/١

♦ " أمّا في العصور المتأخرة فيبدو أنّ كلمة إزار لم تعد تستعمل لتعيين رداء من أرْدِيَة الرجال ... ". ٣٧/١

♦ (البُرْقُع) : بعد ذكره شاهداً شعرياً هو :

وخَدٍّ كبرقوع الفتاةِ مُلَمّعٍ * ورَوْقَين لمّا يعدُوا أنْ تَقَشّرا (١)

قال : " ... بعد تفهّمنا للبيت الذي استشهد به الجوهري يخيل إلينا أنّ البرقع كان ملوّناً بمختلف الألوان في قديم الزمان ... ". ٤٤/١

♦ (البُرْقُع) : " ... ويبدو أنّ البرقع كان مستعملاً في شيراز خلال القرن الرابع عشر، ذلك لأنّ ابن بطوطة ...". ٤٥/١

♦ قال عن (التاسُوم، التاسُومة، التَسُوم) : " ولم تكن هذه الكلمة مجهولة في أوربا، ولكن يخيل إلينا أنّهم في شبه الجزيرة قد استعملوا كلمة تواسم ... ". ١٦/٢

♦ قال عن (خِرْقَة) : " ويبدو أنّ كلمة خرقة تدلّ أيضاً على نوع من رداء يستعمله البدو ... " ثمّ أورد نصاً من رحلة ابن جبير. ٣٤/٢

♦ قال عن (المِدْرَع والمِدْرَعَة) : " يخيل إليّ أنّ هاتين الكلمتين تشيران إلى ما تشير إليه كلمة دَرّاعة بالذات ". ٤٥/٢

عنايته بدراسة الكلمات :

جاءت دراسة دوزي لأسماء الملابس غنيّة بما اشتملت عليه من قضايا لغويّة قيّمة، حيث كان يناقش اللفظ وأصله والمعنى وأصله، وما طرأ عليهما من تغيرات خلال الزمن، وقد جاءت تلك القضايا منثورة في ثنايا المعجم، واحتاج جمعها وتصنيفها حسب موضوعها إلى جهد كبير.

وفيما يلي القضايا مصنّفةً تحت عناوين تدلّ عليها :

---

(١) ورد البيت في الترجمة غير مستقيم على الصورة التالية :
وخداً كبرقوع الفتاة ملمعاً روقين لما يعدوان تقشرا
وأثبتّ ما في الصحاح (برقع).

◆ أصول الكلمات :

لاطّلاع دوزي على الآداب المختلفة، وإتقانه العديد من اللغات أثرٌ كبيرٌ في ظهور التميّز في أعماله، مع ما وقع فيه من هفوات سببُها عدم إتقانه العربيّة، وكان لثقافته العالية في اللغات أثرٌ في بيان الصلة بينها، وصور التأثّر والتأثير الحادث فيها، وإعادة الكلمات إلى أصولها الأولى، حيث ظهرت هذه جليّة واضحة في معجم الملابس، حيث إنّ الملابس تنمّ عن التقدّم والرقيّ عند الشعوب، ولذا كانت مجالاً لتأثّر الشعوب ببعضها.

وكان من نتائج هذا التأثر انتقال الملابس بأسمائها بين الشعوب، فانتقل كثير منها من لغة إلى أخرى، وكانت إعادتها إلى أصولها تحتاج إلى إتقان تلك اللغات، وهو ما توفّر لدوزي وأبدع فيه.

وليكون لدينا أمثلة عديدة على عنايته بذلك الجانب، جمعت الأمثلة التي تُعدّ منه، وسأسردها تباعاً دون التعرض لبيان صحة ما ذكره أو عدمها، فليس هذا موضِعه :

- أكد أنّ كلمة (جَرِيد) من أصل عربيّ، وصيغتها تعبّر عن اسم المفعول مثل قتيل. ٢١/٢
- مال إلى أنّ (الجَزْويرة) تحريف قويّ للإيطاليّة Giustacuore. ٢٢/٢
- ذكر أنّ كلمة (جَقْشير) من أصل تركي. ٢٢/٢
- ترجيحه أنّ (جنبل) مأخوذة من (جنبر) التركيّة. ٢٣/٢–٢٤
- ذهب إلى أنّ (جَوْخَة) من الكلمة التركيّة (جوقة)، ومال إلى أنّ الكلمة اليونانيّة الحديثة (روخن) مدينة بأصلها إلى الكلمة التركيّة. ٢٥/٢
- رأى أنّ (الحَيْك أو الحائك) من أصل عربيّ، وأنّهما مشتقتان من الفعل حاك. ٣١/٢
- ذكر رأي الجوهري أنّ أصل (سُبْجَة، سَبيج، سَبِيْجَة) بالفارسيّة (شبي)، وهو القميص. ٥١/٢
- جزم بأنّ (سَبَلَة) مشتقة من الفعل (أسْبل)، والسبلة قميص كبير يغطي جميع الملابس. ٥٢/٢
- ذكر أنّ (سُرْمُوز، سُرْمُوزة، سُرْمُوج، جُرْمُوق) تحريف للكلمة الفارسيّة (سُرْمُوزة) وهي غطاء من لبّاد للساق يلبس فوق الخفّ. ٥٣/٢

- رأى أنّ (سِرْوال، شِرْوال، سِرْوَل، سَراويل) من الفارسيّة (شلوار). ٥٣/٢
- ظنّ أنّ (سنتبر) كلمة أسبانيّة الأصل، قال : " ولكن حتى يومنا هذا لم أستطع اكتشاف الكلمة الأسبانيّة التي شملها الإفساد والتحريف فتحولّت إلى (سانتابار santa barre). ٥٦/٢
- نقل عن كاترمير أنّ الكلمة العربيّة (شربوش) تحريف للفارسيّة (سربوش). ٦١/٢
- ذهب إلى أنّ أصل كلمة (شمرير) الكلمة الأسبانيّة (sombrero) ولكنّها حرفت إلى شمرير. ٦٤/٢
- ذكر أنّ كلمة (شال) هي الكلمة الفارسيّة شال chale التي تسربت إلى عدّة لغات أوربيّة. ٦٩/٢
- ذهب إلى أنّ كلمة (طربوش) تحريف للكلمة الفارسيّة (سربوش)، وذكر أنّها لم تصل إلى العرب إلاّ في مطلع القرن السادس عشر. ٧٢/٢
- (الطاقِيّة وجمعها الطواقي) أشار إلى أصلها الفارسي، وأنّها في الفارسيّة تدلّ على عصابة توضع على الرأس. ٨٢/٢
- أشار إلى شبه كلمة (طاقيّة) بالكلمة الفرنسيّة (توك toque) والأسبانيّة (توكا toca) إلاّ أنّها في هاتين اللغتين تدلّ على العمامة كلها، وكأنّه في إشارته يرجح وجود صلة بين هذه الكلمات. ٨٤/٢
- ذكر أنّ الأتراك في القسطنطينيّة يسمون الطاقيّة التي تحت العمامة (فس) وهو مأخوذ من مدينة فاس. ١٧٠/٣
- ذكر أنّ (الفوطة) هنديّة الأصل. ١٧٢/٣
- قال عن (القلصة) : " وهي الكلمة الأسبانيّة (كالزاس) التي تسلّلت إلى لغة عرب الأندلس. ١٨١/٣
- رجح أنْ تكون كلمة (كرزية) بربريّة الأصل. ١٨٨/٣
- ذهب إلى أنّ كلمة (كرك) هي الكلمة التركيّة (كرك أو كورك). ١٨٨/٣
- (الكَمَر) ذكر أنّها فارسيّة تسلّلت إلى العربيّة، وهي الحزام الذي يحتوي على حافظة نقود. ١٩٠/٣

- نفى أنْ تكون (الكوفيّة) من أصل عربيّ، ورجح أنْ تكون هي الإيطاليّة cuffia والأسبانيّة cofia والبرتغاليّة coiffe و coifa، ومال إلى أنّ الشرقيين استعاروها من الإيطاليين الذين كانوا يتاجرون في الموانئ المصريّة والسوريّة في القرون الوسطى. ١٩٢/٣

- ذكر أنّ (المز أو المزد) تحريف للكلمة التركيّة (مست) وهو نوع من الجوارب. ١٩٦/٣-١٩٧

- (الموزج) ذكر أنّها الكلمة الفارسيّة (موزه) التي تسللت إلى اللغة البيزنطيّة، وهي في اللغة السريانيّة (موقو) وتشير إلى جزمة. ٢٠٠/٣

◆ تطوّرات المعنى :

حينما ذكر دوزي صفات المعجم الذي تحتاجه العربيّة، ذكر من بينها أنْ يوضّح المعنى الدقيق للكلمة عند نشأتها، ومختلف المعاني التي دلّت عليها في جميع الأقطار العربيّة، أي أنّه يعتني ببيان المعاني العديدة للكلمة في أطوارها المختلفة.

واعتنى دوزي بهذا الجانب ما وسعه ذلك، فاعتنى ببيان معاني الألفاظ في كثير من الأقطار العربيّة التي وجد فيها ما يتعلق باللباس الذي يتحدّث عنه، ولا شكّ أنّ المعنى يختلف – أحياناً – من قطر إلى آخر، لكنّني هنا لن أتتبع معاني الملابس في الأقطار المختلفة، لكثرتها ولعدم تعلقها بالتطوّر التاريخيّ للمعاني، إلاّ عندما يكون اختلاف المعاني في الأقطار مرتبطاً بأزمنة مختلفة.

أمّا ما سوف أسرده فهي أمثلة على عناية دوزي بتطوّر المعنى في العصور التاريخيّة المختلفة، دون أنْ يربطها بتاريخ محدد لعدم معرفة ذلك، أمّا الأمثلة التي أرّخ فيها للألفاظ فسوف أجعلها تحت (التاريخ للألفاظ) للتركيز على الجانب التاريخيّ فيها، وإليك أمثلة على تطوّر المعنى :

- (البُرْنُس) : بدأ حديثه عن البرنس بقوله : " ويتبادر إلى الذهن أنّ من الصعوبة بمكان تقرير ما كانت تعنيه كلمة برنس في قديم الزمان " ثمّ نقل تعريفه عن القاموس بأنّه قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه، ونقل عن أحد شرّاح شعر المتنبي المجهولين أنّ البرنس الصغير هو بخنق، واستخلص ممّا سبق رأياً في معنى البرنس في القديم، قال : " لذلك لا يبدو لي من باب الاستحالة التامة أنّ كلمة برنس كانت تعني في العهود القديمة نوعاً من الطاقيّات الصغيرة التي كانت تعتمر بها الرؤوس "، واستدلّ بما فسّره به

القاموس وهو القلنسوة التي تعني الطاقيّة أو العرقيّة، كما فسّر كلمة (بخنق) في شرح المتنبي بالعرقيّة، وأورد حديثاً من صحيح البخاري فيه ذكر البرنس وفسره بالطاقيّة.

ثم بيّن معنى الكلمة في العصر الحديث فقال : " وإذ إنّ هذه الكلمة قد عَنَت في الأزمنة القديمة طاقيّة، فإنها تشير إشارة - لا سبيل إلى الاسترابة في أمرها - في العصور الحديثة إلى معطف ضخم له قلنسوة، وإنني أفترض أنّ كلمة برنس في القديم كانت لا تنطبق إلاّ على قبعة الراهب الكبوشي التي كانت تشبه البرنس القديم أو الطاقيّة، وتلقّى المعطف بأجمعه على طريق التوسّع هذه التسمية منذ ذلك الحين ".

وبعد إيراده عدداً من النصوص عن البرنس في المغرب والجزائر قال : " وفي منتصف القرن الماضي لم يعد البرنس الذي يلبسه أهالي مملكة فاس ومراكش يسمى برنساً وإنما يدعى زلحماً (راجع هذه الكلمة)، ولم يبق من عشاقه الذين يلبسونه إلاّ اليهود ... ". ١/٤٧-٤٩، وانظر حديثه عن (الزلحم). ٢/٤٩-٥٠

- (البنش أو البنيش) : " لا وجود لهذه الكلمة في القواميس العربيّة ولا التركيّة ولا الفارسيّة، ومع ذلك فهي على وجه التأكيد ليست من أصل عربيّ، ولما كنت لم أصادفها مطلقاً لدى المؤلّفين العرب، فإنني أرى أنّ الملبس الذي تشير إليه لم يُرْتَدْ إلاّ في العصور الحديثة " وكأنّه هنا يستدلّ من عدم ذكر العرب لها على حداثتها وأنّها ليست من أصل عربيّ. ٢/١٠

- ذكر تعريف (الحَبَرَة) بأنّه رداء واسع مخطّط، واستشهد عليه بشعر وأحاديث، ثمّ ذكر أنّها في العصر الحديث صارت تدلّ على شيء آخر، هو رداء حريريّ أو مصنوع من التفتا أو من الشال، وذكر أنّ نساء مصر وسوريا ومكّة كُنّ يلبسنْه بدل الإزار. ٢/٢٦

- ذكر معنى (الحُزّة) وهو مجرى تكة السروال، ثمّ ذكر أنّها اكتسبت في مالطة من جمعها حزز معنى أوسع، وهو الدلال ة على التبّان مع التكّة أو الحزام. ٢/٢٨

- ذكر معنى آخر لكلمة (رَيْطَة) غير المعنى المعروف وهو الرداء الواسع أو ما يسمى بالملاءة، والمعنى الآخر هو أنّه ممّا يعتمّ به، واستدلّ على هذا المعنى

بنص من مقامات الحريري، ثمّ انتقد فريتاج بقوله: "وهكذا نرى أنّ الشارح لا هو ولا مؤلّف هذا الكتاب قد اتّفق أحدهما مع فريتاج حول المعنى الذي يشار به إلى كلمة ريطة في هذا النص". ٢/٤٩

- مال إلى أنّ (سُرْمُوز) استعملت في العصور المحدثة للإشارة إلى ضرب (صندل أو شبشب) تلبسه النساء فوق أخفافهن، واستدلّ بنص للمقريزي على ذلك، وفي القرن السادس عشر كان ملبوساً للرجال عندما كتب ألف ليلة وليلة. ٢/٥٣

◆ **التاريخ للألفاظ:**

تحديد تاريخ كل لفظ من الألفاظ هدف من أهداف المعجم الذي تحتاج إليه العربيّة، إلاّ أنّ معرفة زمن كل معنى أصعب من رصد المعاني المتطوّرة للكلمة، فمعرفة المعاني تُمْكِن من تتبع النصوص المشتملة عليها، أمّا التاريخ لها فيحتاج إلى معرفة تاريخ ولادة الكلمة أو تاريخ أوّل صورة لها، ولعناية دوزي بهذا الجانب اشتمل كتابه على إشارات متفرقة إلى تاريخ بعض الألفاظ، أذكر نماذج منها:

- (البُرْقُع): "... ولكن يبدو أنّ هذا البرقع قد زال من عالم الاستعمال في العصر الوسيط من التاريخ العربيّ، كما يظهر أنّ سلطنة الأزياء قد أحلّت محله أنواعاً أخرى من البراقع"، "... وإنني أرى إنْ لم أكن متوهماً أنّ البرقع لم يوجد في مصر إلاّ في مستهل القرن المنصرم تقريباً". ١/٤٤-٤٥
- (الشعريّة): "وليس هناك من علّة تدعوني إلى الشك في حقيقة ما يرويه (بلون) هنا – بل إنني ميّال كل الميل إلى الاعتقاد بأنّ استعمال الشعريّة في مصر لا يرقى تاريخه إلاّ إلى تاريخ غزو هذا القطر من جانب السلطان سليم – لأنّني لم أجد كلمة (شعريّة) لدى مؤلّف عربيّ قد كتب في فترة أبعد من الفترة التي نشر خلالها كتاب ألف ليلة وليلة، وهذه المناسبة دليل إضافي آخر – إذا كانت ما تزال هناك حاجة للإثبات بعد التنقيبات الحديثة – للبرهنة على أنّ كتاب ألف ليلة وليلة قد دبّج بعد اجتياح الأتراك لمصر". ٢/٦٢
- (الشاس): "... ولكن كلمة شاس كانت تشير كذلك في العهود القديمة إلى شيء آخر، فهي – كما برهن على ذلك كاترمير (كتابه القيّم) مستنداً إلى كتاب السلوك للمقريزي "عصبة ابتكرتها النساء عام ٧٨٠ – وكانت تشبه سنام البعير...". ٢/٦٧

♦ (الكُرْك) : "... من بين الكلمات التي لم يتبنها المتبنون في مصر – إلاّ بعد احتلال هذا القطر من قبل العثمانيين، والواقع أنّني لم أجد هذه الكلمة لدى مؤلّف عربيّ سابق على غزو السلطان سليم لمصر، ونجد في كتاب ألف ليلة وليلة (ط مكناكتن ج٢ ص٩٠) كرك سمور". ١٨٨/٣

♦ رحلة الكلمات :

من أعظم فوائد إجادة اللغات معرفة أصول الألفاظ التي نَتَجت عن رحلة الكلمات من لغتها الأصليّة إلى لغات أخرى، وكان دوزي مجيداً للعديد من اللغات، وهو ما مكّنه الاستفادة منها في معرفة أصول الألفاظ والتغيّرات التي نالتها، والصلة بين اللغات ووجوه التأثر والتأثير بينها، وظهر في كتابه ما يدلّ على توظيفه تلك المعرفة في دراسة الألفاظ وتتبّع رحلتها، وللدراسة مظهران:

الأوّل : إبراز أصل كلمة معيّنة بأنْ يذكر أنّها جاءت من الفارسيّة مثلاً، ثمّ يذكر الكلمة الفارسيّة، دون تتبّع رحلة اللفظ – فقد يكون مرّ بأكثر من لغة ليستقرّ في العربيّة – لأنّ الهدف هنا هو بيان الأصل الأوّل، إلى جانب عدم معرفة رحلة اللفظ في انتقاله، وذكرت أمثلة هذا الجانب في (أصول الكلمات).

الثاني : بيان انتقال الألفاظ بين اللغات بذكر رحلة الكلمة بين لغتين أو أكثر، وهو وإنْ كان يلزم منه بيان أصل الكلمة، لكنّ التركيز يكون على انتقال الكلمات، وهذا الذي سأسرد أمثلة عليه فيما يلي :

♦ ذكر من بين معاني (مِئْزَر) : قطعة خرقة أو قلنسوة أو طاقيّة القاضي، أي أنّه شيء يوضع على الرأس، واستدلّ بنص من رحلة ابن بطوطة، ثمّ بنص من تاريخ مصر لابن إياس، ثمّ قال : " وبهذا المعنى عبرت كلمة المئزر إلى أسبانيا تحت صيغة الميزر Almaizar، ثمّ ذكر انتقال (الميزر) إلى إيطاليا، ففي جنوة تطلق كلمة ميزارو Mezzaro على قطعة كبيرة من القماش ملونة مزخرفة، تغطّي المرأة بها رأسها وكتفيها. ٤١/١–٤٣

♦ (البَرّكان) : ذكر أنّه أُخذ من هذه الكلمة الكلمتان الفرنسيّة Bouracan والأسبانيّة Barracan. ٤٦/١

♦ ذكر (البُرْنُس) وصفته في المغرب العربيّ، ثمّ ذكر انتشاره في أسبانيا، وأنّ الأسبان اشتقوا كلمتهم Albornoz من الكلمة العربيّة. ٤٩/١

♦ ذكر (البَناقة) وجمعها (البَنائق)، وهو نوع من التيجان تلبسه النساء، يغطي شعورهن، وذكر انتقال هذه الكلمة إلى اللغة الأسبانيّة (Albanéga) أو (Alvanéga). ١٢/٢

- ذكر (الثَبات وجمعه الثَبابيت) وهو الخفّ أو النعل، وذكر أنّها مشتقة من الفعل (ثَبَت)، وكانت تعني في الأندلس ما يعطي القوة والاعتدال للقدم، ثمّ ذكر أنّ هذه الكلمة اشتقت منها الكلمة الأسبانيّة Zapato–Capato، واشتقت الكلمة الفرنسيّة Savate من الكلمة الأسبانيّة. ١٦/٢

- كلمة (جُبّة) العربيّة استنبط منها الأسبان Aljuba , Jupa , Chupa Jubon، واشتق البرتغاليون Aljuba، وأحدث الإيطاليون Giuppa Giuppone ، واستحدث الفرنسيون Jupe , Jupon. ٢٠/٢–٢١

- صاغ الأسبان من (سروال) Zaraguelles , Caraguelles . ٥٣/٢

- كلمة (سِيقْان) حرفت في اللغة الأسبانيّة وأصبحت ساهون Cahon، ونقل هذا الرأي عن بعض العلماء الأسبان. ٥٧/٢

- كلمة (الشايَة وجمعها الشايات) استعارها عرب الأندلس من جيرانهم المسيحيين، حيث استعاروها من الكلمة الأسبانيّة (سايا وسايو)، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينيّة ساكوم Saguum. ٥٧/٢

- (الشربوش) ذكر أنّ كلمة شربوش عبرت إلى اللغة السريانيّة من العربيّة، وأنّ أصلها من الفارسيّة (سربوش). ٦١/٢

- (الشاش) قال عنها :" وكلمة شاش – بمعنى قطعة القماش التي تحيط بالكلوتة أو الطاقيّة أو العرقيّة – كانت معروفة الاستعمال في الجزيرة العربيّة وفي سوريا ومصر وفارس – كما رأينا –، ومن هذه الكلمة كون الإنجليز كلمتهم Sash التي يستعملونها إشارة إلى طرحة أو حزام أو نطاق أو زنار". ٦٧/٢

- (الفَرَجِيّة) : ذكر اسماً آخر لها هو (الفراجة) باللغة التركيّة، وذكر أنّها تسللت إلى اللغة اليونانيّة الحديثة، ورأى أنّ الكلمة الإيطاليّة Ferrainolo تصغير فراجة، والكلمة الأسبانيّة Herreruelo مشتقة من الإيطاليّة. ١٦٩/٣

- شاعت كلمة (قِناع) في أسبانيا، ومنها ألف الإسبان كلمتهم الكينال Alquinal. ١٨٦/٣

- ذكر أنّه من كلمة (كِساء) تألفت الكلمة الأسبانيّة Alquicer أو Alquicel التي تعنى لباساً على هيئة معطف، أو قماشاً يكون غطاء سرير أو نحوه. ١٨٨/٣

◆ اشتقاق الألفاظ :

اشتمل كتاب دوزي على إشارات إلى اشتقاق بعض الألفاظ، وهي على قلتها تدلّ على معرفة دوزي بالجانب الاشتقاقيّ للعربيّة، وسأذكر تلك الأمثلة :

♦ ذكر كلمة (الثَبات) وهي الخف أو النعل، وذكر اشتقاقها من الفعل (ثبت) للدلالة على القوة والاعتدال للقدم. ١٦/٢

♦ ذكر أنّ (الدائرة) – وهي رداء أزرق يرتديه الخاطب فوق الحيك – اسم مؤنث مشتق من الفعل (دار). ٤٦/٢

♦ ذهب إلى أنّ (الرُسّة والأرسوسة والرَسّيّة) – وهي القلنسوة – مشتقات من كلمة (رأس). ٤٧/٢

♦ أشار إلى اشتقاق (الطُرْطُور) – وهو يدلّ على طاقيّة عالية – من الفعل (طَرْطَر) الذي يدلّ على الرفعة والعلوّ. ٧٥/٢

ألفاظ المعجم :

اشتمل المعجم على أنواعٍ مختلفةٍ من الألفاظ، لكون الهدف الأساس لمؤلّفه جمع كلّ ما ورد عند العرب عن الألبسة، دون تقيّد بزمن محدد، أو نوع محدد من الألفاظ، لهذا ضمّ المعجم شتّى صنوفها.

ويحسن تقديم نماذج منها لمعرفة أنواعها :

◆ **الكلمات الفصيحة :**

أعني بها الكلمات التي وردت في معاجم اللغة، وهو دليل فصاحتها، لورودها في عصر الفصاحة، واشتمل المعجم على الكثير منها.

وكانت طريقة دوزي – إذا وردت الكلمة في القاموس المحيط بخاصة – أنْ لا يلتزم بالتنبيه على هذا، وربّما نقل عن القاموس ما ذكره عنها، وورود الكلمة في القاموس هو دليل – في الغالب – على ورودها في غيره :

وأمثل بعدّة أنواع من الكلمات الفصيحة :

الأوّل : ما نقل فيه عن القاموس وغيره :

- (الجَديل والجَديلة) ٢١/٢
- (الرَيْطَة والرائطَة) ٤٨/٢
- (المُرْط) ١٩٦/٣
- (الشَوْذَر) ٥٨/٢

الثاني : ما اكتفى فيه بالنقل عن القاموس والصحاح :

- ذكر (البُرْطُل) عند الجوهري والفيروزآبادي ٤٤/١
- ذكر (البَقير والبَقيرة) عندهما ٥١/١

▣ ذكر (الدِقْرار والدِقْرارة) عندهما ٤٥/٢
▣ ذكر (الجَوْب) عندهما ٢٤/٢

الثالث : ما اكتفى فيه بالنقل عن القاموس دون غيره :

▣ (الرُوَيْزِيّ) ٤٨/٢
▣ (الزُنْجُب – الزَنْجَبان) ٥٠/٢
▣ (المِشْمَال) ٦٥/٢
▣ (الطَلْس) ٨١/٢
▣ (العَقْم، العِقْم، العَقْمَة، العِقْمَة) ١٥٩/٣
▣ (النِجاف، النِخاف) (المَنْدَل) ٢٠٠/٣
▣ (المِشْمَذ) ٦٣/٢

الرابع : ما لم ينقل عن القاموس أو ينبّه إلى وجوده فيه :

▣ (البُرْدَة) ٤٣/١
▣ (الخُفّ) ٣٤/٢
▣ (السِرْوال، الشِرْوال، السِرْوَل، السراويل) ٥٣/٢
▣ (اللِحاف) ١٩٥/٣

◆ **الكلمات المولّدة** : نوعان :

مولّدة في لفظها : وهي ما لم يستعمله العرب من الألفاظ، لكنّ المتأخّرين اشتقّوها من كلمات عربيّة، ومن أمثلتها[1] :

▣ (التَحْتانيّة) نوع من الثياب مأخوذة من (تحت)، أي أنّها تلبس تحت بعض الملابس، واستشهد عليها بكلامٍ للنويري في (تاريخ مصر) وابن بطوطة في رحلته. ١٣/١

▣ (الثَبات) للخف أو النعل، مشتقة من الفعل (ثَبَت)، وذكر شيوعها في الأندلس للدلالة على ما يعطي القوة والاعتدال للقدم. ١٦/١

▣ (السبلة) للثوب الذي يلبس فوق الملابس ويغطيها، وهو مشتق من الفعل (أسبل). ٥١/٢

مولّدة في معناها : هي ما عبّر عنها غالباً بما لم يوجد في القاموس بالمعنى المراد، أي أنّ تلك الألفاظ ذكرها القاموس – فهي عربيّة فصيحة – لكنّ معناها

(١) جمعت الكلمات التي استدركها دوزي بلفظها – فلم ترد في القاموس – في جدول، فيمكن مراجعتها ص ٥٣٩.

الذي ذكره دوزي لم يذكره القاموس، وتكون مولّدة باتساع دلالتها، ولا حاجة إلى التمثيل عليها لورودها في جدول خاص بها[1].

◆ **الكلمات الدخيلة :**

هي الكلمات التي جاءت من لغةٍ أعجميّةٍ ونبّه دوزي إلى أعجميّتها، ومن أمثلتها :

- (البغلطاق، البغلوطاق) : قميص بغير ردنين، أو بردنين قصيرين ... وذكر أنّها بالفارسيّة (بغلتاق). ١/٥٠-٥١
- (الدروزة، الدروازة) : لم يفسرها، ولكنّه ذكر أنّها من أصل فارسيّ. ٢/٤٥
- (الزبون) : نوع من الصديري أو السترة القصيرة، وذكر أصلها التركي. ٢/٤٩
- (الشال) : قطعة طويلة من الشاس أو النسيج الصوفي، يُطوى ويُلفّ عدّة لفات حول الطربوش، وتستعمله النساء، وذكر أصلها الفارسي. ٢/٦٩
- (القلصة) : قال عنها :" هي الكلمة الأسبانيّة كالزاس – التي تسللت إلى لغة عرب الأندلس " وفسرها بالسروال أو البنطلون. ٣/١٥١
- (الكبوت) : قال عنها :" وهي الكلمة الأسبانيّة capote التي تسلّلت إلى لهجة عرب الأندلس ولهجة المغاربة " وفسره بمعطف بلا كمّين. ٣/١٨٧
- (الكُرْك) ذكر أصلها التركي (كرك أو كورك). ٣/١٨٨

◆ **الكلمات العاميّة :**

ذكر الكثير منها عند ذكره ما لم يرد في القاموس، وسأمثّل بأمثلةٍ قليلةٍ، ويمكن الرجوع إلى الجدول الخاصّ بها للازدياد[2] :

- (الإزْر والإزار) ذكر اللهجة المصريّة (الإيزار). ١/٣٧
- (الثَوْب) ذكر اللهجة المصريّة (توب). ٢/١٧
- (الجُبّة) ذكر اللهجة المصريّة (الجِبّة) بالكسر. ٢/١٧

---

(١) راجع جدول الكلمات التي ليست في القاموس بالمعنى المراد ص ٥٤٤.
(٢) راجع جدول الكلمات التي ليست في القاموس ص ٥٣٩ ، فبعض الأسماء التي ذكرها عاميّة.

ورود الكلمة في القاموس وعدم ورودها :

بدأ دوزي في هذا المعجم بوضع الأصول الأولى لمسألة الاستدراك على المعاجم العربيّة، المسألة التي اشتهر بها وألف فيها معجمه (التكملة)، ولسبب لا يظهر لي جعل (القاموس المحيط) فيصلاً في هذه المسألة، وهو وإنْ لم يصرح باتخاذه دليلاً على ورود اللفظ في المعاجم وعدم وروده، لكنّ اقتصاره عليه في الغالب يعطي دليلاً على قيمته عنده.

وأنبّه هنا إلى أنّه ذكر في مواضع قليلة اللفظ في الصحاح وعلّق عليه، ومهما كان السبب فإنه علامة على إدراك دوزي المبكّر الفرقَ بين مستويات الألفاظ العربيّة، ومحاولته التنبيه إلى حداثة الكلمة أو قدمها.

◆ **الكلمات التي ليست في القاموس :**

كان دوزي في هذا المعجم ينبه عند ذكره الألفاظ على وجودها في القاموس أو عدمه، والذي أحسبه أنّ الذي جعله يكتفي بالقاموس ولم يلجأ إلى ما هو أقدم منه كونه المعجم الموجود لديه، فأغلب المعاجم لم يطبع ولم يوجد لديه مخطوطاً.

وموقفه من القاموس واعتماده عليه يشير إلى أنّه عند تأليفه (معجم الملابس) لم يكن يأخذ بنظرته التي ظهرت في (تكملة المعاجم العربيّة) لاحقاً، وهو أنّه لا يرى الاعتماد على المعاجم العربيّة في نقل اللغة، وإنما تؤخذ من الكتب التي تشتمل على النصوص.

وهو في إشارته هنا إلى القاموس بعدم وجود الكلمة فيه، أو بعدم وجودها فيه بالمعنى المراد يخطو أولى خطواته على طريق الاستدراك على المعاجم العربيّة، الذي نضج فيما بعد في معجمه (التكملة).

وفيما يلي جدولان : **الأوّل** للكلمات التي لا وجود لها في القاموس – أي أنّه يستدركها على القاموس – مع بيان إنْ كان الأمر على غير ما ذكر، **والثاني** للكلمات التي ليست في القاموس بالمعنى الذي ذكره له :

الكلمات التي ليست في القاموس:

الجزء الصفحة	الكلمة التي ليست في القاموس	توضيحات
٣٦/١	الأخروق	
٤٧/١	البُرْنُس، البرنوس	ذكر أنّه لا وجود لهذه الكلمة في القاموس، ثمّ نقل معناها منه، وما نقله موجود في القاموس المطبوع، والذي يظهر أنّ نفي وجودها في القاموس هو للكلمة الثانية – وهو صحيح – حيث إن البرنوس غير موجودة
٥٠/١	البِطان والجمع البِطانات	
	البغلطاق أو البغلوطاق	
٥١/١	البيقار	
١٠/٢	البلغة وجمعها البلاغي	
	البَلّوطة والجمع البلاليط، والبملوطة والجمع البماليط	
١١/٢	البناقة وجمعها البنائق	
١٣/٢	التَتَريّة وجمعها التتريات	صفة منسوبة لكلمة تتر لا وجود لها في القاموس
	التَحْتانِيّة	
١٤/٢	التكلاوات	ذكر أنّه ليس على ثقة من صحة رسمها
١٦/٢	الثَبات وجمعه الثَبابيت	
	الثربة وجمعها الثراب، الثردة وجمعها الثراد	
٢١/٢	الجربية	
٢٢/٢	الجزويرة وجمعها الجزاور	قال: لا وجود لهذه الكلمة في القاموس، ولم أقع عليها إلاّ في لهجة مالطة

الجزء الصفحة	الكلمة التي ليست في القاموس	توضيحات
	الجقشير	
٢٣/٢	الجنبل	
٢٤/٢	الجوخة	
٢٨/٢	الحزة	
٣٠/٢	الحللية	
٣١/٢	الحيك أو الحائك	
٣٦/٢	التخفيفة	
٤٠/٢	الخلي	
	الخمر	
٤٢/٢	الخنيفة	
٤٥/٢	الدروزة، الدروازة	ذكر دوزي أنّها فارسيّة الأصل
	الدفء، الدفاء، الدفيّة	لم يرد في القاموس إلاّ الأولى (الدفء) لما أدفأ من الأصواف والأوبار، ولم ترد الثانية والثالثة
٤٦/٢	الدائرة	
٤٧/٢	الرخاية وجمعها الرخايات	
	الرسية	
٤٨/٢	الرطفل	
	المركوب وجمعه المراكيب	
٤٩/٢	الزبون	ذكر أنّها تركيّة الأصل
	الزلحم	
٥٠/٢	الزعبوط	
٥١/٢	الزنط وجمعه الزنوط	
	السبلة	
٥٣/٢	السراقيل	

الجزء الصفحة	الكلمة التي ليست في القاموس	توضيحات
٢/٥٦	السقمان	
	السلارى	
	السلطة	
	السليفة	
	السنتبر	
٢/٥٧	الشاية وجمعها الشايات	
٢/٦٠	الشربية	
	الشربوش وجمعه الشرابيش	
٢/٦١	الشربيل، الزربون	
٢/٦٢	الشطفة	
٢/٦٣	المشلخ	
٢/٦٤	التشمير وجمعه التشامير	
	الشمرير	
٢/٦٥	الشنتيان	ذكر أنّه لا ريب في أصلها الأجنبي
٢/٦٦	الشوبر	
	الشاش وجمعه الشاشات	
٢/٦٩	الشال	
٢/٧٠	الصدريّة	
	الصديري	
٢/٧١	المضامة	
٢/٧٥	الطرحة	
٢/٨٢	الطاقيّة وجمعها الطواقي	
٢/٨٦	العبروق	
٣/١٥٧	العرقيّة	

الجزء الصفحة	الكلمة التي ليست في القاموس	توضيحات
	المعرقة	
	العري	
١٥٩/٣	العقال	
١٦٣/٣	الغفارة وجمعها الغفافير	
١٦٩/٣	الفرملة	
	الفرودية	
١٧٠/٣	الفِس	
	الفشطان	
	الفشطول	
١٧١/٣	الفِنْجان	
١٧٣/٣	القبع والجمع الأقباع	
١٧٥/٣	القبيلة، القبلار، القبنور	
١٧٩/٣	القرق	
١٨٠/٣	المقرونة	
	القشاب	
	القفاص	
١٨١/٣	القلصة	
١٨٥/٣	القمطة	
١٨٧/٣	الكبوت	
	الكرزيّة وجمعها الكرازي الكرسية	
١٨٨/٣	الكرك	
١٩٠/٣	الكمر	كان الأولى أنْ يبين عدم ذكر القاموس لها بالمعنى المراد لوجودها على أنّها جمع كَمَرَة

توضيحات	الكلمة التي ليست في القاموس	الجزء الصفحة
	المكمرة	
قال : لا وجود لهذه الكلمة في القاموس بالمعنى المنشود، والصحيح أنّه لا وجود لها بأي معنى.	الكنبوش وجمعه الكنابيش	٣/١٩٠
	الكوفيّة والجمع الكوافي	٣/١٩١
	الملفة	٣/١٩٦
	الممجون	
	المز أو المزد	
	المسومي	٣/١٩٧
	الملاية	٣/١٩٨
	الموزج	٣/٢٠٠
	المنسرية	٣/٢٠٢
	المنشف	
	النص راس	٣/٢٠٣
	النقية	٣/٢٠٥
	المنيرة	
	الهدون	
	الوسطانية	٣/٢٠٦
ذكر أنّها تركيّة الأصل	اليلك	

◆ **الكلمات التي ليست في القاموس بالمعنى المراد :**

في الجدول التالي الكلمات التي ذكر دوزي أنّه لا وجود لها في القاموس بالمعنى الذي ذكره في معجم الملابس، وهو هنا يشير إلى أنّ الكلمة عربيّة، إلاّ أنّ الدلالة المعنويّة التي ذكرها جديدة، ولذا فهو يستدركها على المعجم العربيّ.

والنظر إلى ما صنعه دوزي هنا يدلّ على أنّ قضيّة شمول المعجم جميع اللغة كانت همّه منذ شبابه، وإدراكه عدم استيعاب المعاجم العربيّة اللغة جعله يسلك طريق الاستدراك عليها هنا وفي كتابه (التكملة) فيما بعد.

واستدراكه هنا الدلالات المستحدثة أقوى دلالة على منهجه من الجدول السابق، لما في تتبّع المعنى والتفرقة بين الدلالة الأصليّة والمستحدثة من جهد ونصب.

جمعت تلك الكلمات وذكرت المعنى الذي استدركه على القاموس :

الجزء والصفحة	الكلمة التي ليست في القاموس بالمعنى المراد	المعنى المراد
٢/١٢	البُوْش	عباءة أو رداء
٢/١٧	الثوب، في اللهجة المصريّة التوب	رداء واسع فضفاض عرض ردنيه يساوي على وجه التقريب طول الجلباب نفسه
٢/٢١	الجَريد	صنف من البركانات وهو أرقها
٢/٢٧	الإحْرام	لباس الإحرام
٢/٢٨	الحِزام	الزنار الذي يشده الرجال فوق القفطان وتشده النساء فوق اليلك أو الأنطاري، ويكون من الصوف أو الموصلي أو الحرير
٢/٢٩	المِحْشأ، المِحْشاء	لا وجود لجمع هذه الكلمة (المحاشي) في القاموس
٢/٣٠	الحِياصَة وجمعها الحَوائص	الحزام
٢/٣٩	الخَفِيّة	لباس وهو كساء واسع يغطي جميع الجسم على اختلاف في صفته

الجزء والصفحة	الكلمة التي ليست في القاموس بالمعنى المراد	المعنى المراد
٤٣/٢	الدَرّاعَة	ذكر الدراعة مرتين ففي الأولى ذكر عدم وجودها في القاموس وفسرها – كما في المغرب – برداء واسع عظيم يسمى الإزار، أمّا الثانية فنقل تفسيرها من القاموس، وهو أنها تكون من الصوف، ولعله فرق بين معنيي الكلمة، فذكر عدم وجودها في القاموس، وأراد منه هذا المعنى
٤٧/٢	التَرْجيل	مركوب أي حذاء
٤٨/٢	المُرَقّعة	خرقة أو ثوب مرقع يلبسه الأولياء والفقراء
٥٠/٢	الزُنّار	دلالتها على الحزام، ودلالتها في أسبانيا على مئزر غليظ يلبسه الفلاحون
٥٧/٢	الشامِي	قميص من الحرير المخطط
٥٧/٢	الشَدّ وجمعه الشُدُود	قطعة قماش من القطن الرقيق يلف بها الرأس تستعمل لتأليف العمامة، وتأتي لتدلّ على ما يستعمل استعمال العمامة
١٨٨/٣	الكساء	تدلّ على ما تدلّ عليه كلمة حيك وهو الرداء أو الملحفة ونحوه يستعمل غطاء سرير أو نحوه، ويلف به الجسم
١٨٩/٣	الكَفّ وجمعه الكُفُوف	القفاز
١٩٢/٣	اللِبْدَة	طاقيّة أو عرقية
١٩٣/٣	اللِباس وجمعه الألبسة	سروال أو تبّان
١٩٨/٣	المُقْلَة	نوع من العمائم
٢٠١/٣	المنديل	عمامة أو حزام

شواهده :

من أكبر أسس معجم الملابس النصوص التي استشهد بها، فهي تمثل عَصَب المعجم الذي استنبط منه وصف الملابس، فليس فيه مجال واسع لغير النصوص، فمادّة المعجم – وهي الملابس – لا تُبْنى من الآراء الشخصيّة أو تحليل النص اللغويّ، بل لا بد من مصدر خاص يقدّم وصف اللباس.

لقد كان دوزي – بناءً على أسس المعجم لديه – يؤمن بأنّ المعجم قائم على النصوص المُستشهَد بها، ولذا حشد النصوص التي وجدها عن الملابس، وكأنّي به ظنين بالتفريط بشيء منها، فلم يحاول الاستغناء ببعضها عن بعض، بل سردها متتابعة في مواضع كثيرة.

والمطّلع على المعجم يلحَظ الطول في شرح كثيرٍ من الملابس طولاً لا يناسب غرض المعجم، وسأضرب أمثلة على الإكثار من الشواهد، وهو الطابع العام :

- في حديثه عن الإزار خص بلاد البربر بالحديث عنه في القرن السادس عشر والسابع عشر، في مراكش وفاس فنقل نصاً من عدّة أسطر عن الإزار في مراكش من (قصة الشرفاء) لديكردي توريس، تحدّث عن سيدات مراكش ولبسهن الإزار وصفته، ثمّ نقل من كتاب (وصف أفريقيا) لدي مارمول حديثه عن النساء في فاس وألبستهن، وفيه ذكر الأُزُر، وهو نص أطول من السابق، وكان يؤدي هدفه من الاستشهاد بجزء من ذلك النص، ثمّ أورد نصاً بالمعنى من كتاب دابر عن أفريقيا، ذكر أنّ الخادمة التي وُجدت ضمن أعضاء سفارة ملك مراكش وفاس في أمستردام عام ١٦٥٩ كانت ترتدي إزاراً ... ١/ ٣٩
- حشد قرابة عشرة نصوص مستشهداً بها على كلمة (بُرْقُع)، وهي نصوص لرحالة غربيين ألفوا كتباً عن الشرق. ١/ ٤٥
- استشهد على (الحَيْك أو الحائك) بشواهد كثيرة طويلة. ٢/ ٣١–٣٣

أنواع الشواهد :

أورد دوزي أنواعاً عديدة من الشواهد يمكن تصنيفها على التالي :

◆ **الحديث النبوي الشريف :** استقى أغلب الأحاديث من صحيح البخاري، وسأورد أمثلة من تلك الأحاديث :

- استشهد على الإزار المهدّب بحديث من صحيح البخاري، فيه: "... والله ما معه يا رسول الله إلاّ مثل هذه الهدبة، وأخذت هدبة من جلبابها ...". ٣٧/١
- (الإزار): استشهد بحديث: "من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل" ٤٠/١
- (البُرْدَة): استشهد بعدّة أحاديث فيها ذكر البردة. ٤٣/١
- استشهد بحديث عن البَرانس. ٤٨/١
- استشهد بعدّة أحاديث عن الجبة. ١٧/٢
- استشهد بحديث عن الحَبرة. ٢٦/٢
- استشهد بعدّة أحاديث عن الخَمِيصة. ٤٠/٢-٤١
- استشهد بحديث عن القَباء. ١٧٦/٣

◆ **النثر**: استشهد دوزي بشواهد نثريّة كثيرة، غالبها من كتب اللغة والرحلات والجغرافيا القديمة، وكتب الرحلات الحديثة لغربيين جابوا العالم العربيّ، ووصفوا ما فيه من عادات وأخلاق وملابس، وأغلبها نصوص طويلة تشتمل على وصف اللباس وطريقة لبسه، وسأذكر أمثلة على شواهد نثريّة متنوعة:

كتب اللغة:

- استشهد من معجميّ الصحاح والقاموس بتعريفهما للإتْب. ٣٦/١

وأرى عدم الحاجة إلى ذكر استشهادات أخرى لأنّ أغلب المعجم قائم على النقل من القاموس والصحاح وغيرهما.

كتب الأمثال:

أورد نماذج على الاستشهاد بالأمثال:

- استشهد من كتاب الميداني في الأمثال بمثل هو "إنْ كنتَ بي تشدّ أزرك فأرخِه" وشرحه. ٤٠/١
- استشهد من كتاب الميداني بمثل هو "كل ذات صِدارٍ خالة". ٦٩/٢
- استشهد من كتاب ابن خاقان عن ابن زيدون بمثل هو "هي النعل زلت بي". ٢٠٤/٣

كتب الأدب والقصص :

ومن أمثلتها :

- استشهد من كتاب (ألف ليلة وليلة) بنص فيه ذكر لفظ (تكّة). ١٣/٢
- استشهد من مقامات الحريري بنص فيه لفظ (رَيْطَة). ٤٩/٢
- استشهد من (شرح ديوان المتنبي) لابن جني بنص في تعريف (النِقاب). ٢٠٤/٣

كتب التاريخ والرحلات والوصف :

من أمثلتها :

- استشهد من كتاب ابن إياس (تاريخ مصر) بنص عن لبس المرأة (الإزار). ٣٨/١
- استشهد من (حسن المحاضرة) للسيوطي بنص تاريخيّ فيه لفظ (تكّة). ١٣/٢
- استشهد من رحلة ابن بطوطة بنص فيه ذكر لفظ (إحرام). ٢٧/٢
- استشهد من كتاب الكونت دي شابرول (وصف مصر) بنص في وصف (الخمار). ٤٥/١
- استشهد من كتاب لين (المصريون المحدثون) بنص في (الإزار) وما يتعلق به. ٣٧/١
- استشهد من كتاب روولف (وصف حقيقي للرحلات) بنص عن (السراويل). ٥٤/٢

◆ **الشعر** : استشهد دوزي بالعديد من الأبيات الشعريّة في ثنايا البحث، مع بيان الشاهد فيها، والتعليق عليه عند الحاجة، واعتماده على الشعر من بين شواهده دليل على قدرته على فهمه – والشعر أصعب من النثر – والاستدلال به، وسأورد سرداً ببعض مواضع استشهاداته الشعريّة وعدد الأبيات :

- (الإزار) بيتان. ٤٠/١
- (البرقع) بيت. ٤٤/١
- (الجلباب) بيت. ٢٢/٢

- (الجمازة) بيت. ٢٣/٢
- (الحبرة) بيتان. ٢٦/٢
- (الطرطور) ثلاثة أبيات. ٧٩/٢
- (الغنباز) بيتان. ١٦٦/٣
- (اللثام) بيت. ١٩٥/٣

◆ **نصوص فارسيّة** : ظهر إتقان دوزي للغات الأجنبيّة واضحاً في المعجم، فقد استعان باللغات الأجنبيّة على إيضاحَ ما يشكل في ثنايا البحث، فذكر أصول كثير من الكلمات المعربة، وأشار إلى رحلة بعض الألفاظ من اللغة العربيّة وإليها، وترجم بعض الألفاظ، وصحح ترجمة بعضها.

ومن استفادته من اللغات الأجنبيّة – وهو غريب – استشهاده بنصوص فارسيّة لورود كلمات عربيّة فيها، وعند النظر إلى المعجم يبدو ورود نصوص أجنبيّة فيه غير مقبول، لأنّه يخالف غرض المعجم، لكنّ من يعرف دوزي يجد ما فعله مقبولاً لما يلي :

إدراكه الصلة بين الفارسيّة والعربيّة والتأثير بينهما، ولذا أراد ضرب أمثلة على كلمات عربيّة احتفظت بمعانيها عند انتقالها إلى لغة أجنبيّة، وسأورد أربعة أمثلة على نصوص فارسيّة في المعجم هي كل ما عثرت عليه :

- (الخِرْقَة) : بعد حديثه عن هذا اللباس أورد نصاً بالفارسيّة من مخطوطة فارسيّة فيها ذكر الخرقة. ٢/٣٣–٣٤
- (الطاقِيّة) : أشار إلى أصلها الفارسي واستشهد بنصين لكاتبين فارسيين هما ميرخوند وخوندمير ورد فيهما ذكر الطاقيّة. ٨٢/٢
- (القبع) : استشهد بنص فارسي من كتاب (تاريخ السلاجقة – ميرخوند). ١٧٣/٣
- (القِناع، المقنع، المقنعة) ... استشهد على مقنعة بنص فارسي لميرخوند. ١٨٦/٣

مصادره :

كان لاطلاع دوزي الواسع على العربيّة وغيرها أثر كبير في ثراء مصادره وتنوّعها، ويتّضح للمطلع على معجمه هذا و (تكملة المعاجم العربيّة) غناهما بالمصادر المتنوعة فنّاً وعصراً، وإنْ كانت المصادر الأندلسيّة والمغربيّة تغلب عليها، بسبب عناية دوزي بالدراسات الأندلسيّة والمغربيّة.

تَتَبّعت مصادره هنا وأحصيتها، فمصادر مقدّمته عن الملابس عند العرب بلغت تسعة عشر مصدراً.

وبلغت مصادر المعجم - وهي الأهمّ هنا - مائة مصدر متنوّعة في عصرها ومادتها، ولا حاجة لتعدادها، ويمكنني ذكر أصنافها :

١- معاجم لغويّة : مثل القاموس والصحاح ومجمل اللغة.

٢- كتب تاريخ وتراجم : مثل تاريخ مصر للنويري، ومثله لابن إياس، وفيات الأعيان لابن خلّكان، نفح الطيب للمقّري، تاريخ الأندلس للنويري، والذخيرة لابن بسام.

٣- كتب لبعض الغربيين الذين سافروا إلى العالم العربيّ، في أغلبها رحلات ووصف بلدان ومذكرات ونحوها، وبلغ عددها ثمانيةً وستين كتاباً، وهو ما يعادل ثلثي مصادر المعجم تقريباً، وهو دليل على قيمة هذه الكتب لدى دوزي، فهي تأتي في المرتبة الأولى لكونها أهمّ مصادر الملابس، لعنايتها بهذا الميدان، أمّا الكتب العربيّة فأقلّ منها عناية بهذا الميدان.

إنّ المُمْعن النظر في كتابه يجده يخالف الأعراف السائدة في العصور المتأخّرة، فيما يتعلق بمناهج البحث، ومنها ما يخصّ المصادر، سواء في ذلك موضع ورودها في النص، أو التفاوت فيما يذكره عنها ونحوه.

ممّا رأيته مخالفاً للسائد ما يلي :

◆ **إيراد المصادر في النص :** قصر دوزي الحواشي السفليّة على التعليقات والإضافات وما يشبهها، وأدرج مصادر النصوص في المتن، مع ذكر ما يتعلق بها، كالمؤلّف والطبعة أو المخطوطة ورقم الصفحة ونحوها، مثل :

♦ وصف مصر - المقريزي ج ٢ مخ ٣٧٢ ص ٣٥٤ (١٧٤/٣)

♦ تاريخ مصر - النويري مخ ص ٥١، ٥٢ (٢٠٣/٣)

♦ حسن المحاضرة - السيوطي مخ ١١٣ ص ٣٣٧ (٣٤/٢)

◆ **النقص في بعض المعلومات** : لم يلتزم دوزي بمستوى معين لما يذكره عن المصدر، وإنما كان يذكرها أحياناً ناقصة، ومن وجوه النقص الواردة :

أ– عدم ذكر المؤلّف، مثل :

◆ القاموس ط كلكتا ص ٤٤٣ (٣٦/١)

◆ عيون الآثار م ٣٤٠ ص ١٨٩ (٤٠/٢)

◆ مجمع الأنهر ط القسطنطينيّة ج ٢ ص ٢٥٨ (١٧/٢)

ب– عدم ذكر اسم الكتاب :

◆ الجوهري ج١ مخ ٨٥ ص ٥٢٠ (١٩٦/٣)

◆ الميداني مخ ٢٣٢ ص ١٦ (٤٠/١)

ج– عدم ذكر الطبعة :

◆ أخبار من مراكش – هوست ص ١٤٦ (٤٩/١)

◆ ملاحظات حول البدو والوهابيين – بركهارت ص ٢٧ (١٢/٢)

د– عدم ذكر رقم الصفحة :

◆ مجمل اللغة – ابن فارس مخ ٤٨٥ (٣٦/١)

◆ وصف أفريقيا – دي مارمول ج ٢ (٣٩/١)

لا عجب فيما ورد من تفاوت في عمل دوزي إذا عرفنا أنّه من الأعمال المبكّرة التي قام بها وهو في الثانية والعشرين من عمره، قام به تلبيةً لدعوةٍ إلى مسابقةٍ في الجامعة لتأليف معجمٍ للملابس عند العرب، وقد كان ذلك قبل أكثر من مائةٍ وخمسين سنة، ويومها لم تكن مناهج البحث قد نضجت واستقرّ عليها الباحثون.

سمات شخصيّة دوزي :

تتمثل شخصيّة الكاتب فيما يكتب، فتظهر ملامحها عند الاطلاع على كتاباته لاستخلاصها، ومن سمات دوزي التي لمحتها أثناء دراسة معجمه للملابس ما يلي :

◆ **القدرة على البحث :**

من مظاهر استقلال الشخصيّة لدى أيّ مؤلّف أنْ يكون لديه القدرة على مناقشة القضايا، واختيار ما يراه من آراء، لما في ذلك من دلالة على أنّه باحث وليس ناقلاً فحسب، بغض النظر عن كون آرائه صحيحة أو خاطئة، فإنْ كانت خاطئة فسيجد من يصححها له، وإنْ كانت صحيحة شاركه الآخرون الاطلاع عليها والاستفادة منها.

لا شكّ في أنّ دوزي كان لديه القدرة على البحث وإبداء الرأي، فكتاباته تكشف عن هذه الصفة، وما كتابه (تكملة المعاجم العربيّة) وهذا الكتاب إلاّ دليلان قويّان على إسهاماته الجادة في علوم اللغة العربيّة، وما الآراء والاختيارات التي اشتمل عليها ذانك الكتابان إلاّ دليلٌ على ما اتصف به من روح البحث والمثابرة.

وللاطلاع على أمثلة عن قدرته على البحث يمكن النظر في موقفه من اللغويّين عرباً وغربيين[1]، فهناك ظهرت قدرته على الرد والمناقشة والتصويب.

◆ **تواضعه العلميّ :**

اتصف دوزي في كتابه بالصدق في معالجته الألفاظ، فبينما كان جريئاً في آرائه التي يراها ويقتنع بها، لاعتماده على مصدر علميّ، اعترف بما جهله من أصول الألفاظ وما يتعلق بها، ولا شك أنّ هذا تواضع يحمد عليه، وإليك سرداً بما وجدته من الأمثلة التي اعترف فيها بجهله :

- (الخَفتان أو القفطان) : " إنني أجهل زمان تبني العرب لهذه الكلمة التي هي من أرومة أجنبيّة، وأجهل كذلك عصر انتشار هذا اللباس الذي تشير إليه هذه الكلمة لدى أبناء هذا الشعب وبناته ". ٣٧/٢
- (الخِمار) أوضح أنّه لم يجد من المؤلّفين من شرحها شرحاً صحيحاً مع أنّ المعجميّين شرحوها، فقال : " لذلك ليس في طاقتي أنْ أخوض في أيّ حديث عن نوع البرقع أو الستر أو الحجاب أو القناع الذي تدلّ عليه هذه الكلمة... ". ٤٠/٢
- (الدِرْع) : " يفسر العرب كلمة درع بكلمة قميص chemise، وإنني أجهل ما يميز الدرع من القميص، ولكنّ كلمة درع لا تنطبق إلاّ على قميص المرأة... ". ٤٢/٢

---

(١) سيرد موقفه من اللغويين عرباً وغربيين في الصفحة التالية وما بعدها.

♦ (الدواج): "إنني أجهل حتى الآن ما إذا كانت هذه الكلمة تعني على العموم رداءً أو أنّها تعني ضرباً خاصاً من الأرديّة. ٤٦/٢

♦ (الرَصافِيّة): لم يعرف الرصافيّة فقال: "وإنني أجهل ما إذا كانت الرصافيّة التي كانت تلبس في بلاط بغداد هي من نوع العرقيّة calotte والمسماة في مصر كلوتة، أم نوع من الطاقية Bonnet أم هي قلنسوة؟". ٤٧/٢–٤٨

♦ (الزنط وجمعه الزنوط) ذكره بالزاي، وأورد نصوصاً بالراء لكنّه رجح الزاي لأنّ احتمال إسقاط النقطة أكثر من احتمال وضعها، ثمّ اعترف بعدم معرفته فقال: "وعلى كل حال فإنني أعترف بجهلي التام حول نوع اللباس الذي تشير إليه هذه الكلمة". ٥١/٢

♦ (السراقيل) قال: "لا أدري معنى هذه الكلمة بأي وجه من الوجوه، ولكنّنا نقرأ لدى المقريزي (وصف مصر...) أنّ العواهر كن يلبسن السراقيل الحمر في أرجلهنّ". ٥٣/٢

♦ (العري): "... وإنني أجهل الزمان الذي دخلت خلاله كلمة عري في اللغة العربيّة واستعملت في مصر، ولكنّ اللباس الذي يحمل اليوم هذا الاسم كان شائع الاستعمال منذ عدّة قرون ...". ١٥٧/٣

موقف دوزي من اللغويّين العرب:

موقف دوزي في معجم الملابس من المعجميّين العرب أكثر اعتدالاً من موقفه بعد ذلك في (تكملة المعاجم العربيّة)، فقد كان أكثر تقديراً لجهودهم، تمثل هذا في رجوعه إلى بعض المعاجم العربيّة ونقله عنها، ومن مظاهر ذلك:

♦ بدأ أغلب مواده بتعريف الكلمة من القاموس أو الصحاح، وألزم نفسه بالرجوع إلى القاموس في كل مادّة، فإنْ لم يجدها فيه نبّه على ذلك بقوله: "لا وجود لهذه الكلمة في القاموس"، حينما تكون الكلمة غير موجودة فيه، وبقوله: "لا وجود لهذه الكلمة في القاموس بالمعنى المراد"، حينما تكون فيه بمعنى آخر، أمّا إذا كانت موجودة فيه فلا يلزم نفسه بالنقل عنه، وإنما ينقل عنه في أحيان كثيرة، وفي مرات قليلة رجع إلى الصحاح للنقل عنه، وقد ينبّه على عدم وجودها فيه، مثل: "المِئْتَب: لا وجود لهذه الكلمة لدى الجوهري". ٣٦/١

وقد يرجع إلى غير القاموس والصحاح من المعاجم، كنقله عن مجمل اللغة لابن فارس، عند حديثه عن (الإتب والمِئْتَبة). ٣٦/١



- إذا لم يجد عن اللباس المقصود شيئاً في كتب الرحالة العرب أو الأوربيين – لكون ذلك اللباس قديماً لا يستعمل – فإنه يكتفي بالنقل عن القاموس ما يتعلق بذلك اللباس، وقد وجدت مواضع عديدة اكتفى فيها بالنقل عن القاموس مثل : (الجَوْب) ٢٤/٢، (الجُوذِياء) ٢٥/٢، (الدِقْرار) ٤٥/٢، (الزُنْجُب) ٥٠/٢، (العَقْم) ١٥٩/٣، (الفَدام) ١٦٦/٣، (الكِمْع). ١٩٠/٣

وفي مرات قليلة رجع إلى القاموس والصحاح واكتفى بهما، مثل : (البُرْطُل) ٤٤/١، (البَقِير والبَقِيرة). ٥١/١

كان ذلك الموقف تجاه المعاجم العربيّة معتمداً على النظر والتمحيص، فلم تمنعه تلك الثقة من نقدها وبيان رأيه فيما يراه قصوراً فيها، ومن الأمثلة على هذا :

- (الصُدْرَة) قال فيها : " إنّ تفسيرات الجوهري (ج١ص ٣١٦) والفيروزآبادي (القاموس ط كلكتا ص ٥٧٦) عقيمة الجدوى، إذ يقول الأوّل : الصدرة التي تلبس، ويفسرها الثاني بكلمة الثوب، وأرى أنّها تشير إلى ما تشير إليه الكلمة الفرنسيّة Veste فيست مثل كلمتي الصدريّة والصديري اللتين نتحدّث عنهما بالتفصيل ". ٧٠/٢

وهو يدلّ على قدرة دوزي النقديّة واكتشافه القصور فيما ينقل عنه من المصادر.

ممّا مضى يتبين أنّ دوزي تلقّى المعاجم العربيّة بالقبول والثقة، فاعتمدها في مصادره، بل إنه جعل القاموس المحيط كالحكم على ما يذكر، ببيان عدم وجودها فيه، ونقله في أحيان كثيرة عن معاجم أخرى، والإشارة إلى ما ورد فيها بجوار ما ورد في الكتب الحديثة، وهذه النظرة تغيّرت فيما بعد في (تكملة المعاجم العربيّة)، فاستبعد المعاجم العربيّة من أنْ تكون من مصادره، واكتفى بالاعتماد على النصوص الأصلية[1].

(١) سبق تفصيل هذه المسألة عند الحديث عن مصادر دوزي في (تكملة المعاجم العربيّة)، ينظر الفصل الأول من الباب الثاني ص ٣٠٣ وما بعدها، فقد ظهر موقفه من الفصحى والمعاجم العربية ومآخذه عليها.

موقفه من الغربيين :

اتصف دوزي بالعدل في نظرته إلى اللغويّين من عرب وغربيين، فلم يَمِلْ إلى الغربيين لأنّهم من بني جلدته، ولم ينقد العرب لكونهم بعيدين عنه، وإنما انتقد ما رآه مجانباً الصواب سواء أتى به عربيّ أم غربي.

ومضى بيان نظرته إلى العرب، أمّا الغربيون فاعتمد على عدد كبير منهم، من رحالة وجد فيهم مصدراً من أكبر مصادره عن الملابس، ولذا أولاهم الكثير من ثقته، لشعوره بأنّهم الخبراء في هذا الجانب، فهم وصفوا ما رأوا، فأغلب النصوص التي سردها كانت لهم، وبلغت ثقته الكبيرة فيهم حدّاً جعله يرى أنّ عدم ذكر لباس في كتبهم المتعلقة بقطر معين دليلاً له على عدم وجود ذلك اللباس في ذلك القطر، ومن الأمثلة على ذلك :

- بعد حديثه عن (الإزار) في المغرب قال : " ويبدو لنا أنّ الإزار لم يعد مستعملاً في يومنا هذا في فاس ومراكش، ذلك لأنّ المحقق المدقق الدانمركي هوست لم يتحدّث عنه ". ١/ ٣٩
- بعد حديثه عن (البُرْنُس) في عدد من البلاد ومن بينها مصر، ذكر لُبْس المماليك له وقال : " أمّا في أيامنا هذه فإنّ المصريين لا يلبسون البرنس، لأنّ كلاً من الكونت دي شابرول وليون لم يتحدّث عنه ". ١/ ٤٩

أمّا اللغويّون فنقل عنهم ما احتاج إليه من آرائهم، لكنّه لم يكتف بالأخذ عنهم دون تمحيص، وإنما انتقد العديد من مشاهيرهم فيما رأى أنّه غير صحيح، ذلك لأنّ القضايا اللغويّة مَظِنّة الزلل، لكون العربيّة أجنبيّة عن ذلك العالم وإنْ كان من كبارهم، ولاعتماد إتقان اللغة على مدى تحصيله من علومها، ومن الأمثلة على انتقادات دوزي للغويّين الغربيّين :

- (السِرْبال) قال في بداية شرحه لها مشكّكاً فيما ذهب إليه فريتاج : " إنني لا أجرؤ على التأكيد – كما صنع فريتاج – بأنّ هذه الكلمة هي تحريف للكلمة الفارسيّة شلوار، فهي على أقل تقدير لها معنى آخر مغاير كل المغايرة ". ٢/ ٥٢
- (الشربيل، الزربول، الزربون) قال فيها : " وإنني أجهل تمام الجهل أين وجد سيلفستر دي ساسي – راجع كتابه الموسوم (طرائف عربيّة ج ص ١٤٦) – أنّ كلمة زربول تعني في الشرق : أنعلة ومداسات قديمة، الأمر الذي هو غير مقبول على الإطلاق ". ٢/ ٦١

♦ (الشاشية) : تعني طاقيّة يلبسها الرجال، وقد نقد دي ساسي في شرحه فقال : " ولكنّني لا أفهم على الإطلاق كيف وسع سيلفستر دي ساسي (كتابه القيّم) أنْ يقول : " أعتقد أنّ الشاشية في نصنا تعني قطعة من الشاش الموصلي – ولها نفس الاستعمال في مصر – هذه الكلمة هي الاسم الذي يطلق على الشاش الأصلي " ... والخلاصة أنّ كلمة شاشية لا تعني الشاش الموصلي ألبتة – كما يؤكد ذلك دي ساسي دون الرجوع إلى أيّ دليل، وكما تقبل هذا المذهب فريتاج بجرأة وتهوّر، وإنما كلمتا شاش وشاشات هما اللتان تحملان هذا المعنى ... ". ٢/٦٨

♦ خطّأ رأي دي ساسي في وجود فرق بين (الطرحة والطيلسان)، واستدلّ بعدّة نصوص من المقريزي تدلّ على عدم وجود فرق بينهما – وليس كما ذكر دي ساسي أنّ الطيلسان يوضع على العمامة والطرحة توضع على الأكتاف – حيث تثبت تلك النصوص أنّ الطرحة توضع فوق العمامة مثل " فوق عمامته طرحة سوداء " و " ألبس طرحته على عمامته "، وكذا في تاريخ مصر " حضر القاضي وعلى رأسه طرحة ". ٢/٧٣

♦ خطّأ فريتاج في ذكره كلمة (الغنبار) بالراء، وذكر أنّ الصحيح كتابتها بالزاي، ثمّ أورد نصوصاً تدلّ على أنّها بالزاي وليس بالراء، وهي نوع من الأكسية. ٣/١٦٦

وربّما رجّح قول أحدهم على الآخر لاقتناعه به، مع أنّه يرى أنّ صاحب القول المرجوح أرفع منزلة في اللغة، ومن الأمثلة عليه ما يلي :

♦ (التَرْجيل) : أشار إلى ورودها في ألف ليلة وليلة، وفسرها بالمركوب أي النعل، ثمّ قال : " فتورنس إذن مصيب كل الإصابة حين يترجم في كتابه (أنس الليالي العربيّة ج١ ص ١١٤) الكلمة إلى شوز shoes، وأرجو أنْ يعذرني لين كما أؤمل إذا كنت لست مستحسناً ترجمته حينما يترجم كلمة ترجيل بكلمة صندل Sandales (ألف ليلة وليلة ج١ ص ١٦٣)، فهو هنا رجّح ترجمة تورنس على ترجمة لين. ٢/٤٧

تصويباته :

لم يكتفِ دوزي بتخطئة غيره، بل استدلّ لما ذهب إليه في مواضع وذكر الصواب الذي رآه، وهو يدلّ على اقتناعه بما ذكره من تصويبات.

وقد جمعت عدّة أمثلة على تصويباته، بعضها سبق ذكره، لكنّ الغرض هنا هو الاستدلال على جانب مهم من شخصيّة دوزي في البحث :

- (تَخْفيفة) : قال عنها : " ... وقد ظن هذا العالم الجليل [أي كاترمير] وجوب إثبات أنّ كلمة تخفيفة تشير إلى صوب طاقيّة Bonnet، وهذا الأمر لا يبدو لي وكأنّه في غاية الصحة، بل إنني أفترض أنّ كلمة تخفيفة تشير إلى عمامة خفيفة على نقيض العمامة الضخمة الكبيرة الحجم ... ". ٣٧/٢
- صوّب نصّاً في ألف ليلة وليلة وهو " قالت له اخلع ثيابك وعمامتك والبس هذه الخفيفة " فقال دوزي : " وإنني لا أتردّد في إحلال التخفيفة محلّ الخفيفة ". ٣٧/٢
- (الشاشية) : ذكر أنّها تلبس في المغرب وفي مصر أيضاً، وذكر بعض المصادر التي وردت فيها، ومن بينها نص للمقريزي وألف ليلة وليلة، وهي تعني طاقيّة يلبسها الرجال، وقد نقد دي ساسي في شرحه الكلمة وأبدى رأيه في المعنى الذي رآه. ٦٨/٢
- خطّأ رأي دي ساسي في وجود فرق بين الطرحة والطيلسان، واستدلّ بعدّة نصوص من المقريزي تدلّ على عدم وجود فرق بينهما. ٧٣/٢
- خطّأ فريتاج في ذكره كلمة (الغنبار) بالراء، وذكر أنّ الصحيح كتابتها بالزاي(١). ١٦٦/٣

ما يؤخذ عليه :

إنّ عملاً مثل عمل دوزي في هذا الكتاب حقيق بالقبول والثناء مهما اشتمل عليه من العيوب، ذلك أنّ هذا العمل يتناول ميداناً شائكاً تكثر فيه المتغيّرات، يتعلق بلغة غير محدودة بزمن، وبألفاظ خاصة بالملابس – وهي ميدان واسع – وما يرتبط بها من عادات، ولذا فإنّ وقوع أخطاء في هذا العمل أمر منتظر، وإنْ كان الكاتب عربياً، فكيف به وهو أعجميّ.

والمآخذ التي وُجّهت إلى دوزي كثيرة تعادل ضخامة عمله الذي قام به، سواء في (التكملة) أم في (معجم الملابس)، ومن دراستي لمعجم الملابس ظهرت مآخذ تستحقّ الوقوف عندها، وآثرت أنْ أذكرها مصنّفة بحسب نوعها على النحو التالي :

---

(١) سبق ذكر تصويبه لدي ساسي وفريتاج في المواضع الثلاثة تحت (موقفه من الغربيين) السابق قبل هذا الموضوع.

◆ الإبهام في الشرح :

هدف دوزي في معجم الملابس جمع الملابس العربيّة ما استطاع إلى ذلك، فقد كان تأليفه استجابة لدعوة جامعته الباحثين إلى تأليف المعجم، ولذا فمع ما تميز به من الاستقصاء وتتبع الملابس في مراجع كثيرة، لكنّ هذا الأمر دفعه إلى ذكر ملابس لم يجد عنها إلاّ القليل، وكان في بعضها ناقلاً، دون ظهور آرائه في الشرح، لعدم وجود ما يستند إليه.

ولسعي دوزي إلى أنْ يكون المعجم شاملاً لجميع الملابس ظهر بعض القصور فيه، ومنه الإبهام في الشرح، وسأذكر بعض الأمثلة عليه :

◆ قال عند (التربة جمعها التراب، الثردة جمعها الثراد) : " لا وجود لهذه الكلمات في القاموس، ويترجم بدرو دي ألكالا في كتابه (مفردات أسبانيّة عربيّة) Botin de la muger (بوتان دي لا موخير) بتربة وتراب، كما يترجم كذلك بوتان أسي Botinassi بثردة وثراد، إذن فهذه الكلمة تشير إلى خف امرأة ". ٢/١٦

ولا يخفى ما في هذا النص من غموض وإبهام، فلا يظهر للمطّلع ما يدلّ على معنى الكلمة، وإنما اكتفى بترجمة غيره لبيان المعنى.

◆ (الفشطول) شرحه لها غير كافٍ فقد قال بعد ذكره عدم وجودها في القاموس : " وكانت عمرة رأس تحملُ هذا الاسم في أسبانيا، ذلك لأنّ بدرو دي ألكالا (مفردات أسبانيّة عربيّة) قال : Velo assi فشطول وجمعه فشاطل، بعد أنْ فسرّ (Velo o toca de muger) بـ (عمرونة) "، وواضح أنّ مصدر دوزي الوحيد في هذا اللباس هو ألكالا. ٣/١٧٠

◆ أخطاؤه :

من المآخذ في الكتاب ما هو خطأ جليّ يُذكر للعلم به، ولمعرفة مواطن الضعف لدى دوزي وموازنتها بمواضع القوة في الكتاب، ومن الأخطاء ما يلي :

◆ ذكر (الحُزّة) وقال : " لا وجود لهذه الكلمة في القاموس ". ٢/٢٨

والصحيح أنّها موجودة فيه فقد فسّرها بالحُجْزة – وهي موضع التكّة من السراويل. القاموس (حجزة)، (الحز).

◆ ذكر أنّ (الحِزام) لا وجود له في القاموس بالمعنى المراد. ٢/٢٨

وعبارته تفيد أنّ الكلمة حديثة، والصحيح أنّها قديمة جداً، وأشار القاموس إلى شهرتها بقوله: "وحزمه يحزمه: شدّه، و- الفرسَ: شد حزامه، وأحزمه: جعل له حزاماً" فالكلمة عربيّة قديمة فسرها اللسان (حزم) بـ: اسم ما حُزِم به. فهي عامة يدخل فيها الأحزمة الحديثة المصنوعة من مواد مختلفة.

◆ أشار في آخر (الحزام) إلى أنّه تولد منها كلمة (انحزم) وذكر أنّه لا وجود لها في القاموس، واستدلّ بقول ابن بطوطة: "وكل واحد منهم منحزم"، وهذه الكلمة صيغة قياسيّة لا تحتاج إلى ذكر، مع أنّ المترجم علّق في الهامش بقوله: "ربما كان الأصح: متحزّم"، وكلا الصيغتين قياسيّة. ٢/٢٩

◆ أخطأ في قراءة شطر بيت لابن حمديس فأخطأ في الاستشهاد، وهو قوله:

خلعت عليه غلائلاً وَرْسيّةً

فقد ظنّ أنّ (ورسيّة) هي واو العطف مع (رسية)، والصحيح أنّها كلمة واحدة، وقد نبّه إلى هذا الخطأ المترجم. ٢/٤٧

◆ **أوهامه:**

ممّا أُخذ على دوزي بعض الأوهام التي وقع فيها، ومنها:

◆ قال في شرحه لـ (الحَوْر): "يقول القاموس (ط كلكتا ص ٥٠٣): الحَوْر ما تحت الكَوْر من العمامة" فهل الحور طاقيّة أم طربوش؟". ٢/٣٠

وتساؤله توهمٌ بأنّ الحور لباس يكون تحت العمامة، وغير خفي أنّ قول القاموس: "من العمامة" دليل على أنّ الحور جزء من العمامة يكون تحت الجزء الظاهر المسمى بالكور، وعرّف القاموس الكور بلَوث العمامة وإدارتها. القاموس (الكور).

◆ (الدِرْع): لم يذكر المعنى المشهور وهو درع الحديد الذي يلبس في الحرب، وذكر المعنى الآخر وهو قميص المرأة، ولذا فسّر الدروع في قول الشاعر:

قد رُمْت يوم نِزالهم * ألاّ تحصنني الدروع

بقُمُص النساء، ولا يخفى أنّ المعنى هو لدروع الحديد. ٢/٤٢-٤٣

◆ التفسير الحرفي للألفاظ :

أردت بهذا المأخذ ما وقع فيه دوزي – ويقع فيه أغلب دارسي العربيّة من العجم – من توهّمه المعنى الواحد معانيَ عدّة، فعدم إدراكه الدلالات المجازيّة للكلمة واختلاف السياقات التي ترد فيها أوهمه أنّ كل توسّع في المعنى – توسعاً لا يخرجه عن المعنى الأصلي – يُعَدّ معنى جديداً، ومن مساوئ هذا إلغاء الصلة بين المعاني العائدة إلى معنى واحد، والذي يوقع العجم في هذا هو نظرتهم إلى ألفاظ اللغة نظرة حرفيّة، دون إدراك الصلة الدقيقة بين معانٍ هي في الحقيقة معنى واحد اتُّسع في إطلاقه حتى ظُنّ أنّها عدّة معان.

ومن الأمثلة على ما ذكرته :

◆ في نهاية الجزء الثاني أورد تعليقات على نص للمقريزي، ومن بينها تعليق على كلمة (خشبة وجمعها خشب وخشبات) فذهب إلى أنّ لها تسعةَ معان أوردها واستدلّ عليها بنصوص، وسأورد المعاني التسعة سرداً للاطلاع على صحة ما ذكرت، ولإدراك أنّ المعاني تدور حول معنى واحد :

١– جذع شجرة، ٢– وتد، ٣– عارضة، ٤– شجرة العصر، ولم يشرحها، ويبدو أنّها نوع شجر، ٥– خشبة الصَلْب أو الصليب ٦– لوحة، ٧– الروافع، ٨– باب، ٩– غرفة خشبيّة صغيرة. ٢/٨٤–٨٥

وتلك المعاني لا تخرج عن المعنى الأصلي للكلمة، لكنّ عجمته أوهمته بأنّها معان متعددة.

◆ (الفوطة) : ذكر أربعة معان تطلق عليها هذه الكلمة، تدلّ على أربعة أنواع من الملابس هي : ١– شِقّة من البَزّ تستعمل بديلاً عن السراويل. ٢– شِقّة بزّ تلف على الرأس كالعمامة. ٣– شِقّة بَزّ توضع على الظهر لتوقّي الشمس. ٤– مئزر يشدّ على الوسط لدى دخول الحمام. ٣/١٧١–١٧٢

والملاحظ أنّ الأنواع الأربعة لم تخرج عن المعنى الأصلي لها، وهو مآزر مخطّطة أو ثياب تجلب من السند. انظر : القاموس (الفوط).

تلك بعض المآخذ التي لحظتها على دوزي، ولكونه ليس لغويّاً مختصاً فإنّ تلك المآخذ تبدو مقبولة من مثله، إلى جانب كون بعضها تمثل توجهه اللغويّ

الخاص – وإنْ كانت تبدو لنا غير صحيحة –، وضخامة المادّة التي خاض غمارها تشفع له في أخطائه.

لعلّ فيما سبق من دراسة عمل دوزي في معجم الملابس ما هو كافٍ في الكشف عنه والتعريف به تعريفاً لا يكتفي بالمعهود وإنّما يكشف عن الملامح الدقيقة لهذا العمل، وهو دليل على قيمة عمل دوزي مع كونه شاباً في مقتبل شبابه، ولعلّ في هذا الكشف إلى جوار دراستنا لعمله الآخر في (تكملة المعاجم العربيّة) ما يجعل الصورة عن دوزي وجهوده في ميدان المعجم صورةً واضحةً جديرةً بالوقوف عندها والاستفادة منها.

ب - محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة - للمستشرق الفرنسي لويس ماسينيون

لويس ماسينيون[1] **(١٨٨٣–١٩٦٢)** Massignon, L.

ولد في نوجان على المارن إحدى ضواحي باريس، وكان أبوه فنّاناً.

حصل على التوجيهيّة سنة ١٩٠١، ثمّ قام برحلة إلى الجزائر، وحصل سنة ١٩٠٢ على ليسانس الآداب.

من أساتذته : جولد تسيهر، هرجرونجه، سيلفن ليفي.

في عام ١٩٠٦ نال دبلوم اللغة العربيّة (فصحى وعاميّة) من المدرسة الوطنيّة للغات الشرقيّة الحيّة، ثمّ ألحق بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقيّة في القاهرة، فاعتنى بالآثار الإسلاميّة، وذهب إلى بغداد واكتشف قصر بني لخم (السدير) في الأخيضر عام (١٩٠٧–١٩٠٨)، ثمّ عاد إلى القاهرة، وحضر دروس الأزهر بالزيّ الأزهري.

ألقى في الجامعة المصريّة أربعين محاضرة في تاريخ الاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة في عام (١٩١٢– ١٩١٣)، وتلك المحاضرات هي موضوع دراستنا هنا.

تميّز ماسينيون بدراساته في التصوف بعامة، ودراساته عن الحلاج بخاصة، فقد تأثّر بقصة قتله، بعد قراءته شعراً لفريد الدين العطار الشاعر الفارسي، يدور حول مصرعه، فأعجب بالحلاج واتّجه إليه في كثير من دراساته.

ولما أُنشئ مجمع اللغة العربيّة في عام ١٩٣٣ عين عضواً عاملاً فيه حتى ١٩٥٦، ثمّ عضواً مراسلاً من ١٩٥٧ حتى وفاته.

أمّا آثاره فتربو على ستمائة وخمسين أثراً، بين مصنف ومحقّق ومترجم ومقال ومحاضرة وغير ذلك من الجهود العلميّة.

لكنّ عناية ماسينيون بالدراسات اللغويّة العربيّة لم تكن أكبر اهتماماته، فقد صرف همه الأكبر إلى الدراسات الفلسفيّة والتصوف، وجوانب أخرى ليس لها علاقة باللغة، وما محاولته لوضع معجم للاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة – وهي موضوع الدراسة هنا – إلاّ دلالة على عنايته الكبيرة بالفلسفة، لكنّ تلك

(١) ينظر في ترجمته : موسوعة المستشرقين ص ٣٦٣–٣٧٠، المستشرقون ١/٢٦٣–٢٦٨، مستشرقون (سياسيون – جامعيون – مجمعيون – نذير حمدان ص ١٩٣–٢١١، ط الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، مكتبة الصديق للنشر والتوزيع – الطائف.

المحاولة لم تخل من جوانب تدلّ على عنايته بالجانب اللغويّ، فتأليف معجم موضوعي يدخل في الصناعة المعجميّة – مدار دراستنا – التي يدخل تحتها طريقته في الألفاظ وترتيبها وشرحها، وذكر مقابلاتها في اللغات الأخرى، وسيأتي تفصيل هذا في دراسة محاضراته التي ذكر فيها منهجه.

ويحسن هنا التعرّف على جهود لغويّة أخرى تبدو صغيرة، إلاّ أنّها تكشف عن قدرة ماسينيون في مجال اللغة، وكان ميدان تلك الجهود مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة والمجمع العلميّ بدمشق، حيث كان عضواً عاملاً فيهما.

أمّا عضويته في المجمع العلميّ بدمشق فقد عقد المجمع جلسته بتاريخ ١٢ تشرين الأوّل ١٩٢٠ وقرر انتخاب عدد من المستشرقين من بلاد مختلفة، ومنهم ماسينيون الذي يعد عضواً مؤسساً، وكان ذلك بعد عامٍ من تأسيس المجمع.

أمّا مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة فقد نص المرسوم الملكي الأوّل بتعيين ماسينيون عضواً عاملاً عند إنشاء المجمع سنة ١٩٣٣، وبقي عضواً عاملاً حتى سنة ١٩٥٦، ثمّ عين عضواً مراسلاً من سنة ١٩٥٧ حتى وفاته.

ومن صور جهوده اللغويّة ما يلي :

◆ **ما كتبه في مجلة المجمع في القاهرة من مقالات لغويّة**، وها هنا ثبتٌ بالمقالات المدونة في اثنين وثلاثين مجلداً بين سنتي ١٩٣٤–١٩٧٤[1] :

في العدد الأوّل :

١– وظيفة المجتمع في تشكيل الاصطلاحات.

في العدد السابع :

١– المعاجم الأوربيّة الحديثة ومدى ما تستفيده المعاجم العربيّة منها.

في العدد الثامن :

١– الأصول الثلاثيّة في اللغة العربيّة.

٢– أشياء ضروريّة لوضع أطلس مصري لمصطلحات الحرف العلميّة.

٣– خواطر مستشرق في التضمين.

(١) ينظر : مستشرقون – نذير حمدان ص ٢٠٧–٢٠٨

في العدد التاسع :

١- المصطلحات العربيّة في القرى وإكرام الضيف.

٢- التعادل الثقافي بين اللغة العربيّة ولغات الغرب.

في العدد العاشر :

١- خطرات في الاحتفاظ بعبقريّة النحو العربيّ.

في العدد الحادي عشر :

١- ميتافيزيقا اللغة.

في العدد الثاني عشر :

١- قيمة الخط العربيّ لتأسيس فنّ النقش المجرّد.

٢- افتراضات في مستقبل الخط بالحروف.

◆ **مشاركته في وضع خطط بعض المعاجم، ومن ذلك ما يلي :**

أ- قدّم ماسينيون تقريراً بشأن نموذج جزازات المعجم العلميّ الاصطلاحي، بعد تكليفه به فقدّم النموذج التالي :

مثال لجزازات المعجم العلميّ

جزازات المجمع الطبقة الأولى رقم

المصطلح العلميّ .... مقابله بالإنكليزيّة ....

= بالفرنسيّة ....

تعريفه ....

المصادر ....(المعاجم اللغويّة التي أخذ منها اللفظ)

الشواهد ....

إنْ كان هذا الوضع مستعملاً قبل تقرير المجمع له يذكر المصدر مع صورة استعماله مرادفة في عرف الأقطار العربيّة.

اسم واضع اللفظ ....

تاريخ قرار المجمع ....

ملاحظات

ومقياس الجزازة ١٥ × ٢٠ سم.

ب- قدّم نموذجاً آخر لجزازات المعجم العام[1]، وهو النموذج التالي:

مثال لحصر مواد المعجم العام

الطبقة الثانية رقم

المادّة ....

أوّل المشتقات ....

الشواهد ....

(ينقل هنا ما في المتون اللغويّة، ثمّ ترتب هذه الجزازات مع أمثالها بحسب الطريقة التي تتّفق عليها لجنة المعجم)

---

(١) ورد النموذجان في محاضر الجلسات – الدورة الثانية – الجلسة الثالثة عشرة (١٣٥٣هـ ١٩٣٥م) ص ١٣٤، ١٣٦

محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة[1] (محاولة لصنع معجم فلسفي) :

جاءت هذه المحاضرات محاولةً لصنع معجم للاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة، رسم ماسينيون لطلابه معالم ذلك المعجم، إلاّ أنّ تلك التجربة كانت غير ناضجة وغير مكتملة، فلم يكن ماسينيون لغويّاً متخصّصاً، وإنما كانت عنايته الكبيرة بالفلسفة، فجاءت استعانته باللغة لخدمة تخصّصه، وسنجد نظريّةً لصنع المعجم مع نماذج تطبيقيّة عليها.

أمّا أغلب القضايا في تلك المحاضرات فكانت فلسفيّة، لكنّني هنا لا أزعم انقطاع الصلة بين ماسينيون واللغة، فكان له فيها جهود وبحوث تدلّ على أنّ اللغة أحد التخصّصات التي اعتنى بها، لكنّه لم يوفّها حقها فجاءت جهوده غير ناضجة.

مقدّمة :

ألقى الأستاذ لويس ماسينيون هذه المحاضرات الأربعين، في العام الدراسي ١٩١٢-١٩١٣ في الجامعة المصريّة القديمة، دونها تلاميذه، واحتفظ المعهد العلميّ الفرنسي للآثار الشرقيّة بالقاهرة بصورة فوتوغرافيّة لما سجله أحد هؤلاء وهو توفيق مرعشلي تحت عنوان (محاضرات في تاريخ المذاهب الفلسفيّة بالجامعة المصريّة)، واستبدلّ به الأستاذ ماسينيون نفسه هذا العنوان (محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة).

راجع ماسينيون هذه المحاضرات مراجعة علميّة، بمعنى أنّه لم يتوقف عند أسلوب تلميذه، الذي اضطر إلى تعديله في أحيان كثيرة، إنما عُني في مراجعته بضبط المصطلح في اللغات الأجنبيّة المختلفة، كما عُني بذكر المراجع الناقصة سواء كانت عربيّة أم أجنبيّة، وبالتعريف في الهوامش بالأعلام التي يذكرها، وأضاف بخطه في نهاية المحاضرات فهارس لها، ولأسماء المؤلّفين العرب منهم والأجانب، وللمصطلحات العربيّة والأجنبيّة، ممّا جعل من هذه المحاضرات قاموساً حقيقياً.

---

(١) حقق الكتاب وكتب مقدمته وحواشيه الدكتورة زينب محمود الخضيري، إحدى من تلمذ على ماسينيون، وطبعت تلك المحاضرات في كتاب بعنوان (محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربيّة) نشره المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة دون ذكر تاريخ النشر.

وهـذه المحاضـرات وهـي مـن أوّل أعمـال ماسـينيون، تُعـدّ موسـوعة شـاملة ودقيقة لتاريخ الفلسفة والعلم، مع صغر حجمها، وتكشف عن عمق معرفة صاحبها وسعتها.

والتزم بمنهج دقيق حدده في بداية المحاضرات ولم يحد عنه طوالها، وهو البدء بذكر المصطلح العربيّ إنْ كان موجوداً، ثمّ تَعَقّب تطوّر معانيه عند مختلف المذاهب الفلسفيّة الإسلاميّة، ثمّ الرجوع إلى الأصل اليوناني واتّباع المنهج نفسه معه، مع الحرص على ذكر المقابل الفرنسي والإنجليزي وأحياناً الألماني واللاتيني، أمّا إذا كان المصطلح مستحدثاً فيتولّى ترجمته إلى اللغة العربيّة.

ومع الإيجاز العلميّ الذي التزم به طوال هذه المحاضرات، وهو إيجاز لا يعيب بأي حال من الأحوال، بل يخدم منهج صاحبه وهدفه، فهو يكثر من ذكر المصادر الأساسيّة بالنسبة لكل مسألة، بل بالنسبة لكل مصطلح [1].

رأي ماسينيون في صنع المعجم :

قال ماسينيون في محاضرته الأولى عند حديثه عن مشروعه :" إنّ هذا العمل مقدّمة عظيمة لعمل كبير ومفيد، نشتغل فيه معاً حتى يكمل، ولقد سمعتم عن اللجنة التي أُسّست بنظارة المعارف المصريّة، لعمل قواميس للكيمياء والطبيعة وعلم الأحياء Biologie وغيرها من العلوم، وأرى أنّهم ربما لا يصلون إلى معرفة جميع الكلمات العربيّة اللازمة لهذه القواميس، كما هو رأي كثير من المفكرين في مصر، لأنّه وإنْ كانت اللغة العربيّة غنيّةً بمفرداتها، مدهشةً في اصطلاحاتها، إلاّ أنّه ليس عندنا كشكولٌ يؤخذ منه ما يحتاج إليه في هذه المواضيع، ولكن إذا أردنا أنْ نعمل الاصطلاحات الفلسفيّة وقاموسها، فالطريق سهل، وعلينا استعمال القواميس الخاصّة بمفردات اللغة، ونشتغل اشتغالاً مستقلاً بعد ذلك بالطريق الذي ذكرناه ...وقصدي أنْ أسلك في كل باب من أبواب القاموس هذا الطريق، مثلاً أذكر المعنى اللغويّ الأصلي لكلمة "العلة" ولا بدّ أنْ يكون موجوداً، إذْ إنّ اللغة العربيّة خزانة الحكمة"[2].

وتتمثّل نظريّة ماسينيون هنا بتفرقته بين مجموعتين من المفردات، المفردات الفلسفيّة، وغيرها من مفردات العلوم كالكيمياء والطبيعة وعلم

---

(١) ينظر مقدمة المحاضرات للمحقّقة.

(٢) محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربيّة ص ٤– ٥

الأحياء، من ناحية سهولة صنع معجم للمفردات الفلسفيّة، وصعوبة ذلك للمفردات الأخرى، لأنّ المفردات الفلسفيّة موجودة في كتب الفلسفة، أمّا المفردات الأخرى للعلوم فليست موجودة كلّها، وتحتاج إلى جهود كبيرة في جمعها.

لا شكّ أنّ نظرة ماسينيون في مطلع القرن العشرين كانت صائبة، وكان التعريب ووضع المصطلحات للعلوم التطبيقيّة في بداية الجهود، ولم يصبح نشاطاً منظّماً بهيئاتٍ ترعاه.

وبسبب هذه النظرة ذهب إلى أنّ عمل قاموس للاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة سهل، وذهب إلى أنّ أضبط الكلمات الاصطلاحيّة هي الكلمات الفلسفيّة، وبالرجوع إلى كتب الفلسفة يسهل عمل القاموس منها، فيُنظر إلى المقولات العامة والمعاني المختلفة المنسوبة إلى المذاهب، وبعده يمكن ترتيب هذه الاصطلاحات على حروف المعجم.

وأشار إلى أنّه لا يستفاد من الفلسفة إلاّ إذا حُقّقت لغوياً، وضرب مثلاً بالكتب التي يخرجها مدرسو الفلسفة في باريس، فقد أسّسوا جمعيةً فلسفيةً يقوم بعض أعضائها فيلقي على الآخرين بحثاً ما في اصطلاحٍ ما، مستشهداً عليه من القدماء والمحدثين، وبعد التدقيق يخرجون للناس نتيجة أعمالهم في آخر كل سنة في مجلدٍ حافلٍ، وكأنّه هنا يشير إلى أصل مشروعه والدافع إليه وهو التأثر بالمشروع الفرنسي الذي أشار إليه، وهذا المشروع شبيهٌ به ومقتفٍ آثاره.

الدافع إلى عمل المعجم :

كان لسوء الترجمة من العربيّة إلى اللاتينيّة دور في سعي ماسينيون لصنع المعجم الفلسفي، ليساعد في فهم المصطلحات عند ترجمتها.

وأوضح رأيه عند ذكره الترجمة من العربيّة إلى اللاتينيّة، فأشار إلى أنّ بيكون Bacon وديكارت Descartes وسبينوزا Spinoza استعملوا الاصطلاحات اللاتينيّة المترجمة عن العرب، على أنّ المترجمين فيها قلّدوا مؤسسيها تقليداً أعمى، فمثلاً " الجواهر المفارقة " وهي بمعنى الملائكة أو نفوس الأموات، تُرجمت إلى اللاتينيّة بـ " Substantiae Separatae " فإذا نظرنا نظر المدقّق إلى هذا الاصطلاح اللاتيني ألفيناه غريباً بالنسبة إلى اللغة اللاتينيّة ذاتها، لأنّ هذا الاصطلاح لا يفيد معنى واسعاً كما يفيد باللغة العربيّة.

من هذا رأى أنّ الاصطلاحات العربيّة قد تأتي بمعانٍ أوسع، ومن أمثلته على رأيه كلمة (الحقّ)، لها معنيان : الأوّل اسم من أسماء الله الحسنى، والثاني

الدين، وربما كان لها معان أخرى، ولكنّ كلمة Truth الإنجليزيّة و Verite الفرنسيّة لا تأتي كل منهما بأكثر من معنى واحد، فإذا أردنا أنْ نفهم فهماً دقيقاً فلسفياً، يجب علينا أنْ نقوم بعمل قاموس الاصطلاحات الذي ذكرناه، وأنْ نستمرّ حتى نكمله كما أكملت الجمعيّة الفرنسيّة أكثر من نصف حروف المعجم في مدة قليلة.

خطوات صنع المعجم :

أشار في ثنايا حديثه إلى طريقة صنع المعجم، ويمكن الخروج من تلك الإشارات بالخطوتين التاليتين[1] :

١- جمع المصطلحات الفلسفيّة.

٢- ترتيب المصطلحات على حروف المعجم.

ومع عدم تفصيل ماسينيون في شرح هاتين الخطوتين إلاّ أنّهما على إيجازهما يحملان أهمّ أساسين من أسس صناعة المعجم، وهما الجمع والوضع، أي جمع المادّة المعجميّة، ثمّ ترتيبها على أحد مناهج الترتيب.

طريقة معالجة كل مصطلح :

أمّا عن طريقته في معالجة كل لفظ من ألفاظ المعجم فأبان عنها بالتدرّج التالي[٢] :

◈ المعنى الأصلي اللغويّ.

◈ الأصل اليوناني : فتحديد الاسم اللغويّ في الاصطلاح أصله من التقاليد اليونانيّة.

◈ الترجمة التي نقلت في القرون الوسطى من اللغة العربيّة إلى اللاتينيّة، والتي هي أصل الاستعمال المتسلسل إلى هذا الوقت في أوربّا.

◈ الحدود عند فلاسفة العرب كالحدّ الأوّل مثلاً للفارابي، فإنّ تحديد اللغة العربيّة الفلسفيّة ثبتت في عهد الفارابي فقط، وقام في وقته المصطلح الفلسفي الصحيح، أمّا قبله فأخذوا طرقاً مختلفة.

---

(١) ينظر : محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربيّة ص ٤- ٥

(٢) ينظر السابق ص ٥- ٦

◈ المعنى الحالي، فننظر مثلاً إلى اصطلاح " النشوء والارتقاء " المترجم عن (evolution)، فننظر إنْ كانت هذه الترجمة صحيحة أم لا.

◈ مراجعة المترادفات.

مصادره :

الرجوع إلى محاولة ماسينيون لوضع معجم للمصطلحات الفلسفيّة يعطي صورة لنظرته إلى صناعة المعجم – وإنْ لم يكن لغويّاً –، فهو كان يقوم بصناعة معجم موضوعي للاصطلاحات الفلسفيّة العربيّة، ولذا فسنتعرف على مصادره في ذلك المعجم كما ذكرها في محاضراته :

♦ (رسائل إخوان الصفا) : طبع في بمباي، وهو أربعة أجزاء في مذهب الفلاسفة الباطنيّة.

♦ (مفاتيح العلوم) للخوارزمي : طبع في ليدن سنة ١٨٩٥ صححه فان فلوتن.

♦ (إحياء علوم الدين) : يهمّنا منه باب (بيان ما يدلّ من ألفاظ العلوم) في الجزء الأوّل، طبعة مصر.

♦ كتاب ابن رشد (ما بعد الطبيعة) طبعة مصر.

♦ كتب الصوفيّة الذين أسسوا علم الاصطلاحات مثل كتاب الكلاباذي، وهو حنفي المذهب في الفروع، وصوفيّ مات سنة ٣٨٠ هـ.

♦ رسالة القشيري المتوفى سنة ٤٦٥ هـ، وهي مشهورة، وطبعت على هامش (شرح الأنصار) للشيخ العروسي.

♦ كتاب (كشف المحجوب) للهجريرى الجلابي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ وقيل سنة ٤٧٠هـ، ترجم إلى الإنجليزيّة وطبع باجتهاد العلامة المستشرق نيكلسونNicholson .

♦ كتاب (الشطحيات) لروزبهان البقلي المتوفى سنة ٦٠٦، وهو شيرازي، ألف بالعربيّة والفارسيّة.

♦ كتاب ابن العربيّ في اصطلاحات الصوفيّة، طبعة فلوجل Flugel الألماني على هامش كتاب " التعريفات " للجرجاني.

♦ كتاب التهانوي طبعة سبرنجر Sprenger المستشرق الذي عاش في الهند وأصله ألماني، طبع الكتاب في كلكتا سنة ١٨٤٥

- كتاب (النجاة) لابن سينا.
- (الفروق الاصطلاحيّة) لعلي أكبر بن محمود النجفي – طبع مصر.
- كتاب محمّد بن موسى الخوارزمي (مختصر من حساب الجبر والمقابلة).
- كتاب " المفروضات " للخواجة نصير الدين الطوسي [١].

وذكر كتباً أخرى لفلاسفة قدماء وغربيين، وما ذكرته يكشف عن نوع مصادر ماسينيون في معجم المصطلحات.

نماذج من دراسته للألفاظ :

مع أنّ الفلسفة هي الغالبة على كتاب ماسينيون، إلاّ أنّ المباحث اللغويّة التي تصلح شواهد على منهجه – وإنْ كانت قليلة – تكفي في الدلالة على اتجاه المؤلّف، وقبل إيراد النماذج على بعض الألفاظ أشير إلى أنّ ماسينيون كان من أقرب ميادين الدراسات إليه علم الفلسفة، وقد بنى كثيراً من البحوث والدراسات والكتب عليه، وعُرف ذلك عنه، ولذا فلا غرابة إذا جاء هذا الكتاب مشحوناً بالبحوث الفلسفيّة التي طغت على الاتجاه اللغويّ.

وبسبب كون الفلسفة هي الهدف الأساس لكتابه، وكون البحث اللغويّ وسيلة للوصول إلى المصطلح الفلسفي، جاء الكتاب كتاب فلسفةٍ أوّلاً، ومشتملاً على بحوث لغويّة فيما يتعلق بتأصيل المصطلح.

وإليك مباحث متفرقة اعتنى فيها المؤلّف بدراسة أصل المصطلح ومعناه :

◆ **الجوهر**[٢] :

بدأ بذكر أصل الكلمة ومعناها، ثمّ الأصل اليوناني.

فالجوهر كلمة فارسيّة هي " الكوهر " أي اللؤلؤ، وأوضح أنّ الكلمة الإنجليزيّة Jeweller اشتقاق من " جوهرجي ".

وأصل التخصيص الفلسفي كلمة يونانيّة هي ousia، وذكر أنّها في اللاتينيّة substantia.

وذكر حدودها الثلاثة :

---

(١) ينظر السابق ص ١١–١٣، ٣٣، وقد ذكرت المصادر في الفصل الثالث من الباب الأول ص ٢١١، وأعدته هنا لأهميّته.
(٢) السابق ص ١٨

١- عند الطبيعيين هي : الجوهر والعناصر أو الجزء الذي لا يتجزّأ.

٢- عند الفلاسفة الجوهر : هو ما ليس في موضوع قائم بنفسه.

٣- عند المتكلمين : هو ما ليس في محل.

ثم ذكر المرادفات مثل : العنصر، والشخص، والعين، والذات، والكناية، والماهيّة، وغيرها.

وأورد بعض تعريفات الجوهر، وهي تعريفات فلسفيّة.

ونلاحظ أنّ ماسينيون حاول السير على الخطة التي رسمها.

◆ **القياس**[١] :

لم يزد في ذكر الأصل اللغويّ على كلمة : (قيس)، ولعله أراد المادّة الأصليّة وهي القاف والياء والسين.

ثم تحدّث عن المعنى فذكر أنّ اللفظ يقال في استعمال قدر مخصوص، كالوحدة للمقابلة في قياس مقدار مثل : تقييس السطح، ومقياس الروضة، والحال الأقيس عند النحويين، أمّا القياس في التخصيص العلميّ فيأخذ معنى مقياس، مثل الترمومتر.

ونلاحظ أنّه اهتمّ بالمعاني التي لها علاقة بالفلسفة لتلبية الغرض من المعجم.

ثم ذكر الأصل اليوناني : فالقياس ترجمة للكلمة اليونانيّة syllogisme .

وتحدّث بعد هذا عن أنواع القياس حديثاً فلسفياً.

◆ **العلّة والغاية**[٢] :

بدأ بذكر استعمال العلّة والغاية، حيث تستعمل عند الكلام على ما خرج عن الطبيعة وما وراءها، فتستعمل العِلّيّة causalite في القياس، والغائيّة finalite في الاستقراء.

---

(١) السابق ص ٣١

(٢) السابق ص ٥٢--٥٣

ثم ذكر أنّ كلمة (علّة) تعريف للكلمة اليونانيّة المستعملة عند أرسطو aitia ومعناها أصلاً : " برهان ما ندعيه ". فيما إذا رُتّبت في شيء واحتجت إلى إثباتٍ أو برهان، ولذلك استعملت عند اليونان بمعنى مادّة، في القضاء aitia ومعناها causa أوcause ، أي الشيء الواجب الحكم به مع علة الشيء التي افتقر إليها الموضوع.

ثم ذكر استعمالها عند العرب في الأحكام القياسيّة، واستخدامها أيضاً بمعنى المرض، وتقع في الاصطلاح بمعنى ما فقد من الشيء في ذاته.

وذكر الأنواع الأربعة للعلل عند أرسطو.

ويتضح من حديثه السابق أنّه لم يلتزم بطريقته التي ذكرها، فلم يتناول إلاّ أصلها اليوناني، ومعناها العربيّ، أمّا المرادفات فلم يذكرها.

◆ الإحساس[1] :

لم يسلك ماسينيون في هذا المصطلح الخطة التي ذكر، فاقتصر على سرد الكلمات الإنجليزيّة التي تؤدي المعاني التي تدور حول كلمة (إحساس) من مشتقاتها أو ما يؤدّي معناها، وأكثر في ذكر الكلمات الإنجليزيّة ومقابلاتها العربيّة، فبلغت أكثر من عشرين كلمة.

ذكر في البداية أنّ الكلمة الإفرنجيّة هي sensation ويشتقّ من هذه الكلمة جملة كلمات، لكلّ كلمة معنى خاص نضع لها اصطلاحات عربيّة على قدر الإمكان، وهي :

١- sentiment، وذكر أنّها بالتركيّة احتساسيات، وبالعربيّة احتساس[2] أو تأثر أو شعور.

٢- sense : حِسّ.

٣- sensible حَسّاس.

٤- sensibilite إحساسيّة.

ومن الاصطلاحات الخاصة بذلك في علم النفس :

---

(١) السابق ص ٩٢-٩٤

(٢) ذكرت المحققة أن كلمة شعور هو الأفضل، أمّا كلمة (احتساس) فلا وجود لها في العربيّة الآن.

١- passions، وهي بالتركيّة احتراسات، وبالعربيّة انفعالات أو أهواء.

٢- inclinations : عواطف أو نزعات.

٣- tendances و penchants : أميال أو ميول[1].

٤- conscience : شعور.

٥- inconscience : اللاشعور أو غير شعور.

٦- attention : إصغاء أو انتباه.

٧- hallucination : هذيان.

٨- emotion : تهيّج أو هزّات.

٩- egoisme : أنانيّة.

١٠- sympathie، وبالإنجليزيّة sympathy : ألفة، انعطاف وضدها antipathie : نفرة.

١١- contentement : انشراح.

١٢- kindness : حنان.

١٣- suggestion : استهواء.

١٤- hypnotisme : تنويم.

١٥- plaisir : لذّة.

١٦- douleur : ألم.

ثم تحدّث عن قوى النفس حديثاً فلسفياً لا صلة له بالبحث اللغويّ.

◆ الإرادة[2]:

بدأ بذكر الاصطلاحات المتصلة بالإرادة كما فعل في (الإحساس)، وسرد عدداً من الكلمات من عدّة لغات، وذكر مقابلها العربيّ، وهي :

---

(١) هاتان الكلمتان جمعان لكلمة (مِيْل) وهو المسافة المعلومة، أمّا (مَيْل) فهو مصدر لا حاجة إلى جمعه، ولم أجد من ذكر له جمعاً، وإنْ كان المستعمل لجمعه (ميول).

(٢) محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربيّة ص ٩٥

قدرة أو قوة فعالة activite .

غريزة instinct.

حال diaphesis (باللاتينيّة) أو disposition .

ملكة habitus (باللاتينيّة) أو hexis).

اعتياد habitude بالفرنسيّة.

قدرة puissanc (وهي صفة إلاهيّة).

اختيار (liberte) (وهي صفة إنسانيّة) على مذهب المعتزلة والماتريديّة، أو كسب مع استطاعة عند الأشاعرة.

جبر determinisme .

ضرورة necessite.

وأورد كلاماً فلسفياً عن الإرادة.

ويتضح أنّه اكتفى بذكر الكلمات الأجنبيّة ومقابلاتها العربيّة.

◆ **الإله**[١] :

فصّل ماسينيون في هذا اللفظ أكثر من الألفاظ الأخرى، فذكره في اللغات الساميّة، ثمّ في اللغات الآريّة، ثمّ عند اللغويّين العرب، ونقل أقوالهم حول أصل اشتقاق (إله)، لكنّ عدم سيره على هذا الطريق في كل الألفاظ جعل من عمله هنا مخالفاً لما سار عليه، مع كونه الأفضل.

وبدأ بذكر الكلمة في اللغات الساميّة لكون العربيّة منها، ثمّ في الآريّة، ثمّ ذكر اشتقاقها اللغويّ العربيّ، على النحو التالي :

◆ **في اللغات الساميّة :**

إله بالعبريّة والسريانيّة :eloh ، وبالآشوريّة ilu وبالكلدانيّة elah، هذا في اللغات الساميّة، وكل هذه المصطلحات معناها واجب الوجود.

---

(١) السابق ص ١٣٧-١٣٨

♦ في اللغات الآريّة :

بالسنسكريتيّة : ديفا Deva، وباللاتينيّة : divus أوdeus، وباليونانيّة : تيوس theos، وبالألمانيّة هو :zott ، وبالإنجليزيّة هو : God، وبالإيطاليّة هو : Iddio، وبالفرنسيّة هو Dieu.

♦ عند النحويين من العرب :

وردت مذاهب كثيرة في اشتقاق اسم الإله، كما يلي :

١- قال النضر بن شميل : الإله من التألّه أي التعبد.

٢- أو من الاعتماد.

٣- قال أبو عمرو بن العلاء [١] : من ألهت الشيء أي تحيرت فيه.

٤- قال المبرد : من ألهت إليه أي سكنت إليه.

٥ - قيل : من " وَلَه " أي ذهاب العقل بالحب.

٦- وقيل : من لاهت أي احتجبت.

٧- وقيل : الإله بمعنى المتعال، من لاه مثل ألاهت الشمس.

٨- وقيل : الإله بمعنى القادر أو السيد، وهذا الاصطلاح " إله " أصل علم الإلهيّات أي علم ما بعد الطبيعة la metaphysique .

وقد أطال كثيراً في قضايا فلسفيّة حول كلمة (إله) أكثر من حديثه عن الجانب اللغويّ.

◆ الوجود [٢] :

ذكر كلمة وجود في ثلاث لغات أوربيّة :

الوجود هو l'etre بالفرنسيّة، و to be بالإنجليزيّة، و Seyn أو Wesen بالألمانيّة.

معاني الوجود :

بيّن معاني الوجود، إلاّ أنّه وجه الحديث في كلامه عن اللفظ في النحو والصرف إلى الجوانب الفلسفيّة، فهو استعمل مصطلحي النحو والصرف استعمالاً فلسفياً، وسأورد حديثه ذلك لتتضح طريقته تلك، وقد قال في بداية ذكره المعاني :

---

(١) في محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربيّة: " العال "، وصححته لرجحان الخطأ هنا.

(٢) محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربيّة ص ١٤٥-١٤٦

في الكلام النحوي : الوجود ما يوجد، وهو آنيّة الشيء أو ماهيته أو كيفيّته أو علّيته أو هويّته أو حقيقته، أمّا آنيّة الشيء فهي تعيين الشيء بلا شرط باللاتينيّة hecceitas وباليونانيّة oti to، أمّا الماهيّة فمعناها وضع الشيء بلا صفة determination بما به، وهي باليونانيّة to ti، وباللاتينيّة quidditas، أمّا الكيفيّة فهي باليونانيّة to poion وهي من أبواب الوجود، ومسألة العليّة كذلك، causalite.

ومن الصرف نفهم الأصل اللغويّ للاختلاف في معاني الوجود، مثلاً إذا سئل "أين "ubi ، فهذه هي الماهيّة من حيث الحركة، وإذا سئل " إلى أين " quo ، فهذه هي الأينيّة، وإذا سئل " من أين " unde فهذه هي الكيفيّة (أصل القياس)، وإذا سئل "لماذا" qua ، فهذه هي العليّة الغائيّة (أصل الاستقراء).

◆ الدين[1] :

بحث ماسينيون في أصل اللفظ، ففرّق بين المعنى الأصلي لكلمة الدين في العربيّة، وهو العادة أو العرف، والمعنى الديني الذي أخذه العرب عن اللغة العبريّة في رأي نولدكه، فقال : " إنّ كلمة الدين في معناه الديني ليست عربيّة أصلاً، وهي معربة عن العبراني بمعنى الحكم أو يوم الدين ".

وتكون (الدين) كلمة أصليّة عند العرب بمعنى العادة أو العرف، ولذلك قالوا : كما تدين تدان، وأخذت العرب الدين بمعنى الملة من الفرس (بالفارسيّة daena)، وعند الغرب دين religion ، أخذ من اللاتينيّة religio ، وهذه الكلمة في اللاتينيّة بمعنى حفظ الفروض بالتدقيق relegere أو الرابطة religare

ثم ذكر بعض الأقوال والمذاهب حول أصل الدين وقضاياه الفلسفيّة.

وحينما نتمعّن في تلك النماذج السابقة ندرك أنّ ماسينيون حاول سلوك طريقة واحدة فيها، مطبّقاً خطّته التي نبّه إليها، فكان يذكر أصل الكلمة اللغويّ، في غير العربيّة إذا كان أعجمياً، وكذا المعنى اللغويّ العربيّ، مع تفاوتٍ في ذكرها أثناء شرحه لتلك الكلمات، لكنّ تلك النماذج أعطت صورة مقاربة للمعجم الذي سعى ماسينيون إلى صنعه.

ومع قصور هذا العمل عن أنْ يكون معجماً إلاّ أنّه حمل بعض ملامح المعجم، وأعطانا تصوّراً عن اتّجاه ماسينيون في صناعة المعجم.

---

(١) السابق ص ١٥٧–١٦٠



جـ - العريف (معجم في مصطلحات النحو العربيّ (عربيّ إنجليزي، إنجليزي عربيّ) – جمعه المستشرق بيير كاكيا (أستاذ في جامعة أدنبرة)

توطئة :

يأتي هذا المعجم مثالاً آخر على معاجم الموضوعات، فقد سبق معجم الملابس لدوزي مثالاً على معجم موضوعاتٍ خاصٍّ بأسماء أشياء تدور في حياة العربيّ، وهي الملابس، ثمّ جاءت محاولة ماسينيون في ميدان المصطلح العلميّ الفلسفيّ، وهي محاولة لم تكتمل.

وهذا المعجم (العريف : معجم في مصطلحات النحو العربيّ) مثال آخر لمعجم المصطلحات في أحد العلوم، وهو علم النحو، وهو مع اختصار المعجم وكونه جمعاً لمصطلحات النحو لا دراسةً لها، لكنّه يصلح نموذجاً لأعمال المستشرقين في ميدان المصطلح العلميّ.

فيما يلي استعراضٌ مختصرٌ لهذا العمل المختصر، فتجربته غير ثريّة، فهو يختلف عن معجم الملابس لدوزي في ثراء عمل دوزي واختصار عمل كاكيا، ولذا تأتي الدراسة استعراضاً وإيضاحاً لعمله يغلب عليها الجانب الوصفيّ.

ولخلوّ عمل كاكيا من العمق الذي وجدته في أعمالٍ أخرى، فهو لم يزد على جمع مصطلحات النحو وترتيبها، يأتي عملي مقتصراً على العرض والوصف له، مع مراعاة عناصر المعجم في عمله.

المقدّمة[1] :

بدأ المؤلّف المقدّمة بذكر غرضه من المعجم، وهو إسعاف الدارس للتراث العربيّ بتعريف المصطلحات التي تصادفه في كتب اللغة.

وذكر ترتيب مداخل المعجم على الترتيب الهجائي بحسب الحروف الأصليّة، بوضع حروف الجذر بين معقوفين، وتحت المدخل المصطلحات المشتقّة منه، ورتّبها بتقديم المجرّد على المزيد.

ونبّه إلى أنّه إذا كان المصطلح جملة أو له مرادفات فإنه يذكر المصطلح في موضع كل كلمة فيه، أي يذكر المصطلح – مثلاً – بالنظر إلى المضاف، ثمّ

---

(1) نشرته مكتبة لبنان – بيروت، لونجمان – لندن، ط لبنان ١٩٧٣م.

يذكره ثانية في الموضع المناسب للمضاف إليه، لكنّه نبّه إلى مخالفته هذا النهج في حالتين :

- إذا صحّ إبدال لفظ من لفظ في المدخل، دون تغييرٍ آخر، فإنه يضع اللفظ البديل بين قوسين بعد المبدل منه، ومثّل عليه بـ : " الفعل المبني (المصوغ) للفاعل ".

- إذا تعدّدت المترادفات لمصطلح شائع فإنه يذكر المترادفات جميعاً في مدخل رئيس واحد، ثمّ يثبت كل مرادف في مدخل مناسب له، مع الإحالة إلى المدخل الرئيس، دون الإشارة إلى المترادفات الأخرى، ومثل عليه بأداة التعريف، حيث وضعها بمرادفاتها تحت [أل] ثمّ ذكر كل مرادف في موضعه.

ذكر مصدرين للترجمة الإنجليزيّة للمصطلحات، وهما مرجعان من أوثق ما أُلّف بالإنجليزيّة في النحو العربيّ، هما للمستشرقين هاول و رايت.

أمّا كتاب هاول فذكر تميّزه بالدقّة والإيجاز في صياغة المصطلح، فهو يذكر معادلاً واحداً لكل مصطلح عربيّ، فهو مرجع مختصر.

أمّا رايت فيذكر عدّة تعبيرات مقابل المصطلح العربيّ، وذكر أنّه يسهب ويكثر من المرادفات.

وإضافة على المصدرين السابقين ذكر أنّ نواة هذا المعجم معلومات مشتّتة على بطاقات اجتمعت لديه للاستفادة منها في دراساته، ثمّ رأى أنْ ينشرها لتعمّ الفائدة.

المداخل :

جعل مداخل المعجم على الحروف الأصول، مفصولة بين معقوفين، ورتّبها على الترتيب الألفبائيّ، وجعل تحتها المصطلحات مداخلَ فرعيّة، ولكن لكونه معجم مصطلحات فلا يوجد تحت المصطلحات شرح لها، وإنما يذكر مقابلها بالإنجليزيّة.

ومن الأمثلة عليه ما يلي :

في حرف الجيم جاءت المداخل في أوّله على الترتيب التالي :

[ج ث ث]

[ج ح د]

[ج ح ف]

[ج د د]

[ج ر ر]

[ج ر د]

[ج ر ى] ص ٢١–٢٢

ونلحَظ هنا أنّه قدّم مضعّف العين واللام على غيره، أي أنّه خالف الترتيب الألفبائيّ، فقدّم [ج ر ر] على [ج ر د].

ومثله قدّم [ق ر ر] على [ق ر ب] ص ٨١

و[ع م م] على [ع م د] ص ٦٧

و[ق ص ص] على [ق ص د] ص ٨٢

و[م د د] على [م د ح] ص ٩٤

و[ع ل ل] على [ع ل ق] ص ٦٦

وهذا المنهج هو منهجٌ شائعٌ لدى المستشرقين في الترتيب، سلكه دوزي في (تكملة المعاجم العربيّة)، وواضعو (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) وغيرهم[1].

ونلاحظ أنّه وضع مداخل لما وجده من مصطلحات، أمّا الجذور التي لم يأتِ عليها مصطلح فلا وجود لها، فهو لم يضع للجيم والخاء ومعهما حرف ثالث مدخلاً، لأنّه لم يجد عليه مصطلحاً.

المداخل الفرعيّة :

جعل مصطلحات النحو مداخلَ فرعيّة تحت جذورها الأصليّة – أي المداخل – وقدّم المجرّد منها على المزيد.

ولتتّضح طريقته في العرض أسرد المصطلحات التي جاءت تحت المداخل السابقة، على النحو التالي :

[ج ث ث] جُثّة

(١) ينظر الفصل الثالث من الباب الأول ص ٢٢٦ عن ترتيب دوزي، وفي دراسة معجم فلوجل في فهرسة القرآن في الفصل الرابع من الباب الأول ص ٢٧٦، والفصل الأول من الباب الثاني في دراسة تكملة دوزي ص ٣٥١.

[ج ح د]   لام الجحود

[ج ح ف] إجحاف

[ج د د]   تجدّد

[ج ر ر]   جرّ = خفض

جرّ الجوار = جر المجاورة

جارّ = جارّة = حرف الجرّ = حرف الخفض = حرف إضافة

لام الجرّ

جارّ ومجرور

مجرور

[ج ر د] تجريد

من للتجريد

تجريدي

مجرّد = مجرّد من الزوائد = مجرّد من الزيادة

اسم مجرّد = مجرّد من الزيادة

مجرّد عن اللام

[ج ر ى] جارٍ على الفعل

جملة جارية مجرى الظرفية

جارٍ مجرى الصحيح

إجراء = صرف

ترك الإجراء = ترك الصرف، الخ انظر [ص ر ف]

أسس الترتيب :

تتّضح معالم منهجه عند الاطّلاع على المعجم، وتظهر في عدّة أسس :

● **التزم بتقديم المجرد على المزيد** – كما ذكر في مقدّمته –، وللتوضيح :



■ تحت [ج ر ر] قدّم المصدر (جرّ)، ثمّ المصدر مضافاً إلى ما بعده (جرّ الجوار)، ثمّ اسم الفاعل مع المصدر مضافاً إليه، كلها تدلّ على مصطلح واحد (جارّ = جارّة = حرف جرّ ...) ثمّ (لام الجرّ)، ثمّ اسم الفاعل مع اسم المفعول (جارّ ومجرور) ثمّ (مجرور).

■ تحت [ج ر د] بدأ بمصدر الرباعي (تجريد) و (من للتجريد) و (تجريدي)، ثمّ اسم المفعول (مجرّد = مجرّد من الزوائد = مجرّد من الزيادة) و (اسم مجرّد = مجرّد عن الزيادة) و (مجرّد عن اللام).

■ تحت [ج ر ى] بدأ باسم الفاعل من الثلاثي : (جارٍ على الفعل) و (جملة جارية مجرى الظرفيّة) و (جارٍ مجرى الصحيح) ثمّ مصدر الرباعي (إجراء) و (ترك الإجراء).

● **كرّر المداخل إذا كانت مركّبة في مواضع كل كلمة فيها، مثل :**

■ ذكر (تقديم وتأخير) تحت [ء خ ر] ص ٩، وأعاده تحت [ق د م]. ص ٨١

■ ذكر (الاسم الموصول) تحت [س م و] ص ٤٦، وأعاده تحت [و ص ل]. ص ١٠٨

■ ذكر (بدل الكلّ من الكلّ) تحت [ب د ل] ص ١٤، وأعاده تحت [ك ل ل]. ص ٨٦

● **كرّر المداخل إذا كان لها مرادف بذكرها في موضع مرادفها، مثل :**

■ ذكر (سين الوقف = الكسكسة) تحت [س ي ن] ص ٤٧، وأعاده تحت [ك س ك س] بتقديم المرادف (الكسكسة = سين الوقف). ص ٨٥

■ ذكر (ما الديمومة = ما الزمانيّة) تحت [د و م] ص ٣٧، وأعاده تحت [ز م ن] بتقديم المرادف (ما الزمانيّة = ما الديمومة). ص ٤١

■ ذكر (تنوين الترنّم = التنوين للتطريب) تحت [ر ن م]. ص ٤٠، وأعاده تحت [ط ر ب] بتقديم المرادف [التنوين للتطريب = تنوين الترنّم]. ص ٥٩، ثمّ أعاده تحت [ن و ن] ص ١٠٣ (تنوين الترنّم = التنوين للتطريب).

■ ذكر (اسم التفضيل = أفعل التفضيل) تحت [س م و]. ص ٤٥، وأعاده تحت [ف ض ل]. ص ٧٥، وأعاده تحت [ف ع ل] بتقديم المرادف (أفعل التفضيل = اسم التفضيل). ص ٧٩

وفي المثالين الأخيرين ذكر المصطلح في ثلاثة مواضع بالنظر إلى الألفاظ التي يتكوّن منها.

● **نبّه في المقدّمة إلى أنّه يخالف هذا المنهج إذا تعدّدت المترادفات لمصطلح شائع،** حيث يذكر المترادفات جميعاً في مدخلٍ رئيسٍ واحد، ثمّ يثبت كل مرادف في مدخل مناسب له، مع الإحالة إلى المدخل الرئيس، دون الإشارة إلى المترادفات الأخرى.

■ استعمل الإحالة إلى أحد الموضعين :

تحت [ج ر ى] ذكر (ترك الإجراء = ترك الصرف، الخ انظر [ص ر ف]. ص ٢٢، وتحت [ص ر ف] لم يكرّر المصطلح بالتركيبين، وإنما اكتفى بالمرادفات من مادّة [ص ر ف]، فذكر (ترك الصرف = منع الصرف = عدم الصرف). ص ٥٣، ولم يذكر (ترك الإجراء)، ولكنّه ذكر المصطلح تحت [ت ر ك] : (ترك الصرف = ترك الإجراء = منع الصرف). ص ١٨، وتحت [ع د م] : (عدم الصرف). ص ٦٣ دون ذكر المرادفات، وتحت [م ن ع] : (منع الصرف) ص ٩٧ دون ذكر المرادفات.

ونلاحظ في هذا المصطلح عدم الالتزام بالسير على طريقة واحدة، ففي بعض المواضع ذكر المرادف وأحال إليه، وكرّره في موضع آخر، واكتفى بمصطلح دون المرادف في مواضع.

مادّة المعجم :

أعني بها المصطلحات هنا، فهي المداخل الفرعيّة، وهي القائمة مقام الشرح، لأنّ المعجم أراد منه مؤلّفه جمع المصطلحات لا شرحها.

ومن نظري فيه يتبيّن لي أنّ المصطلحات لم تقتصر على مصطلحات النحو، وإنما جاء معها كثير من مصطلحات اللغة، كمصطلحات الأصوات، وهو دليل على أنّ المؤلّف جمع كل ما وجده من مصطلحات في كتب النحو القديمة، التي شملت مسائل اللغة ككتاب سيبويه ونحوه.

ومصدر ثانٍ اعتمد عليه المؤلّف في جمع المصطلحات، فقد ذكر في مقدّمته أنّه استخلص الترجمة الإنجليزيّة من مرجعين هما أوثق ما أُلّف بالإنجليزيّة في النحو العربيّ، وهما من وضع المستشرقين هاول و رايت.

والغالب على الظنّ أنّ اطّلاعه على هذين الكتابين لاعتماده عليهما في ذكر الترجمة الإنجليزيّة، كان مصدراً آخر من مصادر المصطلحات التي لم يجدها في

المراجع العربيّة، وممّا يدلّل على ما أذهب إليه أنّ كثيراً ممّا ذكره من غير المصطلحات النحويّة موجود في أحد الكتابين أو كليهما، لذكره ترجمتهما الإنجليزيّة أمامه، فهو قد اتّفق معهما في الذهاب – خطأً – إلى أنّها مصطلحات نحويّة.

ولو حاولنا التعرّف على أنواع المصطلحات التي ذكرها فسنجد منها ما يلي :

♦ **مصطلحات نحويّة** : وهي الأصل لأنّ الكتاب بُني عليها، ومن أمثلتها:

حال مؤكّدة	ص ٣٤
ضمير الفصل = الفصل = ضمير العماد = العماد = الدِعامة	ص ٥٧
بدل الغلط والنسيان	ص ٧٠
تنوين التنكير	ص ١٠٢
تمييز العدد	ص ٩٧
هاء السكت = هاء الوقف	ص ١٠٤

♦ **مصطلحات صوتيّة** : وهي أحد أنواع المصطلحات اللغويّة :

تحت [ح ر ف] ذكر ألقاب الحروف وهي كثيرة، تتعلّق بعلم الأصوات، منها:

الحروف الأسليّة

الحروف المجهورة

الحروف الذولقيّة

الحروف الشجريّة

الحروف الشفويّة = الحروف الشفهيّة ص ٢٨

ووجدت مصطلحاً بلاغيّاً، هو مصطلح (استعارة). ص ٦٩، وهو لا يمتّ إلى النحو بصلة.

♦ **كلمات ليست من مصطلحات النحو** : وهو وإنْ لم يذكر مثالاً عليها، لكنّ معناها عامّ يقع في النحو وغيره، وليس من المعاني النحويّة، وهنا يظهر أثر العجمة على المؤلّف – شأن أيّ دارس أعجمي للعربيّة – لإدخاله في المصطلحات ما ليس منها لظنّه أنّ المعنى الذي وردت به خاصّ بالنحو.

ومن الأمثلة عليه ما يلي[1] :

مُؤْذِن ص ٩، المعنى الذي أراد : المُشعر والمنذر ونحوه.

بَحْث ص ١٣، وهو معنى عامّ، فالمعنى الذي أراد : المناقشة والدرس.

حقيقة ص ٣٢، المعنى الذي أراد : حقّاً، وهو معنى جليّ عامّ، أمّا حينما تدخل الكلمة في تركيب آخر فهي مصطلح، مثل : المؤنث الحقيقي، وقد ذكره.

ذِكْر ص ٣٨، المعنى المراد : ذكر الشيء.

مُعادِل ص ٦٣، المعنى المراد : المُساوي والمكافئ.

غَريب ص ٧٠، المعنى المراد هو المعنى غير المعهود، وهو الدالّ على المخالف للعادة.

قاعدة ص ٨٣، المراد هو المعنى المعروف للقاعدة في أيّ علم، وليس خاصّاً بالنحو.

تمرين ص ٩٤، بمعنى التدريب.

تغليب ص ٧٠، ومعناه تغليب شيء على آخر، وهو ليس خاصّاً بالنحو.

♦ **جمل أو أجزاء منها** : وهي عبارات تدور في كتب النحو للتعبير عن معانٍ محدّدة، لكنّها لا تعدّ مصطلحات لكونها جملاً أو مركّبات تستعمل في أيّ علم، ومن أمثلتها :

قولٍ واحدٍ	ص ٨٣
قولاً واحداً	ص ٨٣
مرادف قول	ص ٨٣
قائم مقام كذا	ص ٨٣
منزّل منزلة القاصر	ص ٩٩

ومع أنّ مادّة المعجم ليست خالصة في النحو، لكنّنا لا نغفل الجهد الذي بذله المؤلّف في جمع مصطلحات متناثرةٍ في كتب النحو العديدة، وهو جهد كبير غفل عنه كثير من النحاة، أمّا ما ظهر فيها من مآخذ فأغلبها بسبب كون

(١) استعنت بالمصطلح الإنجليزي المقابل لمعرفة المعنى الذي عناه من الكلمة العربيّة.

المؤلّف أجنبياً يكتب عن مصطلحات قواعد اللغة، لا عن معانٍ لغويّة، وهو ما زاد الصعوبة عليه، فمعاني أكثر المصطلحات لا يجدها في معاجم اللغة.

وتأتي الدراسة هنا مختلفة عن دراسة معجم لغويّ لأحد المستشرقين، لأنّ المعجم اللغويّ يشتمل على شرح المعاني، وهو ما يعطي الدراسة مادّة غنيّة، لمعرفة أسلوب المؤلّف وتعليقاته، وآرائه، وأخطائه، ونحوها، أمّا الكتاب هنا فمقتصرٌ على المصطلح بالعربيّة والإنجليزيّة، دون شرح أو تعليق.

خاتمة :

اتّضح من الأعمال المدروسة في هذا الباب إسهام المستشرقين في ميدان معاجم المعاني، فلم يقتصر عملهم في صناعة المعجم على معاجم الألفاظ، بل تعدّاه إلى العناية بصناعة المعجم المتخصّص في موضوعٍ خاصٍّ بالنظر إلى معاني ألفاظه.

أمّا عن قلّة الأعمال المدروسة هنا وصغرها فهو بسبب قلّة وجودها بالعربيّة، وقد يكون مردّ ذلك إلى غنى العربيّة بمعاجم المعاني في أغلب الموضوعات، وهو ما يصرف المستشرقين عن تأليف معجمٍ للموضوعات، لعدم إمكانية الإتيان بجديد في ترتيب الكلمات فيها، كما هو الحال في معاجم الألفاظ التي رُتّبت على أكثر من طريقة، فمجال التجديد فيها أكبر من معاجم الموضوعات.

الفصل الثالث : دراسات معجميّة

أ- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني –المستشرق الألماني فرنرديم

ب- ابن سيده المرسي – حياته وآثاره – المستشرق الأسباني كابانيلاس

جـ- العربيّة – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب – المستشرق الألماني يوهان فوك

د- العربيّة الفصحى الحديثة : بحوث في تطوّر الألفاظ والأساليب – للمستشرق الأمريكي جاروسلاف ستتكيفتش



توطئة

لم تقتصر أعمال المستشرقين على ميدان واحد من ميادين اللغة العربيّة، بل شملت الكثير من ميادينها، فأسهموا في تحقيق المعاجم، والفهرسة اللغويّة، وصناعة المعجم العربي بأنواعه المختلفة، إلى جانب استخدامهم المناهج الحديثة في دراساتهم المختلفة.

ومن الأعمال التي تمتّ إلى المعجم بصلة دراساتهم التي درسوا فيها بعض المعاجم العربيّة، أو بعض قضايا المعجم، فهذه الدراسات تعطي صورةً أخرى لأعمالهم، فهذه الأعمال معتمدة – في جلّها – على أعمال العرب نقداً وتحليلاً، فكأنّها أعمال تمسّ المعجم من خارجه، أمّا دراساتهم الأخرى كالتحقيق والفهرسة والصناعة المعجميّة فتمسّه من داخله، ولذا يظهر هذان النوعان من الدراسات متكاملين ليعطيا تصوّراً واضحاً عن أعمالهم.

وفي هذا الفصل أتناول عدداً من أعمالهم التي تقع في هذا الحقل من الدراسة، ويكون تناولي لها منصباً في أغلبه على إبراز جهد المؤلّف في دراسته، بعرضها مع بيان إحسانه وتقصيره فيها، ولذا فلا بدّ من ملاحظة الفرق بين دراستي هنا ودراستي معاجمهم، فهي هناك غزيرة الأمثلة ثريّة، لأنّ المعاجم تعتمد على المفردات اللغويّة، وهو ما أعطى الدراسة ثراءً واتّساعاً.

أمّا الدراسة هنا فهي تنحو منحى العرض والتلخيص لمعرفة قدرة المستشرقين على دراسة المعاجم العربيّة وفهمها وإبصار مزاياها وعيوبها، وطرح مسائل المعجم ومناقشتها والإسهام بآراء جديرة بالاهتمام.

وقد تناولت في هذا الفصل أربعة كتب من كتبهم هي :

- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني – دراسة المستشرق الألماني فرنرديم، وهي دراسة لأحد أقدم المعاجم العربيّة.
- ابن سيده المرسي – حياته وآثاره – للمستشرق الأسباني كابانيلاس (وفيه دراسة لمعجمي ابن سيده المحكم والمخصّص).
- العربيّة – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب – للمستشرق الألماني يوهان فوك، ومع اشتمالها على سيرة تاريخيّة للعربيّة، لكنّ اتّصالها بالمعجم يأتي من دراستها للعربيّة المولّدة وتطوّرها، وهي مسألة وثيقة الصلة بمادّة المعجم، إلى جانب اشتمالها على دراسة لغويّة لمادّة (لحن).

تعطي مثالاً مختصراً لوجهة المؤلّف في صناعة المعجم، فلم يكتفِ بمعاني المادّة التي ذكرتها المعاجم العربيّة، بل أضاف ما جدّ من معانٍ أخرى.

* العربيّة الفصحى الحديثة : بحوث في تطوّر الألفاظ والأساليب – للمستشرق الأمريكي جاروسلاف ستتكيفتش، ويُعدّ هذا الكتاب تكملة للكتاب السابق، لعنايتها بالعربيّة المعاصرة.

راجياً من الله عزّ وجلّ التوفيق في إبراز هذه الدراسات وما احتوت عليه من مزايا ونقائص.

الفصل الثالث : دراسات معجميّة

أ- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني - دراسة المستشرق الألماني فرنرديم

المؤلّف[1] :

فرنرديم Werner Diem

ولد في باهيل بألمانيا عام ١٩٤٤، ودرس فقه اللغات الساميّة في جامعة ميونخ (١٩٦٣-١٩٦٨)، وحصل على الدكتوراه عام (١٩٧٨).

عيّن للعمل في المعهد الشرقي بميونخ، وفي المعهد الشرقي لاتحاد المستشرقين الألمان في بيروت، وتولّى عدداً من المراكز العلميّة.

له عناية بالعربيّة القديمة واللهجات القديمة والحديثة، وموازنة العربيّة بالآراميّة، ولا سيّما السريانيّة والأرمنيّة الحديثة، والأثيوبيّة القديمة.

من آثاره في اللغة :

١- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (ميونخ ١٩٦٨) وهو الكتاب الذي أقدّمه هنا.

٢- تحقيق باب الكاف من كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني[2].

الكتاب :

عرّف المؤلّف في التمهيد بالجيم، فذكر أنّه من أقدم الآثار اللغويّة العربيّة على الإطلاق، وتحدّث عن مخطوطته التي يعود الفضل في اكتشافها إلى المستشرق فريتس كرنكو، فقد استنسخه من مخطوطات الأسكوريال، وعزم على تحقيقه لكنّه لم يوفّق، ثمّ أرسل نسخته الخطيّة إلى المستشرق فيشر الذي حمله معه إلى مصر، فأصبح من ممتلكات مجمع اللغة العربيّة، ثمّ صُوّر ثانية من القاهرة ونُقل إلى ألمانيا، وقامت أكثر من دراسة حول الكتاب، لكنّها لم تكتمل.

---

(١) ينظر في ترجمته : المستشرقون ٢/٤٨٣-٤٨٤

(٢) نشره في مجلة الأبحاث - السنة (٢٢) عام ١٩٦٩، ص ٣-٥٠، ودرسته وعرضت منهجه في التحقيق في الفصل الثاني من الباب الأول ص ١٤٢.

ويحسن تقديم عرض مختصر لفصول الكتاب قبل الدخول فيه، للتعرّف على جهد المؤلّف في دراسته[1].

في **الفصل الأول** ترجم لأبي عمرو، واستعرض في الهامش المراجع العربيّة والأجنبيّة التي ذكرت أبا عمرو.

والفصل الثاني درس فيه المخطوطة ووصفها بدقة، وحاول بطريقة علميّة معرفة تاريخ نسخها.

وفي **الفصل الثالث** ذكر تنظيم الكتاب وعنوانه، ومنهج الشيباني في التأليف، وما أُلّف على نسق الجيم، ثمّ موازنتها به، والعلاقة بينه وبين كتاب العين.

وفي **الفصل الرابع** ذكر رواة أبي عمرو ومصادره في كتاب الجيم.

وفي **الفصل الخامس** عالج طريقة شرح الكلمات في الكتاب، واهتمام أبي عمرو بالاستشهاد الشعري، فقد بلغت شواهده الشعريّة – على صغر الكتاب – أربعة آلاف وثلاثمائة بيت، أكثر من نصفها لشعراء مجهولين، وعدّها الدارس ظاهرة جديرة بالدراسة، وذكر الشواهد الأخرى كالأمثال، واتخذ من عدم استشهاد أبي عمرو بالحديث دليلاً على موقفه منه، وذكر أيضاً اللهجات العربيّة في الكتاب وعناية أبي عمرو بها.

وفي **الفصل السادس** درس أثر كتاب الجيم في المعاجم، مثل إصلاح المنطق لابن السكيت، فأجرى موازنة بين نصوصٍ من الكتابين لبيان أثر الجيم فيه، والمجمل لابن فارس، والأضداد لأبي الطيب، والحواشي لابن بري، والعباب والتكملة للصاغاني، والقاموس المحيط، وتاج العروس.

وفي **الفصل السابع** ذكر خلاصة بحثه والنتائج التي توصل إليها.

وللتعرف على جهد المؤلّف في الكتاب ومنهجه يحسن استعراض الكتاب ليمكن أخذ صورة متكاملة عنه :

---

(١) ترجمها د .حسن محمّد الشماع، وطبعته الجمعية العربيّة السعودية للثقافة والفنون – ط الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، في كتاب يقارب مائتي صفحة.

مقدّمة المؤلّف :

أشار فيها إلى أهميّة البحث لتناوله معجماً من أقدم المعاجم العربيّة، ودراسته الجهود المبذولة لإعداد معجم للعربيّة الفصحى، وفحص المعاجم العربيّة لمعرفة العلاقة بينها، وشكر أستاذه شبيتالر لمساعدته، والمعهد الثقافي البروسي.

التمهيد :

ذكر فرنرديم أنّ الجيم من أهمّ آثار المدرسة الكوفيّة، ومن أقدم الآثار اللغويّة العربيّة على الإطلاق.

وسرد الجهود التي تناولت الجيم، وهي :

- ورد ذكره لأوّل مرة في فهرس مخطوطات الأسكوريال، من إعداد هـ. ديرنبورغ عام ١٨٨٤م.
- أشار بروكلمان إليه في تاريخ الآداب العربيّة، الصادر سنة ١٨٩٨م
- عرّف فريتس كرنكو بالكتاب، وأعلن أنّه مفقود، ثمّ عاد وأعلن عن العثور عليه من ضمن مخطوطات الأسكوريال، وانتهى من نسخ الكتاب سنة ١٩٣١م، وأعدّ خطّة لتحقيقه، فابتدأ به لكنّه لم يكمله، ثمّ أرسل النسخة إلى أوجست فيشر عام ١٩٣٨م، فأخذها فيشر معه إلى القاهرة ليستقرّ في مجمع اللغة العربيّة[1].

---

(١) أعددتُ بحثاً حول نسخة كرنكو للجيم بالموازنة بينها وبين الجيم المطبوع والاحتكام إلى نسخة الأسكوريال، ونشرته بعنوان (كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني : موازنة بين الجيم المطبوع ونسخة المستشرق فريتس كرنكو بالاحتكام إلى مخطوطة الجيم نسخة الأسكوريال) ونشرته في مجلة عالم المخطوطات والنوادر – المجلد العاشر، العدد الأول – المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ ص ٨٢–١٤٣

ويمكن بيان عمل كرنكو بنسخه المخطوط فيما يلي :

- نسخ مخطوطة الجيم باللون الأسود ابتداءً من ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ وفرغ منه في ٣٠ مايو من العام نفسه في قرية سانت أغناطيوس بالقرب من مدينة بون في ألمانيا.
- خرّج بعض الأشعار بالتعليق على الهامش الجانبي باللون الأخضر أو الأسود، وكذا التخريج اللغوي لبعض المسائل اللغويّة من بعض المعاجم.
- جعل الحواشي السفلية لما يشكّ في قراءته، وذكر ما في النسخة المخطوطة، وجعل ترقيمها بالأحمر والتعليق بالأسود، كما ذكر في الحواشي السفلية ما ورد في هوامش الأصل ممّا في نسختي السكريّ والحامض بالرمز لهما بحرفي (س) و (ض).
- التزم بدايات صفحات مخطوطة الأسكوريال ونهاياتها فجاءت في ٢٨٦ لوحة كعدد لوحات نسخة الأسكوريال.
- وضع فهرسين هما : (فهرسة أسماء الشعراء)، (ترتيب الأجزاء والأبواب).

- جاء كريمر إلى القاهرة للدراسة، وقام بتصوير النسخة الخطيّة للجيم، ثمّ ضمّت فيما بعد إلى صورة باب الكاف لمخطوطة الأسكوريال، وآلت الصورتان بعد وفاة كريمر إلى مركز الدراسات الساميّة في ميونخ.
- صدرت مقالات قصيرة عن الجيم لكلٍ من : هايوود، وحسين نصار، وكريمر.
- أعلن شارل كوينتس [1] عن عزمه على تحقيق الجيم بمساعدة إبراهيم مصطفى، لكنّ العمل توقف بوفاة إبراهيم مصطفى.

وبيّن فرنرديم أنّ كتابه اعتمد على نقطتين أساسيتين :

- إظهار مكانة الجيم بين المعاجم العربيّة، واقتضى الأمر دراسة تاريخيّة له.
- الانتفاع به على أنّه معجم للشواهد.

اعتمد في دراسته على صورة الميكروفيلم لنسخة كرنكو وباب الكاف من مخطوطة الأسكوريال، وذكر أنّ ميدان دراسته كتاب الجيم عامة، وحرف السين والكاف بصورة خاصة[2].

أبو عمرو الشيباني :

ترجم ترجمة موجزة له لا تتعدى صفحتين، ذكر اسمه ومكان ولادته وتلاميذه، وأشار إلى قلة الأخبار عن حياته.

أهمّ قضيّة وقف عندها تاريخ وفاته، فقد ذكر خلافاً فيه على عدّة أقوال : وهي سنة (٢٠٥) و (٢٠٦) و (٢١٠) و (٢١٣) و (٢١٦).

وذكر أنّ كرنكو رجّح أنّ تاريخ الوفاة سنة (٢١٣)، كما أنّه ذهب هذا المذهب استدلالاً بما يلي :

- أنّ أبا العتاهية وإبراهيم الموصلي ماتا في السنة نفسها.
- ما رواه ياقوت الحموي أنّ مناظرة جرت بين الشيباني وإسماعيل بن حماد المعتزلي المتوفى سنة ٢١٢، جرَت بعد تعيين ابن حماد قاضياً لبغداد بفترة قصيرة، وكان تعيينه سنة ٢٠٨، وروى المناظرة الشيباني نفسه، وعليه

---

(١) هو مستشرق فرنسي، جاء في مجلة المخطوطات العربيّة، المجلد ١، ١٩٥٥ ص ٣٤٣ أنه يحقق كتاب الجيم، وذكر عبد السلام هارون – في زمنه – أن شارل كوينتس يقوم الآن بتحقيق كتاب الجيم. ينظر : قطوف أدبية حول تحقيق التراث ص ٦٢، ط الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، مكتبة السنة، القاهرة.

(٢) كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني – فرنرديم ص ١٢–١٤، وأشير إلى أن فرنرديم حقّق باب الكاف، ونشره في مجلة الأبحاث، ودرست تحقيقه ومنهجه فيه في الفصل الثاني من الباب الأول ص ١٤٢ وما بعدها.

فيكون الشيباني عاش بعدها – ولو بفترة قصيرة –، ويكون القول بأنّ وفاته كانت سنة (٢١٣) أقرب الأقوال للصحة.

وذكر باختصار بعض شيوخه، وسرد كتبه[١].

الكتاب :

لم تأت الموضوعات في دراسة فرنرديم على النسق الملائم لدراستنا هنا، وقد وجدت الحديث عن القضيّة الواحدة مبثوثاً في فصولٍ أو موضوعاتٍ مختلفة، ممّا دعاني إلى عدم الالتزام بترتيب فرنرديم للقضايا التي درسها، وحسبي أنّني سردت خطة كتابه في بداية الدراسة.

النسخة الوحيدة للجيم :

استدلّ المؤلّف بما ذكره مرتضى الزبيدي – من أخذه عن نسخة لكتاب الجيم عند تأليفه التاج – على أنّه كان للجيم أكثر من نسخة حتى نهاية القرن الثامن عشر.

أمّا في العصر الحاضر فلا يوجد إلاّ نسخة واحدة هي نسخة الأسكوريال، وقدّم لها وصفاً وافياً اشتمل على النقاط التالية :

- رقمها في الأسكوريال (٥٧٢)[٢].
- عدد صفحاتها (٢٨٦)، وفي كل صفحة (٢٠–٢٥ سطراً).
- المداخل مشكولة، أمّا النص فغير مشكول غالباً.
- الشواهد الشعريّة مميزة بكتابتها في أسطر مستقلة.
- وجود تعليقات على جوانب الصفحة دون ذكر صاحبها.
- ناقش تحديد تاريخ النسخة، وحاول الوصول إلى الرأي الراجح، وذكر رأيي ديرنبورغ وكرنكو، فديرنبورغ يرى أنّ تاريخ نسخها يعود إلى نهاية القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) أو على أقصى احتمال إلى بداية

---

(١) السابق ص ١٨–١٩، وفي الهامش الأول ذكر مصادر ترجمة الشيباني، وهي أربعة عشر مصدراً، وذكر مصدرين لم يحصل عليهما لأنهما مخطوطان.

(٢) ذكر فرنرديم رقمها (٥٧٣) في تحقيقه حرف الكاف من كتاب الجيم (مجلة الأبحاث – السنة٢٢ –١٩٦٩ ص ٣)، ويترجّح لديّ أن (٥٧٢) هو الصحيح، فقد وجدت بروكلمان ذكره في كتابه (تاريخ الأدب العربيّ ٢٠٣/٢)، وأشرت إلى هذه المسألة عند دراسة تحقيق فرنرديم باب الكاف من كتاب الجيم في الفصل الثاني من الباب الأول ص ١٤٢ وما بعدها.

القرن السابع (الثالث عشر)، أمّا كرنكو فيرى أنّها أقدم ممّا ذهب إليه ديرنبورغ.

ورجّح المؤلّف رأي كرنكو اعتماداً على ما يلي :

أ- خط المخطوطة عتيق جداً، يمتاز بزوايا ظاهرة، وذكر من خصائصه : ورود الألف الممدودة (آ) كثيراً بدلاً من الألفين (اا)، وبعد الأفعال المفردة المضارعة التي ثالثها واو تأتي ألف الوقاية، وهذه الألف تنعطف نحو اليمين من جانبها الأسفل، ويرى أنّ هذه الصورة لها دلالة كبيرة لأنّها من خصائص الخط الكوفي المعروف.

ب- وازن فرنرديم خطّ المخطوطة بخطوطٍ أخرى لتحديد تاريخٍ تقريبيٍّ للنسخ، فقد وازنها بمخطوطة لابن السكيت تعود إلى عام ٢٩٠هـ (٩٠٢م)، ومخطوطة أخرى لعالم فلكيّ مجهول كتبت قبل عام ٣٧٦هـ (٩٨٦م)، ووجد التشابه واضحاً مع مخطوطة ابن السكيت، مع بعض الاختلاف، وخرج بنتيجة هي أنّ مخطوطة أحدث من مخطوطة ابن السكيت.

ثم وازنها بمخطوطة مكتوبة بالخط الكوفي الحديث بخط البيروني، ومؤرخة في عام ٤١٦هـ (١٠٢٥م) وتتشابه بها تشابهاً كبيراً عدا اختلافات يسيرة، واستنتج من ذلك أنّ مخطوطة الأسكوريال تعود على الأرجح إلى بداية القرن الخامس الهجري، أي حوالي (١٠٠٠م)[1].

وهكذا استطاع فرنرديم الاحتجاج لما ذهب إليه، واستنباط الدلائل التي ترجح مذهبه، وهو دلالة واضحة على قدرته الاستدلاليّة لما يقول.

أمّا نسخة كرنكو التي نسخها فذكر أنّها تتطابق مع مخطوطة الأسكوريال تطابقاً تاماً إلاّ في القليل[2].

مآل مخطوطة الجيم :

سلك فرنرديم المناهج الحديثة في جمع المعلومات عن المخطوطة ومعرفة قيمتها العلميّة قبل تحقيقها، وبالإضافة إلى بحثه سابقاً بشأن تاريخ نسخها تتبّع رحلة المخطوطة لمعرفة الأماكن التي حلّت فيها.

---

(١) ناقش تاريخ النسخ ثانية في تحقيقه حرف الكاف. مجلة الأبحاث ٢٢-١٩٦٩ ص ٣-٤
(٢) كتاب الجيم - فرنرديم ص ٢٤-٢٥

ذكر ما كتب على صفحة العنوان بشأن التملّكات، فكانت لابن هشام النحوي (٧٠٨-٧٦١هـ) ثمّ لولده، ثمّ انتقلت إلى اللغويّ محمّد بن أحمد المعروف بخطيب داريا (٧٤٥-٨١٠هـ)، ثمّ إلى علي بن محمّد القابوني (٨٤٤هـ-١٤٤٠م)، واستنتج من كون داريا وقابون - المنسوب إليهما المالكان الأخيران - قريبتين من دمشق أنّ المخطوطة ظلت مائة سنة - على أقلّ تقدير - في مصر والشام (قبل منتصف القرن الرابع عشر وحتى منتصف القرن الخامس عشر).

ذكر تملّكين آخرين لم يعرف عن صاحبيهما شيئاً في الحاشية اليسرى من صفحة العنوان.

ثم ذكر تملّكاً آخر في موضعين بخط مغربي، ففي موضع : محمّد بن عبد الرحمن بن أحمد القاضي، وفي الموضع الآخر : محمّد بن عبد الرحمن العاصي، وذكر أنّه يمكن قراءة الاسم العاصي أو القاضي، وأراد أنّهما شخص واحد.

ولكي يتعرّف على اسم المالك رجع إلى بغية الوعاة للسيوطي، حيث ذكر عالماً أندلسياً اسمه محمّد بن عبد الرحمن بن العاصي من المَرِيّة، توفي بعد عام ٥٣٠هـ (١١٣٥م)، وذهب إلى أنّه هو المَعْنيّ، واستنتج من ذلك أنّ المخطوطة كانت بحوزته قبل وصولها إلى ابن هشام بحوالي قرنين، ودعم رأيه هذا برجوع العالم الأندلسي أبي عبيد البكري (٤٣٢-٤٨٧هـ / ١٠٤٠-١٠٩٤م) إلى كتاب الجيم في كتابه سمط اللآلي، وذكر أنّ البكري عاش فترة من حياته في المَرِيّة، وعاش بعده بفترة وجيزة محمّد بن عبد الرحمن بن العاصي مالك النسخة.

وتساءل عن إمكان استنتاج أنّ مخطوطة الأسكوريال كانت موجودة في المَرِيّة منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وأخذ منها البكري في كتابه سمط اللآلي، وظلت هناك حتى أصبحت بحوزة محمّد بن عبد الرحمن بن العاصي، ومال إلى أنّ هذا الاحتمال هو الصحيح.

وأشار إلى أنّ هذه الحالة غريبة فقد نُسخت هذه المخطوطة حوالي عام ألفٍ للميلاد في العراق، ثمّ جاءت إلى أسبانيا (الأندلس)، ومنها نقلت في القرن الثاني عشر أو الثالث عشر عبر شمال أفريقيا إلى مصر وسوريا، وفي القرن

السادس عشر أو السابع عشر عادت ثانية في وقت غير محدد إلى أسبانيا حيث استقرت في مكتبة الأسكوريال[1].

والاحتمال السابق عن رحلة المخطوطة بين المالكين ثمّ استقرارها في الأسكوريال احتمال دعمه بأدلة غير قاطعة، لكنّها الوحيدة المقبولة منطقياً، وإنْ كان ذلك الاحتمال غير صحيح فيبقى دليلاً على قدرة الاستدلال لدى المستشرق الألماني فرنرديم، حيث جمع دلائل متفرقة واستطاع أنْ يستخلص منها صورة متسلسلة الأحداث.

عنوان الكتاب :

عن سبب تسمية الجيم بهذا الاسم وردت أقوال متعددة لم يتوصل منها إلى قول معتمد، ومع ذلك أورد المؤلّف أقوالاً عدّة دون ترجيح :

- رأي ديرنبورغ المعتمد على ملاحظةٍ لناسخ المخطوطة، فقد استنتج أنّ نسخة السكري من كتاب الجيم انقطعت عند حرف الجيم، ولذا سمي بكتاب الجيم.
- ذهب هايوود إلى أنّ اسم الكتاب كان (ألف باء جيم) ثمّ اختصر العنوان بالتخفيف فسمي بالجيم.
- ذكر الفيروزآبادي أنّ من معاني كلمة (الجيم) : الديباج، والشيباني سمى كتابه بالجيم تشبيهاً له بالديباج لحسنه، ذكر هذا التفسير منقولاً عن الشيباني[2].

مقدّمة الجيم :

ذكر فرنرديم أنّ مخطوطة الجيم بدون مقدّمة للمؤلّف، لكنّه بيّن وجوب وجودها استدلالاً بما ذكره القفطي في (إنباه الرواة) من أنّ أبا عمرو لم يذكر في مقدّمة الجيم لِمَ سماه بهذا الاسم، فاستدلّ به على أنّ أبا عمرو كتب مقدّمته.

وأشار إلى وجود مقدّمة ناسخ غير معروف في نسخة الأسكوريال، قدّم تعريفاً بالنسخة، وذكر أنّه اعتمد على نسختين للجيم، نسخة أبي موسى الحامض، ونسخة السكري، وذكر أنّه أكمل النقص الواقع في نسخة

---

(١) السابق ص ٢٦-٢٧

(٢) السابق ص ٤٣-٤٤

السكري – والذي أشار إليه السكري نفسه – من نسخة الحامض، ووضع عليه علامةً هي حرف الضاد، ووجد فيها ورقتين زائدتين على نسخة السكري فأثبتهما وبيّن ذلك.

واستنتج فرنرديم ممّا سبق أنّ للجيم نسختين : نسخة الحامض (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ) أحد تلاميذ ثعلب، ونسخة السكري (٢١٢–٢٧٥هـ)، لكنّهما لم يطلعا على الجيم في حياة الشيباني، إلاّ أنّ السكري وجد الجزء الأوّل من حرف العين بخط أبي عمرو الشيباني.

ولكون الجيم لا توجد له إلاّ نسخة واحدة رأى فرنرديم فيما صنعه الناسخ – من الموازنة بين المخطوطتين – أهميَّةً كبرى لتعزيز كتاب الجيم ودعم صحته، ودلالة على دقّة الناسخ.

وبيّن أنّ نسخة السكري أهمّ لمخطوطة الأسكوريال من نسخة الحامض، مع الزيادات التي تشتمل عليها نسخة الحامض عن نسخة السكري، وبعض أبواب مخطوطة الأسكوريال ينقسم قسمين : قسم يضم كلا النسختين، وقسم آخر يضم الإضافات وغالبها من نسخة السكري، ومصدر تلك الزيادات مخطوطة ثانية للشيباني – كما أخبر السكري نفسه –، وقد تساءل فرنرديم عن مصدر تلك الزيادات : هل هو أحدُ كتبِ الشيباني الأخرى أم كتاب الجيم ؟ وناقش الاحتمالات في هذا الأمر[1].

فترة تأليف الكتاب :

رجّح المؤلّف – عند ذكره الخلاف في تاريخ وفاة الشيباني – القول بأنّه في عام (٢١٣هـ)، وعليه فإنّ تأليف الكتاب يسبق ذلك التاريخ، والكتاب لا يحمل أيّ إشارة إلى تاريخ التأليف، غير أنّ المؤلّف ذهب إلى أنّ مادّة الكتاب التي أخذها الشيباني من الأعراب أخذت وقتاً طويلاً في الجمع والتأليف، وهي أقدم من المقتطفات الشعريّة الواردة في الكتاب.

وبما أنّ أقرب المعاجم عهداً إليه هو العين، والليث بن المظفر الذي ظهر الكتاب على يديه توفي سنة (١٨٠هـ) تقريباً، فقد حاول معرفة وجود أيّ ارتباط بين الكتابين، لكنّه لم يستطع أنْ يحدد تاريخ التأليف بالنسبة لتأليف العين، هل سبقه أم جاء بعده ؟.

(١) السابق ص ٢٧–٣١

وممّا يمكن أنْ يعطي دليلاً على احتمال الصلة بين العين والجيم ما ذكره من أنّ مخطوطة العين المحفوظة في مكتبة برلين ضمّت بعض الاقتباسات عن الشيباني ابتداءً من ص ٢٦٠، لكنّ فرنرديم رأى عدم أهميّة الاقتباسات لأنّ نسخ العين المتأخرة دخلت عليها إضافات كثيرة.

دافع التأليف :

أمّا عن الدافع إلى تأليف الجيم فطرح سؤالاً عمّا إذا كان كتاب العين هو الدافع المباشر لظهور كتاب الجيم ؟ وذكر رأي كرنكو وهايوود بوجود منافسةٍ بين مدرستي البصرة والكوفة، فالبصريون أظهروا العين والكوفيون أظهروا الجيم.

لكنّ فرنرديم رأى أنّ الجيم خطوة تطّورٍ طبيعي بين كتب النوادر غير المرتبة والمؤلّفات المتخصّصة، وهو يمثل التطوّر الداخلي للمعجم العربيّ، أمّا العين فيمثل – في رأيه – المنهج الأجنبي (الهندي) في ترتيبه[1].

وبهذا يرى فرنرديم أنّ الجيم مرحلة متطوّرة من كتب النوادر التي لم تلتزم طريقة واضحة في ترتيب الكلمات، فالألفاظ فيها ترِد دون ترتيب، أمّا الجيم فسلك الترتيب الألفبائيّ الناقص للكلمات، فاكتفى بمراعاة الحرف الأوّل فقط، لكنّه يُعدّ – على ما فيه من نقص – أكثر تطوّراً من تلك الكتب، أمّا العين فذهب فرنرديم مذهب من يرى أنّ الخليل في ترتيب العين قد تأثّر بمؤثّراتٍ خارجيّة.

وبسبب ما ظهر في الجيم من الخلل المنهجي، سواءٌ في الاستطراد في مادته – وقد سبقت الإشارة إليه – أم في عدم الالتزام بمنهج دقيق، تساءل المؤلّف عن ماهيّة الكتاب، هل هو معجم لغويّ ؟ والمعجم عرض منسّق لجميع مفردات اللغة، بينما الجيم فيه اضطراب في التأليف، مع اشتماله على تداعيات الخواطر وأقوال الرواة وغيرها.

ولذا مال إلى أنْ يكون خزانة ألفاظ محشودة حشداً، وشبّهه بالنوادر لأبي مسحل فهو يخلو من الترتيب، وطرح سؤالاً لم يجد الإجابة عنه : هل كان الشيباني قد أعَدّ خطّة لتنقيح كتابه فيما بعد وترتيبه ترتيباً ألفبائياً دقيقاً ؟ [2].

وممّا ذكره من عناصر منهج الجيم ما يلي :

---

(١) السابق ص ٤٢

(٢) السابق ص ٣٩–٤٠

العنصر الأوّل : مادّة الجيم :

عن مادّة الجيم اللغويّة ذكر المؤلّف أنّ الشيباني لم يعتمد على ذاكرته في تأليفه، وإنما كان لديه ملاحظات مدوّنة في قصاصات ودفاتر، جمعها من مشافهته الأعراب ومناسبات أخرى، وهو هنا يشير إلى عدم اعتماد الشيباني على ذاكرته في تدوين اللغة – وهو ما قد يكون سبباً في حدوث الوهم والخطأ – وإنما كان يأخذ ممّا دوّنه، وهذا توثيق من فرنرديم لمادّة الجيم.

موضوعات الجيم :

أشار إلى اشتمال الجيم على الحديث عن موضوعات متعددة، مثل :

القبائل وعاداتها وتقاليدها في الجاهليّة، والمواقع الجغرافيّة، وخلق الإنسان، وحياة البدو، وتربيتهم الحيوانات، والحيوانات التي يصيدونها، والأرض التي يعيشون عليها، والخيام، والأدوات، والنباتات، وموضوعات أخرى.

وأوضح أنّ جميع المعاجم الكبرى سلكت المسلك نفسه لتيسير فهم الشعر الفصيح [1].

ولمعرفة **مادّة المعجم** بتنوّعها درس المؤلّف مصادر الشيباني التي نقل منها مادّة معجمه، وسأعرض للمصادر متوالية، وإنْ جاءت في دراسته متفرقة :

مصادر الشيباني في الجيم :

دراسة مصادر المعجم جزء أساس لمعرفة مؤلّفه واتجاهه اللغويّ، فالمصادر تكشف عن نظرة الكاتب إلى اللغة والمَعين الذي تؤخذ منه، وفي ميدان المعاجم تكشف المصادر تمسك المؤلّف بضوابط الفصاحة وحدودها، أو عدم اعترافه بها، وبقدر تشدد المؤلّف في قبول اللفظ أو ردّه يظهر ذلك جلياً في مصادره.

ومصادر الشيباني تكشف عن المنابع التي استقى منها شواهده في كتابه، سواءً كانت رواةً أو دواوين أو كتب أمثال أو لهجات أو غيرها، ولذا حاول فرنرديم حصر مصادر الشيباني على النحو التالي :

(١) السابق ص١٠١

المصدر الأوّل :

الرواة : هي أحد مصادر الشيباني في الجيم، بل أهمّها، لذا قال المؤلّف : "لا نعرف معجماً في اللغة أُلّف آنذاك يضم هذا العدد الكبير من الرواة كما هو الحال في كتاب الجيم "[1].

ولبيان قيمة هذا المصدر نبّه إلى بعض النقاط :

- بلغ عدد من روى عنهم حوالي مائة وأربعين رجلاً، بعضهم من البدو، وبعضهم من الأعلام المعروفين، وأكثرهم مجهولون.

وسرد قائمة بأسمائهم تشتمل على مائةٍ وسبعةٍ وثلاثين اسماً، إضافة إلى إشارته إلى رواةٍ آخرين دون ذكر أسمائهم كقوله : رجل من بني محارب، بعض الأعراب، آخر.

ووضع لكل راوٍ هامشاً ذكر فيه كل مواضع وروده في مخطوطة الجيم برقم الصفحة والسطر، حتى بلغ عدد مواضع ورود بعضهم أكثر من خمسين موضعاً، وذكر أيضاً مواضع وروده في بعض كتب اللغة، وعندما يذكر اسمين يحتمل أنّهما لواحد فإنه ينبه على ذلك في الهامش ويرجح إنْ وجد مرجّحاً، أو يطرح التساؤل عنه، مثل (أبو خالد) و (أبو خالد العجلاني) / (أبو الخرقاء) و (أبو الخرقاء الوالبي) / (دكين) و (دكين الطائي).

- لم يعتمد الشيباني على علماء اللغة المعاصرين له إلاّ على أستاذه المفضل الضبي، فقد استشهد به إحدى عشرة مرة فقط، وكان النصيب الأكبر في كتابه لأقوال رواته، أمّا نصيب الشيباني نفسه فهو قليل، كتصحيح بعض الأقوال وشرحها.

وقد أبرز فرنرديم الجهد العظيم الذي بذله الشيباني في الرواية عن رواته بذكر جميع المواضع التي ورد فيها ذكر كل راوٍ، مع التنبيه إلى عدم اعتماده على علماء عصره – باستثناء أستاذه المفضّل الضّبّيّ في مواضع قليلة – وكأنّه يريد أنْ يقول لنا : إنّ الشيباني رجع إلى المصادر الأصليّة وهي الرواة أنفسهم لا العلماء الذين نقلوا عنهم.

---

(١) السابق ص ٥٣

المصدر الثاني :

المصادر الشعريّة : وتشكّل المصدر الآخر للجيم، وذكر المؤلّف أنّ الشيباني اعتمد على مجموعات منها، فصارت له ميزة على غيره من المعجميّين العرب، فهو الوحيد الذي يمكن التثبت من استشهاداته الشعريّة بدرجة كبيرة.

والمجاميع الشعريّة هي :

أ- دواوين الشعراء :

بلغ عدد الشواهد الشعريّة (٤٣٠٠) بيت، وهو كثير بالنسبة لحجم الكتاب.

وذهب فرنرديم إلى أنّ طريقة الشيباني تعتمد نظرة خاطفة على دواوين الشعراء، وتكون النظرة إلى القوافي غالباً، ومثّل عليه باستشهاده بقافية ثمانية وثلاثين بيتاً من مجموع تسعين بيتاً من شعر زهير بن أبي سلمى.

ألمح المؤلّف إلى أنّ الشيباني جعل أساس الكتاب الأبيات الشعريّة، وهو ما جعله يذهب إلى أنّ **نهجه في تأليف معجمه مختلف عمّا سلكه علماء اللغة، فهو لم يجمع الكلمات المتجردة ذات الأصول المتشابهة مع شواهدها، وإنما جمع الشواهد التي فيها كلمات يضمها باب واحد ثمّ شرع في الكتابة عنها.**

ولغزارة شواهد الجيم ذهب كرنكو- بعد دراسته عدداً من أوراق الكتاب - إلى أنّه مقتطفات من دواوين الشعراء، ولاحظ أنّ الشيباني يستشهد أحياناً بعدّة أبيات لشاعر واحد.

وأوضح المؤلّف عدم صحة ما ذهب إليه كرنكو، وبيّن أنّ تلك الظاهرة - وهي الإكثار من الشواهد - لا ينطبق على جميع أجزاء الكتاب، فالأبواب الكبيرة تنقسم بعامّة إلى ثلاثة أقسام : فالبداية مشحونة بالنصوص المعجميّة، وأغلب الشواهد فيها لشعراء مجهولين مع ذكر الرواة غالباً، والقسم الثاني يحتل الرجز الحيز الأكبر منه، والثالث ترد الشواهد الشعريّة فيه متتالية وبشروح قليلة أو معدومة، أمّا الأبواب الصغيرة فلا يظهر فيها ذلك التقسيم.

ب- أشعار العرب (دواوين القبائل) : ذكر أنّها أكثر من ثمانين ديواناً، لكل قبيلة ديوان واحد، وأشار إلى اعتماد هذا الرأي الذي ذهب إليه عدد من المستشرقين على الرواية التي ذكرت أنّ الشيباني كان كلما عمل ديوان قبيلة وأخرجه إلى

الناس كتب مصحفاً وجعله في مسجد الكوفة، حتى كتب نيّفاً وثمانين مصحفاً بخطه، وذكر أنّ هذه الدواوين لم يصل منها شيء.

وأشار – ممثّلاً – إلى ديوان زهير واختلاف رواية بعض أبياته لدى الأصمعي عنها لدى الشيباني، وهو يشير هنا إلى تميز الجيم بكونه مصدراً لشعر كثير جاء بصورة أوسع ممّا وصل عن طريق علماء آخرين غير الشيباني.

وأشار إلى التساؤل المطروح حول صحة ذلك الشعر، وذكر رأي مَنْ ذهب إلى اتهام الشيباني بوضع بعضه كمرجليوث وبلاشير[1]، لكنّه وقف موقف المعتدل الناقد في قبول الشعر من حيث المبدأ، ونقد ما يحتاج إلى نقد، كمذهب الأصمعي في بعض أبيات زهير في أنّها موضوعة، في حين ذكرها الشيباني[2].

وأشير إلى الجهد العظيم الذي بذله فرنرديم للتعرف على مصادر الشيباني ومناقشتها، واستخراج ما يدعم أقواله من كتب كثيرة، وبذل كثيرٍ من الجهد للعثور على شواهده [3].

وبما أنّ الحديث مضى عن كون دواوين الشعر مصدراً من مصادر الكتاب، فيحسن التفصيل في ذكر الشواهد بأنواعها :

شواهد الكتاب :

جمع المؤلّف أنواع شواهد الجيم، وتحدّث عنها بما يلي :

◆ **القرآن الكريم :**

لم يستشهد أبو عمرو إلاّ بشاهدين من القرآن الكريم، هما قوله تعالى : ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مريم:٢٣] ، وقوله : ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان:٦٧].

◆ **الحديث :**

استشهد بشاهد واحد من الحديث، هو: "وقاك الله وعثاء السفر"[4].

وذهب فرنرديم إلى أنّ القرآن والحديث دخلا متأخرين ولم يتمكّنا من منافسة الشعر في مكانته، فقد كان للشعر المنزلة العليا في الاستشهاد.

---

(١) ينظر : السابق ص ٨١–٨٢ (هامش ١٦٤).
(٢) السابق ص ٥٨
(٣) السابق ص ٥٣–٥٩
(4) ذكر فرنرديم الآيتين والحديث في هامشي (٣–٤) ص ١٠٥

وعن الحديث ذكر أنّه في بادئ الأمر لم تكن العناية كبيرة بنصّ الحديث، فكانت تعوزه الدقة في التحقيق التي تميز بها الشعر[1].

◆ **الشواهد الشعريّة :**

بلغ عدد شواهده الشعريّة أربعة آلاف وثلاثمائة بيت كما سبق ذكره.

وبيّن أنّ ألفاً وتسعمائة بيت تقريباً ذُكر قائلوها، وتمكّن من تخريج ألفٍ منها في خمسة وعشرين من كتب الأدب، والباقي ألفان وأربعمائة بيت لم يذكر قائلوها، استطاع تخريج أربعمائة منها في كتب أخرى، وعرف قائلي مائتين منها، ولكي يُبَيّن صعوبة تخريج الشعر ذكر أنّ مجموع ما خرّجه من الأبيات هو ألف وأربعمائة بيت من مجموع أربعة آلاف وثلاثمائة بيت.

الاستشهاد بالشعر المجهول قائله :

ناقش هذه المسألة، فبيّن أنّه كان جائزاً عند الثقة بالشاهد الشعري، ولعدم وجود مقاييس وضوابط تحدّد بها طبقة الشاعر، فقواعد الاستشهاد بالشعر وُضعت متأخرة لعدّة أسباب من بينها التأثر بعلم الحديث والفقه وما فيهما من ضوابط، كعلم الرجال وغيره، ولذا صار اللغويّون يلتزمون بذكر الرواية لمعرفة قِدم الشاهد.

أمّا عن كتاب الجيم فذكر أنّ تلك الضوابط جاءت بعد الجيم، ولذا استشهد الشيباني بأبيات تعود إلى ثلاثمائة قصيدة مختلفة أغلبها قديم، واستشهد بشعراء أمويين، لكنّهم يُعدّون قدماء، فأحدث شاعر منهم هو ابن هرمة.

ومع كون أغلب الشعراء الذين استشهد بهم مجهولين فهم موثوق بهم، حيث سرد أسماءهم، فتجاوزت أكثر من ثلاثمائة اسم[2].

◆ **الأمثال :**

جاءت الأمثال تاليةً الشعر في المنزلة، فسرد واحداً وثلاثين مثلاً، مع ذكر مواضعها في الجيم[3].

---

(١) ينظر السابق ص ٨٣ والتعليق عليه في هامش (١) ص ١٠٥
(٢) السابق ص ٨٤-٨٥
(٣) ذكر المترجم في الهامش أن المؤلّف أغفل ذكر خمسة وعشرين مثلاً. ينظر : كتاب الجيم ص ١٢٥

وذكر المؤلّف أنّ شرح أبي عمرو للأمثال قصير إلاّ في بعض المواضع، ولذا تَعَسّر فهم الأمثال التي لم ترد إلاّ في الجيم.

وأورد أنّ الميداني ذكر في مقدّمة كتابه شخصين كُنّيا بأبي عمرو، وألف كل واحد منهما كتاباً في الأمثال، وذكر أنّ أحدهما أبو عمرو بن العلاء، والثاني – في رأي ر. زلهايم – هو الشيباني، وبيّن فرنرديم أنّه لا يُذكر كتاب الأمثال ضمن كتب الشيباني، ولذا فرأي زلهايم مجرّد افتراض.

◆ **اللهجات العربيّة القديمة :**

أورد المؤلّف الرأي القائل بأنّ معجم الجيم معجم للهجات، وممن ذهب هذا المذهب كرنكو وكريمر وفيلد.

ورأى أنّ هذا القول غير صحيح لأنّه تناول اللهجات كما تناول الشواهد الشعريّة وغيرها من الشواهد.

وسرد أسماء القبائل التي ذكرت لهجاتها في الجيم، فبلغت اثنين وثلاثين اسماً، وعدد شواهد اللهجات مائة شاهد[1].

وممّا ذكره يتبيّن أنّ للهجات منزلةً عاليةً في كتاب الجيم.

العنصر الثاني : الترتيب :

الترتيب يشمل نوعين :

◆ **ترتيب المداخل** : ذكر أنّ الشيباني رتّبها ترتيباً ألفبائيّاً غير دقيق، حيث جمع الكلمات ذات الأصول الواحدة التي تبدأ بحرف واحد وضمّ بعضها إلى بعض[2].

وعليه يكون الشيباني راعى في ترتيب الكلمات الحرف الأوّل دون الذي بعده.

◆ **ترتيب المشتقات** : أوضح فرنرديم عدمَ وجودِ نظام شامل في داخل كل باب من أبواب الكتاب، يمكن معه ردّ الفروع إلى أصل واحد، والشيباني – في رأي فرنرديم – جرى غالباً على أخذ مادّته من رواته بصورة آليّة، ويبدو أنّه فَقَد السيطرة على هذه المادّة والقدرة على تنظيمها، فربما يذكر الكلمة الواحدة

---

(١) ينظر في أنواع الشواهد : السابق ص ٨٤–٩٤

(٢) السابق ص ٣٩

في مواضع عدّة وبشروح مختلفة، دون موقفٍ خاصّ تجاه هذه القضيّة، ومثّل عليها بكلمة (فزر) حيث ذكر الشيباني : عليه فزر من ضأن : قطعة، وفزر من إبل : خمس وعشرون أو ثلاثون، ثمّ ورد بعد بضع صفحات ما يلي : والفزر : قطعة من الضأن ما بين ثلاثين إلى أربعين[1].

وأورد مثالاً آخر هو (حرب) حيث فسّره مرّة بالتقرّب من القتال، وفي موضع آخر بالانتفاخ من الغضب، وفي ثالث بغضب يسير، وأشار إلى أنّه بالإمكان جمع تلك المعاني تحت معنى واحد، مع عدم مراعاة الفروق الدقيقة في المعنى[2].

وعن الظاهرة السابقة – عدم تنظيم المشتقات في الأبواب – أوضح أنّها ظاهرة عامة في جميع المعاجم العربية[3].

أمّا عن ورود الكلمات في الجيم فذكر أسلوبين لورودها مع شرحها :

الأوّل : للكلمات المستخرجة من الدواوين التي جمعها الشيباني بنفسه، تأتي الكلمة ثمّ شاهدها مثل :

" وقال كعب في الرَجَم :

أنا ابن الذي لم يخْزُني في حياته * ولم يخْزُني حتى تغيّب في الرَجَمْ

ومثال آخر : قال لبيد [في][4] الرشف أي القليل :

جَوْنٍ تربّع في خلاً وسمائمِ * رَشِفِ المناهل ليس بالمظلومِ[5]

وتبقى الكلمة المستشهد بها في بيت الشعر بنفس الصيغة.

الثاني : للكلمات التي وردت عن الرواة، وأشار إلى عدم ضبط طريقة الشرح، وبيّن أنّه يكثر ورود الشواهد التي تغني عن شرح الكلمة، أو يرد مثل عربيّ لإيضاح لغة التخاطب.

---

(١) ينظر في الموضعين : الجيم (المطبوع) – الشيباني ٣/٢٦، ٣٢

(٢) في الجيم (المطبوع) – الشيباني ١/٦٨ في باب الألف فسّر (الاحرنباء) بالغضب اليسير، وفي ١/٢١٦ في باب الحاء فسّر (الاحرنباء) بإقبال الرجل على الرجل والجمل على الجمل ليقاتله، وفي ١/٢٠٩ في باب الحاء فسّر (المحرنبي) بالذي ينتفخ.

(٣) ينظر : كتاب الجيم – فرنرديم ص ٩٩

(٤) الزيادة من الجيم (المطبوع) ٢/١٩، وينظر في ترتيب المواد : كتاب الجيم – فرنرديم ص١٠٢–١٠٣

(٥) لم يذكر فرنرديم البيتين، وإنما ذكرَ : قال كعب في الرجم، قال لبيد في الرشف أي القليل، ونقلت البيتين من الجيم ليتّضح تمثيله. الجيم (المطبوع)– الشيباني٢/١٨–١٩

العنصر الثالث : شرح الكلمات :

لكي يبيّن طريقة شرح الجيم للكلمات أخذ أنموذجاً منه، هو مادّة (حرب)، وذكر المشتقات التي ذكرها الشيباني مع معانيها، وقد غلب عليها الاشتقاقات النادرة وقليلة الشيوع، ولذا قال فرنرديم : " ومن تلك الاشتقاقات والمعاني تظهر أهميّة كتاب الجيم في جمعه الكلمات والمعاني النادرة، بينما أغفل الكلمات الشائعة المألوفة التي تشتق من الأصل (حرب) مثل : حرب وحَرْب وحارَب ومِحْراب "[1].

وذكر أنّ الظاهرة السابقة عامة في المعاجم العربيّة فالشائع لا يحتاج إلى شرح وإيضاح، لكنّه بيّن أنّ هذه الطريقة تترك نقصاً لا يسده ذكر المرادف فيبقى المعنى غير واضح.

وممّا لحظه فرنرديم على الجيم تداعي الخواطر – وهو يريد بهذا التعبير الاستطراد – وبيّن أنّ له دوراً كبيراً في تأليفه وجمع مادّته، وممّا رأى أنّه من نتاج الاستطراد ورود القصص أحياناً، والشواهد العديدة، وذكر المرادفات والأضداد لتوضيح المعنى، والأوزان المتشابهة.

الاختلاف في الشرح :

من الظواهر التي لحَظها فرنرديم على الجيم اختلاف تفسيرات العلماء للكلمة الواحدة، بل قد يفسرها عالم واحد تفسيرات متباينة، بحسب المصدر الذي أُخذ منه، ففي رأي المؤلّف أنّ مكانة الجيم ضعفت في أعين علماء اللغة بسبب هذه الظاهرة.

والأمثلة السابقة من مادّة (حرب) تصلح هنا.

ومن المواضع التي وقع فيها الاختلاف في التفسير بين العلماء الشواهد الشعريّة، فبعض الكلمات لم ترد إلاّ مرة واحدة في شاهد واحد، فيكون شرحها ضمن ذلك الشاهد فيقع الاختلاف في الشرح، ومثّل عليه ببيت أورده الشيباني :

تبيت الحيّة النَضْناض منه * مكان الحبّ يستمع السرار

فذكر أنّ راوياً فسّر الحبّ بالقرط، وفسره الشيباني نفسه بالصديق.

---

(١) كتاب الجيم – فرنرديم ص ٩٧، والصفحة التالية ذكر أنها صفة من صفات المعاجم العربية، وبالرجوع إلى الجيم يتضح مراد فرنرديم، فتظهر عناية أبي عمرو بالاشتقاقات النادرة، مع ذكرها متفرّقة في مواضع متباعدة. ينظر – مثلاً – الجيم ١/٦٨، ١٤٨، ١٥٩، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٩، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٦

ونتيجة لكثرة الخلاف في التفسير أكّد المؤلّف وجود الشكّ في تفسير اللغويّين، حتى في المواضع التي يتّفقون على تفسيرها، بسبب كثرة الخلاف بينهم في تفسير الكلمات، وذكر في الهامش مثالين آخرين على الاختلاف في التفسير بين الجيم ولسان العرب[1].

تعليل فرنرديم للاختلاف في الشرح :

حاول معرفة أسباب الاختلاف في تفسير الكلمات، فرأى أنّ علماء اللغة كالشيباني ومعاصريه لم يكونوا على صلة بتلك الكلمات لقلة استعمالها، وعدم معرفتهم بها إلاّ بالاعتماد على أقوال الرواة دون تمحيص ودراسة، فأثبتوها في المعاجم للاستشهاد.

وبسبب تلك الظاهرة التي تدلّ على عدم الاتفاق بين أهل اللغة، ذهب بعض اللغويّين الأوربيين ومنهم د. كوبف في كتابه (المعجم العربيّ كوسيط في صناعة المعاجم العبريّة، العهد القديم ٢٩٧/٦) إلى أنّ شروح المعجميّين خياليّة وليست حقيقيّة، ورد فرنرديم هذا القول وذهب إلى ما ذهب إليه ف. فيشر بقوله : في حالات كثيرة تصادف شروحهم المعاني الحقيقيّة، على الرغم من أنّهم لا يعرفون أصول تلك الكلمات[2].

مزيّة الجيم على غيره من المعاجم :

لم يخصّ فرنرديم هذا الموضوع بالحديث، لكنّه بثّ إشارات متفرقة في كتابه عن الفروق بين الجيم وبقيّة المعاجم :

- لبيان أهميَّة الجيم ذكر أنّه نهج نهجاً جديداً في صناعة المعجم العربيّ فخرج على النظام الشائع في وقته وهو نظام معجم العين.
- ألمح إلى أنّ الشيباني جعل أساس الكتاب الأبيات الشعريّة، ولذا رأى أنّ نهج الشيباني في تأليف معجمه مختلف عمّا سلكه علماء اللغة، فلم يجمع الكلمات المتجردة ذات الأصول المتشابهة مع شواهدها، وإنما جمع الشواهد التي فيها كلمات يضمّها باب واحد ثمّ شرع في الكتابة عنها.
- الرواة أحد مصادر الشيباني في الجيم، بل أهمّها، ولذا قال :" لا نعرف معجماً في اللغة أُلّف آنذاك يضم هذا العدد الكبير من الرواة كما هو الحال في كتاب الجيم ".

---

(١) ينظر هامش رقم ٣٤٦ ص ١٢١-١٢٢ من كتاب الجيم – فرنرديم.
(٢) السابق ص ٩٩-١٠٠

- الجيم اعتنى بالنادر وترك المألوف من الألفاظ، قال : " ومن تلك الاشتقاقات والمعاني تظهر أهميّة كتاب الجيم في جمعه الكلمات والمعاني النادرة، بينما أغفل الكلمات الشائعة المألوفة التي تشتق من الأصل (حرب) مثل : حرب وحرب وحارب ومحراب "[١].
- تبيّن من هذا البحث احتواء الجيم على أقدم مادّة معجميّة لم تتغير عبر الرواة والعصور، كما أنّ شواهده الشعريّة الغزيرة تعد ثروة شعريّة قديمة[٢].

مآخذه على الجيم والمعاجم العربيّة :

قرن المؤلّف في مواضع عديدة بين الجيم والمعاجم العربيّة، وبخاصة بعض الظواهر التي أخذها على الجيم، ومنها :

- عدم تنظيم المادّة ومشتقاتها، وأورد أمثلة من الجيم توضح عدم وجود خطة واضحة في التنظيم، وأوضح أنّ هذه الظاهرة عامة في جميع كتب اللغة العربية[٣].
- في حديثه عن الاستطراد – وهو ما سمّاه تداعي الخواطر – ذكر أنّ من نتيجته ما وقع فيه الشيباني من الإخلال بترتيب مواد معجمه، فهو رتّب بعض الكلمات بالنظر إلى الحرف الثاني أو الثالث، ومثل عليه بذكره (م أ ت) و (م أ ق) في باب الألف، و (هجر) و (هرج) في باب الجيم[٤].

وهو موقن أنّ هذا الخطأ لا يمكن أنْ يقع فيه من هو أقلّ من الشيباني علماً، فكيف به وهو من الأعلام المشهورين، ولذا فهو يعلم أنّ الشيباني أُتي في هذا الأمر من تداعي الخواطر أي الاستطراد[٥].

وأخذ المؤلّف على الشيباني الخروج عن الغرض الأساسي من المعجم، فاستطرد فيما لا يلزمه الوقوف عنده، بل أوقعه ذلك فيما لا يصح ولا يمكن تعليله إلاّ بالوهم، ومن ذلك وضع الشيباني كلمات في غير موقعها الصحيح، ومثل عليها بكلمات عديدة، منها وضعه في الألف " أنابيب، وهي في النون (نب)

---

(١) السابق ص ٩٧
(٢) ينظر : السابق ص ٣٧، ص ٣٩، ص ٥٣، ص ٩٧، ص ١٤٨–١٤٩
(٣) السابق ص ٤٠
(٤) السابق ص ٣٧ / ص٤٧، هامش ١٣
(٥) ينظر : السابق ص ٣٧

"، و"احريد، وهي في الحاء (حرد) "، و" أشكلة، وهي في الشين (شكل) "، وفي التاء " تحلئ، تترى "، وغيرها من الأمثلة[1].

صناعة المعجم العربيّ :

تطرّق فرنرديم إلى بعض القضايا العامة في صناعة المعجم العربيّ، ولم تكن هدفه من الدراسة وإنما جاءت عَرَضاً أثناء حديثه عن الجيم، ولذا جاءت نظراتٍ غير متكاملة في صناعة المعجم، يحسن بنا استعراضها مع كونها جاءت مبثوثةً في كتابه، ومن تلك المسائل ما يلي :

وسائل الشرح :

وسائل شرح الكلمات في المعاجم العربيّة كما ذكرها :

- أنْ يأتي بمرادف للكلمة المراد تفسيرها.
- أنْ يشرحها.
- أنْ يستخدمها في جملة ليتضح معناها.

وأشار إلى حدوث تطوّر في صناعة المعجم، بإضافة الشواهد القرآنيّة والشعريّة والنثريّة إليه، لكنّه ذكر أنّ الاستشهاد والشرح لم يستعمل في الفنون الأخرى كالتاريخ والأدب والفقه ولغة التخاطب وغيرها، ولذا ذهب إلى أنّ المعاجم العربيّة لا تعطي صورة مقاربة للغة العربيّة.

وأثنى على جهود اللغويّين في استشهاداتهم وشروحهم وبحثهم عن المعاني الدقيقة واستطرادهم فيها، وذهب إلى أنّ السبب في هذا نظرتهم الجماليّة وتذوّقهم الشعر، حيث يحلّ اللفظ لديهم – في رأيه – الدرجة الأولى، ثمّ المعنى، ثمّ النظم[2].

منزلة الرواية :

لبيان مزيّة الاعتماد على الرواية أوضح أنّ الشرح المتخصّص المعتمد على لغة البدو يُظهر الفرق بينه وبين بعض الشروح الغامضة في الجيم ليتضح أنّ الأوّل أصحّ، ولذا أورد رأي ف. فيشر في أنّ ما يأخذه علماء اللغة عن البدو أكثر قرباً للتصديق والصحة، لكنّها تحمل مشكلة أخرى حيث إنّ اللغويّ يحمل ذلك المعنى من لغة البدو ليفسر به الشعر العربيّ، مع وجود فروق بين لغة البدو

---

(١) السابق ص ٤٠
(٢) السابق ص ٨٣

ولغة الشعر الفنيّة. أمّا الوسيلة الأخرى للشرح – وهي في رأيه الإجراء السليم – فهي شرح الكلمة من سياق النص[1].

وما ذكره يتصل بمعنى الكلمة وما يلقيه السياق من ظلال ودلالات تختلف بحسب السياق، ويتضح هنا مأخذ سبق وروده[2]، وهو اختلاف الآراء حول شرح كلمة من الكلمات، وما علّله به بعضهم من أنّ بعض تلك الشروح خياليّة ليست حقيقيّة، أي أنها لم تقم على علم أكيد بتلك الكلمة، وإنما على التخمين.

العناية بالنادر وترك الشائع :

أشار إلى أنّ طريقة الجيم في الشرح يغلب عليها التركيز على ذكر الاشتقاقات النادرة وقليلة الشيوع، ثمّ ذكر أنّ هذه الظاهرة عامة في المعاجم العربيّة، فالشائع لا يحتاج إلى شرح وإيضاح، لكنّه بيّن أنّ هذه الطريقة تترك نقصاً لا يسدّه ذكر المرادف، فيبقى المعنى غير واضح[3].

موقف فرنرديم من اللغويّين :

ظهرت ملامح موقف فرنرديم من اللغويّين عرباً وغربيين من تعليقاته المتناثرة بين القضايا الأساسيّة في الكتاب، ولذا فإنّ آراءه التالية تتناول قضايا غير مترابطة تتعلّق بالمعجم :

◆ اللغويّون العرب :

- ذهب إلى أنّ عدم اعتماد اللغويّين العرب على أسس واضحة في الشرح – إلاّ نادراً – يوجب فحص كلمات المعجم العربيّ على انفراد[4].

وهو هنا يشير إلى مأخذ في عدم وجود منهج واضح للشرح في المعجم العربيّ.

- أثنى على جهود اللغويّين في استشهاداتهم وشروحهم وبحثهم عن المعاني الدقيقة واستطرادهم فيها، وذهب إلى أنّ السبب في هذا نظرتهم

---

(١) السابق ص ١٠٢
(٢) راجع ص خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. وما بعدها من هذه الدراسة.
(٣) كتاب الجيم – فرنرديم ص ٩٧–٩٨
(٤) السابق ص ١٠٢

الجماليّة وتذوقهم للشعر، فاللفظ يحلّ لديهم – في رأيه – في الدرجة الأولى، ثمّ المعنى، ثمّ النظم[1].

◆ **اللغويّون الغربيّون :**

♦ أورد المؤلّف رأي هايوود بأنّ عدداً من الكتب اعتمدت في منهجها على منهج الجيم، وهي : غريب القرآن للسجستاني، والمقصور والممدود لابن ولاّد، والمعرّب للجواليقي، والأضداد لابن الدهان، والأضداد لأبي الطيب، وكذا الإتباع، والأفعال لابن القطاع.

وفرنرديم يقف غير جازم بذلك الأثر للجيم، على أنّه يقر بوجود أثر ظاهري مع الفرق بين تلك الكتب والجيم، فهي ذات موضوع خاصّ وليست معجماً عاماً كالجيم، ولذا فقد مال إلى أنّه لا يمكننا القول بأنّ كتاب الجيم قد أثّر في تلك المؤلّفات بأيّ حالٍ من الأحوال، فهو قد خالف رأي هايوود في هذه المسألة[2].

♦ بسبب الاختلاف في تفسير المعنى بين أهل اللغة ذهب بعض اللغويّين الأوربيين ومنهم د. كويف في كتابه (المعجم العربيّ كوسيط في صناعة المعاجم العبريّة، العهد القديم ٦ /٢٩٧) إلى أنّ شروح المعجميّين خياليّة وليست حقيقيّة، وردّ فرنرديم هذا القول، وذهب إلى ما ذهب إليه ف. فيشر بقوله : " في حالات كثيرة تصادف شروحهم المعاني الحقيقيّة، على الرغم من أنّهم لا يعرفون أصول تلك الكلمات "[3].

♦ لغزارة شواهد الجيم ذهب كرنكو – بعد دراسته عدداً من أوراق الكتاب – إلى أنّ الجيم مقتطفات من دواوين الشعراء، فقد لاحظ أنّ الشيباني يستشهد أحياناً بعدّة أبيات لشاعر واحد.

وأوضح المؤلّف عدم صحة ما ذهب إليه كرنكو، وبيّن أنّ تلك الظاهرة – الإكثار من الشواهد – لا ينطبق على جميع أجزاء الكتاب، فالأبواب الكبيرة تنقسم على العموم إلى ثلاثة أقسام، فالبداية مشحونة بالنصوص المعجميّة، وأغلب الشواهد فيها لشعراء مجهولين، مع ذكر الرواة غالباً، والقسم الثاني

---

(١) السابق ص ٨٣، وقد سبق الحديث في طريقة شرح الكلمات في كتاب الجيم ص ٦٠٨.
(٢) السابق ص ٤١
(٣) السابق ص ٩٩– ١٠٠

يحتلّ الرجز الحيز الأكبر منه، والثالث ترد الشواهد الشعريّة فيه متتالية وبشروح قليلة أو معدومة، أمّا الأبواب الصغيرة فلا يظهر فيها ذلك التقسيم.

- ناقش تحديد تاريخ النسخة، وحاول الوصول إلى الرأي الراجح، وذكر رأيي ديرنبورغ وكرنكو، فديرنبورغ رأى أنّ تاريخ نسخها يعود إلى نهاية القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) أو على أقصى احتمال إلى بداية القرن السابع (الثالث عشر)، أمّا كرنكو فرأى أنّها أقدم ممّا ذهب إليه ديرنبورغ.

ورجح المؤلّف رأي كرنكو اعتماداً على بعض الدلائل[1].

- ذكر أنّ كرنكو رجّح تاريخ وفاة الشيباني بسنة (٢١٣)، كما أنّه – أي فرنرديم – ذهب هذا المذهب استدلالاً ببعض الأدلة[2].

- وعن دافع تأليف الجيم طرح سؤالاً عمّا إذا كان كتاب العين هو الدافع المباشر لظهور كتاب الجيم ؟ وذكر رأي كرنكو وهايوود بوجود منافسة بين مدرستي البصرة والكوفة فالبصريون أظهروا العين والكوفيون أظهروا الجيم.

لكنّ فرنرديم رأى أنّ الجيم خطوة تطوّرٍ طبيعي بين كتب النوادر غير المرتبة والمؤلّفات المتخصّصة، وهو يمثل التطوّر الداخلي للمعجم العربيّ، أمّا العين فيمثل – في رأيه – المنهج الأجنبي (الهندي) في ترتيبه[3].

- ذكر أنّه ورد في مقدّمة كتاب الميداني في الأمثال أنّ شخصين كُنّيا بأبي عمرو، وألّف كل واحد منهما كتاباً في الأمثال، وذكر أنّ أحدهما أبو عمرو بن العلاء، والثاني – في رأي ر. زلهايم – هو الشيباني، وبين فرنرديم أنّه لا يُذكر كتاب الأمثال ضمن كتب الشيباني، ولذا فرأي زلهايم مجرّد افتراض.

- أورد المؤلّف الرأي القائل بأنّ معجم الجيم معجمٌ للهجات، وممن ذهب هذا المذهب كرنكو وكريمر وفيلد وغيرهم.

ورأى أنّ هذا القول غير صحيح لأنّه تناول اللهجات كما تناول الشواهد الشعريّة وغيرها من القضايا[4].

---

(١) سبق التفصيل فيه ص ٥٩٦.
(٢) سبق تفصيله ص ٥٩٤ وما بعدها.
(٣) كتاب الجيم – فرنرديم ص ٤٢
(٤) ينظر في النقطتين : السابق ص ٩٣

- وقف فرنرديم موقف المعتدل من رأي مرجليوث وبلاشير في التشكيك بالشعر الذي رواه الشيباني، فهما ذهبا إلى أنّ الشيباني زاد في بعض الشعر، مثل إضافته أبياتاً إلى شعر زهير، وكان الأصمعي يشكك في صحتها، واستدلاّ على ذلك الشكّ برواية وقع اضطراب واختلاف في تفسيرها، فقد قال الشيباني عندما سئل عن قِمَطْر فيه كتب: " إنه من صدق كثير"، ومع اختلاف الروايات الأخرى إلاّ أنّ هذه الرواية اتُّخِذت حجة لذانك المستشرقين للذهاب هذا المذهب، أمّا فرنرديم فوقف موقف المعتدل ولم يقبله وقال: " وكما أعتقد فإنّ هذه الحكاية أو الطرفة اتخذت ذريعة من قبل مرجليوث وبلاشير للشكّ في الشعر"(1).

يتّضح ممّا سبق أنّ فرنديم اتّخذ النظر والدراسة منهجاً في قبول أقوال الباحثين أو رفضها، سواء كانوا عرباً أو غربيين، وسلك مسلك الاستدلال فيما ذهب إليه.

استعماله مناهج البحث الحديثة:

ممّا لحظته على دراسة فرنرديم استعانته بمناهج البحث التي استعان بها المستشرقون من قبله، ثمّ شاعت بعد ذلك عند العرب في دراساتهم المختلفة، لما فيها من دقة تؤدي إلى نتائج سليمة، وقد وجدت نماذج يسيرة في الكتاب تصلح للتمثيل على المناهج، أذكرها فيما يلي:

- **المنهج الإحصائي:**

من مظاهر استعماله المنهج الإحصائي ما يلي:

- سرد أسماء القبائل التي ذُكرت لهجاتها، فبلغت اثنتين وثلاثين قبيلة، وذكر أنّ شواهد اللهجات حوالي مائة شاهد(2).
- أحصى شواهد الجيم الشعريّة فبلغت أربعة آلاف وثلاثمائة بيت.

ومن القرآن الكريم استشهد بشاهدين، ومن الحديث بشاهد واحد، أمّا الأمثال فبثلاثين مثلاً(3).

وعن الشواهد الشعريّة بيّن أنّ ألفاً وتسعمائة بيت تقريباً ذكر قائلوها، وتمكّن من تخريج ألفٍ منها في خمسة وعشرين كتاباً من كتب الأدب،

---

(1) السابق ص ٨١-٨٢، هامش ١٦٤

(2) السابق ص ٩٣-٩٤

(3) ذكر المترجم في الهامش أن المؤلّف أغفل ذكر خمسة وعشرين مثلاً. ينظر رقم (1) في ص ١٢٥ من كتاب فرنرديم.

والباقي ألفان وأربعمائة بيت لم يذكر قائلوها، استطاع تخريج أربعمائة منها في كتب أخرى، وعَرَف قائلي مائتين منها، ومجموع ما خرجه من الأبيات هو ألف وأبعمائة بيت من مجموع أربعة آلاف وثلاثمائة بيت[١].

- سرد قائمة بأسماء الرواة الذين أخذ عنهم الشيباني في الجيم، وهي تشتمل على مائة وسبعة وثلاثين اسماً، إضافة إلى إشارته إلى رواة آخرين دون ذكر أسمائهم كقوله : رجل من بني محارب، بعض الأعراب، آخر.

ووضع لكل راوٍ هامشاً ذكر فيه كل مواضع وروده في مخطوطة الجيم برقم الصفحة والسطر، حتى بلغ عدد مواضع ورود بعضهم أكثر من خمسين موضعاً، وذكر أيضاً مواضع ورودها في بعض كتب اللغة[٢].

- سرد أسماء الشعراء الذين استشهد بهم الشيباني في الجيم، وقد تجاوز عددهم أكثر من ثلاثمائة اسم[٣].

- ذكر أنّ طريقة الشيباني في تأليف الكتاب اعتمدت على نظرة سريعة إلى دواوين الشعراء، وأشار إلى أنّ القوافي هي التي تُسلّط عليها تلك النظرة غالباً، واستدلّ على رأيه بكون الشيباني استشهد بقافية ثمانية وثلاثين بيتاً من مجموع تسعين بيتاً من شعر زهير بن أبي سلمى، ولا شك أنّه اعتمد في رأيه على الإحصاء[٤].

◆ المنهج التاريخيّ :

استعماله المنهج التاريخيّ تجلّى فيما يلي :

استعان بالمنهج التاريخيّ في معرفة تاريخ حياة المخطوطة، حيث تَتَبّع انتقالها من مالك إلى آخر، وبذا عرف تاريخ حياتها، والأزمنة التي مضى عليها في كل مكان حلّت فيه.

ذكر ما كُتب على صفحة العنوان بشأن التمليكات، كانت لابن هشام النحوي (٧٠٨–٧٦١هـ) ثمّ لولده، ثمّ انتقلت إلى اللغويّ محمّد بن أحمد المعروف بخطيب داريا (٧٤٥–٨١٠هـ)، ثمّ إلى على بن محمّد القابوني (٨٤٤ هـ، ١٤٤٠م)، واستنتج من كون داريا وقابون – المنسوب إليهما المالكان الأخيران

---

(١) كتاب الجيم – فرنرديم ص ٨٤

(٢) السابق ص ٥٣–٥٦

(٣) السابق ص ٨٥–٨٨

(٤) السابق ص ٣٨

– قريتين من دمشق أنّ المخطوطة ظلت مائة سنة – على أقل تقدير – في مصر والشام (قبل منتصف القرن الرابع عشر وحتى منتصف القرن الخامس عشر).

ثم ذكر تمليكاً آخر في موضعين بخط مغربي، ففي موضع : محمّد بن عبد الرحمن بن أحمد القاضي، وفي الآخر : محمّد بن عبد الرحمن العاصي، وذكر أنّه يمكن قراءة الاسم العاصي أو القاضي، أي أنّهما شخص واحد.

ولكي يتعرف على اسم المالك رجع إلى بغية الوعاة للسيوطي، حيث ذكر عالماً أندلسياً اسمه محمّد بن عبد الرحمن بن العاصي من المَرِيَّة، توفي بعد عام ٥٣٠هـ (١١٣٥م)، وذهب إلى أنّه هو المعني، واستنتج من ذلك أنّ المخطوطة كانت بحوزته قبل وصولها إلى ابن هشام بحوالي قرنين، ودعم رأيه هذا برجوع العالم الأندلسي أبي عبيدِ البكري (٤٣٢–٤٨٧هـ / ١٠٤٠–١٠٩٤م) إلى كتاب الجيم في كتابه سمط اللآلي، وذكر أنّ البكري عاش فترة من حياته في المَرِيَّة، وعاش بعده بفترة وجيزة محمّد بن عبد الرحمن بن العاصي مالك النسخة.

وتساءل عن إمكان استنتاج أنّ مخطوطة الأسكوريال كانت موجودة في المَرِيَّة منذ القرن الحادي عشر الميلادي، فقد أخذ منها البكري في كتابه سمط اللآلي، وظلت هناك حتى أصبحت بحوزة محمّد بن عبد الرحمن بن العاصي، ومال إلى هذا الاحتمال[1].

أثر كتاب الجيم في المعاجم العربيّة :

بين المؤلّف أنّ أثر الجيم لم يكن كبيراً لأنّ الشيباني احتفظ به حتى وفاته، ولم يقدّمه إلى تلاميذه أثناء تدريسه، كما أنّ نقص مادته وسوء تنظيمه سبب من أسباب ضعف أثره في المعاجم من بعده.

ولكي يتبيّنَ مقدار أثره في المعاجم درس أهمّ المعاجم التي أُلّفت من القرن الثالث إلى القرن الثالث عشر للهجرة، ومجموعة من الكتب المتخصّصة.

ومع استعراض المؤلّف أهمّ المعاجم العربيّة بشيء من التفصيل تبيّن أثر الجيم فيها، وسأقدّم اختصاراً لما ذكره عن تلك القضيّة، لما تدلّ عليه دراسته هذه من الجَلَد الذي اتصف به، فقد درس عدداً غير قليل من المعاجم باحثاً عن أثر الجيم فيها، ولذا فإنني اختصرت ما ذكره لمعاينة الجهد الذي بذله في العثور

---

(١) السابق ص ٢٦–٢٧.

على النصوص ومقابلتها بالأصل الموجود في الجيم، ليثبت صحة ذهابه إلى أثر الجيم في العديد من المعاجم، لنستدلّ منه على قيمة الجيم العلميّة ومنزلته:

◆ **إصلاح المنطق – ابن السكيت (ت ٢٤٣):**

وازن المؤلّف بين عدّة نصوص من إصلاح المنطق رواها ابن السكيت عن أبي عمرو ونصوص من الجيم، وكادت النصوص أنْ تتطابق حرفياً سوى اختلاف يسير، وهو يدلّ على أثر الجيم في إصلاح المنطق، ثمّ ذكر اعتماد كثير من اللغويّين على إصلاح المنطق ونقلهم عنه نصوصاً نقلها عن الجيم، وبذا انتقلت بعض نصوص الجيم إلى المعاجم، ومثل بنصوص من المحكم والصحاح واللسان.

أمّا كتب ابن السكيت الأخرى كتهذيب الألفاظ، والقلب والإبدال، والأضداد، فلا وجود لأثر الجيم فيها.

◆ **المجمل في اللغة، ومعجم مقاييس اللغة – ابن فارس** (ت ٣٩٥):

ذكر أنّ ابن السكيت كان العالم الوحيد الذي ظلّ يعرف كتاب الجيم، وبعده لم يظهر أثر للجيم في المعاجم العربيّة حتى منتصف القرن الرابع.

وفي النصف الثاني من القرن الرابع جاء ابن فارس وأخذ من الجيم في المجمل والمقاييس، لكنّه في الغالب لم يكن يشير إلى الشيباني عند النقل عنه، وأحياناً ينسب القول إلى أبي عمرو، ولا يكون الكلام موجوداً في الجيم، ممّا يحتمل أنْ يكون ابن فارس اعتمد على أكثر من مخطوطة لكتاب الجيم، أو أنّه أخذ من كتب أخرى للشيباني.

◆ **كتاب الأضداد – أبو الطيب اللغويّ الحلبي** (ت ٣٨١):

أخذ أبو الطيب عن كتاب الجيم أقلّ من ابن فارس، لكنّه رجع إلى الجيم في اثني عشر موضعاً في كتابه الأضداد، وهذا العدد على قلّته مقبول، لكون الكتاب في التضادّ خاصة.

وطرح احتمال أخذ أبي الطيب من كتب الأضداد قبله وليس من كتاب الجيم مباشرة، ولكنّه نفى أخذ كتب الأضداد الأربعة من الجيم بعد النظر فيها، وهي كتب الأضداد للأصمعي وابن السكيت والسجستاني وابن الأنباري، لذا ذهب إلى أنّ أبا الطيب أخذ من الجيم مباشرة، وساق أمثلة من الكتاب وازنها بما في الجيم.

أمّا كتابا أبي الطيب (الإتباع والإبدال) فلم يورد فيهما من الجيم شيئاً.

وبتتبّع المؤلّف أثر الجيم بعد أبي الطيب لاحظ أنّ الجيم اختفى بعد ابن فارس وأبي الطيب لمدة قرن ونصف، لم يرجع إليه أحد اللغويّين، فالجوهري (ت ٤٠٠) وابن سيده (ت ٤٥٨) لم يأخذا مباشرة من كتاب الجيم، وإنما أخذا بعض أقوال الشيباني من إصلاح المنطق، وذكر وجود بعض أقوال أبي عمرو في الكتابين مجهولة المصدر، وذكر احتمال أنْ تكون من كتاب آخر له أو من طريق ولده عمرو، أو أنّ ابن سيده أخذ من أبي عليّ الفارسي بعض نقولاته.

ومن المعاجم التي ذكرها ولا يظهر فيها أثر الجيم : أساس البلاغة للزمخشري، ومعجم شمس العلوم لنشوان الحميري، ومبادئ اللغة للإسكافي.

◆ الحواشي (التنبيه والإيضاح عمّا وقع في كتاب الصحاح) – ابن بَرّي (ت ٥٨٣) :

أشار إلى كثرة اقتباس ابن بري من عددٍ كبيرٍ من الكتب من بينها الجيم، لكنّ أثر الجيم يبدو متواضعاً، وما أخذه ابن بري عن الشيباني ليس كله موجوداً في مخطوطة الأسكوريال، ووضع فرنرديم احتمال أنْ يكون لدى ابن بري نسخة كاملة للجيم، أو أنّه اعتمد على كتب أخرى للشيباني.

ومن الظواهر التي لاحظها في الحواشي أنّ شواهد النصف الأوّل من الجيم تظهر كثيراً في الكتاب، وطرح احتمال اطلاع ابن بري على جميع كتاب الجيم، لكنّه تجنب الغريب من المواد وركز في أخذه عن الجيم على الشواهد.

وأورد نموذجاً من الجيم وما يقابله من الحواشي للتمثيل على أخذ ابن بري من الجيم.

◆ العباب والتكملة – الصاغاني (ت ٦٥٠) :

ذكر أخذ الصاغاني في (العباب) عن كثير من المصادر بلغت بضع مئات، ومن بينها كتاب الحروف وكتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني.

أخذ الصاغاني كثيراً من الجيم مثل أوزان الأفعال ذات الأصول الرباعيّة، والخماسيّة أحياناً، لكنّه لم يأخذ الشواهد الشعريّة كما فعل ابن بري.

ولعدم تمكّن فرنرديم من الاطلاع على (العباب) رجع إلى تاج العروس – الذي اعتمد كثيراً على العباب – للتحقق من النصوص المأخوذة من الجيم،

وأشار إلى وجود مواد لم يرد ذكرها في اللسان ووردت في الجيم، وانتقل بعضها إلى تاج العروس عن طريق العباب، ومثل على عدد منها بذكر نص الجيم وموازنته بنصّ التاج الذي نقل عن العباب.

أمّا الكتاب الآخر (التكملة والذيل والصلة) فذكر الصاغاني كتابي الجيم والحروف من بين مصادره، لكنّه ذكر قلة المواضع التي نقل فيها عن الشيباني، ووازن بين بعض المواضع المنسوبة إلى الشيباني وما يقابلها في الجيم فلم يتبين أنّه من الجيم، لكنّه لم يستبعد وجود مواضع قليلة أخذ فيها عن الجيم.

◆ **القاموس – الفيروزآبادي :**

أشار إلى أنّ القاموس اختصار لكتاب الفيروزآبادي (اللامع) الذي جمع فيه بين المحكم والعباب، ولذا ألغى المصادر من الذكر، ورأى أنّه عندما ينقل الفيروزآبادي من الجيم فهو يحدث عبر العباب، وقد يكون أخذ مباشرة من الجيم أحياناً، ومثّل بنموذج واحد وازن فيه بين نصّ من الجيم وما يقابله في القاموس، فتبين أنّ عبارة القاموس أُخذت من الجيم.

◆ **تاج العروس – الزَّبيدي (ت ١٢٠٥) :**

مال المؤلّف إلى أنّ الزبيدي في استدراكاته على القاموس – وإنْ لم يكن يذكر مؤلّفات الشيباني ومن بينها الجيم – كان يأخذ من الجيم، وأورد عدداً من النصوص من الجيم، وذكر مقابلها في التاج، وتبين منها أنّه قد يأخذ من الجيم ويصرّح به، وقد لا يصرح باسمه، ويكون الاحتمال في أنّه أخذ من الجيم بنفسه أو أنه نقل عن العباب وغيره من كتب اللغة، كما أنّه ذكر أنّ بعض النصوص التي اقتبسها الزبيدي عن الشيباني لم ترد في مخطوطة الأسكوريال، إلاّ أنّه ذهب إلى أنّ التاج من أكثر المعاجم أخذاً من الجيم بواسطة معاجم كالعباب والتكملة واللسان[1].

وأخيراً أشار إلى أنّ قلة استنساخ كتاب الجيم – بخلاف ما حدث للمعاجم الأخرى – يعطي لتحقيقه أهميَّة.

وتبين من هذا البحث احتواء الجيم على أقدم مادّة معجميّة لم تتغير عبر الرواة والعصور، كما أنّ شواهده الشعريّة الغزيرة تعد ثروة شعريّة قديمة.

---

(١) السابق ص ١٢٦–١٤٨

خلاصة البحث :

ذكر فرنرديم من نتائج البحث :

- التعرف على أسلوب أحد الكتاب العراقيين في حوالي عام ١٠٠٠م، وعنى به ناسخ المخطوطة، فقد اتّصف بالدقّة، واستطاع استخراج نسخة منقحة من مخطوطتين أو أكثر، مع متابعة رحلة المخطوطة بين المشرق والأندلس.
- أتاح معجم الجيم – إلى جانب التعرف على التطوّر الشكلي للمعجم العربيّ – إطلالة على عالم عربيّ، وهو يجمع مادته المعجميّة ويستخرجها من مظانّها.
- عرّفنا الجيم بالدواوين المفقودة، فأكّد الدور المهمّ للرواة من البدو في جمع شتات اللغة العربيّة.
- بيّن موقف المعجميّين من أقوال الرواة الأعراب حينما ينقصها التمحيص والدقّة.
- أعطى مثالاً على إهمال اللغويّين القدماء التفرقة بين الشواهد الشعريّة فخلطوا الجاهليّ بالأمويّ، والعباسيّ بصورة أقلّ.
- يؤكّد أنّ منزلة الشواهد الشعريّة أعلى – ولعله أراد أكثر عدداً – من منزلة الشواهد القرآنيّة والحديثيّة عند بعض اللغويّين.
- ظهور أهميَّة الكتاب لاحتوائه على موادّ معجميّة كثيرة لا توجد في غيره، إلى جانب الشواهد الشعريّة الكثيرة، وبسبب قلّة أخذ المعاجم منه بقيت بعض مواده دون انتقال[1].

من العرض المفصّل لجهد فرنرديم في دراسته الجيم اتّضح لنا أنّها – على صغرها – لم تكن دراسته تقليديّةً تكتفي بالنمط المعهود والسهل في دراسة ظاهر الكتاب، وإنّما تميّز بوقفاتٍ تدلّ على قدرته على النظر والتحقيق إلى جانب الجَلَد الذي أوصله إلى نتائج ممتازةٍ في أكثر القضايا التي سبقت الإشارة إليها.

---

(١) السابق ص ١٥٧–١٥٨

دراسة نقديّة لكتاب الجيم :

اطلعت على دراسة نقديّة لكتاب فرنرديم بعنوان (نقد لكتاب دراسة على المعاجم العربيّة – كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني – تأليف فرنرديم) – بقلم عبد العزيز بن ناصر المانع [1].

ومع أنّ الدراسة تتناول في غالبها عمل المترجم والمآخذ عليه، لكنّي سأعرض لها بشيء من الاختصار، ليتبيّن مستوى كتاب فرنرديم الذي ظهر به في العربيّة.

أثنى الكاتب على عمل المؤلّف فرنرديم والجهد الذي بذله فيه، وأثنى على جهد المترجم والمراجع والمستوى الجيد الذي ظهر به الكتاب.

وبعد سرد موضوعات الفصول السبعة أشار إلى أنّ الفهارس من عمل المترجم، ثمّ أبدى نقده للكتاب، وأورد مجموعة من الملاحظات قسّمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي :

أوّلاً : ملاحظات عامة على الكتاب :

أورد فيه ثلاثاً وعشرين ملاحظة، تكاد تكون كلها على المترجم، يتعلق أغلبها بأخطاء نحويّة ومنهجيّة، ويمكن إجمالها فيما يلي :

- أخطاء نحويّة ولغويّة : عشر ملاحظات.
- المنهج : ثلاث ملاحظات.
- لتوضيح الترجمة : ملاحظتان.
- عدم الوضوح : ذكر عدم وضوح عبارة في الترجمة هي : كتاب الجيم ص ١٦٧ ب سطر ٦ (نص عادي)، وتكرر ما بين القوسين في موضع آخر.

وذكر عدم وضوح عبارة في المخطوطة لم يفسرها المؤلّف والمترجم وهي " ... وذكر في آخر الجيم أنّه بقي منه ولم يوجد ".

- أبدى رأيه في موضعين لتصحيح النص ولم يجزم به، وهما :

قول المؤلّف : " فإنّ ابن حجر [أوس] " ومال إلى أنّ الصحيح " فإنّ بيت ابن حجر "، ولا شك أنّ بين العبارتين اختلافاً في الرسم.

---

(1) مجلة عالم الكتب – المجلد الأول، العدد الرابع، ربيع الآخر ١٤٠١هـ، فبراير ١٩٨١م، ص ٥٩٦–٦٠٣

قـول المؤلّـف : " وابـن فـارس، مقاصـد " ومـال إلـى أنّ الـصحيح " ابـن فـارس، مقاييس "

- خطأ مطبعي وهو : " مشـتاقات الأفعال " صححه بـ " مشـتقات ".
- ملاحظتان على عدم ذكر المترجم أرقام الصفحات في عدّة مواضع.
- ملاحظة واحدة يصح أنْ تكون على المؤلّف وهو تصحيح بيت الشعر :

وقد سَمِنَت حتى كأنّ مَخاضَها   تفشـغاً ظِلْع وليسـت بظلع

فقد صحّح عجزه :   تَفَشّغها ظِلْع وليست بظُلّع

ثانياً : قائمة المصادر والمراجع :

انتقد المترجم في عـدم توحيده المنهج في ترتيب قـائمتي المصادر العربيّـة والأجنبيّة، فرتّب العربيّة على اسم الكتاب، والأجنبيّة على اسم المؤلّف.

ثم لاحظ عليه ما يلي :

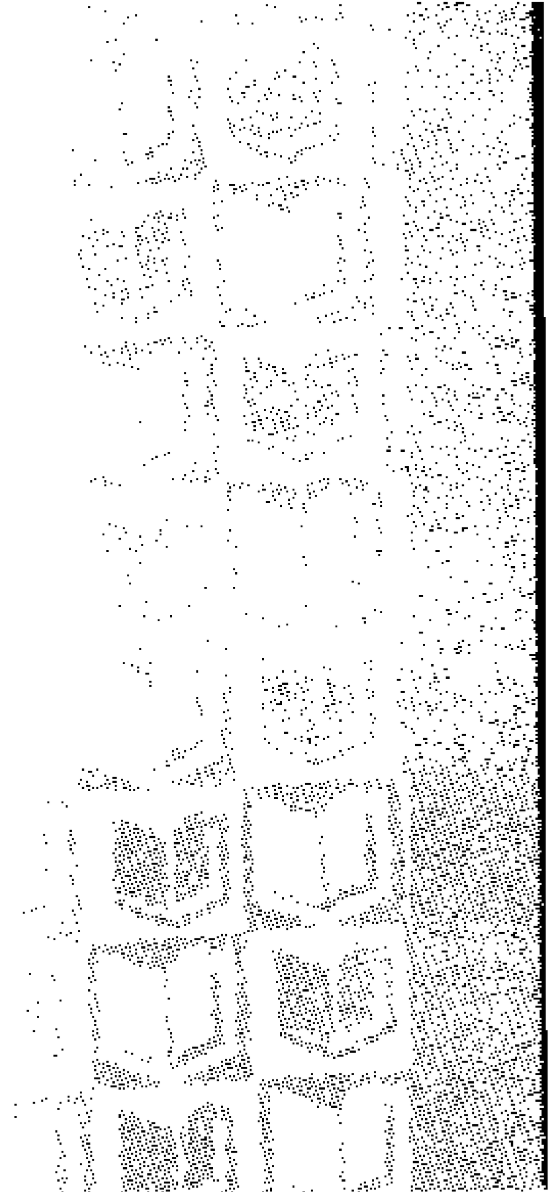
- إغفاله إثبات عدّة مصادر في القائمة العربيّة، فقد أغفل ثلاثة وعشرين كتاباً وردت في الأصل أو الهامش، ولم يثبتها في القائمة.
- عـدم التزامـه الترتيـب الألفبـائيّ للمـصادر، فجـاءت كتـب فـي غير موضعها، ومثل بأمثلة كثيرة وضع فيها كتباً في غير موضعها في القائمة.
- ذكر عدداً من الملاحظات على المترجم في إغفاله ذكر بعض المعلومات للمصادر كالطبعة أو تاريخها، أو المؤلّف.

ثالثاً : بعض الأخطاء المطبعيّة :

ذكر فيه حوالي خمسة وعشرين خطأً مطبعياً في الكتاب.

ممّا مضى يتضح أنّ جُلّ الملاحظات موجهة إلى المترجم وعمله فيه، وتلك المآخذ لا تمس المؤلّف في عمله، باستثناء ملاحظة واحدة تناولت تصحيح بيت شعري قد يكون الخطأ فيه جاء من المؤلّف أو المترجم.

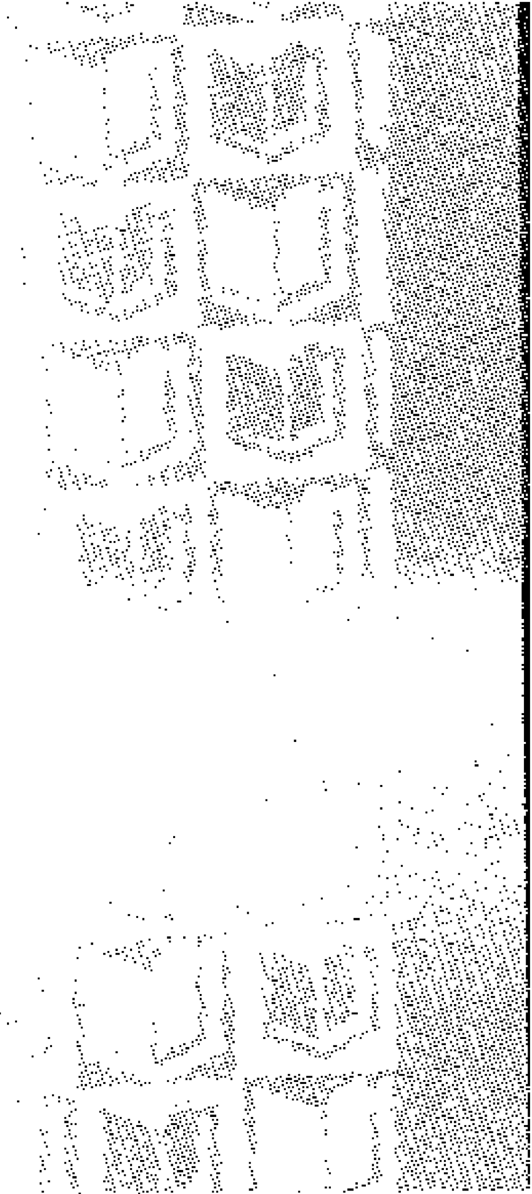
ومـع أنّ ذلـك النقـد لا يتّـصل بـصميم موضـوعي بـسبب كونـه موجّهـاً إلـى المترجم، إلاّ أنّه من الواجب – ونحن ندرس كتاباً – أنْ نتناول ما كُتب حوله من كتابات ناقدة أو موافقة، لتكون دراستنا حاوية – ما أمكن – جميعَ ما تناولها.



الفصل الثالث : دراسات معجميّة

ب- ابن سيده المرسيّ، حياته وآثاره

المستشرق الأسباني كابانيلاس



ترجمة المؤلّف[1] Rodrique Cabanelas :

ولد داريو كابانيلاس رودريجيث في ٢٠/١٢/١٩١٦م في تراسلبا من إقليم أورنس.

تخرّج في جامعة مدريد في اللغات الساميّة عام ١٩٤٦، وواصل دراساته حتى عيّن أستاذاً مساعداً للعربيّة وآدابها في جامعة مدريد عام ١٩٥٣، ثمّ عيّن أستاذاً للغة العربيّة بجامعة غرناطة عام ١٩٥٤، ثمّ تقلّب في عدد من المناصب العلميّة.

له كتب عديدة وأبحاث في ميادين مختلفة من قضايا الإسلام والعرب، وأبرز آثاره في اللغة العربيّة كتابه (ابن سيده المرسي – حياته وآثاره)[2].

الكتاب :

يحسن هنا تقديم تلخيص لبناء الكتاب على الترتيب الذي جاء عليه، ليتضح منهج المؤلّف في دراسته ابن سيده وتراثه، وليمكن الربط بعد ذلك بينه وبين ما سيأتي لاحقاً من دراسة للكتاب، لاستخراج منهج المؤلّف في الدراسة، واستنباط أهمّ ما جاء به ليعطي صورة عن الاتجاه الاستشراقيّ في الدراسات العربيّة.

أمّا عن عدد صفحات الكتاب فهي (١٧٧) صفحة، إضافة إلى الفهارس.

وجاء في عشرة فصول مسبوقة بمدخل، ومَتْلوّة بملحقين، وكشاف للمصادر وفهارس عديدة. أمّا عن المدخل فبيّن فيه بداية اهتمامه بابن سيدة، وذكر عدداً من الأعمال والأسباب التي تدلّ على هذا الاهتمام.

وذكر فيه باعِثَه لتأليف الكتاب، وسأستعرض الأعمال والأسباب التي تدلّ على اهتمامه بابن سيدة، ثمّ أذكر دافِعَيه إلى تأليف الكتاب بعد العرض السريع لخطّته.

بعد المدخل جاءت الفصول العشرة متتالية على النحو التالي :

---

(١) ينظر ترجمة مترجم الكتاب للمؤلّف – وهو صديقه – في مقدمته ص ٩–١٨. المستشرقون ٢/٢٢٥–٢٢٧

(٢) ترجمه عن الأسبانية د. حسن الوراكلي، ونشره في مجلة المناهل – بذكر السنة والعدد والصفحة – (س ١ ع ١ ص ١٨٠–١٩٤ / س ٢ ع ٢ ص ٣٢٤–٣٣٣ / س ٢ ع ٣ ص ٣٢٤–٣٣٦ / س ٢ ع ٣ ص ٢٧٤–٢٨٣ / س ٣ ع ٥ ص ٣٢٨–٣٣٨ / س ٣ ع ٦ ص ٤٤٤–٤٦٥ / س ٣ ع ٧ ص ٣٠٨–٣٣٩)، ثمّ نشره في كتاب طبعته الدار التونسية للنشر – تونس ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، وهي الطبعة التي رجعت إليها في دراستي.

الفصل الأوّل : عنوانه (**مصادر أصليّة**) ص ٢٧-٣٧، جعله لذكر مصادر ترجمة ابن سيده وهي ثلاثة مصادر :

- المترجمون القدامى : ذكر فيه كثرة مَنْ ترجم لابن سيدة، مع قلّة ذكر تفصيلات حياته، ثمّ اختار أحد عشر مترجماً رأى أنّهم أفضل المترجمين.
- أخبار ذاتيّة : وأهمّ مصادر تلك الأخبار أرجوزة ابن سيده اللغويّة التي حَوَت معلومات قيّمة عن حياته، وفصّل القول فيها، وذكر من مصادر تلك الأخبار مقدّمتي المحكم والمخصّص لما اشتملتا عليه من إضافات قيّمة عن حياته.
- إلماعات مُتَمّمة : عَنى بها ما ورد من إشارات في الكتب التي ترجمت له أو لأناسٍ كان له اتصال بهم، كأساتذته أو أميري دانية أو بعض العلماء.

الفصل الثاني : عنوانه (**سنوات النشأة والدرس**) ص ٣٩-٥١، جعله للمرحلة الأولى من حياة ابن سيده في ثلاث نقاط :

- النسب والوطن : ذكر فيه اسمه ونسبه وطفولته وشبابه المبكر وموطنه.
- أشهر الشيوخ : ذكر فيه أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم.
- التصانيف المدروسة : ذكر فيه ما أخذه عن العلماء من كتب ومصنّفات.

الفصل الثالث : عنوانه (**في بلاط دانية**) ص ٥٣-٦٨، ذكر فيه انتقاله من مرسية إلى دانية وبقاءه في كنف أميريها مجاهد العامري، ثمّ ابنه إقبال الدولة، وما حدث من جفوة بينه وبين الابن، ثمّ مغادرته دانية وعودته إليها بعد حين، ثمّ ذكر وفاته فيها.

الفصل الرابع : عنوانه (**الآثار اللغويّة والأدبيّة والمنطقيّة**) ص ٦٩-٨١، ذكر فيه آثاره المختلفة تحت عدّة نقاط :

- صناعة المعجم : ذكر فيه معجميه المحكم والمخصّص وكتباً أخرى لغويّة في موضوعات خاصة.
- الشروح : ذكر كتبه التي شرح بها كتباً سابقة، نحو شرحه (إصلاح المنطق).
- الأدب : ذكر فيه موهبته الأدبيّة، وكتبه في الأدب مثل : (الوافي في علم القوافي)، و (الأنيق في شرح الحماسة)، وغيرهما.
- المنطق : ذكر اهتمامه بالفلسفة إلى جانب اللغة، وتأليفه كتاباً فيها.

الفصل الخامس : عنوانه (**مقدّمات المحكم**) ص ٨٣– ٩٧، درس فيه جوانب في مقدّمة المحكم، هي :

- دواعي تأليف المحكم : ذكر فيه ما دفعه إلى تأليفه، مورداً من المقدّمة ما يؤكده.
- منشأ المنهج وأصله : تطرق فيه لمنهج العين ونشأته، وفصّل القول فيه.
- المعاجم المؤلّفة قبل المحكم : ذكر فيه المعاجم التي سبقت المحكم سواءً ما كان منها على منهج العين، أو ما جمع بين منهج العين والترتيب الألفبائيّ للحروف، أو ما كان من مدرسة الصحاح على الحرف الأخير ثمّ الأوّل، ثمّ ذكر المنهج الذي جاء بعد المحكم وهو المعروف على الحرف الأوّل فالثاني وما بعده.

الفصل السادس : عنوانه (**ترتيب المحكم**) ص ٩٩–١١٠، فصل الحديث فيه عن ترتيبه، وذكر التجديدات التي أحدثها ابن سيده على منهج العين، ومثل عليها، ثمّ تحدّث عن المحكم في عصره وقيمته وكونه أحسن معاجم مدرسة العين، ومنزلته عند الناس، ثمّ تحدّث عن قيمة المحكم في العصر الحاضر، وأورد عن قيمته أقوال محقّقيه وطه حسين وإدوارد لين.

الفصل السابع : عنوانه (**بنية المخصّص**) ص ١١١–١٢٦، تحدّث فيه عن عدّة قضايا في المخصّص وهي :

- بواعث التأليف : نقل من مقدّمته ما يدلّ على بواعث ابن سيده في تأليفه.
- ملاحظات جوهريّة : تحدّث عن مخطوطات المخصّص، ثمّ طبعته في بولاق وبعض المآخذ عليها، وما فيه من اضطراب في ترتيب الأبواب، ثمّ في ترتيب المواد داخل كل باب.
- منهج المخصّص : تحدّث فيه عن المنهج، وعن بدايته، وهل كان ابن سيده الأوّل فيه، وذكر الكتب التي سبقته، والفرق بين المخصّص وتلك الكتب.

وذكر فيه تجديدات ابن سيده في ذلك المنهج، وتحدّث عن مادّة المخصّص وضخامتها.

الفصل الثامن : عنوانه (**مضمون المخصّص**) ص ١٢٧–١٣٨، وشمل حديثه ثلاث نقاط :

- الموضوعات الأساسيّة : ذكر الموضوعات الأساسيّة التي اشتمل عليها المخصّص.
- مصطلحات الحضارة والثقافة : ذكر اشتماله عليها، بل وتميزه عن المعاجم السابقة في الاهتمام بالمصطلحات في أبواب عديدة، من أعظمها ثروة مصطلحات النبات.
- أهميَّة المخصّص وقيمته في الحاضر : أشار إلى قيمته العظيمة، لكنّه أشار إلى عسره لعدم وجود فهارس شاملة تيسر الرجوع إليه، وذكر تلخيص عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى له في معجمهما (الإفصاح في فقه اللغة)، وقد كان لصعوبته دور في تلخيصه.

الفصل التاسع : عنوانه (**بين المحكم والمخصّص**) ص ١٣٩–١٤٨، حيث أجرى موازنة بينهما في ثلاث قضايا :

- أسبقيّة التأليف : ذكر القول الراجح في أوّلهما تأليفاً.
- المصادر المعتمدة في المعجمين : وازن بين مصادرهما، ووجوه الاتفاق بينها ووجوه الاختلاف، وعددها، وما تميز كل منهما به من مصادر، وترتيب ورودها.
- مواد المعجمين : أوجز الحديث في مواد المعجمين، وبيّن أنّها تحتاج إلى وقت طويل لدراسة جادة، وأوضح الفروق بين المواد فيهما.

الفصل العاشر : عنوانه (**الرجل وعصره**) ص ١٤٩–١٥٧، ذكر فيه مواقف ابن سيده من ثلاث فئات هي :

- ملوك الطوائف : ذكر فيه موقفه منهم – باستثناء أميري دانية – وكانوا هدفاً لنقده وتهجمه.
- الفقهاء والأدباء : نقدهم ووصفهم بأقذع الصفات لحسدهم له ووقوفهم بينه وبين أبواب الملوك.
- الأقارب وأفراد أسرته : كان يرى أنّهم ينتفعون به لأغراضهم الخاصة ويثقلونه بحوائجهم، وأشار إلى المرارة التي كان يشعر بها، والمزاج الحادّ الذي كان سبباً في استيائه من الجميع.

ملاحق : ألحق بالكتاب ملحقين :

- أورد نصوص ترجمة ابن سيده كما وردت في المصادر الأحد عشر التي ترجمت له وسبق ذكرها، وشغلت تلك النصوص من ص ١٦١–١٧٢
- أورد مسرداً بأسماء المؤلّفين الذين أفاد منهم ابن سيده في المحكم والمخصّص، ورتبهم بحسب تاريخ وفاة كل منهم، وذكر الاسم وتاريخ الوفاة، مع الإحالة على المصدر وهو بروكلمان ودائرة المعارف الإسلاميّة، وبلغ عدد المؤلّفين اثنين وأربعين مؤلّفاً. من ص ١٧٢–١٧٧

ثم ذكر كشّاف المصادر والمراجع بالعربيّة ثمّ بالأجنبيّة، ثمّ أورد الفهارس وهي : الأعلام، الأماكن والبلدان، الكتب، الموضوعات.

وفيما يلي أقدّم ما اشتمل عليه الكتاب ممّا يدخل في موضوع البحث، وسأركز في العرض على دراسة المؤلّف لمعجمي ابن سيده (المحكم والمخصّص)، وسأحاول ترتيب الأفكار التي جاءت في الكتاب مشتتة غير منظمة وأجمعها تحت موضوع واحد، ولذا فلن يلتزم عرضي التزاماً دقيقاً بالصورة التي سبق تلخيصها، لكنّ الاختصار سيكون الغالب على عرضي للكتاب.

اهتمامه بابن سيده :

تظهر جذور اهتمام المؤلّف بابن سيده عند عرض الأعمال التي له ولغيره، وكانت الأساس لكتابه (ابن سيده المرسي)، ومن تلك الأعمال :

- حصوله على كتاب (المخصّص لابن سيده – دراسة – دليل) لمحمّد الطالبي، وهي رسالة جامعيّة أعدها الطالبي بإشراف المستشرق الفرنسي ر. بلاشير (١٩٥٦)، والتقى المؤلّف بالطالبي في المكتبة الوطنيّة بباريس عام (١٩٥٥)، وبعد فراغ الطالبيّ من إعدادها أرسل نسخةً منها إلى المؤلّف.
- اطّلاع المؤلّف على كتاب هايوود (المعاجم العربيّة : تاريخها ومكانتها في التاريخ العام للمعاجم)، فقد أشار هايوود فيه إلى مميّزات المحكم والمخصّص، وكان هذا من دوافع اهتمام المؤلّف بابن سيدة.
- نشر مقالاً بعنوان (المخصّص لابن سيده المرسي : أوّل معجم موضوعي في الغرب الإسلامي) في مجلة (المنتخب من الدراسات العربيّة والعبريّة).

- انعقاد المؤتمر الأوّل للدراسات العربيّة والإسلاميّة في مدينة قرطبة في عام ١٩٦٢م، وقدّم فيه هايوود بحثاً بعنوان (ابن سيده أعظم لغويّي الأندلس)، لفت الأنظار إلى ابن سيدة، وذكر خصائص المحكم والمخصّص.
- قدّم المؤلّف بحثاً بعنوان (المخصّص) إلى الجلسات الأولى للثقافة الأسبانيّة الإسلاميّة في غرناطة في عام ١٩٦٢م، تناول فيه أهميَّة المخصّص في حقل المعاجم العربيّة، وسبقه المعاجم الأوربيّة التي أُلّفت في نفس الاتجاه.

دافع تأليف الكتاب :

أمّا تأليفه كتاب (ابن سيده المرسي) فقد دفعه إليه دافعان :

- رغبته في ترتيب ما جمعه عبر عشرين سنة عن ابن سيده وتأليفه، والاستفادة ممّا نشر عنه من دراسات، وخاصة أرجوزته.
- الرغبة في الإسهام بالدراسة لتكريم ابن سيده في الذكرى المئويّة التاسعة لوفاته (١٠٦٦-١٩٦٦م) [١].

مصادره في الكتاب :

في الفصل الأوّل ذكر مصادره في البحث وصنفها إلى ثلاث مجموعات :

١- **المترجمون القدامى** : أشار إلى أنّ ما تُرجم لابن سيده كثيرٌ إلاّ أنّه غير مشتمل على تفصيلات عن حياته، ليس بسبب عدم وجودها في حياته، وإنما لأنّ منهج المترجمين القدماء هو نقل الخلف عن السلف، دون زيادات تذكر، مع إغفال ذكر مصادر الناقل أحياناً دون الإتيان بإضافات جديدة.

اعتمد على أحد عشر مصدراً، خمسة لأندلسيين، وستّة لمشارقة، ما بين القرن الحادي عشر وأوائل القرن السادس عشر، وذهب إلى أنّ هؤلاء الأحد عشر أصدق مترجمي ابن سيده سنداً وأصحهم خبراً، وهم :

الحميدي، وصاعد الطليطلي، وقد عاصرا ابن سيده وتوفيا مثله في النصف الثاني من القرن الحادي عشر.

ابن خاقان وابن بشكوال وابن خير، وكانت وفاتهم في القرن الثاني عشر.

الضبي المتوفى في أوائل القرن الثالث عشر.

---

(١) ابن سيده المرسي ص ٢١-٢٦

ياقوت والقفطي وابن خلّكان، وقد توفوا في فترات متأخرة من القرن الثالث عشر.

الصفدي المتوفى في النصف الثاني من القرن الرابع عشر.

السيوطي المتوفى في مطالع القرن السادس عشر.

وقسّمهم إلى مجموعتين :

الأولى : تضم ياقوتاً والقفطي وابن خلكان والصفدي، وترجمتهم لابن سيده أطول وأوفى ممّا عند غيرهم.

الثانية : السبعة الباقون، وترجماتهم تتميز بالإيجاز وشدة التشابه.

وأعاد سبب الفروق بين المجموعتين إلى الطابع العام لكتبهم وما توخوه منها.

ومن اختلاف اتجاهات المترجمين لابن سيده وتميز بعضهم عن بعض ذكر بعض الملاحظات :

- اكتفاء الحميدي والضبي من بين جميع المترجمين بالترجمة الخالصة لابن سيده دون تسمية كتاب من كتبه، أمّا ابن خير فاهتمّ بإحصاء كتبه دون العناية بحياته.
- تميّز الحميدي وصاعد بأنّهما حجّة في ترجمته لمعاصرتهما إياه مع إيجازهما، ورجوع أكثر مترجميه إليهما ونقلهم عنهما، ونبّه إلى أنّ بعض من نقل عن صاعد أوردوا اسمه على أكثر من صورة.

٢- **أخبار ذاتيّة** : ذكر فيه أرجوزة ابن سيده اللغويّة، وتحدّث عنها وأورد أبياتاً منها، وبين أنّها تعد مصدراً من مصادر سيرته لاحتوائها على أخبار ذاتيّة.

وعد من مصادر الأخبار الذاتيّة مقدّمتي (المحكم والمخصّص)، فإلى جانب احتوائهما على دواعي تأليف الكتابين، والمصادر التي رجع إليها، ومنهجه فيهما، فهما تلقيان الضوء على مزاج ابن سيدة، وعلى ما يضمره بعض معاصريه من حسد ودسائس، وكشف عن خصال أميري دانية اللذين عاش في كنفهما.

٣- **إلماعات متممّة** : أراد بها الإشارات الموجزة في الكتب التي ترجمت له، أو لبعض أساتذته، أو لأميري دانية، أو لبعض المعاصرين له ... ولم يفصل

الحديث، وإنما ذكر بعض تلك الكتب كما عند الشقندي وأبي الفداء والمقري وحاجي خليفة...[1].

ترجمة ابن سيده :

أمّا عن الترجمة فبدأ بها في الفصل الثاني وأكملها في الثالث، ولم يطل كثيراً بسبب قلة ما عرف عن تفصيلات حياته، ولذا اقتصر في فصلين على أهمّ ما في ترجمته وهما : ذكر نشأته، وحياته في دانية في رعاية أميريها اللذين كان لهما أثر كبير في سعة نشاطه العلميّ :

◆ سنوات النشأة والدرس :

تحت هذا العنوان في الفصل الثاني تحدّث عن النقاط التالية :

- النسب والوطن : ذكر فيه اسمه والخلاف فيه، وتاريخ ولادته وما عرف عن طفولته وموطنه.
- أشهر الشيوخ : ذكر شيوخه الذين تلقى عنهم، وجمع أسماءهم من مصادر متعددة، منها مترجموه، وأرجوزته التي ذكر فيها جوانب حياته.
- التصانيف المدروسة : فصل في ذكر ما درسه، حيث حفظ القرآن الكريم، ودرس كتب الحديث واللغة وغيرها.

◆ في بلاط دانية :

خص المؤلّف الفصل الثالث بالحديث عن إقامة ابن سيده في دانية، وتحدّث عن ثلاث نقاط،، عن أميري دانية، وعن وفاته :

- مجاهد العامري.
- إقبال الدولة.
- وفاة ابن سيدة[2].

الآثار اللغويّة والأدبيّة والمنطقيّة :

خص الفصل الرابع بذكر عدّة جوانب لنشاط ابن سيده في التأليف :

(١) السابق ص ٢٧-٣٧
(٢) ينظر الفصلين الثاني والثالث من المرجع السابق ص ٣٩-٦٨

◆ **صناعة المعجم** : ذكر معجميه (المحكم والمخصّص)، وذكر أعمالاً أخرى نسبت إليه لكنّها لم تصل إلينا مثل (شاذ اللغة) و (التذكير والتأنيث) و (الممدود والمقصور) و (كتاب العالم)، حيث اختلف المترجمون في نسبة بعضها إلى ابن سيدة.

◆ **الشروح** : ذكر المترجمون له أربعة شروحٍ لكتب :

- شرح العالم والمتعلم على المسألة والجواب : ذهب إلى أنّه شرح لكتاب العالم والمتعلم المنسوب خطأ إلى أبي حنيفة.
- شرح إصلاح المنطق : وذكر بعض مترجميه اسماً آخر هو (العويص في شرح إصلاح المنطق)، ورجح أنْ يكون الاسمان لكتاب واحد.
- شرح كتاب الأخفش : ورجح المؤلّف أنْ يكون الشرح لكتاب الأخفش الأصغر الذي ذكر له في النحو.

◆ **الأدب** : أشار إلى موهبته الشعريّة والأدبيّة وبعض مؤلّفاته الأدبيّة :

- الوافي في علم القوافي : وهو من الكتب المفقودة.
- الأنيق في شرح الحماسة : وهو شرح لحماسة أبي تمام.
- شرح مشكل أبيات المتنبي : وأشار إلى أنّه لم ينشر بعد، وذكر مخطوطته ومكانها.

◆ المنطق : ذكر صاعد الطليطلي اعتناء ابن سيده بالمنطق وتأليفه كتاباً فيه، لكنّ الكتاب لم يصل إلينا[1].

المحكم والمخصّص :

أمّا عن معجميه فخصّ الفصلين الخامس والسادس بالمحكم، والسابع والثامن بالمخصّص، أمّا التاسع فجعله للموازنة بين المعجمين، أمّا العاشر وهو الأخير فجعله بعنوان (الرجل وعصره).

وسأقدّم حديثه عن ابن سيده وعصره على ما يتعلق بالمعجمين، لأنّ دراسة المعجمين هي الهدف من إيراد عرض الكتاب :

---

(١) السابق ص ٦٩-٨١

الرجل وعصره :

ذكر في الفصل العاشر مواقف ابن سيده من ثلاث فئات :

أ- ملوك الطوائف.

ب- الفقهاء والأدباء.

ج- الأقارب وأفراد أسرته.

وذكر نظرته إلى تلك الفئات وما قال فيها، وأورد من أرجوزته المشهورة ما يؤيد قوله.

المحكم :

ابتدأ بالحديث عن المحكم حديثاً خاصاً في الفصل الخامس، وأورد أهمّ القضايا التي ذكرها ابن سيده في مقدّمته، وأهمّها :

◆ **دواعي تأليف المحكم** : ذكر أنّه ألفه تلبية لأمر الأمير مجاهد الموفّق، وذكر أنّ منهجه هو منهج العين.

◆ **منشأ المنهج وأصله** : تحدّث عن نشأة المنهج عند الخليل، وابتكاره وتطبيقه في كتابه (العين).

وشرح منهج العين، وبيّن قيامه على ما يلي :

١- ترتيب الحروف بالنظر إلى أقصاها مخرجاً ثمّ أدناها، وأشار إلى الترتيبين الآخرين للحروف وهما : الأبجدي الموجود في العبريّة والسريانيّة، وهو المبنيّ على قيام الحروف مقام الأرقام، والألفبائيّ القائم على جمع الحروف المتشابهة في الرسم.

٢- تقسيمه المعجم إلى ستة وعشرين كتاباً، لكل حرف كتاب، وجعل حروف العلة - وهي الهمزة والألف والواو والياء - في آخر المعجم.

٣- تقسيم كل كتاب إلى أبواب هي : الثنائي المضاعف الصحيح، الثلاثي الصحيح، الثلاثي اللفيف، الثلاثي المعتل بحرفين، الرباعي، الخماسي.

٤- تقليب الألفاظ في كل باب على الصور الممكنة، مع بيان الصور غير المستعملة.

وذكر أنّ **هدف الخليل** كان تسجيل وحصر كل أصول اللغة العربيّة لا حصر كل ألفاظ اللغة، ولذا بيّن أنّه لم يحاول جمع كل الكلمات المشتقة من تلك الأصول، وذكر أنّه من الصعب تحديد المقياس الذي سار عليه عند اختيار

المشتقات، ومال إلى أنّه ربما كان يختار أكثرها استعمالاً في حياة الناس، ولذا فالخليل لم يسر على قاعدة ثابتة في إيراد المشتقات، فقد يبدأ بالفعل أو الاسم أو الصفة.

سبب اختيار الخليل المنهج :

طرح تساؤل بعض الدارسين عن الذي أغرى الخليل بسلوك منهجه العسير، وكان ينبغي أنْ يثنيه ذكاؤه المفرط عن ذلك المنهج.

للإجابة عن ذلك التساؤل أورد رأي (هايوود) في أنّ روح الخليل الرياضيّة هي التي دفعته إلى ذلك المنهج، فلم يستطع التخلي عن تلك الروح، وصار تقليب الكلمات وكأنّه لعبةٌ ممتعةٌ لذلك الرجل الرياضي، كما تتجلّى روحه الرياضيّة في حصره أبحر الشعر في علم العروض، وفي ميوله الموسيقيّة.

وعن أوّليّة المنهج أوضح المؤلّف أنّه ليس من المؤكد أنّ الخليل هو الذي ابتكره دون تأثير خارجي، ومال إلى وجود ذلك الأثر، وحاول إيراد بعض الحجج ومنها :

١- ألف الخليل معجمه في خراسان الواقعة على الطريق التي تربط فارس بالهند.

٢- أعانه أحد سكان تلك المنطقة على عمله.

٣- أورد ما لاحظه بعض الباحثين من وجود تشابه شديد بين ترتيب الحروف لدى الخليل وترتيبها في الهجائيّة السنسكريتيّة، مع وجود اختلاف بين الترتيبين يتعلق بخصائص الحروف العربيّة، وأشار إلى تأثر الخليل في تقسيم الأبنية بمعاجم سنسكريتيّة رُتّبت فيها الكلمات وفق عدد مقاطعها[1].

وتتضح هنا ثقافة المؤلّف وتمكّنه من المعاجم العربيّة ومناهجها، مع استفادته من علمه ببعض اللغات في الاستفادة من الدراسات المعجميّة بلغات أخرى.

♦ **المعاجم المؤلّفة قبل المحكم** : ذكر أنّ المعاجم التي سبقت المحكم منها ما سلك منهج العين، ومنها ما وفّق بين الترتيب الألفبائيّ ومنهج العين كابن دريد في الجمهرة، ومنها ما رُتّب على الحرف الأخير ثمّ الأوّل فالثاني

---

(١) السابق ص ٨٦-٩٢

كصحاح الجوهري، ثمّ انتهى ترتيب المعجم بعد المحكم إلى الترتيب الألفبائيّ المعروف على الحرف الأوّل فالثاني ...

وذكر الكتب التي تبعت العين في المنهج، والتغييرات التي أجرتها على منهج العين في ترتيب الحروف وفي أبواب كل كتاب[1].

والمؤلّف هنا – وهو غير عربيّ – يثبت صلته القويّة بالمدارس المعجميّة العربيّة واستيعابه تنوّعها ومناهجها، وهو دليل على أنّه في دراسته هذه يعتمد على أسس قويّة من الخلفيّة اللغويّة التي مكّنته من جعل دراسته لابن سيده أكثر عمقاً.

ترتيب المحكم[2] :

تطرّق إلى ترتيب المحكم، ومنهجه، وتأثره بالعين، مع أنّ بين المحكم والعين قرابة ثلاثة قرون، مع ما أصاب العربيّة من ضعف في الأقاليم النائية ومنها الأندلس.

ترتيب المواد : رتّب ابن سيده المواد في كل باب وفقاً للحروف الأصليّة للكلمة ووفقاً لمقلوباتها.

وللبعد بين المعجمين كان على ابن سيده أنْ يجري تغييرات في منهج العين ليناسب هدف معجمه، لذا اهتمّ بإحصاء شامل لمشتقات كل أصل، بينما كان العين يهتمّ بشرح كل أصل أكثر من اهتمامه بتعريف كل كلمة.

وهذه التفرقة بين المعجمين تدلّ على دقّة ملاحظة المؤلّف الفرق الدقيق بينهما، وهذا الفرق لا يلاحظه المطّلع على المعجمين إذا لم يكن متخصّصاً، بل إنّ القارئ العربيّ قد لا يلاحظه، لأنّه يقرأ بلغته، إلاّ إذا كان معتمداً على منهج دقيق لدراسة المعجم، أمّا كابانيلاس فإنه استفاد من المناهج الحديثة فطبّقها على دراسته المحكم، وظفر بمثل هذه الفروق الدقيقة.

تجديدات ابن سيده :

أمّا التغيير الذي أجراه ابن سيده على منهج العين فأشار المؤلّف إلى استفادة ابن سيده من التغييرات التي أُدخلت على منهج الخليل قبله، وأخذ ما رأى أنّه أحسن وأكمل، ومنها :

---

(١) السابق ص ٩٣–٩٧

(٢) السابق ص ٩٩–١١٠

١- فصل الهمزة عن حرفي العلة (الواو والياء) كما فعل القالي قبله.

٢- لم يعالج ألف المد على حدة تمشياً مع التفكير اللغوي الشائع يومئذ، فكانت الألف تعدّ مجرّد إبدال يطرأ على الواو والياء، وذكر أنّ اللسان والقاموس سلكا المسلك نفسه.

٣- تبع ابن سيده الزُبيدي في تقسيم أبواب كل كتاب - فتبعه بإضافة باب الثنائي المضاعف المعتل - ثمّ أضاف عليها جديداً لا يذكره إلاّ نادراً، وهو (السداسيّ أو المماثل السداسيّ) كما سمّاه أحياناً، وأورد فيه كلمات أعجميّة وأسماء أصوات.

وبيّن المؤلّف أنّ النحاة لا يوافقون على ذلك لعدم وجود كلمات سداسيّة، ولأنّ الأعجميّ لا يأتي على وزن عربيّ لأنّ الأوزان مقصورة على الكلمات العربيّة الأصيلة.

أسس منهج المحكم :

ذكر أنّ ابن سيده طبق على مواد المحكم منهجاً جديداً مهمّاً - مع أنّه لم يلتزم بتفاصيله - ووصفه في مقدّمة المحكم، ونقل المؤلّف عن محققي المحكم أنّ هذا المنهج يقوم على ثلاث شعب : حذف أمور، وتنبيه على أمور، وتمييز بين أمور متشابهة :

أ- **الحذف** : حذف المشتقات القياسيّة لاطرادها، وما يفهم من السياق.

ب- **التنبيه** : لفت نظر القارئ إلى شاذّ النسب والجمع والتصغير والمصادر والأفعال والإمالة والأبنية والتصاريف والإدغام.

ج- **التمييز بين الأمور المتشابهة** : مثل تمييز أسماء الجموع من الجموع، والتنبيه على الجمع المركب - أي جمع الجمع -، والفروق بين القلب والبدل، وتخليص الواو من الياء.

ذكر هدف ابن سيده من هذه التجديدات وهو الاختصار والتنظيم.

منزلة المحكم في عصره : ذهب إلى أنّ المحكم أحسن المعاجم التي سلكت مسلك العين في عدّة جوانب :

♦ ترتيب الأبواب داخل كل باب.

♦ توزيع المواد اللغويّة في الأبواب.

♦ إيجازه في العرض.

♦ ما تضمنه من تعليل وتخريج وتعليق حول مسائل صرفيّة ونحويّة.

♦ ما اشتمل عليه من صيغ ومصطلحات وشروح.

مع ما تميّز به إلاّ أنّه لم يظفر بانتشار واسع في الشرق لسببين :

أ- ظهوره المتأخر إلى جانب احتذائه منهج العين، مع ظهور الترتيب على الحرف الأخير فالأوّل ...

ب- تأليفه في أرض الأندلس النائية، وفي فترة ملوك الطوائف، وهي فترة اضطراب، لكنّه أشار إلى أنّ المحكم كان موضع إعجاب وتقدير في الأندلس، مع إشارته إلى ما ألف في عثراته.

قيمة المحكم في الحاضر : أشار إلى أنّ المحكم في رأي محققيه خير معجم للعربيّة ألف في القرون الوسطى، لتميزه عن الصحاح باستيعابه للغة أكثر منه، وامتيازه عن اللسان بخلوه من الحشو والاستطراد، مع أنّ ترتيبه قد يصرف عن الاستفادة منه.

وأورد رأي **هايوود** في إمكان التغلب على صعوبة ترتيبه بإعادة نشره مرتّباً على نسق المعاجم الحديثة.

ونقل رأي **إدوارد لين** – وهو حجة في دراسة المعاجم العربيّة في رأيه – في المحكم، فقد ذهب إلى أنّه أضخم ما أُلّف من معاجم في الفترة الممتدة من تأليف الجوهري للصحاح إلى تأليف السيوطي للمزهر، وذكر لين مزايا المحكم :

♦ ثراؤه ودقته، وما تضمّنه من ملاحظات نقديّة وعدد من الشواهد الشعريّة.

♦ أغنى مادّةً من الصحاح مع امتيازه عنه بمزايا أخرى.

♦ أحد المصدرين الرئيسين للقاموس، والآخر هو العباب للصاغاني.

♦ إفادة لين من المحكم في معجمه.

المخصّص :

ابتدأ بالحديث عن المخصّص في الفصل السابع، وأتمه في الفصل الثامن.

أشار أوّلاً إلى الذين ذكروه من بين مؤلّفات ابن سيدة، فلم يذكره من المترجمين الأحد عشر الذين ترجموا لابن سيده إلاّ ستة هم : صاعد، وابن بشكوال، وابن خير، وياقوت، وابن خلكان، والصفدي.

باعث التأليف :

نقل المؤلّف كلام ابن سيده عن المعاجم العربيّة ومآخذه عليها، وهي التي دفعته إلى تأليف المخصّص، ومنها :

- عدم انتظام المواد واجتماعها في معجم شامل، فنجد في كل كتاب ما ليس في الآخر.
- عدم تمكّن مؤلّفيها من صناعة الإعراب.
- رغبته بجمع كتاب شامل لجميع اللغة إلاّ ما لا أهميَّة له، وترتيبه وتأصيله.

ذكر أنّ ابن سيده أراد بكتابه أنْ يكمل نقص المعاجم الأخرى وما فيها من عيوب، وأنْ يوزع المادّة في أبواب بحسب تشابه الكلمات في المعنى والصلات بينها، وأراد من ذلك أنْ يجعل من معجمه أداة مرنة مفيدة.

ملاحظات جوهريّة :

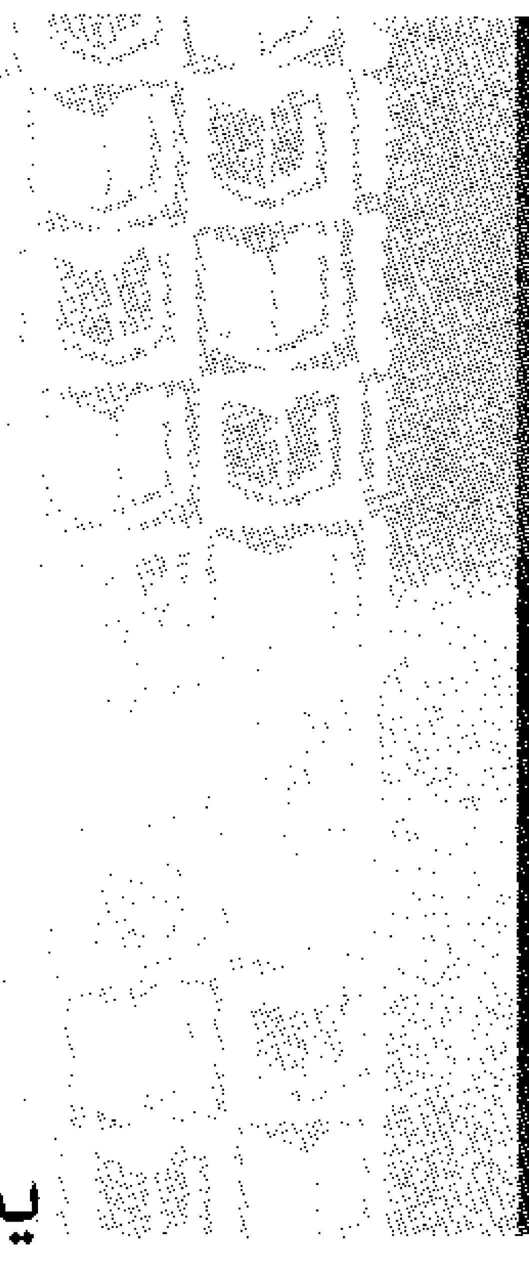
- ذكر مخطوطتي المخصّص : مخطوطة القاهرة التامة، ومخطوطة الأسكوريال، وتحوي الجزأين الأخيرين من سبعة عشر جزءاً.
- طبع في بولاق على نسخة القاهرة بإشراف محمّد عبده ومحمّد محمود الشنقيطي ومساعدة بعض التلاميذ، وكتب الشنقيطي هوامش وتعليقات اقتبسها من اللسان والقاموس.

وعدد صفحات الطبعة ألفان وخمسمائة تقريباً، وسنة صدور جميع الأجزاء بين عامي ١٣١٦-١٣٢١هـ، ١٨٩٨-١٩٠٣م.

- نبّه إلى أنّ تجزئة المخصّص في الطبعة فيها فوضى واضطراب، وأسند ذلك الاضطراب في الأجزاء إلى الصدفة أو تصرّف ناسخ المخطوط في توزيع الأبواب دون مراعاة للعرض المنطقي للمادّة، فجاءت الموضوعات متباينة مع عدم التوازن في الطول بين الأجزاء.

وقد نفى أنْ يكون ذلك الاضطراب من ابن سيده اعتماداً على ما ذكره من خصائص معجمه.

- نبه إلى اضطراب آخر في ترتيب المواد داخل كل كتاب من كتب المخصّص في الطبعة، ومثّل بـ (كتاب الخيل) حيث يأتي في نهاية الكتاب كلام عن الأشجار المثمرة والنبات والأشجار والعطور والمروج والمعادن وغيرها،



وذكر اختفاء بعض العناوين التي أسقطها الناسخ، واستدلّ على رأيه بعبارة (تمّ كتاب الأصوات بحمد الله وعونه) التي وردت في نهاية نص سقط عنوان كتابه.

أشار إلى أنّ بعض ما ورد في المعجم من الاستطراد والتفريع يمكن أنْ يكون من المؤلّف، فكان يرى ما نستغربه بديهياً، ومثل عليه بـ (كتاب السلاح)، فقد أدرج في آخره أبواباً تحدّث فيها عن طرائق القتل والجرح والضرب والعقاب والدم والموت والكفن والقبر، وعلل المؤلّف ذلك بكونها خواطر جالت بفكر ابن سيده فأوردها في آخر السلاح لأنّه أنسب مكان لها لعدم الحاجة إلى إفرادها بباب مستقلّ.

وذكر مثالاً على الاضطراب لا تعليل له، ففي باب السلاح ختمه ببابين : الأوّل للبهائم، والثاني لحوافرها، وأشار إلى أنّ الصحيح إدراج البابين في كتاب الخيل.

- أشار إلى أنّ كتب المخصّص تنقسم إلى أبواب غير متساوية في الحجم، فبعضها يتألف من بضعة أسطر، وبعضها يتكون من عدّة صفحات.

منهج المخصّص :

يقوم منهجه – في رأي المؤلّف – على تجميع الكلمات حول بعض المحاور الرئيسيّة، وتختلف من حيث طولها ووفرة مادتها، ومضمون الكتاب أو الباب يتجه نحو تلك المحاور، حيث إنّ الرابط بين الكلمات تناظر معانيها وتشابهها، فتؤلّف بعض الكلمات فيما بينها مركز جذب لكلمات أخرى وتعبيرات تؤدي المعنى نفسه.

ولتوضيح ذلك المنهج ذكر أنّ ابن سيده – لتمكّنه من المادّة اللغويّة – يتنقّل في معجمه من الأفعال إلى الأسماء، ثمّ إلى الصفات والعبارات والملاحظات المختلفة، وكل تلك الكلمات تدور حول الكلمة المركزيّة.

وعن مدى التوفيق في تطبيق المنهج بيّن أنّ ابن سيده نجح في أكثر الحالات باختيار الوحدة الأساسيّة، وضرب مثلاً عليه **باتخاذه الإنسان محور معجمه**، وأدار مختلف الموضوعات حوله، حيث ساير حياته خطوة خطوة من المهد أو قبله، شاملاً مختلف نشاطاته المختلفة من اجتماعيّة ودينيّة وفكريّة وماديّة.

ذهب المؤلّف إلى أنّ طريقته تلك هي التي أتاحت له بناء معجمه بناءً عضوياً حقيقاً بإثارة الإعجاب، حين جعل من الإنسان – وهو وسيلة اللغة وغايتها – نقطة الارتكاز في المخصّص، وجمع حولها شعث اللغة.

وأشار إلى أنّ بناء المخصّص وإنْ كان يبدو منطقياً غالباً إلاّ أنّه يستطرد أحياناً مُغَلّباً جانب العاطفة على العقل.

وأشار إلى التشابه بين المخصّص والمعاجم الموضوعيّة الحديثة – مع مراعاة الفروق بينها – وينقسم المخصّص إلى طبقات (كتب) ومجموعات (أبواب) والمادّة اللغويّة موزّعة بحسب تقارب الموضوع وتشابهه.

وأشار إلى فضل ابن سيده في كونه أوّل من أدخل هذا النوع من المعجمات إلى الغرب الإسلامي ففاق أمثاله في الشرق، وسبق أوربّا التي لم ينضج فيها هذا النوع إلاّ حين نشر روجت P.M. Roget معلمة كلمات الإنجليزيّة Thesaurus of English Words وبواسيير J.B.P. Boissiere . معجم الكلمات المتناظرة في الفرنسيّة Dictionnaire analogique de la langue francaise [1].

أصل المنهج :

تساءل عن منهج ابن سيده : هل هو الذي ابتكره ؟ ثمّ أجاب بأنّه ليس هو من ابتكره وليس أوّل من طبقه، فهو منهج قديم ظهر في الجهود الأولى لتدوين اللغة بتأليف رسائل مفردة حول موضوع واحد، تجمع الكلمات والعبارات التي ترتبط بذلك الموضوع.

ذكر أوّل الرسائل المفردة – إذا استبعدت كتب غريب القرآن والحديث وبعض اللغات المتميزة – وهو كتاب الهمز لأبي بكر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ، ٧٣٥م) وكتاب الحشرات لأبي خيرة بن زيد الأعرابي أستاذ أبي عمرو بن العلاء.

وفيما يتعلق بكتب الصفات أو الغريب ذكر أنّ أوّل كتاب فيه لأبي خيرة الأعرابي، وبعده القاسم بن معن الكوفي، لكنّ الكتابين مجهولان، ثمّ كتاب النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٣هـ ٨١٨م، ونقل كلام ابن النديم في ذكر أجزائه الخمسة، وما يحتوي عليه كل جزء.

(١) السابق ص ١١٩–١٢٠، ١٢٥–١٢٦

وذكر بعدها كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ، ٨٣٩م) : الغريب المصنف، وذكر مخطوطاته الثلاث، وعدد كتبه واتساعه بالنسبة لما قبله.

وبيّن أهميَّة الغريب المصنف – مع اشتماله على عيوب – والتفات ابن سيده إليه، واستفادته منه في ترتيب المخصّص، وهو دليلٌ على الصلة بين الكتابين، فقد سار على نحوٍ يشبه ما سار عليه ابن سلام في تقسيم الأبواب والفصول، وأخذ عنه أسماء بعضها مع إضافته أبواباً جديدة، وزاد في الأبواب المشتركة بين الكتابين كلمات جديدة.

تدلّ معرفته بالكتب السابقة للمخصّص على اهتمامه بمعاجم الموضوعات إلى جانب ما سبق ذكره من معرفته بالمدارس المعجميّة، ولذا استطاع الربط بين الغريب المصنف وبينه، لأخذه منه أسماء بعض أبوابه.

الجديد في المخصّص :

تساءل عن الجدة والطرافة فيه، ثمّ أجاب عن تساؤله بذكر أهمّ ما فيه :

- أفاد ابن سيده من الخطوط العامة لمنهج القدماء في معاجمهم المصنفة، وبالأخصّ أبو عبيد بن سلام.
- مضى يسدّ الثغرات ويحكم هيئة البنية الأساسيّة الملائمة، فأجاد اختيار المادّة اللغويّة وأحسن توزيعها، مثل اختصار (كتاب الخيل) من الغريب المصنف، فاختصره في باب واحد، أو توزيعه مادّة كتاب واحد من الغريب المصنف على بابين مختلفين، مثل صنعه بمادّة كتاب (الطيور والهوام) فقد وزّعها في المخصّص على كتابين هما : كتاب الطير، وكتاب الحشرات.
- اكتساء المخصّص – كالمحكم – بصبغة صرفيّة نحويّة فريدة من نوعها، مثل تخصيصه بعض الأبواب لعرض مسائل في النحو والصرف، وذكر أنّها ظاهرة فريدة لا وجود لها في المعجمات المصنفة.
- أثر الثقافة المنطقيّة لابن سيده تجلى فيما أدرج من كتب جديدة في معجمه، وفي ترتيب المواد اللغويّة وعرضها.

ضخامة مادّته :

أوضح أنّه عند الموازنة بين الغريب المصنف والمخصّص تظهر ضآلة الغريب المصنف بالنظر إلى ضخامة المخصّص.

من نتيجة هذا التضخم كان ابن سيده إذا لم يستطع زيادة عدد الكتب بقدر المادّة المجتمعة لديه فإنه يبحث عن وحدة أساسيّة تكون رابطاً بين الكتب والأبواب والفصول والخواطر والتعابير الأساسيّة، فتكون النقطة المركزيّة في بنية المعجم التي تدور حولها الكلمات.

وقد سبق الحديث عن الوحدة المركزيّة عند الحديث عن المنهج[1].

مضمون المخصّص :

في الفصل الثامن ذهب في دراسة مضمونه إلى ثلاث وقفات :

◆ **الموضوعات الأساسيّة :** مضمون المخصّص يدور حول خمسة موضوعات :

أ- الوجود الإنساني ومظاهره : وتدخل تحته المسائل الآتية : خلق الإنسان، الغرائز الإنسانيّة، النساء، اللباس، الطعام، الأمراض، الدور، السلاح وما يترتب عليه.

ب- الحيوانات : وتحته الخيل، الغنم، البقر، الوحوش، الحشرات، الهوامّ، الطيور.

ج- الطبيعة بعامة والنبات بخاصة : النخل، الأشجار المثمرة، الأشجار البريّة، الرياحين، المروج، المعادن.

د- الإنسان في المجتمع : حالة الإنسان الطبيعيّة، الصفات الخلقيّة، ذكاؤه، علمه، علاقاته بالآخرين، تسليته ولهوه، عقائده الدينيّة، سلوكه في ظروف معيّنة.

هـ- مسائل نحويّة وصرفيّة : مثل كيفيّة التثنية، الجمل المنفيّة، الأضداد، الهمزة، التصغير، أنواع الجمع، العدد، وغير ذلك.

مآخذه على المخصّص : مع اعترافه بثراء المخصّص إلاّ أنّه ذهب إلى عدم المبالغة في النظر إليه – كما ذهب إليه بعضهم – على أنّه " مَعْلَمة مُبَوّبة تبويباً عقلياً، تضم المعارف البشريّة ضماً منطقياً حول أمهات الآراء " وهو رأي أعضاء جمعيّة إحياء العلوم العربيّة المنشور في المخصّص ص ٦، ويعلل اعتراضه بأنّه مع سعة المخصّص إلاّ أنّه لم يتسع لجميع المعارف الإنسانيّة مثل الفلسفة

---

(١) وينظر : السابق ص ١٢٠–١٢٤

واصطلاحاتها، وعلم الكلام ولغته الفنيّة المتميزة، والرياضيات والكيمياء وغيرها.

ومن الموضوعات التي لم يغطها المخصّص ذكر الصناعات، فذكر الخياطة والخرازة وما يشابهها، وترك صناعات أخرى تعكس الواقع الحقيقي للحياة الإسلامية.

ومثلها التجارة ووسائل المواصلات البريّة والبحريّة وقوانين التبادل.

وحديث ابن سيده عن النباتات والأشجار وثمارها غير شامل لأنواعها، فهو لم يذكر إلاّ بعض الثمار كالتمر والتفّاح والزعرور والخوخ واللوز والفستق والرمّان.

وفسر إغفال ابن سيده تلك المجالات العديدة بكونه يملي معجمه إملاءً، وكان يستطرد – وسماه توارد الخواطر – في أفكاره ممّا أعاقته عن الإلمام بموضوعات مهمة.

وذكر أنّه كان يجب أنْ يقوم المخصّص في ترتيب مادته وتوزيعها على الرسائل السابقة في موضوعات محددة.

◆ **مصطلحات الحضارة والثقافة** : أشار إلى أنّ ميزة المخصّص عن المعاجم القديمة في ثراء مادته اللغويّة بمفردات الحضارة والثقافة التي اكتسبها بسبب إجادة ابن سيده الاختيار من مصادره الكثيرة، ومثّل على تلك الألفاظ بما يلي :

أ- لم يكتف بذكر صفات النساء كما ورد في الشعر القديم، وإنما تحدّث عن أنواع الحلي والجمال ورقة المرأة وأناقتها.

ب- في كتاب اللباس تحدّث عن أنواع الثياب من دمقس وحرير وقطن وكتّان وملابس الفرو والحجاب والستائر، وفنّ الخياطة والصباغة وما يتعلق بهما.

ج- كتاب الدور : تحدّث فيه قليلاً عن الخيام والأثافي، وأطال الحديث عن الأواني وأنواع الطبخ، وعن مواد بناء الجدران والسقوف، وزخرفة البيوت وأثاثها.

د- تحدّث عن الطبيعة، ومصادر الريّ، وأشكال الزراعة، وأنواع التربة، وأدوات الحرث، وأنواع القمح والحبوب الأخرى، وغرس النخل والكروم، والمعادن.

تنبيهات : نبّه إلى عدد من النقاط :

- محافظة ابن سيده في حديثه على التوازن في توزيع المادّة اللغويّة، وتجنّب الغريب وما لا قيمة له، فترك سرد أسماء السيف، وفصل الحديث عن أنواع السلاح، وذكر ما اخترع منه في عصره.
- اشتمال المخصّص على مصطلحات فنيّة يمكن أنْ تلبي الحاجة الملحّة إلى المصطلحات للتعبير عن معطيات التقدّم المعاصر.
- الكتب ليست متساوية الأهميَّة، فمنها ما له أهميَّة كبيرة مثل ما سبق ذكره، ومنها ما لا أهميَّة له اليوم ككتب الأضداد والمترادف، والخاصة بمسائل نحويّة وتصريفيّة.

أمثلة على المصطلحات الفنيّة :

منها دراسة ابن سيده أجناس الحيوانات والنباتات والمعادن.

وعن أبواب النبات ذكر اشتمالها على ثروة عظيمة بالمصطلحات، ورتبها حسب مكان نموها وطبيعة ورقها من حيث بقاؤه أو سقوطه، وتحدّث عن الأمراض التي تصيب النبات.

ومن أغنى الأبواب ما تحدّث فيه عن الكَرْم، حيث ذكر الأساليب المتبعة في غرسه وأطوار نموه ووسائل المحافظة عليه، وأصناف نتاجه.

◆ أهميَّة المخصّص وقيمته في الحاضر :

ذكر أنّ أهميَّة المخصّص لا تقاس بكثرة الإقبال عليه أو قلته لعدم وجود فهارس لكل مواده ومحتوياته، ولذا نبّه إلى الحاجة لذلك الفهرس لإظهار قيمته اللغويّة.

وعن قيمة المخصّص أورد كلامين يعبران عنها :

- عبّر الأستاذ عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى في مقدّمتهما لكتابهما (الإفصاح في فقه اللغة) – وهو اختصار للمخصّص – عبرا عن قيمته الكبرى.
- رأي علي عبد الواحد وافي في أنّ المخصّص أدق المعاجم الموضوعيّة، وأحسنها تنسيقاً وأكثرها استيعاباً لمسائل البحث[1].

---

(١) السابق ص ١٢٧–١٣٨

بين المحكم والمخصّص :

تحت هذا العنوان في الفصل التاسع وازن بين المعجمين من ثلاث زوايا مختلفة :

◆ **أسبقيّة التأليف :**

أشار إلى وجود تناقض فيما يتعلق بأي المعجمين أُلّف أوّلاً، وقد نقل من مقدّمة كلٍ منهما ما يدلّ على أسبقيّة تأليفه على الآخر، ففي مقدّمة المحكم نَصّ على أنّ الموفّق أمره فألف المخصّص على التبويب، ثمّ أمره بالتأليف على حروف المعجم فألّف المحكم، وفي مقدّمة المخصّص أشار إلى أنّه لما وضع المحكم مجنّساً ليدلّ الباحث على مَظِنّة الكلمة المطلوبة أراد أنْ يعدل به كتاباً يضعه مبوّباً.

ونقل عن الطالبي الجمع بين المفهومين، فذهب إلى أنّ ابن سيده شرع في المعجمين في آن واحد، واستفاد ممّا أعده من مراجع ومواد في كلا المعجمين، لأنّ مصادرهما لا تكاد تختلف، كما أنّ المادّة فيهما واحدة، إلاّ أنّه رجح أنْ يكون الفراغ من المخصّص أوّلاً قبل الانتهاء من المحكم، واستدلّ على رأيه باختلاف لهجة المقدّمتين، فكان ابن سيده في مقدّمة المخصّص سعيداً راضياً على حاله، وظهر في مقدّمة المحكم متضجّراً شاكياً.

وعلّل المؤلّف ذلك بكون المقدّمة – في العادة – آخر ما يكتب بعد الفراغ من الكتاب، فعندما فرغ من المخصّص وكتب مقدّمته كان لا يزال في رعاية الأمير مجاهد الموفق، ولما فرغ من المحكم وكتب مقدّمته كان قلقاً ضجراً من معاملة الأمير إقبال الدولة – بعد وفاة والده – فقد حدثت جفوةٌ بينهما.

لكنّه أشار إلى أنّ القول بأسبقيّة المخصّص في التأليف لا يمكن القطع بها ما لم تظهر براهين تدلّ على أنّ ابن سيده كتب مقدّمة كل معجم بعد الفراغ منه مباشرة، وهذا الذي ذهب إليه هايوود.

◆ **المصادر المعتمدة في المعجمين :**

حَرِص ابن سيده على ذكر مصادره في مقدّمتي معجميه، وبيّن المؤلّف أنّها ظاهرة غير مألوفة عند المؤلّفين العرب في القرون الوسطى.

وبيّن أنّ القائمتين متماثلتان إلاّ في فروق تتّضح من الموازنة بينهما.

سرد قائمة **مصادر المخصّص** كاملة بذكر الكتب بأسمائها وأسماء مؤلّفيها، إلى جانب إشارته إلى ذكر ابن سيده أسماء ثمانية وثلاثين كتاباً غير كاملة بأسمائها، لظنه أنّها معروفة، وأسماء عشرة علماء دون ذكر كتبهم.

ويحسن إيراد القائمة التي أوردها المؤلّف لمصادر المخصّص ليتضح حديثه عنها، وليعرف منهجه الذي يركز فيه على الاستدلال لما يقول، فقد أحص المصادر في القائمة التالية :

- الغريب المصنف لأبي عبيد الهروي.
- جميع كتب يعقوب بن السكيت، كالإصلاح، والألفاظ، والفرق، والأصوات، والزبرج والمكني والمبني، والمد والقصر، ومعاني الشعر.
- كتابا ثعلب : الفصيح، والنوادر.
- كتابا أبي حنيفة : الأنواء، والنبات.
- ما سقط إليه من كتب الفراء، والأصمعي، وأبي زيد، وأبي حاتم، والمبرد، وكراع، والنضر، وابن الأعرابي، واللحياني، وابن قتيبة.
- الجمهرة لابن دريد.
- العين للخليل.
- البارع لأبي علي القالي.
- الزاهر للأنباري.
- كتاب سيبويه.
- قطع من مؤلّفات مفقودة.
- كتب أبي علي الفارسي النحوي كالإيضاح، والحجة والإغفال، ومسائله (التي عرفت بنسبتها إلى المكان الذي كتبها فيه) كالحلبيّات، والقصريّات، والبغداديّات، والشيرازيّات، وغيرها من المنسوبات.
- كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب لسيبويه.
- ما سقط إليه من كتب أبي الفتح عثمان بن جني، وهي : التمام، والمعرب، والخصائص، وسر الصناعة، والمتعاقب، وشرح شعر المتنبي، وتفسير شعر الحماسة.

- كتب أبي الحسن علي بن إسماعيل الرمّاني، وهي : الجامع في تفسير القرآن، والمبسوط في كتاب سيبويه، وشرح موجز أبي بكر محمّد بن السري.
- تعاريف المنطق (أخذها من بعض المصنفات في المنطق).

ويتضح أنّه جعلها مجموعات من الكتب، ولذا فهي أكثر من الأعداد التي رقمها بها.

وأشار إلى إحصاء الطالبي لمصادر ابن سيده في الجزء الأوّل من المخصّص، وعدد مرات ورودها، فجاء كما يلي :

أبو عبيد ذكر مائتين وخمساً وخمسين مرة، وابن دريد مائتين وأربعين مرة، وأبو زيد مائة واثنتين وستين مرة، والفارسي مائة وإحدى وعشرين مرة، والأصمعي تسعين مرة، وسيبويه اثنتين وثمانين مرة، وأبو حاتم ثلاثاً وثلاثين مرة، وابن الأعرابي اثنتين وثلاثين مرة، وابن جني ثمانياً وعشرين مرة، وثعلب أربعاً وعشرين مرة، والعدد في باقي المصادر دون ذلك بكثير.

وذكر أهميَّة تلك الإحصائيّة لكشفها ثراء مصادر ابن سيده وتنوعها، وأوضح أنّ الإحصائيّة لو أجريت في جميع الأجزاء الستة عشر لكانت النتيجة مختلفة، فقد يتغيّر ترتيب ورود المصادر وعددها عمّا سبق ذكره في إحصاء الطالبي.

أمّا **مصادر المحكم** فلم يذكرها وإنما أشار إلى ذكر ابن سيده أسماء أربعة وعشرين مؤلِّفاً، ولم ينص على عناوين كتب سبعة منهم، وذكر أربعة وثلاثين كتاباً بأسمائها غير كاملة.

وأشار إلى أنّ مصادر المعجمين واحدة، لكنّه أوضح أنّ استفادة ابن سيده من تلك المصادر جاء بحسب أهميَّتها، ففي المعجمين جاء الغريب المصنف أوّلاً، تليه كتب ابن السكيت وأهمّها : إصلاح المنطق وتهذيب الألفاظ، ونبه إلى أنّ الهروي صاحب الغريب المصنف وابن السكيت استأثرا باهتمام ابن سيده لأهميَّة كتبهما وقيمتها.

الموازنة بين مصادر المعجمين :

يختلف المعجمان في الغرض من وضع كلٍّ منهما، ولذا اختلفا – مع اتفاقهما في أغلب القضايا – في بعض الجوانب الخاصة بالمصادر، ومنها :

- أسبق المصادر ترتيباً وأكثرها عدداً في المحكم المعجمات الصرفة، أمّا الرسائل المفردة والمعجمات المصنفة أو الموضوعيّة فتطغى على مصادر المخصّص.
- تميّز كلّ معجم ببعض المصادر، فتفرّدت قائمة مصادر المحكم بكتب أبي عبيدة وكتب أبي عمرو الشيباني.

وتفرّدت قائمة مصادر المخصّص بكتب أبي حاتم والمبرد والنضر بن شميل وابن قتيبة والقالي وأبي بكر الأنباري والسيرافي وأبي بكر محمّد بن السري، إضافة إلى قطع من كتب مفقودة وتعريفات من مختلف مصنفات المنطق.

◆ بنية المعجمين :

أمّا ما يتعلق بالتعريفات في المعجمين فأشار إلى موازنة الأستاذ هايوود بين تعريفات المحكم وتعريفات المخصّص، فقد لاحظ أنّها في المخصّص تمتاز عنها في المحكم بدقتها ووضوحها.

ولاحظ هايوود أنّ أكثر كتب اللغة تأثيراً في تعريفات ابن سيده هي : الغريب المصنف والجمهرة والعين، إلاّ أنّ هايوود لا يقطع برأيه في استفادة ابن سيده من العين مباشرة أو بواسطة مختصر العين للزبيدي.

وذهب الطالبي إلى وجود تطابق جوهري بين بنيتي المعجمين في المضمون، مع وجود ملاحظة هي الاقتضاب اليسير الذي تميزت به مواد المخصّص.

أمّا هايوود فيرى غير ذلك لسببين :

- ما يوجد بين المعجمين أحياناً من اختلاف في صياغة تعريف كلمة واحدة، واختلاف في النصوص الشعريّة المستشهد بها، يضاف أيضاً أنّه استفاد من كتاب العين في كثير من المواضع في المحكم، أمّا في المخصّص فاعتمد على مصادر أخرى.
- جزء وافر من مواد المحكم وخاصة المشتقات ربما لم يدرجها ابن سيده في المخصّص، على أنّ المؤلّف رأى أنّه لا سبيل إلى معرفة مدى الفرق بين المعجمين ما لم ينجز ثبت ألفبائيّ بمواد المخصّص اللغويّة إلى جانب ما وضعه الطالبي لمحتويات المخصّص[1].

---

(١) ينظر الفصل التاسع من المرجع السابق ص ١٣٩–١٤٨

دراسة تقويميّة :

يحسن الحكم على دراسة المستشرق لمعجمي ابن سيدة، لتكون خلاصةً لبيان مزاياها وعيوبها :

دراسة المحكم :

لم تكن دراسته شاملة وعميقة لكلّ جوانب المعجم، بل تميّزت بالوقوف على الجانب المنهجي فيه، دون التعمّق في مادّته ومَتْنه، فلم يُجر دراسة تطبيقيّة على المواد اللغويّة فيه لمعرفة خصائصها، والموازنة بينها وبين مواد المعاجم السابقة.

وفي دراسته المحكم ابتدأ بذكر منهجه – وهو منهج العين –، وجعل منهج العين مدار الحديث، فذكر أسسه في ترتيب الحروف، وتقسيمه المعجم إلى كتبٍ بعدد الحروف، وتقسيم كلّ كتاب إلى عدّة أبواب.

وتحدّث عن سبب اختيار صاحب العين لهذا المنهج، والآثار الأجنبيّة المحتملة على الخليل في سلوكه هذا المنهج، ثمّ تحدّث عن المعاجم التي سلكت هذا المنهج قبل المحكم، وما سلك منها مناهج أخرى.

والمؤلّف هنا أولى عناية واضحة بالتعريف بمنهج المحكم وأصله، ومدرسته التي سلكها، وأوضح أسلوبَ المحكم في ترتيب مواده القائم على الحروف الأصول، وذكر التغييرات التي أحدثها ابن سيده على منهج العين.

واكتفى أخيراً ببيان منزلة المحكم في عصره وقيمته في العصر الحاضر.

وكل تلك القضايا التي طرقها عن المحكم قضايا تتعلق بمنهجه، ونظرات عامة فيه، لكنّها لا تمسّ مادته بالدراسة العميقة لمعرفة صفاتها وما يتعلق بها من قضايا لغويّة.

دراسة المخصّص :

ابتدأ بذكر أسباب تأليف ابن سيده المخصّص، ثمّ بمن ذكره من مترجمي ابن سيدة.

ثم ألقى نظرات نقديّة على طبعة المخصّص، فذكر الاضطراب في تجزئته، وعزاها إلى الناسخ لا ابن سيدة، وذكر اضطراباً آخر في ترتيب المواد داخل الكتب، ومثّل بكتاب الخيل، فقد جاء في نهايته كلام عن الأشجار المثمرة، والنبات ونحوه من موضوعات لا علاقة لها بالخيل، وذكر اختفاء بعض العناوين

من الكتاب، وذكر أمثلة أخرى من الاضطراب، لكنّ الغالب على تلك النقود يتناول البناء الخارجي للمعجم دون الجوانب الأخرى.

وجاء حديثه عن (منهج المخصّص) القائم على تجميع الكلمات حول محاور رئيسة، ومثّل بجعل ابن سيده الإنسان نقطة ارتكاز جمع حولها شعث اللغة.

والمؤلّف في هذه النظرة يبدو موفّقاً فيها، فاستطاع الظفر بهذه الملاحظة المنهجيّة العامة، وهي دليل على دقّة ملاحظته في هذا الأمر.

ثم ذكر فضل المخصّص على أمثاله في الشرق الإسلامي، وسبقه المعاجم الأوربيّة في ميدانه.

وفي حديثه عن (أصل المنهج) أبان بأنّه سُبق برسائل كثيرة، ومثل عليها بأشهر الرسائل في موضوعات مختلفة، وذكر من أشهرها (الغريب المصنف) للهروي، واستفادة ابن سيده منه في ترتيب المخصّص وتقسيم الأبواب والفصول.

ومن الملاحظات الجيدة في المخصّص – وإنْ كانت منهجيّة غير عميقة – ما سرده من (الجديد في المخصّص)، مثل استفادته من منهج القدماء كالهروي، وإكمال النقص والخلل فيما استفاده من الغريب المصنف، في إعادة توزيع بعض مواد الأبواب، من اختصار للمفصّل، وتوسيع بعض الأبواب، وإحداث أبواب جديدة، إلى جانب ضخامة مادّة المخصّص حين موازنته بمادّة الغريب المصنف.

وممّا لاحظه على المخصّص من ملاحظات جيدة اكتساؤه بصبغة صرفيّة نحويّة، ذكر أنّها ظاهرة فريدة لا وجود لها في معاجم الموضوعات، وكذا أثر المنطق على ابن سيده فيه.

لا شكّ أنّ ما ذكره من جديد المخصّص يدلّ على نظرة صائبة، مع اقتصارها على المنهج العام له.

وحينما نمعن النظر في دراسة المؤلّف للمحكم والمخصّص نلاحظ اختلاف منهجه فيهما، فالمحكم معجم مرتّب على ترتيب الحروف لا على المعاني، ولذا فدراسته أولت جانب الترتيب اهتماماً، لكون المعجم قائماً على أحد الترتيبات المشهورة، أمّا دراسته للمخصّص فجاءت أعمق من الأولى، فبعد تفصيله في منهجه – كما سبق ذكره – خصّص الفصل الثامن لمضمون المخصّص.

ويأتي تخصيصه فصلاً عن مضمون المخصّص متناسباً مع اتجاه المعجم وغزارته اللغويّة، لكنّه مع هذا لم يعدُ في دراسته النظرة العامة إلى الموضوعات التي طرقها المخصّص، دون التعمّق فيها، فذكر الوجود الإنساني ومظاهره، والمسائل التي تدخل فيه، والحيوانات بأنواعها، والطبيعة بعامّة، والنبات بخاصّة، والإنسان في المجتمع، ومسائل نحويّة وصرفيّة.

ولفت النظر إلى تميّز المخصّص عن بقيّة المعاجم بثرائه في مصطلحات الحضارة والثقافة، وهو ما لم تذكره المعاجم، مثل أنواع الحلي والجمال ورقّة المرأة وأناقتها، وأنواع الثياب، وفنّ الخياطة والصباغة، والألفاظ المتعلّقة بالخيام والأواني، وأنواع الطبخ، ومواد بناء الجدران والسقوف، وزخرفة البيوت وأثاثها، وكثير من مصطلحات الزراعة.

موازنته بين المعجمين :

ثم عاد في الفصل التاسع ووازن بين المعجمين في ثلاث مسائل :

- أسبقيّة التأليف : وهي قضيّة تاريخيّة، حاول فيها الوصول إلى الرأي الصحيح في أسبقيّة تأليف أحدهما على الآخر.
- مصادر المعجمين : وهي على قصرها دراسة جيّدة، وازن بين مصادرهما، وذكر اتفاقهما في كثير منها، وتميّز كلٍ منهما بمصادر خاصة.

وأشير هنا إلى أنّه اعتمد في بعض ما طرحه من قضايا على دراسة محمّد الطالبيّ للمخصّص (المخصّص لابن سيده – دراسة – دليل).

- بنية المعجمين : وازن موازنة قصيرة بين التعريفات فيهما، لكنّه لم يقدّم أمثلة عليها، واكتفى فيها بإيراد رأيي الطالبي وهايوود في التطابق بين تعريفاتهما والاختلاف بينها، وأسباب ذلك.

وبنية المعجمين تمسّ مادّة المعجم والشرح، وهما عنصران مهمّان في المعجم، وكان أمام المؤلّف مادّة غزيرة في المعجمين تعطيه القدرة على دراسات لغويّة لا تنتهي، لكنّه آثر الاكتفاء بالجانب النظريّ منها، لحاجة الدراسة المتعمّقة إلى صبر وجلد ووقت، مع ما يحتاجه الدارس من عمق في الجانب اللغويّ من مادّة المعجم، وهذا الذي ينقص الكثير من غير العرب.

وتبدو لنا دراسة المستشرق الأسباني للمعجمين غير خالية من نظرات دقيقة تكشف عن بعض خصائصهما، وتعرّفنا بهما من وجهة نظر غير عربيّة، لكنّها تفتقر إلى العمق في دراسة مادتهما.

موقف المؤلّف من اللغويّين العرب :

كان معتدلاً في موقفه من المعجميّين العرب، فلم يسلك مسلك دوزي في نقد المعاجم العربيّة، وهو في حديثه عن المحكم نقل رأي محققيه – وهو دليل على قبوله – بأنّه خير معجم للعربيّة ألف في القرون الوسطى.

أمّا فيما أخذه على ابن سيده – وهو نادر – فإنه أوضحه باعتدال، كأخذه عليه وضعه بعض الأسماء الأعجميّة في باب جديد وضعه، هو (السداسي)، وعلّل رأيه بأنّ الأعجميّ لا يأتي على وزن عربيّ، لأنّ الأوزان مقصورة على الكلمات العربيّة الأصيلة.

الملحقان :

ألحق في آخر الدراسة ملحقين يحويان إضافات وتفصيلات :

الملحق الأوّل : لنصوص ترجمة ابن سيده كما وردت في المصادر الأحد عشر التي اعتمد عليها المؤلّف، فقد أورد نصّ الترجمة منقولة من المصدر، والمصادر هي:

١– طبقات الأمم – صاعد الطليطلي

٢– جذوة المقتبس – الحميدي

٣– مطمح الأنفس – الفتح بن خاقان

٤– الصلة – ابن بشكوال

٥– فهرست ابن خير

٦– بغية الملتمس – الضبّي

٧– معجم الأدباء – ياقوت الحموي

٨– إنباه الرواة – القفطي

٩– وفيات الأعيان – ابن خلكان

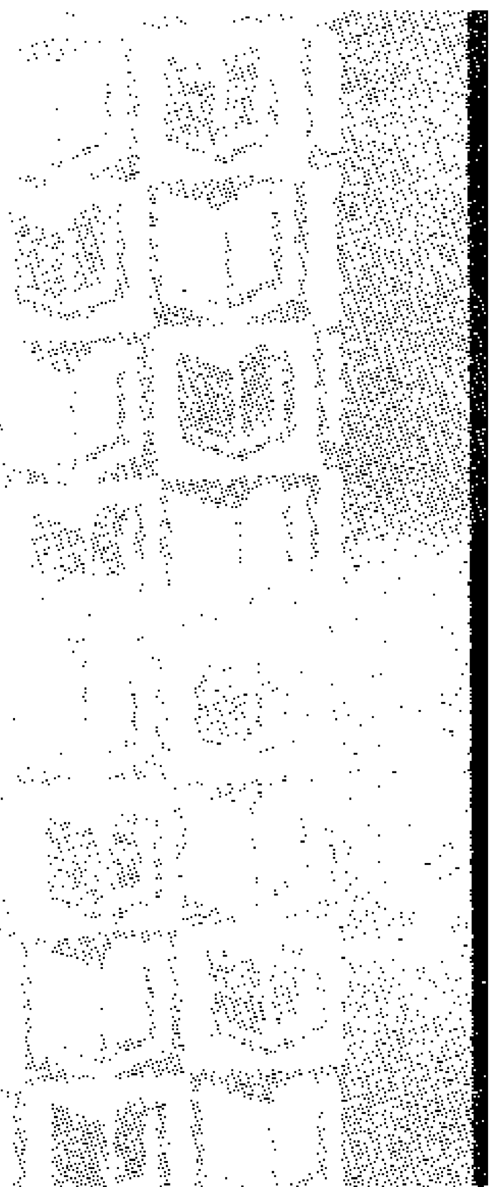
١٠– نكت الهميان في نكت العميان – الصفدي.

١١– بغية الوعاة – السيوطي.

ولهذا الملحق قيمة كبيرة، لكونه ضمّ إحدى عشرة ترجمة لابن سيدة، مرتبة ترتيباً تاريخيّاً، لإثراء البحث، وأحسن المؤلّف بجعلها ملحقة بالدراسة لكي لا تثقلها، ويستطيع الباحث الوقوف عليها.

الملحق الثاني : مسرد بالمؤلّفين المذكورين في المحكم والمخصّص:

ولهذا الملحق قيمة كبيرة لكشفه عن مصادر ابن سيده من العلماء الذين سبق ذكر كتب بعضهم عند ذكر مصادر المعجمين.



وفيه سرد اثنين وأربعين اسماً لأئمة اللغة، بذكر الاسم وتاريخ الوفاة، والمصدر الذي رجع إليه، واقتصر على الإحالة إلى بروكلمان أو دائرة المعارف الإسلاميّة، أو إليهما معاً، وتأتي قيمة هذا المسرد في أنّ المؤلّف رتّب الأسماء ترتيباً تاريخيّاً بحسب تاريخ الوفاة.

وهو دليل على تتبّع المؤلّف مصادر ابن سيده تتبّعاً دقيقاً في المعجمين مع غزارتهما، وهو مهمّ لمعرفة اتجاه ابن سيده في اختيار مصادره.

من مزايا هذه الدراسة :

تتميّز دراسة كابانيلاس بعدّة مزايا :

- دقّة المؤلّف في ترجمة ابن سيدة، فقد حاول استقصاء مترجميه الأحد عشر، والفروق بينهم.
- مآخذ المؤلّف على طبعة المخصّص مآخذ دقيقة تدلّ على اطلاعه عليه، وقراءته أجزاء منه، وهو ما مكّنه من ملاحظة تلك المآخذ.
- اكتشافه منهج المخصّص باعتماده تجميع الكلمات حول محاور رئيسة، وهو دليلٌ على ملاحظته الشموليّة للمعجم، لأنّ هذا المنهج يُعرف من اتساع النظرة واستحضارها أثناء الاطلاع على المعجم.
- ذكر تميّز ابن سيده في المخصّص، وفضله في الغرب الإسلامي، وسبقه المعاجم الأوربيّة في ميدانه.
- معرفته بكتب الموضوعات التي سبقت المخصّص، وإشارته إلى استفادته من الغريب المصنف تدلّ على اطلاعه الجيد على التراث اللغويّ العربيّ.
- جاءت وقفته في المخصّص أكثر عمقاً من وقفته في المحكم، وجاءت متناسبة مع ضخامة المخصّص، وغزارته، وتميّزه عن أمثاله.
- ملاحظته ما تميّز به المحكم والمخصّص حين ذكر ابن سيده مصادرهما في المقدّمتين، وذكر أنّها ظاهرة غير مألوفة عند المؤلّفين في القرون الوسطى.

من التفصيل السابق عن جهد هذا المستشرق في دراسة معجمي ابن سيدة، تتبيّن قدرته على الوصول إلى غرضه من الدراسة، وإبراز القضايا الأساسيّة في المعجمي

الفصل الثالث : دراسات معجميّة

جـ - العربية – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب – المستشرق الألماني يوهان فوك



يوهان فوك (١٨٩٤ – ١٩٧٤م) Johann Fuck

مستشرق ألماني متخصّص في الدراسات الإسلاميّة والعربيّة.

حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة فرانكفورت سنة ١٩٢١م، وعلى لقب (أستاذ) عام ١٩٢٩م.

درّس في جامعة دَكّا في الهند، وجامعتي فرانكفورت وهالة.

نشر كتابه (العربيّة – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) عام ١٩٥٠م.

وترجمه إلى العربيّة للمرّة الأولى د. عبد الحليم النجّار. وترجمه ثانيةً د. رمضان عبد التواب تحت عنوان (العربيّة دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، وطبعته مكتبة الخانجي بمصر عام ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

وله كتاب (تاريخ حركة الاستشراق)، ترجمه عمر لطفي العالم، ونشرته دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، عام ١٣١٧هـ – ١٩٩٦م.

مقدّمة

يأتي كتاب يوهان فوك في مرتّبة متقدّمة إذا قيس بإنتاج غيره من المستشرقين، لأنّه عمل شامل لعصور عديدة للعربيّة وتطوّراتها، وليس خاصّاً بدراسة معجم واحد، إذْ يصبح العمل الخاص بمعجم واحد يسيراً أمام عملٍ شامل يتناول التطوّر التاريخيّ للعربيّة عبر عصورها.

وتميّز عمله يأتي من كونه دراسة نادرة ورصداً لتطوّر العربيّة مفرداتٍ وتراكيب، وهو محاولة جادّة في هذا الميدان لم تسلم من المآخذ والإخفاق.

ولكي تظهر هذه الدراسة بما فيها من محاسن وعيوب، يحسن تقديم عرض شامل لها، يتدرّج مع ما عالجه من قضايا، مع الوقوف عند المسائل المهمّة، وبيان آراء المؤلّف، سواء بالثناء أو النقد.

إنّ دراسة هذا الكتاب تختلف عن دراسة معاجم المستشرقين، حيث الفرق واضح بين المادّة المدروسة، فدراسة معجمٍ لغويّ تستلزم دراسة المادّة اللغويّة التي بُني المعجم عليها، ويصبح مجال الدراسة واسعاً، لثراء المادّة اللغويّة.

أمّا هذه الدراسة فميدانها محدود باستعراضها ومناقشة آراء المؤلّف فيما طرحه من قضايا، وإبراز الآراء الجديرة بالاهتمام.

لتلك الأسباب فإنّ دراستي ستعتمد على العرض المتتبّع لتقسيم المؤلّف للكتاب، لأنّ هذا التقسيم قائم على التطوّر التاريخيّ للعربيّة، كما أنّني أفضّل إبقاء صورة الكتاب بتقسيماته ظاهرةً في دراستي، ليكون القارئ مطّلعاً على الكتاب من خلالها، على أنّني سأقف عند القضايا القريبة من الدراسات المعجميّة، لما فيها من صلة أوثق من غيرها بموضوع بحثي.

تأتي دراستي هذا الكتاب – وهو ما قد يؤخذ عليّ هنا – لارتكازه على تطوّر ألفاظ العربيّة وأساليبها، وهي قضايا لها صلةٌ وثيقةٌ بالمعجم لأنّ الألفاظ هي مادّة المعجم، كما أنّ المؤلّف قدّم في آخر الكتاب دراسةً معجميّةً مختصرةً عن مادّة (لحن) متتبّعاً تطوّراتها الدلاليّة عبر التاريخ.

آراء فوك مأخوذة من تعليقات شبيتالر :

كان للمستشرق الألماني شبيتالر تعليقات قيّمة على الكتاب، تكشف عن مناقشة مستشرقٍ لآراء فوك حول العربيّة، ولكون مترجم الكتاب عرض هذه الآراء مستقلة، فيحسن طرحها قبل عرض الكتاب :

- ♦ كتاب العربيّة ليس إلاّ تأريخاً لتطوّر العربيّة (أي العربيّة المولّدة)، وقد بدأت المولّدة – في رأي فوك – حينما انتقلت العربيّة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق الغزوات الكبرى إلى مواطن لغويّة أجنبيّة.
- ♦ من مزايا الكتاب قدرة فوك على تقديم عرض حي للأحوال والظروف التي تقلبت فيها العربيّة، والتأثيرات المتعددة عليها، بفضل قراءته الواسعة التي شملت أكثر من مائتين وخمسين مصدراً معظمها بالعربيّة، ولذا كانت الدراسة غنيّة بالشواهد الأصليّة من المصادر العربيّة.

وأعطى صورة أخرى لاتساع مادّة الكتاب بالفهارس المتنوعة (للأشخاص والموضوعات والكلمات والآيات القرآنيّة).

ما لم يتّفق شبيتالر مع فوك فيه :

♦ ذهب فوك إلى أنّ الإعراب كان حيّاً في لغة البدو في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، واعتمد في رأيه على الأخبار التي رواها العرب في هذه القضيّة، وعلى البقايا المتجمدة من هذا التصرّف الإعرابي في لهجات البدو المعاصرة.

أمّا شبيتالر فذكر أنّه لا يثق في صدق الأخبار التي ذكرها فوك، وهو يرى أنّه لا يمكن أنْ تؤخذ على معناها الحقيقي، وهو يرى أنّ لغة البدو لا تساوي تماماً العربيّة كما عرفت من الشعر العربيّ القديم، وذكر أنّ التغيرات التي أصابت العربيّة كانت قد أصابتها في عصور سحيقة قبل العصور التي نعرفها فيها.

وفي ميدان علاقة العربيّة باللهجات رأى أنّ اللهجات القديمة بقايا لهجات حقيقيّة كانت تعيش إلى جانب العربيّة، وهو يرى أنّ لكل من العربيّة واللهجات منزلتين مختلفتين تماماً.

واستدلّ شبيتالر بذهاب اللغويّين إلى البادية لأخذ اللغة على أنّهم يبحثون عمّا يفتقدونه في المدن، وهو (العربيّة) التي هي لغة الشعر القديم، لكنّه فرق بينها وبين لغة الخطاب عند البدو، واللغويّون – في رأيه – لم يكترثوا بلغة الخطاب التي قد تخلو من الإعراب، وإنما اهتمّوا بالعربيّة الفصحى.

نفى شبيتالر أنْ تكون لغة البدو الناشئة في المجتمعات البدويّة المختلفة أساساً خرجت منه العربيّة الفصحى، ومال إلى عدم الربط بين قواعد النحو وتلك اللهجات.

هذا رأي شبيتالر – وهو الأعجميّ – حين نظر إلى العربيّة من خارجها فأنكر ما هو معلوم لدى العربيّ، من كون لغة البدو هي المنبع الصافي للعربيّة حينما فقدت صفاءها في الحواضر، ولم يكن العرب في الحواضر ينظرون إلى لغة البدو على أنّها لهجة أخرى، ولذا فلم يكن من تلقّى العربيّة في البادية يتكلّم بلهجة غير ما يعرفه قومه في الحواضر.

♦ ذهب فوك إلى أنّ القرآن معرب إعراباً كاملاً، وأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن الكريم بالإعراب، واستدلّ بأدلة من القرآن على إعرابه، وتلك الأدلة مفرداتها حرة الحركة من حيث الموقع، ولا يكون ذلك إلاّ في لغة معربة.

وذهب شبيتالر إلى أنّ حريّة حركة المفردات في الجملة ليس هو الدليل على ذلك، وإنما الدليل هو أنّ القرآن ليس أقل في الدرجة من أقوال الشعراء والخطباء والكهان، وهي أقوال صيغت بالفصحى.

ومال إلى أنّ حريّة الكلمات داخل الجملة ليست دليلاً على وجود الإعراب، فلكل لغة نظام معين لترتيب الكلمات في الجملة، ويكون لأهميّة كل جزء من الجملة دور في حركته، ويكون للإعراب في أواخر الكلمات دور مساعد على الفهم السريع للمعنى.

♦ ذكر فوك سبب نطق غير العرب للعربيّة بلا إعراب بكونهم لم يألفوا في لغاتهم ظاهرة التصرّف الإعرابي فتركوا الإعراب لصعوبته.

ويعلق شبيتالر على رأي فوك بأنّ هذا يلزم منه القدرة على التجريد، وهي تعتمد على اطلاع لغويّ على بناء المورفيمات الخاصة بذلك، وهو أمر لم يكن لدى أولئك.

ويفسر شبيتالر تلك الظاهرة بتفسير أسهل من تفسير فك، وهو سماع الشعوب للعربيّة غير معربة، فلم يكن أمامهم صورة أخرى يحاكونها، ولم يكونوا قادرين على التفريق بين الفصحى والعاميّة، أمّا القرآن فهو النموذج الأوّل والوحيد للفصحى، وكان أولئك المسلمون يعرفونه ويقرأونه على النمط الصحيح[1].

التمهيد :

بيّن أثر الإسلام في جعل العربيّة لغة دين وحضارة، ولغة لبلدان جديدة انتشر فيها الإسلام، وذكر أنّها لم تتأثر بسقوط الدولة الأمويّة ثمّ العباسيّة، بل صارت العربيّة رباطاً وثيقاً بين أقطار المسلمين، أمّا العصر السلجوقي فأعلى السلجوقيون فيه من شأن الفارسيّة فأصبحت اللغة الرسميّة، وبقيت العربيّة لغة الدين والفلسفة الكلامية.

وأثنى على جهود النحاة العرب في تقعيد العربيّة وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ والتراكيب ومعاني المفردات، بحيث اكتملت القواعد ولم يبق مجال للزيادة.

آراء يوهان فوك حول الإعراب :

عندما تُرك الإعراب في الأجيال المتأخرة أصبح الفارقَ الذي يميز بين العربيّة الفصحى وجميع القوالب والأساليب المولّدة واللهجات العاميّة، ولكنّه ذهب إلى أنّ الإعراب وحده لا يكفي ليكون علامة على اللغة الفصحى في حين تكون القوالب مخالفة لها.

ولمعرفته باللغات الساميّة، وإدراكه الصلات الوثيقة بينها ذكر أنّ الإعراب في العربيّة سمة من أقدم السمات اللغويّة التي فقدتها جميع اللغات الساميّة باستثناء البابليّة القديمة.

---

(١) ينظر عن آراء شبيتالر : العربيّة – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب – يوهان فوك – ترجمة د. رمضان عبد التواب ص ٥–١٢، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

وذهب إلى أنّ الإعراب كان موجوداً في البادية إلى القرن الرابع الهجري، بل إنّ البقايا الجامدة من لهجات العرب فيها ظواهر الإعراب.

أمّا عن القرآن الكريم فذهب إلى أنّه حافظ على الإعراب، واستدلّ بحريّة الحركة في بناء جمل القرآن، وذهب إلى أنّ القرآن معرب إعراباً كاملاً، وأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن الكريم بالإعراب، واستدلّ بأدلة من القرآن على إعرابه، وتلك الأدلة مفرداتها حرة الحركة من حيث الموقع، ولا يكون ذلك إلاّ في لغة معربة.

العربيّة المولّدة :

أرّخ فوك لبداية العربيّة المولّدة بانتقال العربيّة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة عن طريق الغزوات الكبرى في العهد الإسلامي الأوّل إلى خارج حدودها القديمة في مواطن لغويّة أجنبيّة.

وبانتشار العربيّة في البلاد المفتوحة وحلولها محلّ لغات أخرى، كان لا بد من تأثير وتغيير في اللغة بسبب تلك الفتوح، وممّا نتج عنها توحّد اللهجات البدويّة وتقاربها بسبب اختلاط الفاتحين بعضهم ببعض وهم من بلاد مختلفة[1].

ومعلوم لدينا أنّ بداية العربيّة المولّدة عند علماء العربيّة في منتصف القرن الثاني للهجرة في الحواضر، لاختلاط العجم بالعرب، وظهور ظواهر لغويّة جديدة تمثّل خصائص العربيّة المولّدة، وفي البوادي وضعوا أواسط القرن الرابع حدّاً لبداية المولّدة فيها، بسبب تأخّر ظهور تلك التغيّرات في العربيّة، لتأخّر اختلاط سكان البوادي بالأعاجم.

ويكون تحديد فوك بداية المولّدة بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وانتشار الإسلام بسبب الغزوات الكبرى خارج الجزيرة العربيّة، يكون مخالفاً ما تعارف عليه علماء العربيّة.

وعند النظر المتمعّن إلى مصطلح العربيّة المولّدة الذي استعمله فوك ندرك أنّه عَنى به التغيّرات التي أصابت العربيّة، أيّاً كانت تلك التغيّرات، وإنْ كانت فرديّة غير مقصودة، وهي التي يجعلها علماء العربيّة في دائرة اللحن.

---

(1) العربيّة ص ١٣–١٨

وفوك في هذا ينطلق من المناهج الغربيّة التي تميل إلى رصد كلّ ما يعتري اللغة من تغيّرات[1].

وتحدّث فوك عن المولّدة في عصر هارون الرشيد، فذكر أنّ هذا العصر – مع تميّزه بالرقيّ العلميّ – كان للمولّدة صورة أخرى، فمنها ما التزم بالفصحى، ومنها ما لم يلتزم بها، وذكر لغة اليهود والنصارى واختلافها عن الفصحى.

وممّا ذكره من التغييرات الصوتيّة ما نال حرف الضاد من تغيير في نطقه إلى أصوات أخرى في مناطق مختلفة، والتبادل في نطق السين والصاد.

وذكر أهمّ صفات العربيّة المولّدة والفرق بينها وبين الفصحى، ومن أبرزها ترك الإعراب، والتعبير الخاطئ في الأصوات العربيّة، ومثل على الاختلاف في ترتيب الجمل العربيّة، والاختلاف في الأساليب[2].

التغيّر في العربيّة :

من نتائج ذلك الاختلاط نشوء لغةٍ للتفاهم بين الغالبين والمغلوبين الذين صاروا خدماً وإماءً، لغة متحررة من كثير من خصائص الفصحى كالإعراب والتصريف ونحوهما، وأصاب التغيير – على ألسنة المغلوبين – أصوات العربيّة بإبدال أصوات بأخرى، وكانت هذه الصورة من العربيّة أساساً للّهجات المتأخرة.

أثر اللغات الأعجميّة على العربيّة : ذكر أمثلة عديدة تدلّ على التغيير الذي أصاب العربيّة لدى أولئك، فذكر أمثلة على الأخطاء التي وقعوا فيها، ومظاهر انتشار الكلمات الأعجميّة كالكلمات الفارسيّة التي انتشرت في البصرة أسماءَ لأماكن فيها، وكذا الكوفة جمعت من بين سكانها كثيراً من الفرس الذين احتفظوا بلغتهم، وكان لها تأثير على العربيّة، وكذا الفرس الذين انتقلوا إلى الحجاز، وكان لهم أثر في انتشار بعض الكلمات الفارسيّة، ومصر بعد فتحها احتكت لغتها القبطيّة بالعربيّة، كما اختلط أهلها بالعرب وامتزجوا بهم.

---

(١) ينظر : مفهوم العربيّة المولّدة عند يوهان فوك في كتابه العربيّة – د. أحمد محمّد قدور (مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني – السنة ١٨ العدد (٤٦) ١٩٩٤م ١٤١٤هـ ص ١١٣–١١٦).
(٢) العربيّة ص ١٠٩، ١١٣

بدأ مبدأ (**تنقية اللغة العربيّة**) على أيدي المحافظين خوفاً من أثر اللحن عليها، **في الثلث الأخير من القرن الأوّل** بعد أنْ حدثت بعض التغييرات في العربيّة من أثر الاحتكاك بالعجم.

وحمل الأمويون لواء محاربة اللحن والحفاظ على العربيّة، ومثل بعدد من خلفائهم ممن كان شديد الحرص على سلامة اللغة.

فالحجّاج كان حريصاً على اللغة، وكذا عمر بن هبيرة والي العراق، ومثّل أيضاً بأشعار تدلّ على الاهتمام بسلامة اللغة والبعد عن اللحن، كأشعار رؤبة بن العجّاج.

نظرة بعض العجم إلى العربيّة : من غير العرب من كان ينظر إلى الفصحى على أنّها المثل الأعلى، ولذا لا غرابة أنْ يمتلك ناصية العربيّة رجل من أصل غير عربيّ، ومثل عليه بالحسن البصري الذي كان يعدّ من الفصحاء، ومنهم من كان لا يتخلّص من عجمته مع تمكّنه منها، مثل الفقيه مكحول (ت ١١٧)، ومن الشعراء زياد الأعاجم (ت ١٠٠) الفارسي الأصل، والذي لم يستطع أنْ يتخلص من لكنته الفارسيّة، فكان يبدل بعض الأصوات بأخرى، مع تمكّنه من العربيّة.

وذكر أمثلة أخرى لشعراء آخرين كالطرماح والكميت وذي الرمة، أُخذ عليهم تأثرهم باللغة الدارجة ومخالفتهم الفصحى أحياناً.

وكانت المحافظة على اللغة وتنقيتها ممّا أصابها – في نهاية القرن الأوّل – الدافعَ إلى دراسة قواعد اللغة لمعرفة الاستعمال الصحيح واستبعاد ما عداه.

وذكر من العلماء الذين سلكوا هذا المسلك في تخطئة الخطأ وتقعيد اللغة ابن أبي إسحاق الحضرمي (٢٩–١١٧)، وكذا أبا عمرو بن العلاء (٧٠–١٥٤)، فقد كانا يعترضان على ما يريانه خطأً[1].

عربيّة الدولة، ولغة الشعب في أوائل العصر العباسي :

حاول المؤلّف بقراءته المتّسعة أنْ يجمع صور اللغة في العصر العباسي، ليقدّم تصوّراً واضحاً عن حالتها، وما آلت إليه بعد تغيّرها.

أرّخ لبدايات النحو العربيّ بوضع سيبويه كتابه اعتماداً على الرواة العرب الفصحاء، وكان للغة البدو قيمة كبيرة ودليل على سلامة عربيّة من يتحدّثها، وذكر مدرستي البصرة والكوفة في النحو.

(١) ينظر : السابق ص ٢٤، ٣٦، ٤٠، ٤٧، ٥٥

وأشار إلى التجديد الذي أصاب العربيّة بإسهام أمثال ابن المقفع وبشار بن برد – وهما فارسيان – في بعض مظاهر التجديد، فترجم ابن المقفع عدداً من الكتب الفارسيّة التي صارت من الكتب الأدبيّة الرفيعة عند العرب، وفي شعر بشار جدّد فيه باستعماله عبارات جديدة وأساليب حديثة، إلى جانب أوزان سهلة.

وذكر أمثلة أخرى على التجديد الذي حدث في اللغة، ومثّل على النقد اللغويّ الذي كان لدى العرب إزاء الأخطاء فيها، ومن انتُقِد باللحن في الحديث والرواية مثل حماد الراوية وجناد بن واصل، ومن ذكر باللحن من العلماء كأبي حنيفة.

أمّا ضعف دراسة العربيّة في المدينة، وانتشار اللحن فيها، فهو مظهر آخر من مظاهر تغيّر اللغة، وانتشار اللحن دليل على ذلك، كوقوع مالك بن أنس في اللحن وشيخه ربيعة الرأي، وعلماء الحديث الذين لم يهتمّ غالبيتهم بالنحو، وكذا بعض المشهورين ممن يحاول الحديث بالفصحى فيقع في اللحن.

أشار إلى أنّ تلك الأمثلة التي ذكرها للأخطاء اللغويّة تعد الأخبار الوحيدة عن اللغة الدارجة بين المثقّفين في العصر العباسي الأوّل[1].

اللغة العربيّة في عصر هارون :

ذكر رقيّ علوم اللغة في عصر هارون وما كان عليه العلماء من نشاط علميّ، وما كان عليه هارون من تشجيع للعلم وأهله، وذكر أمثلة على الدقّة في اللغة لدى العلماء، وما كان بينهم من خلاف حول صحة الألفاظ، مثل رأي ابن الأعرابي في الأصمعي وأبي عبيدة، وعدم اعترافه بهما، وذكر أمثلة على أخطاء ابن الأعرابي نفسه.

فأقدم أثرٍ لحركة (تنقية اللغة) هو كتاب (لحن العامة للكسائي) إذا صحت نسبته، وذكر الشكوك التي تدور حوله.

ومن مظاهر تميّز هذا العصر أنّ حركة **(تنقية اللغة) نضجت نضجاً تامّاً في عهد هارون**، وأشار إلى مخالفة بعض العلماء للأصمعي في آرائه اللغويّة التي أسهم فيها بتنقية اللغة.

(1) السابق ص ٥٩، ٧٧، ٩٠.

وذكر أنّ الشعر أسهم في تنقية اللغة، مثل شعر أبي نواس، وذكر خلوصه من اللحن، لكن منه ما أُخذ عليه لوقوعه في بعض المآخذ، ومثّل بأمثلة من شعراء آخرين وقعوا في أخطاء أخذت عليهم.

إلى جانب اللغة السليمة رأى التطوّر الذي نال الشعر في هذا العصر، فأشار إلى أنّ الثقة بالروايات تلك تدلّنا على أنّ **عصر هارون هو العصر الذي وجدت فيه لغة الشعب للمرة الأولى مساغاً في التعبير الأدبي**، ومثل بأمثلة على بعض الأشعار التي وردت في قوالب شعبيّة مثل شعر أبان اللاحقي في نظم كليلة ودمنة، وغيره من شعر الأدوار (المزدوجات) والمخمسات والموشحات ونحوها[1].

العلاقات اللغويّة في عصر المأمون وعقيدة الاعتزال الرسميّة :

وفيما بعد عصر هارون كان عصر المأمون العصرَ الذهبي للأدب العربيّ، ورأى أنّ **كتب الجاحظ أفضل ما يكشف عن العلاقات اللغويّة في أواخر القرن الثاني والنصف الأوّل من الثالث**، فمن ما عالجته من مسائل : اختلاف نطق الأصوات عند الناطقين بالعربيّة من غير العرب، وعيوب النطق التي تصيب اللسان عند النطق بالأصوات.

وتطرّق للتقعير في الكلام باستعمال الفصحى بألفاظ غريبة لا تفهم.

وذكر أنّ **لغة الأعراب كانت المثل الأعلى لمن يريد معرفة الفصحى**، ومثل على من أخذ عن الأعراب من العلماء.

كما أنّ لغة الأعراب أيضاً لم تخلُ من التطوّر والتجديد في القرن الثالث، فقد أخذ الكوفيون عن أهل السواد، وأُخذ عليهم أنّهم ليسوا خُلّصاً، فقد اختلطوا بغيرهم وغيّرتهم الحياة الجديدة، ومثّل عليهم بعمارة بن عقيل وهو عالم جليل أخذ عنه بعض علماء اللغة، ومع ذلك فقد عُدّت عليه مآخذ عديدة.

ومثل على الشعر الرفيع بشعر أبي تمام الذي يعد من الفحول، ومع ذلك لم يسلم من عدّة مآخذ في الألفاظ والمعاني والتركيبات.

وذكر أمثلة على تأثر أشعار المناسبات باللغة الدارجة، مثل شعر ابن زينب المراكبي والجماز البصري.

---

(1) السابق ص ٩٣-١٠٨

أمّا عن **لغة المثقفين في القرن الثالث** فصارت اللغة الدارجة على ألسنتهم تبتعد عن الفصحى كعدم الالتزام بالإعراب والأخطاء اللغويّة الأخرى[1].

العربيّة تصير لغة الأدب الفصحى (في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري):

أوضح أنّ اللغة العربيّة ضعفت وانتشرت الأساليب المولّدة فيها بعد أنْ بدأت الخلافة تضعف وانقسمت إلى دويلات صغيرة.

واستدلّ على انحطاط مستوى العلم لدى الناس بما قام به ابن قتيبة من اهتمام بالرقي بالمستوى اللغويّ لدى الناس بتقويم أخطائهم، والتأليف في المعارف الأساسيّة التي يحتاجها الناس، وتحدّث بشيء من التفصيل عن مؤلّفات ابن قتيبة التي اعتنى فيها بتقويم لغة الناس، وأشار إلى أنّ ابن قتيبة تبنّى اتجاه (تنقية اللغة العربيّة).

وذكر بعض الشعراء الذين لم يلتزموا بالمستوى المطلوب لمبدأ **(تنقية اللغة)** فوقعوا في أخطاء أخذت عليهم، مثل البحتري وابن الرومي وأحمد بن المدبر وغيرهم من الشعراء الذين لم يسلموا من تأثير اللغة الدارجة على شعرهم، وذكر أمثلة من أشعارهم.

أمّا اللغة الدارجة فذكر أنّ حالها كان أسوأ كثيراً لتسلط الأتراك، فأصبح أعيان الدولة يتكلمون الدارجة.

وبيّن أنّ الإلمام بالنحو لم يكن راسخاً في ذلك العصر لدى كثير من المتعلمين، وكان الحديث بالدارجة لا يسلم منه كثير من العلماء مثل ثعلب والأخفش الأصغر[2].

عربيّة الأدب (في القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي):

أشار إلى أنّ العربيّة الفصحى بقيت في القرن الثالث لغة الأدب بشتى أنواعه، أمّا لغة الخطاب فنالها التغيير مع بقاء أثر الفصحى فيها.

أورد رأي قدامة بن جعفر في الفرق بين الدارجة والفصحى في الاستعمال في ذلك الزمن، فكانت الفصحى لغة العلماء والمثقفين، والدارجة لغة العوامّ،

(١) السابق ص ١١٩–١٣٧
(٢) ينظر: السابق ص ١٣٨–١٤٥

إلاّ في حكاية النوادر وألفاظ السفهاء فإنّ العلماء يوردونها كما وردت من قائلها ليبقى أثرها المطلوب.

وأورد رأي قدامة في نقاء اللغة، فالفصحى لا تتمّ إلاّ لأعرابي نشأ لا يسمع غيرها، أمّا من اختلط بالحاضرة فلا بد أنْ يقع في اللحن، وكذا تكون الفصحى للمولّدين الذين تأدّبوا وتعلموا النحو واللغة، أمّا غير هذين النوعين فلا يسلم من اللحن ولذا كثر وانتشر.

وذكر آراء قدامة في الإرشاد العملي إلى الأسلوب الجزل في كتابه (جواهر الألفاظ) سواء ما يتعلق باللفظ كالسجع واعتدال الوزن، أم بالمعنى كالانسجام بين القالب والمادّة بحيث يتعانق التعبير اللغويّ مع مجرى التفكير.

وأورد – موازناً – ذكر كتاب الهمذاني (الألفاظ الكتابيّة) الذي جمع الألفاظ التي يحتاجها الكتاب والمتحدّثون، وذكر بعض الفروق بينه وبين كتاب قدامة.

وذكر أيضاً كتاب الألفاظ لابن السكيت الذي جمع فيه كثيراً من الألفاظ الغريبة والمهجورة، في حين أنّ قدامة اقتصر على ما يحتاجه الكاتب.

وفي القرن الرابع تحول النثر الفنّي إلى بريق لفظي أجوف، يعتني الناس فيه باللفظ ويرفعونه فوق المعنى، فارتفعت قيمة السجع[1].

العربيّة ولهجات البدو (في القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي)[2]:

أشار إلى أنّ لغة البدو كانت لفترة طويلة النموذج المحتذى، وفي القرن الرابع استمرت لغة البدو في خلوصها، وأصبحت العربيّة الفصحى لغة للكتابة، وقطعت جميع أشواطها ولم تعد قابلة للزيادة.

نقل كلاماً للهمذاني عن الصلات اللغويّة في جنوبي الجزيرة نهاية القرن الثالث، حيث وجدت الحميريّة في بعض مناطق اليمن إلى جانب لهجات عربيّة عديدة تتفاوت في فصاحتها، وذكر أنّ النظرة إلى لغة البدو نظرة الإكبار قد تغيّرت، فأصبح الناس ينظرون إليها على أنّها مشتملة على الغريب والوحشي.

---

(1) السابق ص ١٥٠–١٥٨

(2) السابق ص ١٦٠–١٧٣

العربيّة واللغة المولّدة (في القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي)[1]:

نتج عن انحلال الدولة العباسيّة إلى دويلات وتحرّرها من سلطان بغداد أنْ تحرّرت اللغة كذلك، فانضمّت لهجات كل إقليم بعضها إلى بعض، وتألّفت مجموعات من اللهجات لكلٍ منها مزايا خاصة تميزها عن اللهجات الأخرى، وأشار إلى بيان المقدسي في كتابه عن تلك اللهجات التي هي من العربيّة المولّدة، بينما بقي للفصحى قيمتها.

أشار إلى أنّ إتقان العربيّة أصبح أمراً مكتسباً، فصار الرجل يعدّ فصيحاً إذا سلم من الخطأ في مراعاة الإعراب والتصريف، ولا يعد من اللحن إلاّ ما اصطدم بقواعد النحو، أمّا الاختلاف في الاستعمال اللغويّ بين القديم والحديث فليس من اللحن، ومثل بأمثلة عديدة من شعر المتنبي وغيره تدلّ على أنّ الاستعمال المولّد أصبح معهوداً.

ذكر ما رأى أنّه أمارةٌ ظاهرةٌ – من شعر المتنبي – على طابع العربيّة المولّدة، وهي تأليف الجمل والألفاظ على وجه اختياري إراديّ متصنّع.

وممّا ذكره أنّ اللحن اللغويّ في شعر المتنبي لم يلاحظه الصاحب بن عباد وهو الذي آخذ المتنبي على أشياء كثيرة، واستدلّ من هذا على ظاهرة عامة في مواقف الأدباء في أوائل العصر الإسلامي الأوسط من مسألة الفصاحة وسلامة اللغة.

استعمال اللغة الدارجة (في أشعار القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي)[2]:

ذهب إلى أنّ شعر المناسبات أكثر تأثراً بالعربيّة المولّدة من الشعر الفنّي الرفيع، ومثّل على ذلك الشعر بما احتوت عليه (يتيمة الدهر) للثعالبي من أشعار القرن الرابع، وخص منها أشعار ابن الحجاج التي تحللت من أساليب الشعر القديم والألفاظ الرفيعة، واستعملت الألفاظ الوضيعة من لغة الشحاذين ونحوهم، وكثرت الألفاظ الفارسيّة فيها، وذكر أمثلة عديدة على مخالفته قواعد النحو.

---

(1) السابق ص ١٧٤–١٨٨

(2) السابق ص ١٨٩–١٩٧

أشار إلى حالتين متقابلتين : حالة الشعر في الشرق حيث كان التحرر في الموضوع – كما سبق ذكره – فكان التجديد في المعاني واضحاً، وحالة الأندلس حيث كان التحرر في القوالب، فاخترعوا الموشح، فكان التحرر من الأوزان الموروثة، إلى جانب اشتمال "الخرجة" في الموشح على عبارات دخيلة وكلمات أعجميّة، وتكون في أسلوب ملحون مجرّد من الإعراب.

كانت نظرة فوك إلى العربيّة نظرة فاحصة في القرن الرابع، استطاع بها ملاحظة التغيرات التي أصابتها، والفروق بين مراحلها، فاتّضحت لدينا حياة العربيّة وهي تتغيّر في عدّة ميادين.

وصف المقدسي للصلات اللغويّة في المحيط الإسلامي إبان القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي[1] :

تحدّث عن أبي عبد الله محمّد المقدسي وكتابه (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم)، وأثنى على الكتاب لما فيه من وصف الدول والأقاليم، واستعماله في وصف كل إقليم لغة ذلك الإقليم، وطريقة أهله المثقفين في الكلام، واستعماله في الحديث عن غير الأقاليم لغة الشام لأنّها إقليمه الذي نشأ فيه.

وذكر أحكام المقدسي بأنّ أصح العربيّة في المشرق، أي في فارس لأنّهم يتكلفونها تكلفاً ويتعلمونها تلقّفاً، وذكر أوصافه للعربيّة في أغلب الأقاليم وأحكامه عليها بالفصاحة أو عدمها، وما تتميز به الأقاليم من ظواهر لغويّة خاصة، ويذكر الألفاظ المترادفة في بلاد مختلفة.

وذكر عناية المقدسي أيضاً بغير العربيّة من اللغات في العالم الإسلامي مثل الفارسيّة، فذكر الفروق بين أقاليم فارس فيما يتعلق بلغتهم الفارسيّة في أصواتها وطريقة نطقها.

وتحدّث فوك عن لغة المقدسي نفسه في كتابه وأوضح أنّها مولّدة، وذكر كثيراً من الألفاظ التي استعملها في كتابه استعمالاً مولّداً.

وذهب إلى أنّ وصف البلدان والشعوب الإسلاميّة ليس من السهل اليسير بوسائط اللغة العربيّة القديمة، فقد جدّت كثير من المهن والحرف والصناعة وغيرها من مظاهر الحياة اليوميّة، فكان التعبير عنها بالمصطلحات المتعارفة.

---

(1) السابق ص ١٩٨–٢١٤

- ذكر أنّ الكتاب نشره دي خويه، واعتمد على مخطوطتين متغايرتين، فكثيراً ما تقدّم إحداهما صيغة شعبيّة والأخرى صيغة فصيحة مكانها.

أخيراً ذكر أنّ المقدسي كان يلقي وزناً للأسلوب المجوّد المتنخّل، في الوقت الذي كان الكتّاب يتخلون عن كل طلاء بلاغي، ويستخدمون لغة تعدّ من العربيّة المولّدة في قوالبها الداخليّة وثروتها اللفظيّة، لكنّهم مع ذلك لم ينزلقوا في الشعبيّة الدارجة، لكونهم ما زالوا يعيشون في جو التراث الحي للثقافة الإسلاميّة والتربية اللغويّة، وهو ما جعلهم محصّنين قليلاً بسياج من قوانين النحو.

ومثّل على ما مضى بلغة ابن النديم في (الفهرست)، فهي مولّدة في غالبها.

اللغة العربيّة في عهد السلجوقيين[1] :

ذهب إلى أنّ مرحلة (عربيّة الأدب الفصحى) بدأت في الثلث الأوّل من القرن الرابع الهجري – في أوائل العصر الوسيط (الأوسط) مع الانحلال النهائي للدولة العباسيّة.

ومع إنشاء السلجوقيين دولتهم صارت الفارسيّة لغة البلاط والسفارات الرسميّة والسياسة والأدب والشعر، وبقي للعربيّة قيمتها لكونها لغة القرآن والدين، فاهتمّ السلاجقة بنشر التعليم بالعربيّة وتشجيع العلماء، ومثل بأبي زكريا التبريزي الأستاذ في المدرسة النظاميّة ببغداد، وكتبه ومنها شرحه لحماسة أبي تمام، وهو شرح لتلاميذه الذين احتاجوا إلى شرح سهل لكل بيت ببيان الغريب والإعراب والمعنى، وذكر اختلاف آراء الشراح السابقين، ويلاحظ أنّ طريقته تهدف إلى سدّ حاجات التعليم، وكذا أبو منصور الجواليقي (٤٦٦– ٥٣٩) الذي اهتمّ بمتن اللغة وألف كتابه (المعرّب) الذي يعد مختصراً لأعمال من سبقوه، وكذا شرحه لأدب الكاتب.

وأشار إلى أنّ الحريري (ت ٥١٦) كان يمثل مبدأ (تنقية اللغة العربيّة) بتأليفه (درة الغواص في أوهام الخواص) فاعتنى بأخطاء الطبقة العليا من الناس، ورأى أنّ الأخطاء التي لاحظها كثير منها لاحظها ابن قتيبة قبله بقرنين ونصف في كتابه (أدب الكاتب).

---

(١) السابق ص ٢١٥–٢٣٧

ومثّل بأمثلة عديدة من الأخطاء من كتاب الحريري تدلّ على ضعف شعورهم باللغة، مثل ترك نون النسوة، والتنوين وأخطاء أخرى.

وأشار إلى أنّ الحريري في حربه على العربيّة المولّدة يمثل مذهب البصريين المتطرف المتزمت في (تنقية اللغة)، ومثل بأمثلة عديدة على آرائه المتشددة.

وذكر أنّ كتاب الحريري حظي باهتمام كبير فيما جرى من اختلاف حول آرائه فيه.

وذكر ابن بري (٤٩٩–٥٨٢) وجهوده في تنقية اللغة بتأليف عدّة كتب اشتملت على آراءٍ حول لغة معاصريه.

وفي كشفه عن حال العربيّة ذهب إلى أنّ الإحساس اللغويّ تجاه سلامة اللغة تلاشى، حتى عدّ بعض النحاة ظواهر مولّدة من اللغة الفصحى، لكونها وردت في حديث نبوي، ومثل على تلك الظواهر.

وذكر مسألة الاستشهاد بالحديث، فذكر أنّ أوّل من اعتمد على الحديث في الاستشهاد (ابن خروف الأندلسي) المتوفى في أوائل القرن السابع، وتبعه ابن مالك في العناية بالحديث، ثمّ الأستراباذي الذي شرح كافية ابن الحاجب، وتوسّع في الاستشهاد بأقوال أهل البيت.

ذكر التغيّر الكبير الذي أصاب العربيّة عند أهلها فضعف مستواها وكثرت الأخطاء وانتشرت اللهجات المولّدة.

ومثل على تمكّن المولّدة والضعف في الفصحى بأسامة بن منقذ، فقد ترك الأسلوب الأدبي الذي في شعره عندما كتب كتابه عن حياته، فغلبت عليه اللغة السهلة المولّدة.

ومثل بابن يعيش في شرحه المفصّل فكان أسلوبه ركيكاً بعيداً عن الأدب، وخلص من ذلك إلى اختلاف لغات الكُتاب في المشكلات التي تظهر في لغاتهم.

أشار فوك إلى أثر الغزو المغولي عام (٦٥٦) على بغداد، ثمّ بروز مصر وما تميزت به من ثراء ساعد على نهضة أدبيّة استمرت قرنين من الزمان، وزال ذلك الثراء بعد اكتشاف البرتغاليين رأس الرجاء الصالح وزوال تميّز مصر التجاري، وهو ما كان سبباً لفقد سلطانها واستيلاء العثمانيين عليها سنة (٩٢٣هـ ١٥١٧م)، كما استولوا على أكثر البلدان العربيّة، وذكر أنّ هذه الفترة امتدت إلى آخر القرن التاسع عشر، وتعدّ من أضعف قرون التاريخ العربيّة من الناحية اللغويّة.

حركة تنقية اللغة في العصر الحديث :

كان للمرحلة التي بدأت بحملة نابليون أثر ضار – في البداية – على اللغة، فانتشرت الكلمات الأعجميّة الدخيلة، إلاّ أنّ حركة مضادة قامت لتنقية اللغة فطبعت أعداد كبيرة من كتب اللغة والمعاجم، وظهر الاهتمام بتصحيح الأخطاء ووضع بدائل عربيّة للكلمات الأعجميّة، وأشار هنا إلى جهود مجمعي القاهرة ودمشق.

اهتمّت حركة تنقية اللغة بنقدها وسائل التعبير، ووضع مواد عربيّة للمعاني، أمّا بواطن القوالب العربيّة فقد تأثرت باللغات الأجنبيّة، ومثل بترجمة معنى أوربيّ إلى العربيّة، ووضع كلمات عربيّة في تركيب أجنبي، ومثل بقولهم : تحيّة قلبيّة، وبيّن أنّ النسبة لا تجوز إلى الأعضاء الجسميّة، كما أنّ التحيّة لا تنسب عند العرب إلى القلب – الذي هو موطن الشجاعة والعقل – وإنما تنسب إلى الكبد أو الضلوع أو الأحشاء.

وذكر أنّ الترجمة المعنويّة تقرب الشقّة بين العربيّة الحديثة واللغات الأوربيّة الراقية، بحيث يمكن عَدّ العربيّة عضواً في الرابطة اللغويّة الأوربيّة.

ووقع التأثر باللغات الغربيّة في اللهجات العاميّة، بسبب انتشار الصحافة في مناطق لا تعرف سوى العاميّة، إضافة إلى وسائل الإعلام والفنّ.

وتوقع أنْ تصبح العاميّة المصريّة القاهريّة المثل الأعلى في العالم العربيّ لتقدّم مصر، حتى تصبح لها المكانة التي كانت لها في عهد المماليك في القرنين السابع والثامن.

وذكر أنّ العربيّة الفصحى تقف في وجه الدعوات واللهجات العاميّة لما لها من مكانة، ولأنّ التراث العربيّ كُتب بها، كما أنّها هي القادرة على أنْ تكون رباطاً عاماً في البلاد العربيّة، وتكون رمزاً لوحدة العالم الإسلامي.

تطبيق لغويّ :

اكتمل كتاب فوك، وقد تتبّع فيه تطوّرات العربيّة في عصور عديدة، حتى وصل إلى عهد السلاجقة في القرن الرابع، وما آلت إليه العربيّة، ومثّل لحالة العلماء في تأثّرهم بالمولّدة والعاميّة، وضرب أمثلة من القرن السادس الهجري.

ثم ما أصاب العربيّة من هجوم المغول على العالم الإسلامي، ثمّ سيطرة الدولة العثمانيّة على أكثر البلاد العربيّة، وما أصاب العربيّة بسببه من ركود

وضعف، إلى أنْ بدأت النهضة اللغويّة في العصر الحديث، بسبب تهديد اللغة العربيّة بالألفاظ الأجنبيّة الدخيلة بعد حملة نابليون على مصر.

انتهى تتبّع فوك لتطوّر العربيّة عند مشارف العصر الحديث، ويكون قد قدّم سيرة متسلسلة للعربيّة عبر القرون.

وفي نهاية كتابه ألحق به تطبيقاً لغوياً لمادّة (لحن) ليبيّن للقارئ أنّ مدلولها تغيّر عن المعنى الأصلي إلى معانٍ عديدة، أحدها دلالته على الخطأ في اللغة.

ويأتي هذا التطبيق متتبّعاً فيه المؤلّف تطوّرات هذه المادّة، ليكون تتبّعاً عملياً بعد تتبّعه تطوّرات اللغة بعامّة تتبّعاً نظرياً.

مادّة (لحن) ومشتقاتها[1] :

قدّم فوك تطبيقاً على مادّة من المواد اللغويّة، مثالاً على تطوّرات المعنى عبر العصور التاريخيّة، وهو في تتبّعه لمعاني المادّة يتّخذ المنهج التاريخيّ في دراسته اللغويّة، فبعد أنْ قدّم دراسة نظريّة تاريخيّة – في الموضوعات السابقة – بسرد التطوّرات التي طرأت على العربيّة، أتى هنا بمثال واحد على التطوّر، ليكون أنموذجاً على اللغة كلها.

وسأستعرض المعاني التي ذكرها للمادّة، محاولاً بيان ما اشتملت عليه من إشارات مهمّة :

- **المدلول الأصلي لـ (لَحَن) : مالَ.**

لَحِنٌ : سريع الميل والالتفات أي : حُوّل قُلّب، ومعناه الفطن الأريب.

قال لبيد :

مُتَعَوّدٌ لَحِنٌ يعيد بكفّه * قلماً على عُسُبٍ ذَبَلْن وبانِ

- **لَحِنَ : فَطِنَ، ومصدره : اللَّحَن**، كقول قعنب بن أم صاحب :

وسوف يَعْرِفهم ذو اللّبِّ واللَّحَنِ

وذكر ورود اللَحْن : مصدر : لَحَن، بمعنى الإصابة والفطنة.

---

(١) السابق ص ٢٤٣–٢٥٥

◆ **أفعل التفضيل : أَلْحَن** : ورد في الحديث : "... فلعل بعضكم أنْ يكون ألحن بحجته من بعض" أي أبلغ، وأوضح معناه بأنّه التعبير بصورة مخالفة للمألوف بوجه عام[1].

ويدخل في هذا الغناء، بمعنى أنّ اللحن غالباً هو النغمة المخالفة للمألوف في أصوات الغناء.

◆ أشار إلى **استعمال (اللحن) مجازاً في هديل الحمام وغنائه**، واستشهد عليه بعدّة أبيات شعريّة.

واستشهد على مجيء (لاحِنٌ) على صيغة اسم الفاعل بمعنى حَسَن الصوت، بالمثلين : "أَلْحَن من الجَرادتين" و "أَلْحَن من قَينتي يزيد".

لَحّن : رتّل بالنغم القرآن.

تَلْحِين (جمعه تَلاحِين) : طريقة الغناء، أو النغمة الرئيسيّة، وهو اصطلاح من اصطلاحات الموسيقى.

◆ ويأتي اللحْن بمعنى : **النطق على أسلوب مخالف للمألوف، كما يُراد به طريقة التعبير بوجه عام.**

واستشهد على هذا المعنى بعدّة شواهد شعريّة، وأشار إلى وروده في أحاديث.

وأورد معنى لـ (لَحَن) هو : نطق بلغته الخاصة، واستشهد بثلاثة أقوال لعمر بن الخطاب.

وعقّب بأنّ الغالب استعمال اللحن للطريقة غير المألوفة في التعبير بوجه من الوجوه، وذكر من هذا المعنى التورية عن الشيء، واستشهد عليه بقول القتّال الكلابي:

ولقد لَحَنْت لكم لكَيْما تفهموا   ووَحَيْت وَحْياً ليس بالمرتابِ

واستشهد بشاهد آخر هو قول مالك بن أسماء صهر الحجاج في جارية :

مَنْطِقٌ صائبٌ وتَلْحَن أحياناً وخير الحديث ما كان لَحْنا

---

(1) فسّر الأزهري (ألحن) في الحديث بـ : أفطن لها وأجدل. تهذيب اللغة – تحقيق د. عبد الله درويش ٥/ ٦٢، الدار المصريّة للتأليف والترجمة.

♦ نبّه إلى أنّه اشتهر في الاستعمال المتأخر اللَحْن بالمعنيين : **الخطأ اللغويّ والغناء**، ونبّه إلى وهم الجاحظ في تفسير اللحن في البيت السابق بالخطأ في الكلام، وهو ممّا يستحسن من النساء، وقد نبّهه إلى وهمه العالمُ علي بن يحيى المنجم، ولكنّه لم يستطع إصلاحه في (البيان والتبيين) لانتشاره.

وأوضح أنّ شيوع كتب الجاحظ ممّا أسهم في نشر التفسير الخاطئ للجاحظ، ومثله ابن قتيبة في (عيون الأخبار).

وخطّأ بعض العلماء ذلك التفسير مثل ابن دريد والصولي، وابن الأنباري الذي خطأ مذهب ابن قتيبة في استحسان العرب لحن النساء، وذكر أنّ أبا حيان التوحيدي حاول تسويغ ذلك التفسير، مع عدم نفيه احتمال كون اللحن بمعنى الرمز والإشارة.

وفي إشارة تاريخيّة إلى المعنى ذكر أنّه ابتداءً من القرن الخامس درج الناس على فهم التفسير الصحيح للبيت وهو الرمز والإشارة، واستشهد لهذا المعنى بحديث بني قريظة وهو قوله عليه الصلاة والسلام :" فإنْ كان حقاً فالْحَنوا لي لَحْناً أعرفه ... ".

وكذا جعل ما جاء في رسالة أحد الأعراب إلى قومه يحذرهم الغزو من شواهد ذلك المعنى، وهو قوله :" قل لهم فليعروا جملي الأحمر وليركبوا ناقتي العيساء " أي ليتركوا عالية الصمّان ويرحلوا إلى صحراء الدهناء.

وكذا استشهد بالموضع الوحيد في القرآن الذي ورد فيه اللحن، وهو قوله عز وجلّ عن المنافقين : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[محمد:٣٠]

... " واستحسن هذا الشاهد القرآني فقال :" ولا يوجد أفصح ولا أبلغ ولا أنصع ولا أبين في إصابة المَحَزّ من ذلك التعبير : لحن القول، في وصف طريقة التعبير المعسولة التي لا يبدو في ظاهر جَرْسها سوء، التي يرمز بها أعداء محمّد إلى معانٍ يفهمها إخوانهم في الرياء والنفاق ".

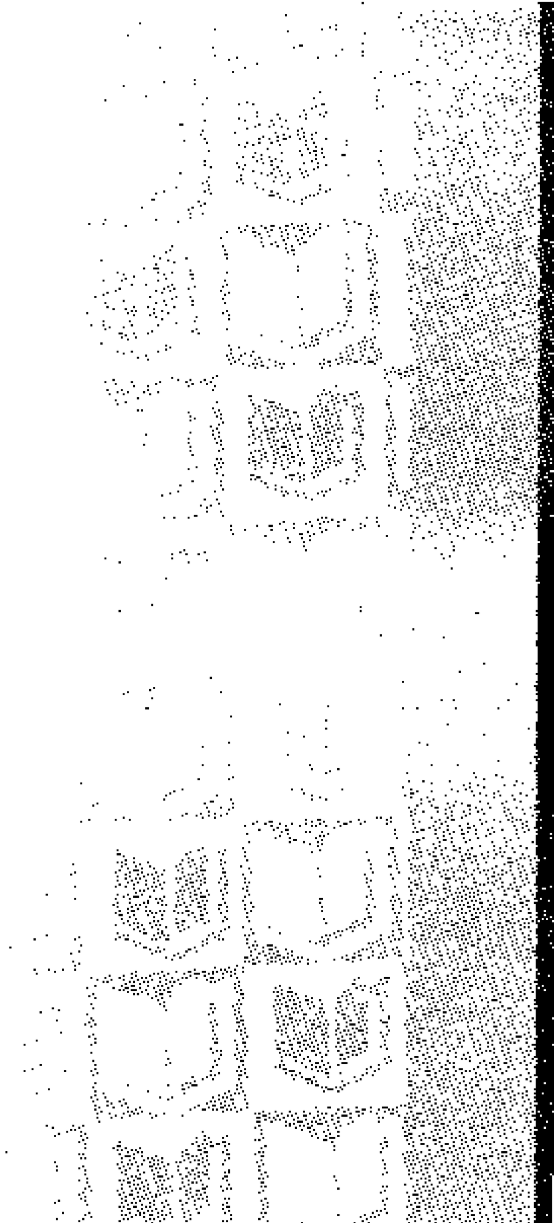
تتبّع فوك معاني (لحن) تتبّعاً يدلّ على إدراكه الفروق بين المعاني الدقيقة، وهو وإنْ لم يرتّبها تاريخيّاً على طريقة فيشر، لكنّه بطريقته لفت النظر إلى التغيّر الذي أصاب اللغة في معانيها عبر عصورها، فذكر المعنى المجازي، واستطاع ملاحظة زمن انتشار التفسير الخاطئ للبيت السابق، بسبب ذكر الجاحظ له في كتابه، ثمّ زمن انتشار التفسير الصحيح في القرن الخامس الهجري.

إنّ محاولة فوك تقديم صورةٍ متسلسلةٍ بالسرد التاريخيّ لحياة العربيّة وتطوّراتها، مع تقديم شواهد غزيرة، في مساحة زمنيّة واسعة من عمر العربيّة، ثمّ تقديم نموذج تطبيقيّ لمادّة لغويّة، يمثّلان نظريّته في التطوّر التاريخيّ للعربيّة، وملامح ذلك التطوّر.

من استعراضنا المفصّل لكتاب فوك اتّضح لنا الجهد الكبير الذي بذله للخروج بمراحل متوالية لتطوّرات العربيّة عبر التاريخ مع الاستشهاد على تلك المراحل، ذلك الجهد – مهما ظهر عليه من نقص – يدلّ دلالةً بيّنة على ما ذهب إليه من التغيّرات الكبيرة التي أصابت العربيّة في ألفاظها وقواعدها وتركيباتها، وهذه القضيّة وإنْ كانت تبدو من جانبٍ لا صلةَ لها بالمعجم، لكنّها في الحقيقة شديدة الصلة به لأنّها تتناول مادّة المعجم وهي الألفاظ، وتدلّ على مذهب صاحبها في المعجم ومادّته والعديد من قضاياه.

الفصل الثالث : دراساتٌ معجميّة

د- العربيّة الفصحى الحديثة بحوث في تطوّر الألفاظ والأساليب - المستشرق الأمريكي جاروسلاف ستتكيفتش



العربيّة الفصحى الحديثة بحوث في تطوّر الألفاظ والأساليب – ستتكيفتش Jaroslav Sttkevch [1]

تأتي هذه المحاولة لدراسة العربيّة المعاصرة من بين عدد من المحاولات في هذا الميدان، لكنّها تُعدّ من أبرزها، لأنّها لا تكتفي بجمع الألفاظ المعاصرة، بل تتعدّى الجمع إلى الدراسة والتصنيف، والبحث اللغويّ للظواهر في الألفاظ والأساليب.

يُعدّ هذا الكتاب استكمالاً لكتاب (العربيّة – يوهان فوك)، فحينما عالج يوهان فوك في كتابه تطوّر العربيّة من صدر الإسلام وإلى طلائع العصر الحديث، فإنّ ستتكيفتش عالج تطوّر العربيّة في العصر الحديث، ووضع صورتين واضحتين : صورة لتطوّر الفكر اللغويّ عند العرب في العصر الحديث وجهاد رجال النهضة من الأدباء والعلماء في تحديث العربيّة وجعلها وافية بمقتضيات الحياة، وصورة لتطّور العربيّة نفسها في ألفاظها وأساليبها، وأوضح أسباب التطوّر في الحالتين.

ورأى لتحقيق هاتين الصورتين أنْ يدرس موضوعاتٍ في ستة فصول:

الفصل الأوّل عن القياس : بداياته وأثره في إثراء اللغة، ثمّ معالجة المحدثين من اللغويّين هذا الموضوع، مثل أعضاء المجامع اللغويّة وآرائهم في القياس، ثمّ موضوع الاشتقاق وآراء المحدثين فيه وجهودهم في ذلك، لاشتقاق ألفاظ جديدة لمستجدات الحضارة، وذكر جهود المجمع اللغويّ بالقاهرة في هذا الموضوع.

وذكر أنّ الإجماع انعقد – فيما يتصل بمعالجة الكلمات الجديدة – على أنّ صوغ معجم جديد ينبغي أنْ يسير العمل فيه وفقاً لمبادئ ثلاثة:

- الاشتقاق من جذور موجودة.
- الاشتقاق بإلحاق مدلول جديد بمدلول قديم، إما من خلال توسّع استعاري دلالي (الوضع بالمجاز)، أو بإحياء المفردات العربيّة، بإضافة دلالات معاصرة إليها.

---

(١) باحث أمريكي من أصل أُكراني، مهتمّ بالعربيّة المعاصرة، نال شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، ببحث عن لغة الشعر والنثر العربيّ في العربيّة الحديثة عام ١٩٦٢م، وكتاب (العربية الفصحى الحديثة، بحوث في تطوّر الألفاظ والأساليب) ترجمه وعلّق عليه د. محمّد حسن عبد العزيز – دار النمر للطباعة – القاهرة.

- صياغة مفردات جديدة بما يُعرف بالاشتقاق المعنوي أو الاشتقاق بالترجمة.

ثم ناقش هذه المبادئ بالتفصيل مناقشة علميّة.

الفصل الثاني عن النحت : ذكر فيه قيمته وأثره في الثراء المعجميّ للعربيّة، ثمّ موقف القدماء والمحدثين منه، والخلاف في جوازه مطلقاً، أو إغلاق بابه والاقتصار على ما سمع من العرب.

وذكر المحدثين الذين أجازوه واستخدموه للمصطلحات العلميّة، مثل جورجي زيدان وإسماعيل مظهر وساطع الحصري، وذكر أنواع النحت.

الفصل الثالث عن تعريب الألفاظ : ذكر فيه قيمة التعريب في إثراء العربيّة، وذكر الخلاف فيه بين التشدد في منعه وإجازته، وممن عارضه محمود شكري الألوسي وأحمد علي الاسكندري ومصطفى صادق الرافعي، وممن دافع عنه محمود الخضري وعبدالقادر المغربي وأحمد زغلول وطه حسين ويعقوب صروف.

وذكر موقف القدماء منه، ثمّ معالجة سيبويه لهذه القضيّة وتفصيله فيها، ورأي الجوهري فيه، والفرق بين هذين الرأيين، فسيبويه يرى أنّ ما استخدمه العرب من الكلمات الأعجميّة معرّب سواءٌ غيّره العرب على أوزان لغتهم أم لا، أمّا الجوهري فيرى أنّ المعرّب ما غيّرته العرب على أوزانها.

وذكر نماذج من آراء المحدثين ومواقفهم من التعريب.

الفصل الرابع عن تطوّر الدلالة : ذكر فيه التطوّر الدلالي للكلمات العربيّة على مدى العصور، واختلاف المواقف من هذا التطوّر، ومعالجة اللغويّين لهذه الظاهرة، وذكر صور هذا التطوّر وأثر المجاز فيه، وأمثلة تطبيقيّة عليه.

الفصل الخامس عن تيسير النحو : ذكر فيه المحاولات التي جرت لتيسير النحو وأساليبها في ذلك.

الفصل السادس عن تعريب الأساليب : ذكر فيه أنّ دراسة الأساليب العربيّة لم يستغلّ على الوجه المطلوب، فما زال الميدان بكراً، واقتصرت الدراسات في أغلبها على اللفظ ومعناه المعجميّ، أمّا ميدان الأساليب فهو حافل بالتطوّر والتجدّد عن طريق المولّدين ومن يتكلم بأكثر من لغة، فينقل إلى اللغة العربيّة كثيراً من التراكيب، أو يكون أصله أعجمياً فينقل من

تراكيب لغته إلى العربيّة، مثل ابن المقفع الذي كان فارسياً تأثّر في كتابته بلغته الأصليّة.

واستمرت الأساليب الجديدة والتراكيب الأجنبيّة تدخل إلى العربيّة، لكنّها لم تأخذ حظها من الدراسة، وأبرز دراسة في هذا المجال محاولة إبراهيم اليازجي في (لغة الجرائد)، وجورجي زيدان في (اللغة العربيّة كائن حي)، وبالأخصّ فصل (التراكيب الأعجميّة)، وعبدالقادر المغربي في (تعريب الأساليب)، ومثّل بأمثلة كثيرة على تلك الأساليب، ثمّ صنف النماذج لتلك الأساليب إلى أربعة أبواب :

الباب الأوّل : أساليب معرّبة ذات تأثير في البناء النحوي، ومثّل بأمثلة عدّة وناقشها.

الباب الثاني : مترجمات حرفيّة من اللغات الغربيّة تتغاضى عن احتمال وجود مرادفات عربيّة، ومثل بتراكيب عديدة، مع ذكر أصلها.

الباب الثالث : أساليب عُرّبت بتوسيع مدلولاتها أو تجريدها، و مثل بأمثلة عديدة ودرسها.

الباب الرابع : تعريب الأمثال والمصطلحات، وذكر نماذج عديدة وعلق عليها.

ويختم المؤلّف كتابه بتعقيب على الفصل السابق بعنوان) تعريفات وتوقّعات)، ذكر فيه العلاقة بين العربيّة المعاصرة والقديمة، وذكر التطوّر الذي حدث في العربيّة وتراكيبها ممّا جعلها قريبة الفهم لعامة الناس، وجعلها أقل انضباطاً وأكثر مرونة، وأشار إلى أنّ هذا التطوّر جعل العربيّة أقرب إلى اللغات الغربيّة، وصارت الفواصل أقلّ ممّا كانت عليه من قبل.

يبدو الكتاب للمطّلع عليه غزير المادّة، بحاجة إلى إفراد دراسة مستقلّة له، وتظهر غزارته في عدّة جوانب منها : المفردات الكثيرة التي جمعها من الألفاظ الجديدة، سواء ما كان منها مشتقاً أو غير مشتق.

وبحسب ما يُقام عليه من دراسة متخصّصة أو غير متخصّصة تكون طبيعتها وعمقها، ودراستنا هذه – وهي دراسة جانبيّة غير متعمّقة، تسعى إلى الكشف عن جهد هذا المستشرق فيما يتعلق بالدراسات المعجميّة – لن تتعدّى الكشف عن جهده في جمع الألفاظ الجديدة وتصنيفها، ولن تتعدّى ذلك إلى دراسة تلك الألفاظ وصحّة اشتقاقها، وغيرها من قضايا عميقة،

ويكون هذا في دراسةٍ أكثر عمقاً، والهدف هنا هو إبراز جهده في الدراسات المعجميّة.

وتتضّح لنا من الاطلاع على هذا العمل نظرة دارسٍ غربيّ إلى العربيّة، وهي تتطوّر في العصر الحديث بنموّ مفرداتها نمواً داخلياً بالاشتقاق من ألفاظها، أو نمواً خارجياً بتأثير لغات أخرى عليها، ويبدو في تلك النظرة تأثر الدارس بعلم اللغة الذي اطّلع عليه بلغته، إلى جانب اطلاعه على لغات أخرى، ولذا تأتي تلك النظرة لتوقفنا على قضايا دقيقة لا ينتبه إليها العربيّ، لتمكّنه من لغته تمكّناً يصرفه عن ملاحظة ما يصيبها من تغيير وتطوّر.

وفي دراستي هذا العمل سأكتفي باستعراض ما له صلة بالمعجم، سواءً كانت صلة مباشرة أو غير مباشرة، فدراسته للألفاظ المشتقة في العربيّة الحديثة داخل في موضوعنا، لأنّ الألفاظ هي مادّة المعجم العربيّ.

الفصل الأوّل : القياس :

أهمّ قضيّة درسها في القياس قضيّة الاشتقاق، وما له من أثر في العربيّة الحديثة :

الاشتقاق من جذور عربيّة :

ذكر أنواع الاشتقاق الثلاثة : الصغير والكبير والأكبر :

الأوّل : الاشتقاق الصغير :

ذكر أنّه هو النوع الوحيد الذي ظلّ فعّالاً على امتداد تاريخ العربيّة، وهو الاحتفاظ بالأصول الثلاثيّة ثمّ البناء عليها.

ولتتبّعه أثر الاشتقاق في تنمية العربيّة، أبان أثره في العصر العباسي، فقد ساعد في خلق مجالٍ واسعٍ للمصطلح العلميّ لكل العلوم العربيّة أو المستعربة، مثل مصطلحات فقه اللغة والفلسفة وعلم الكلام.

وفي العصور الوسيطة المبكرة : أضيفت مادّة جديدة من المشتقات إلى ما هو موجود، وأحياناً تتجاوز المشتقات الحدود التقليديّة للقياس مثل :

– اشتقاق الفعل (تَمَذْهَبَ) من الاسم (مَذْهَب).

– صياغة النسب من أسماء المعاني بإضافة اللاحقة (يّه iyah) أو (نيه aniyah) مثل (**شعوبيّة، هويّة، ماهيّة، كيفيّة، روحانيّة**).

وفي إشارته إلى عربيّة العصور الوسيطة دليل على عنايته بتتبّع التطوّر التاريخيّ لألفاظ العربيّة، وملاحظة ما ينالها من تغيير.

ثم بيّن **تميّز بناء العربيّة** من حيث مناسبته لتطبيق منهج الاشتقاق القياسي، واستدلّ على ذلك بالجذر الثلاثي الذي يوفّر صوراً كثيرة، وذكر أنّ صيغ المصدر الأربعة والأربعين – التي يمكن أخذها من صيغة الثلاثي الأساسيّة – دليل مقنع على مرونة العربيّة.

وعن **مصدر الاشتقاق** أشار إلى القاعدة القديمة وهي أنّ الاشتقاق من الفعل فقط، وذكر ورود شواهد على الاشتقاق من الأسماء أو من أسماء الأعيان.

أمّا مجمع القاهرة فذهب إلى جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم.

وذهب المؤلّف إلى أنّ احتمالات الاشتقاق الاسمي أكثر عدداً وتنوّعاً من احتمالات الاشتقاق الفعلي، وعلّل رأيه بأنّ الاشتقاق الفعلي – نظريّاً على الأقلّ – محدود بخمس عشرة صيغة معياريّة، وذكر أنّه في الواقع تمثّل المشتقات الفعليّة نسبة بين ١٠ و ٢٥ في المائة من الجذر، والباقي من المشتقات الاسميّة.

وفي العصر الحديث كان الاشتقاق استجابة للتحدّي الكبير مع تطوّر الحضارة وتنوّعها، وكان من حسن الحظ أنّ العربيّة مهيّأة لمجابهة التحدي بثرائها المعجميّ ومرونتها الصرفيّة.

ومثّل لذلك الاتجاه بالمهندس المصري اللغويّ حسن حسين فهمي، حيث أوضح إمكانيّة الاشتقاق من الجذر (صهر)، وقدّم قائمة من المشتقات منه بلغت (١٩٦) مفردة.

وذكر اللجان المجمعيّة المتنوعة في مجمعي القاهرة ودمشق وجهودهما في جمع موادّ معجميّة خاصة بالعلوم والفنون، ومجالات أخرى كألفاظ الحضارة والحياة، وتقديم قرارات بما تقوم به.

وهو هنا يرصد الجهود العديدة في صناعة المعجم العربيّ، وهذه الجهود منها ما هو منظّم كالجهود المشتركة في المجامع، ومنها ما هو غير منظّم كالجهود الفرديّة التي بدأت برعاية محمّد علي في مصر، وكذا جهود المترجمين والصحفيين في إخراج كلمات جديدة أكثر ممّا أخرجته المجامع.

وذكر أنّه في التطبيق العملي لمبدأ الاشتقاق بالقياس معيار منظم هو الصيغ اللغويّة أو القوالب، ولكنّه فرّق بين الاشتقاق الفعلي والاسمي، فالقوالب الفعليّة

لها معانٍ أصليّة محدّدة تحديداً وافياً، ولقلّة عددها فاستخدام القياس فيها واضح لا يعتريه الخطأ.

أمّا في القوالب الخاصة بالأسماء المشتقة فمتنوعة إلى درجة كبيرة تسمح باستخدامٍ معياريّ مطّرد للقياس[1].

الاسم المشتقّ :

ذكر محاولة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة تحديد القوالب الاسميّة التي تستخدم قياساً للكلمات الجديدة، لكنّها لم تكتمل، وأشار إلى بعض الأوزان القياسيّة مثل (فَعَلان، فِعالَة، فُعال)، وذكر عدم الاتفاق على أوزان أسماء الآلة، ولكنّه ذكر القرار عن الأوزان الثلاثة (مِفْعَل، مِفْعال، ومِفْعَلة) وصوغها من الثلاثي قياساً، مع ما دار حولها من خلاف قديم وحديث، وفي التعبيرات الحديثة توسّع العرب في صيغ اسم الآلة لدقة المعنى اللغويّ المتصل بمعناها الأصلي، وذكر من الأمثلة لكلمات جديدة مقبولة : مِجْهَر، مِصْعَد، مِجْهار، مِذْياع، محطّة إذاعة، مِرْوَحَة، مِسَرّة.

مبادئ صناعة معجم جديد :

ذكر أنّه انعقد الإجماع – فيما يتصل بمعالجة الكلمات الجديدة في داخل المجامع أو في خارجها – على أنّ صوغ معجم جديد ينبغي أنْ يسير العمل فيه وفقاً لثلاثة مبادئ :

- الاشتقاق من جذور موجودة.
- الاشتقاق بإلحاق مدلول جديد بمدلول قديم، إما من خلال توسّع استعاري دلالي (الوضع بالمجاز)، أو من خلال إحياء المفردات الغريبة (غريب اللغة) ثمّ يُضاف إليها دلالات معاصرة، وإنْ لم تكن لها بها علاقة مباشرة.
- صياغة مفردات جديدة بوساطة ما يعرف بالاشتقاق المعنوي أو الاشتقاق بالترجمة، وهو يكمن في ترجمة المصطلحات الأجنبيّة، أي في صيغ وصفيّة مرادفة مفسرة[2].

---

(١) العربيّة الفصحى الحديثة ص ٢٣–٣٩

(٢) السابق ص ٤٠–٤٣

المبدأ الأوّل : الاشتقاق من جذور موجودة :

مثّل عليه من الاشتقاق الصغير، وذكر أنّ بعضها مشتقات جديدة، وبعضها نتاج للوضع بالمجاز.

من الأمثلة :

صِناعة : المعنى الحديث يتصل بالبراعة اليدويّة أو الفنيّة.

طِباعة : المعنى الحديث له اتصال ضئيل بالمعنى القديم، وهو فنّ صناعة السيف.

صَحافة : مشتق من اسم العين (صحيفة)، والمعنى الحديث لصحيفة اكتسبته بطريق الوضع بالمجاز.

نُكاف : بالمعنى الحديث توسّع لكلمة قديمة معناها (ورم في فكّ الجمل)، وهي ذاتها مشتقة من اسم العين (نُكْفَتان) : وهما عظمتان ناتئتان في فكّ الجمل.

سَوّاق : المعنى القديم (راعي قطيع)، والمعنى الجديد اشتقاق شكليّ من الجذر (ساق) وتوسّع مجازي للكلمة القديمة.

مِجْهَر ومِجْهار : أشار إلى الجذر (جَهَر الشيء : ظهر وتمكّن)، وذكر أنّ (مجهر) للآلة المعروفة يمثل اشتقاقاً مقيساً من الجذر المعنوي، و (مِجْهار) معناها القديم : الذي يتكلّم بصوت حادّ وواضح، ومعناها الحديث : مكبّر الصوت، وهو توسّع مجازي للمعنى القديم، وهي صيغة مبالغة تشير إلى المعنى الحديث، فانتقل المعنى من الشخص إلى الآلة توسّعاً.

مِصْعد : الكلمة الحديثة اشتقاق صغير لجذرها (صعد) مع وجود كلمة أخرى لصيغة اشتقّت قديماً وهي (مِصْعاد) : آلة أو طوق لتسلّق النخيل.

مِرْوَحة : معناها الأصلي : أداة يجلب بها نسيم الهواء في الحرّ، ومعناها الحديث توسّع مجازي.

وأشار إلى وجود بعض التعقيد عند تحقيق مبدأ الاشتقاق، مع أنّ الاشتقاق الصغير مشروع إلاّ أنّه ليس مسلّماً به دائماً.

وأورد عدداً من صيغ الأسماء والصفات كثيرة التكرار وتخضع للاشتقاق القياسي.

فمن صيغ اسم المكان : (مَفْعَل، مَفْعِل، مَفْعَلَة) :

مَصْنَع : قال عنها : ربما تعدّ توسّعاً دلالياً.

مَجْمَع : توسّع دلالي (أصله مكان الاجتماع).

مَسْرَح : أراد به المعنى الحديث.

مَأساة : اشتقاق حديث سليم من جذر فعلي.

مَقْصَف : مشتقة من جذر معنوي يعود إلى مرحلة ما بعد الفصحى القديمة [1]، ثمّ حدّده مجدداً إبراهيم اليازجي.

مَطار : توسّع دلالي، والمعنى القديم : موضع تطير منه أو إليه الطيور.

مَوقِف : توسّع دلالي، وأراد المؤلّف أنّ القديم لمكان الوقوف، والحديث خُصّص لوقوف السيارات مثلاً.

مَحَطّة : توسّع دلالي، المعنى القديم : مكان يوضع فيه شيء، أو مكان يستقرّ فيه.

صيغة (فَعّالة) التي تدلّ على آلة أو أداة أو مكان يظهر فيه شيء، استخدمت استخداماً موسّعاً في الاشتقاق الحديث، ومن الأمثلة عليها :

سيارة، دبّابة، حرّاقة، نفّاثة، برّادة، ثلاّجة، دبّاسة، وذكر أمثلة أخرى على وزن (فاعِلَة) : **طائرة، باخرة، شاحنة، حافلة.**

وكذا صيغ أخرى منها : **شَطِيرة، عَمِيل، عَمِيد، رَتيب، غَرير** (بمعنى غير مجرّب، غير محنّك)، أمّا القديم فهو (المخدوع).

وكذا كلمات جديدة على صيغة اسم الفاعل واسم المفعول المشتقة من صيغ فعليّة، وبخاصة من (فَعَّل) نحو : **مُحَرِّك، مُوَلِّد، مُلَوَّن، مُدَرَّج.**

وذكر أنّ **اسم الفاعل واسم المفعول من (فاعَل) و (تَفَاعَل)** استخدامهما قديم، مع أنّ نسبة تكرار هذه المشتقات – المستخدمة قياساً – اليوم أعلى من العصور الأولى.

---

(١) لعلّه عنى استعمال القصف للّهو، فقد قال عنه الفيروزآبادي : غير عربيّ. القاموس (قصف).

صيغة اسم المفعول من (افْتَعَل) – إذا استخدم اسم مكان – عظيمة الشيوع في العربيّة الحديثة، ومن الأمثلة عليه :

مُستَوى : مشتقّ من المعنى القديم لفعله (استوى) : أصبح مستوياً أو مساوياً لشيء...والتوسّع الدلالي للمعنى الحسّي أصلاً للكلمة (مستوى) توسّع حديث، وهي في ذاتها تستخدم على الحالين : حسّياً وتجريدياً، فيقال : مستوى الماء ومستوى الثقافة الشعبيّة.

مُجْتَمَع : لوحظ المعنى القديم (مكان الاجتماع) عند تسجيل المفردات الحديثة، وهي – أي كلمة (مجتمع) –لم تصبح شائعة حتى وقت قريب حوالي ١٩٣٠م.

مُجْتَلَد : ميدان، ساحة، اقترح مجمع القاهرة هذه الكلمة عام ١٩٣٦، واستشهد بها المؤلّف هنا كمثال للاستخدام المنهجي لقالب الفعل (افتعل)، ومع هذا لم تصبح مقبولة في الاستخدام الأدبي.

مُجْتَلَى : ذكر أنّه ليس شائعاً ضرورة، وإنْ كان شفافاً سياقاً، وقد استخدمها نجيب محفوظ في قوله : " كانت قهوة أحمد عبده... مجتلى للمتأمل".

ونبّه إلى أنّ النشاط الحديث لحركة الإثراء الدلالي للغة العربيّة يمتدّ عبر كل الأشكال والصيغ في طراز متجدّد وغير منضبط انضباطاً شكلياً واضحاً.

وذهب إلى أنّ بعض الكلمات الجديدة التي تجيء على صيغة من صيغ المصدر تحافظ على نمط من المنطق اللغويّ، ولهذا تعدّ مثل هذه الكلمات المصدريّة توسّعات دلاليّة أكثر من كونها كلمات جديدة تماماً، وهذه أمثلة لذلك، منها :

ارْتِسامات : بمعنى انطباعات، استخدمها شكيب أرسلان.

تألّق : اقترحها إبراهيم اليازجي.

تَصَلُّب : صاغها مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة عام ١٩٣٦م، وذكر كلمة أخرى تدلّ على هذا المعنى هي (عدم التسامح).

تَعَصُّب : أشار إلى المعنى القديم لها وهي دلالتها على (العصبيّة)، وذكر معناها الحديث وهو الانفعال.

ثَوْرَة : أوضح أنّ هذه الكلمة استخدمت بمعنى الهَيَجان والغضب والتمرّد والسخط في نهاية القرن التاسع عشر[١]، وذكر أنّ مترجمي مدرسة الألسن في عهد محمّد علي استخدموا كلمةَ (تغيير) بدلاً من (ثورة)، واقترح (إلياس بقطر) مصادر مثل : تغيير، تقلّب، انقلاب، قَوْمَة.

كُهَيْرِب : اقترح حسن حسين فهمي أنْ تكون بديلاً عن (electron)، وأشار المؤلّف إلى أنّه استخدام لصيغة التصغير في الاشتقاق [٢].

اشتقاق صفات وأسماء معانٍ بواسطة ياء النسب :

ذكر أنّ الأمثلة كثيرة منها : **شيوعيّة، اشتراكيّة، مسرحيّة، العشرينيّات، أسبقيّة، عضويّ[٣]، وصوليّ، هروبيّ.**

رأيه في كثرة المترادفات :

ذهب إلى أنّ المعجم العربيّ الحديث يعاني من غزارة المفردات المترادفة، وخاصة في العلوم والتكنولوجيا، وأشار إلى أنّ الجهود المشتتة للأفراد والمجامع في إنتاج المصطلحات الحديثة قد تؤدي إلى تراكم المترادفات تراكماً لا فائدة فيه.

ومثل بالمترادفات المقترحة لـ (brake)، فقد جمع مصطفى الشهابي ما لا يقل عن إحدى عشرة كلمة لها وهي : الكمّاحة (اقترحها مجمع القاهرة)، الموقف (في العراق)، ماسك، مكبح (في سوريا)، اللجام (في معجم النجاري الفرنسي العربيّ)، الحكمة (في معجم بيلو الفرنسي العربيّ)، الضابطة، الكابحة (في معجم إلياس الإنجليزي العربيّ)، الميقف (في كتاب للمصطلحات العلميّة)، الفرملة (عاميّة سجلها مجمع القاهرة)، الفران (عاميّة سوريّة)[٤].

---

(١) جاء في القاموس (الثور) : " الثور : الهيجان ...، وهو هنا جاء مذكراً، و (ثورة) مؤنثة.

(٢) بيّن المترجم أن حسن حسين فهمي استحسنها ولكنّه أبان أن الكلمة اللاتينية تغلبت على اللفظ العربيّ وذاعت وأزالت الكلمة العربيّة عن طريقها، واقترح الكلمة مجمع اللغة عام ١٩٣٥ ووافق عليها مجلسه في العام نفسه. ينظر : محاضر الجلسات ٢ /٣٢٧–٣٢٨

(٣) ذكر أنها ربما استخدمت في العلوم، وربما خضعت للاستخدام الأدبي مثل : إذا كانت اللغة كائناً عضوياً حياً.

(٤) العربيّة الفصحى الحديثة ص ٤٤–٥٩

المبدأ الثاني : الاشتقاق بإلحاق مدلول جديد بمدلول قديم:

سماه التوسّع المجازي أو الوضع بالمجاز، وذكر أنّ هذا المنهج يكشف عن فعالية التطوّر التاريخيّ للكلمة العربيّة : (The etymology of Arabic) [1]

وأبان أنّه ليس منهجاً جديداً لأنّ كثيراً من مصطلحات علم الكلام العربيّ والفلسفة والعلوم مدينة بوجودها لهذا المنهج.

وأشار إلى أنّ معظم المفردات الجديدة التي نتجت عن هذا المنهج صدرت عن مترجمين أو صحفيين أو كتاب أو شعراء قبل صدورها من المجامع والمعاهد بوقت طويل.

ومثّل بأكثر المفردات شيوعاً في المعجم الحديث، ومنها :

أدب، جريدة، مجلّة، بيئة، قطار.

وذكر أنّ سليمان البستاني (١٨٥٦–١٩٢٩م) من أكثر من استخدم هذا المنهج بثبات، وإليه يعود الفضل في ابتكار مصطلحات أدبيّة، مثل : **ملحمة، قصصيّ، شعر الملاحم.**

جعل مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة التوسّع المجازي طريقاً مفيداً لتزويدنا بمعجم جديد للاستعمال العام أو العلميّ عندما يصعب استخدام الاشتقاق الجذري الشكلي، للحاجة إلى مفردات تخضع لموازين الفصحى لتحلّ محلّ كلمات غير فصيحة.

ويكون ذلك وفقاً لرأي بعض المجمعيين بوضع كلمة من غريب اللغة لتعبّر عن مدلول الكلمة العاميّة أو الأعجميّة، لأنّ هذا المسلك يقلل من وضع كلمات جديدة في المعجم العربيّ، وفضّل أصحابُ هذا الرأي استخدام الغريب على إضافة معانٍ جديدة إلى الكلمة القديمة المستخدمة إلى اليوم، لأنّ هذا المسلك سيجنب من مشكلات دلاليّة خاصة بالاشتراك.

ومن شروط أصحاب هذا المنهج **وجود مناسبة بين المعاني الجديدة ومعاني الجذور الأصليّة للكلمات القديمة.**

وذكر أنّ أعضاء المجمع الغربيين كانوا أكثر تحفّظاً وحذراً فيما يتصل باستخدام الكلمات القديمة المهجورة لمعانٍ حديثة، لأنّ ذلك – في رأيهم –

---

(١) في كتاب العربيّة الفصحى الحديثة : (Arabic of etymology) ص ٦٠ والصحيح ما أثبتّه.

يعني إفقار اللغة العربيّة في وظيفتها الأدبيّة. (تراجع المحاضر ٢/٧٦، ٧٩، ١٤٢–١٤٣، ١٦٦–١٦٧).

وعن موقف المجمع السابق من قضيّة المجاز – وهو موقف نظريّ – أوضح أنّه لم يكن له تأثير مباشر على حركة الكلمات الجديدة، فكثير منها ممّا اقتُرح وفقاً لهذا المنهج لم تحظ بقبول أدبي أو علميّ، وأورد بعض الأمثلة :

– كلمة (**إرْزِيز**) وهي تعني قديماً صوت المطر أو صوت العاصفة أو الرعشة، استعملها أحمد الإسكندري للدلالة على (telephone) وأصبحت مثلاً للسخرية.

– المناقشات التي دارت لإيجاد كلمة واحدة تدلّ على ما يدلّ عليه التركيب (**ناطحة السحاب**) – فكانت قاعدة المجمع أنّ الكلمة الواحدة تفضل على كلمتين – ودارت المناقشات حول اقتراح ثلاث كلمات هي (**طِرْبال، أُطُم** – وهما تدلان على البناء العالي –، **صَرْح** : للمعنى نفسه).

وبعد مناقشات رُفضت الأوليان لأنّهما من أصل غير عربيّ وتبنّى المجمع (صَرْح).

وضع المجمع (**جَمّاز**) محلّ العاميّة الأجنبيّة الأصل (ترام)، ثمّ قبل المجمع هذه الكلمة بعد إخفاق المحاولة.

اقترح المجمع (**أَتِيّ**) وهو الأنبوب لدفع الماء للدلالة على (siphon)، غير أنّها لم تحظ بالقبول، وشاعت العاميّة (شَفّاطة).

اقترح عبد القادر المغربي الكلمة العربيّة (**قَشْوَة**) وهي قُفّة من خوص تضع فيها المرأة قوارير العطر وغيرها، بديلاً عن (تواليت)، ولكنّها لم تحظ بالقبول.

اقترح المجمع كلمة (**زَفْزافة**) وهي الريح الشديدة الهبوب في دوام، للدلالة على (motorcycle)، وشاعت (الدرّاجة الناريّة والعجلة الناريّة) مع أنّهما جاءتا من تغيرات دلاليّة لكلمتي (عجلة) و (دراجة).

ومثّل على توسعات مجازيّة ناجحة بكلمة (**خَلِيّة**) للدلالة على (cell)، ومعناها القديم (خليّة النحل).

كلمة (**إضْبارة وضِبارة**) ومعناها القديم : حزمة من الورق أو الكتب.

كلمة (**صَوْمَعة**) ومعناها القديم : منار الراهب، ومعناها الحديث مبنى يُحفظ فيه علف الدوابّ[1].

والمؤلّف هنا لم يكتف برصد الجهود الحديثة دون إدراك لها، بل استطاع أنْ يلاحظ الفرق بين الجهود التي نجحت وشاع استعمالها، وما لم يكتب لها النجاح.

المبدأ الثالث : الاشتقاق المعنوي أو الاشتقاق بالترجمة :

أراد به العبارات المركّبة التي كانت ترجمات خالصة لنماذج من اللغات الأوربيّة، بسبب حركة الترجمة المكثّفة في القرن التاسع عشر وانتشار الصحف، ولذا توجد فروق كثيرة من بلد إلى آخر ومن كاتب إلى آخر في تفضيل عبارة على أخرى، لأنّ صياغتها كانت عرضة لأهواء الذوق الفردي.

ومثّل بأمثلة كثيرة منها :

مجلس النواب، ومجلس شورى القوانين ... مركز الثقل، مركز الشرطة، تكييف الهواء، وأمثلة عديدة، مع ذكر مقابلها في اللغة الأجنبيّة.

واستدلّ بتلك الأمثلة على وجود مشكلة تواجه الكاتب العربيّ، وهي تأثير اللغات الأجنبيّة المختلفة على أسلوب التعبير، وبالأخص الكاتب ذو الثقافتين، لأنّه معرّض لصراعات عنيفة لا يمكن تجنّبها، ولذا توجد فروق أسلوبيّة بين كاتب لديه خلفيّة ثقافيّة متجانسة، وآخر لديه خلفيّة ثقافيّة عالميّة غير متجانسة.

وأشار إلى أدب عصر النهضة وما فيه من فروق بين القديم والحديث، والمتفرّد والمتنوّع ثقافياً، وما في الأدباء من اختلاف بينهم، فمنهم دعاة اللغة النقيّة، ومنهم من شوّه لغته بمفردات جديدة مرتجلة دون فهم شامل لمدلولاتها.

الفعل المشتقّ :

استطاع المؤلّف باطّلاعه الواسع، وتتبّعه الأفعال المشتقة في العربيّة أنْ يجمع نماذج كثيرة منها، وأنْ يعيدها إلى أصولها الاشتقاقيّة، ويربط دلالاتها الحديثة بالقديمة.

---

(١) السابق ص ٦٠-٦٦

ذكر قلّة المفردات الفعليّة الجديدة في الأدب العربيّ الحديث موازنة بالمفردات الاسميّة، وأوضح أنّ الجذور الفعليّة الجديدة لا وجود لها غالباً، إلاّ إذا نُظر إلى الجذور الفعليّة العاميّة الخالصة، أو الأفعال الفريدة من أصول أجنبيّة، وأبان أنّ المفردات الفعليّة الجديدة تأتي في صورة فعليّة مشتقة لم تستخدم في العربيّة القديمة.

ومثّل على المشتقات الفعليّة الجديدة من أسماء الأعيان من خلال اشتقاق ثانوي بما يلي :

كَهْرَبَ to electrify

أَقْلَمَ to acclimate

تَمَرْكَزَ to concentrate

وذكر أنّ أكثر الصيغ الفعليّة المشتقة في العربيّة الحديثة **صيغة (فَعّل)** مثل :

(**صَوّت**) للإبانة عن الرأي (to rote)، وهي مجاز عن (صوّت) بمعنى أصدر صوتاً.

(**مَثّل**) كالمسرحيّة أو للتمثال أو ما أشبهه، وهو توسّع دلالي ناتج عن تأثير دلالة الفعل المرادف له في الإنجليزيّة والفرنسيّة.

(**سلّط**) لإطلاق شحنة كهربيّة، وبين المعنى القديم وهو إطلاق السلطان أو التمكين والحديث علاقة بعيدة، وعلّل هذا التوسّع الدلالي بأنّه اعتمد على الترادف الحديث بين الكلمتين power , electricity

(**حلّل**) لإرجاع الشيء إلى عناصره، لا علاقة لهذا المعنى بالمعنى القديم وهو : أباح، وحلّل اليمين.

وذهب إلى أنّ الفعل بالمعنى الجديد نتج من تضعيف عين صيغة (فَعَل) منه، ومن معانيه : حَلّ العقدة : فكّها، وحلّ الجامد : أذابه، وحلّ السائل : خفّفه بإضافة الماء، والمعنى الأخير مأخوذ من معنى (to analyze أي حلّل) كمصطلح في الكيماء، والتوسّع الدلالي أنتج المعنى الحديث المستخدم في الكيماء وعلم النفس والنقد الأدبي.

(**طَوّر**) كلمة جديدة شكلاً ومضموناً، واشتقت قياساً من (تفعّل).

(**كَيّف**) لتغيير درجة حرارة الهواء.

(**شَخّص**) لخلع شخصيّة أو صفات إنسانيّة على شيء.

(**لَقّح**) لإدخال اللقاح إلى جسم الإنسان أو الحيوان.

مشتقات فعليّة حديثة من **صيغة (فاعَل)** :

مثل عليها بـ (**راسَل، خاطَب، خابَر، هاتَف**)

وذكر (**جانَف** : انحرف عن) وأشار إلى أنّ العربيّة القديمة استخدمت صيغة (تفاعل) فقط (تجانف عن).

(**ناغَم**) : حادثه نغماً أو برقّة، وذكر أنّها كلمة حيّة حديثة لكلمة قديمة نادرة، وأشار إلى حيويّة الاشتقاق القياسي في إحياء هذه الكلمة.

(**واعَد**) : عاهد على أنْ يوافي شخصاً في وقت معين وموضع معين.

الأفعال المشتقة من **صيغة (أفْعَل)** :

ذكر أنّها غالباً توسعات دلاليّة لأفعال موجودة مثل :

(**أضْرَب**) للكفّ عن العمل حتى تجاب المطالب.

(**أخْرَج**) لإظهار الرواية أو المسرحيّة بالوسائل الفنيّة على المسرح أو الشاشة.

(**أنْتَج**) لتولي الشيء حتى يأتي نتاجه كما في الصناعة. (وذكر المعنى الأصلي وهو : ولد، حان نتاجه وظهر نتاجه).

(**أخْطَر**) أي أخبره بكذا، أو نبهه إلى كذا أو ذكره بكذا.

صيغة (تَفَعّل) المطاوعة لـ (فعّل) :

ذكر عدداً من المشتقات عليها مثل :

(**تَحَمّس**) : اشتدّت رغبته فيه، ودعوة الناس إليه، وذهب إلى أنّه في هذا المعنى الحديث ليس مشتقاً من صيغة (فعّل) وليس توسّعاً دلالياً للمعنى القديم وهو : تشدّد أو تصلّب، ولكنّه متأثر بالتطوّر الدلالي للاسم (حماسة)، فقد اكتسبت معنى الرغبة الشديدة في الشيء ودعوة الناس إليه.

(**تَطَوّر**) : أشار إلى استخدام أبي حيان التوحيدي هذا الفعل، وكذا ابن خلدون، وأبان أنّ معناه الحالي توسّع دلالي حديث، وهو مع الفعل (طَوّر) اشتقاق جديد.

(**تَسَمَّر**) : فعل مشتق بمعنى : ثبت في مكانه، أو وقف كما لو كان مثبتاً في الأرض، واشتقاقه من الفعل القديم (سَمَّر) ومعناه : شدّ الخشب وغيره بالمسمار.

(**تَخَيَّل**) : بالمعنى المعروف، ذهب إلى أنّه استعمل قديماً – مع أنّ بعض اللغويّين المحدثين ذهب إلى أنّه أسيء استخدامه – وكان استخدامه شائعاً عام ٣٠٠ هـ، وأشار إلى وروده في شعر الصنوبري (٣٣٤هـ).

(**تحَمَّم**) : مرادفاً لـ (استحمّ)، ذهب إلى أنّه اشتقاق صحيح قياسي، اشتقّ حديثاً، فقد استخدمه جبران خليل جبران.

(**تَوَجَّف**) : مرادف لـ (وَجَف) أي اضطرب وخفق، وسقط من الخوف، وأشار إلى أنّ المعاجم القديمة والجديدة لم تسجل هذه الصيغة، مع أنّ القياس يجيز استعمالها، وأشار إلى أنّ الشاعر العراقي بدر شاكر السياب استخدمه.

(**تَكَوَّر**) : لفّ على جهة الاستدارة، ذهب إلى أنّها كلمة جديدة انتشرت في الكتابات الحديثة، ومنها استخدام نجيب محفوظ، مع أنّ استخدامها يعود إلى القرن التاسع عشر.

صيغة (تَفاعَل) :

المشتقات التي جاءت عليها كثيرة، وهي تدلّ على المشاركة، وأكثرها مطاوع (فاعَل)، ولشهرتها اختصر في ذكرها، فأورد الكلمات الجديدة منها، وإنْ لم يأتِ منها على وزن (فاعَل) :

(**تَضامَن**) : تماسك وتكافل.

(**تَرامَق**) : نظر كل منهما إلى الآخر.

وذكر مثالين على أفعال لا تعبّر بصراحة تعبيراً دلالياً مباشراً عن المنطق اللغويّ للقياس، ولعلّه أراد به عدم دلالتها على المشاركة :

(**تَخايَل**) به وله : ظهر بشكل معتم، واستخدمه نجيب محفوظ هذا المعنى.

(**تَرامى**) : اتسع وامتدّ، وهو استعمال شائع.

صيغة (انْفَعَل) :

ذهب إلى أنّ المشتقات التي جاءت عليها ليست كثيرة وجديدة، فأكثر ما ورد بها من العربيّة القديمة، وذهب إلى أنّها صيغة مثمرة :

(انْسَحَب) : خرج من، رحل عن، انطبق على، وذكر أنّ هذه المعاني تكشف عن تطوّر دلالي أبعد ما يكون عن معنى جذره.

وذكر أمثلة على أفعال أخرى هي توسعات دلاليّة تعبّر عن معنى مجرّد، بالإضافة إلى المعنى الحسيّ القديم :

(انْسَجَم) : اتّسق وانتظم.

(انْدَمَج) الشيء : دخل واستحكم فيه، واستعرض في الشيء، مثل : اندمج الممثل في دوره : أي استوعبه وبالغ في تمثيله.

(انْخَفَض) : نقص وانحطّ بعد علوّ، مثل : انخفض الإنتاج.

(انْعَكَس) : ارتدّ.

صيغة (افْتَعَل) :

رأى أنّ منهج الاشتقاق القياسي أصبح أقلّ على هذه الصيغة، بسبب تقلّبها بين معاني التعدي واللزوم، والبناء للمعلوم والمجهول، وذكر أمثلة حديثة عليها :

(انْتَحَر) : قتل نفسه.

(انْتَعَش) : نشط ونهض.

(ابْتَكَر) : ابتدع الشيء غير مسبوق إليه، وأشار إلى استعمال عبد الله بن المعتزّ في كتابه (البديع) في قوله : " ولم يبتكرهم المحدثون ".

(اعْتَمَد) الأمر : وافق عليه وأمر بإنفاذه، واعتمد عليه : وثق به واتّكل عليه.

(اقْتَصَد) في النفقة : لم يسرف ولم يقتّر، واقتصد في الأمر : توسّط.

صيغة (اسْتَفْعَل) :

رأى أنّها كثيرة الورود، مع أنّ أصالتها ربما بُولغ في تقديرها، ومثل على الصيغ الحديثة منها :

(اسْتَعمر) مكاناً : فرض عليه سيادته واستغلّه، فهو يدلّ على إحلال شيء مكان آخر، مع النظر إلى المعنى القديم (استعمر في المكان : جعله يعمر، واستعمر الأرض : أمدّها بالعمال).

(اسْتَغَلّ) : انتفع بشخص بغير حقّ لجاهه أو نفوذه، وهو اتساع للمعنى القديم : أخذ غلّة الأرض.

(اسْتَقال) : طلب إعفاءه من عمله، وهو معنى حديث لها.

(اسْتَجْوَب) : سأل، وطلب الجواب، واستنطق، وهو معنى حديث، أمّا القديم فهو : مرادف للفعل (استجاب).

ذكر ظاهرة لغويّة مهمّة، وهي المفردات الجديدة من صيغ فعليّة رباعيّة مأخوذة من اسم عين مؤلّف من أربعة حروف، مثل :

(كَبْرَت) : غطّاه أو عالجه بالكبريت.

(تبَلْوَر) : من بَلْوَر، أي جعله بلّورات، وبَلْوَر المسألة أو الفكرة : استخلصها ونفى عنها الغموض والفضول.

(مَرْكَز) : من المركز وهو الموضع الثابت، وكذا (تمرْكَز).

(عَلْمَن) : من علماني، نسبة إلى العلم بمعنى العالم، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي.

(أقْلَم) : من الإقليم وهو جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعيّة أو اجتماعيّة تجعله وحدة خاصة، وكذا (تأقْلَم).

(قَولَب) : جعله في قالب، والقالب : ما تفرغ فيه المعادن وغيرها ليكون مثالاً لما يصاغ منها[1].

الثاني من أنواع الاشتقاق : (الاشتقاق الكبير) القلب[2] :

ذهب إلى أنّه يعكس مراحل التكوين الأولى الموغلة في القدم للغة، مع تردّده في العربيّة الوسيطة، وفي العاميّات، وهو تغيّر موضع الجذور الساكنة والاحتفاظ بالمعنى الأصلي، مثل :

جَذَب – جَبَذ.

لَطَم – لَمَط.

زَوْج – جَوْز.

---

(1) السابق ص ٦٦–٨٢

(2) السابق ص ٨٣

وشْب، أوْشاب – وَبَش، أوباش – بَوْش، أبْواش.

ورأى أنّ تأثير هذا النوع من الاشتقاق في بناء المفردات الحديثة تأثير ثانوي عند الموازنة بينه وبين الاشتقاق الصغير.

الثالث من أنواع الاشتقاق : (الاشتقاق الأكبر) الإبدال :

هو تغيير في داخل الكلمة، في حرف من حروفها الأصليّة، مع بقاء المعنى الأساسي أو جزء منه، مثل :

نَعَق، نَهَق، نَقّ : تشترك في المعنى وهو صرخة حيوان أو طائر.

ثَلَم، ثَلَب : شقّ الشيء، وعاب شخصاً وانتقصه.

لَطَم، لَدَم، لَكَم : ضرب.

قال عن الإبدال : " والإبدال بالضرورة يقدّم إلينا فلسفة المعجم العربيّ، إنه من الأسس الهامة لفهم بنية المعجم العربيّ لأنّه يوضح لنا الأصل العميق للكلمة، وبتعقّب الأصول والتغيرات التي تؤلّف الإبدال نرى كيف اختزلت الكلمة العربيّة إلى أصلين محدّدين للمعنى مع أصل ثالث أو رابع، مع وجود توكيد أو ظلّ أو رابط بالجذر الآخر "[1].

الفصل الثاني : النحت :

ذهب إلى أنّ **النحت يمدّنا بصورة مختلفة من صور الخلق المعجميّ**، وذكر أنّ أكثر صوره شيوعاً – وهي المقبولة لدى علماء اللغة التقليديين – صوغ كلمة واحدة من كلمتين مختلفتين غير متّصلتين.

وذكر بعض من اشتهر بالأخذ بمبدأ النحت من القدماء، منهم أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) صاحب كتاب (الصاحبي)، وهو صاحب التعريفات الدقيقة له.

وكذا الثعالبي (٣٥٠–٤٢٩هـ)، والسيوطي (٨٤٩–٩١١هـ).

ومن الأمثلة التي ذكرها على كلمات منحوتة حديثة :

(**دَرْعَميّ**) : منحوتة من (دار العلوم).

(**مَسْروايَة**) : منحوتة من (مسرح وراوية) وهي نوع بين المسرح والرواية.

---

(1) السابق ص ٨٤

وعن العصر الحديث أشار إلى أنّ النحت نال قدراً كبيراً من الاهتمام، وخصّص له بعض اللغويّين بحوثاً عميقة، منهم : جورجي زيدان وعبد القادر المغربي ومصطفى صادق الرافعي وساطع الحصري وإسماعيل مظهر، إضافةً إلى ما قامت به المجامع اللغويّة.

وأشار إلى الخلاف في قبول النحت، فذهب بعض علماء اللغة المحدثين إلى أنّ العربيّة لغة اشتقاق فحسب، وأنّ النحت أُغلق بابه ومضى زمنه، وممن قال به أحمد الإسكندري، وذهب آخرون إلى أنّ التوسّع المعجميّ في النحت أصبح حاجة ملحّة في العصر الحديث، وممن تبنّى هذا الرأي ساطع الحصريّ، الذي قدّم أمثلة كثيرة على كلمات منحوتة في القديم والحديث، وذهب إلى أنّ تلك المركّبات تثري معجم اللغة العربيّة.

وقف المؤلّف عند صورة من صور النحت ذكر لها ساطع الحصري صوراً عديدة، وهي تركيب السابقة (لا) مع كلمة أخرى لتكونا مركّباً واحداً، ومن أمثلتها القديمة : **لا متناهي، لا ضروري، لا دائميّ، لا موصوفيّة، لا أدريّة.**

وذكر المؤلّف أنّ هذا التركيب استخدمه علماء النهضة وقبلوه قبل أنْ ينشر ساطع الحصري مقالاته. فأخذت (لا) معنى (غير)، أمّا الصور التي وردت عليها فلا حدّ لها، وذكر عدداً منها ذكرها (هانزفير) في معجمه للعربيّة المعاصرة، وهي :

لا أباليّة، لا أدريّة، اللا أنا، لا جنسيّة، لا دينيّ، لا ساميّ، لا ساميّة، لا سلكيّ، لا شعور، لا شيء، لا شيئيّة، لا مبالاة، لا مركزيّة، لا مسئوليّة، لا نظام، لا نهائيّ، اللا نهائيّ.

وزاد عليها المؤلّف :

اللا تَناهي، اللا وعي، اللا مَحْدود، اللا حيث، اللا مكان، اللا زمان، اللا كيان، اللا أمس، اللا غد، اللا بشري، اللا عروبة، لا إراديّ، اللا سبب[1].

الفصل الثالث : تعريب الألفاظ :

بيّن المؤلّف دور التعريب في تحديث العربيّة المعاصرة، وفصّل الحديث فيما دارَ حوله من خلاف، بسبب أنّ الاشتقاق كان المنافسَ للتعريب، وبدأ يزداد قوةً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

---

(١) ينظر عن الفصل الثاني : السابق ص ١٠٣–١٢٦

ومن الآراء المعارضة للتعريب الرأي الذي يقرّر أنّ وظيفة الألفاظ المعرّبة يجب أنْ تكون مؤقّتة فحسب، وينبغي التخلّص منها حينما نشتقّ ألفاظاً عربيّة قادرة على أنْ تحلّ محلّها.

أمّا من ذهب إلى الأخذ بالتعريب فبسبب أنّ له جذوراً في نشأة العربيّة، لوروده في القرآن الكريم والشعر العربيّ، ولذا ذهبوا إلى أنّه لا يُشوّه اللغة ولا يحطّ من قدرها.

وأشار إلى مذهب ابن عباس رضي الله عنه بورود المعرّب في القرآن الكريم، وإلى تتبّع الخليل بن أحمد أصول بعض الكلمات الأجنبيّة، وإلى تخصيص سيبويه عدّة أبواب من كتابه لهذا الموضوع، وإلى جهود لغويّين آخرين في الموضوع نفسه.

وعن الكلمات التي تُعدّ معرّبةً ذكر أنّ تعريف سيبويه يبدو من أكثر التعريفات تحرّراً، فقد ذهب إلى أنّ المعرّب ربّما ألحقه العرب بكلامهم، وربّما لم يلحقوه بكلامهم، وأشار إلى رأي آخر أكثر محافظةً ذهب إليه الجوهري والحريري، وهو أنّ التعريب يكون بردّ الكلمات الأجنبيّة إلى أوزان العربيّة، وإلاّ فهي أجنبيّة.

ورأى أنّ معيار سيبويه أكثر انتشاراً، فقد وردت كلمات معرّبة لم تخضع لأوزان العربيّة، مثل : خراسان، إبراهيم، قُنّبيط، شَطْرَنج.

وفي عصور التجديد كان رأي سيبويه أكثر قبولاً عند الباحثين، من أمثال عبد القادر المغربي، لكنّه ذهب إلى ضرورة وجود حدود للأخذ برأي سيبويه، وإلاّ تكاثرت الكلمات الأعجميّة ذات الأوزان المختلفة والصيغ المتباينة في لغتنا الفصحى.

وذكر أنّ المترجمين الأوائل في عصر محمّد علي أدخلوا كثيراً من الكلمات الأعجميّة إلى العربيّة دون ميزان دقيق، أمّا من جاء بعدهم من المحافظين على اللغة فكانت معرفتهم باللغات الأجنبيّة تساعدهم على إدخال الكلمات الأجنبيّة بطريق دقيق ومنظّم.

قال : " وعلى حين كان اللغويّ العربيّ ومؤلّف المعجم معنيّين باللغة فحسب، وشاعرين بالولاء لها وبالإخلاص في المحافظة عليها، كان خليفتهما اللغويّ الجديد – رغم أنّه يشاركهما حبّ العربيّة والولاء لها والسعي إلى حفظها – يتعرّض لمؤثّر فكري لم يكن معروفاً في الماضي، لقد أحسّ أنّ

شعوره يتنازعه الإخلاص للصيغ العربيّة الذي يدفعه إلى المحافظة عليها، ومقتضيات علميّة تحول بينه وبين تشويه الكلمات الأجنبيّة عند تعريبها "[1].

وسمّى تلك الحركة (**المدرسة الحديثة في التعريب**)، وذكر أنّها تتطلّب اندماجاً تاماً لكل العناصر الأجنبيّة في النظام المعجميّ العربيّ، أي أنّه ينبغي أنْ تُصاغ وتُعرّب طبقاً لأوزان الكلمات العربيّة، وذكر ممن سلك هذا المسلك المحافظ الشاعر معروف الرصافي، وذكر أنّه موقف مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.

وأورد عدداً من الكلمات التي عرّبت في العصر الحديث من عدد من الكتّاب، منها :

تأمْرَك، مُناوَرَة، تَلْفَز، تِلْفاز، تَلْفَزَة[2].

الفصل الرابع : تطوّر الدلالة :

أطال الحديث عن تطوّر الدلالة في العربيّة، وذكر أنّ نظرة اللغويّين القدماء هي أنّ الفروق بين المادّة اللغويّة القديمة والجديدة قليلة، أمّا المحدثون فتطوّر الدلالة عندهم أمر مصاحب لتطوّر المجتمع وتغير البيئة.

ومن صور التطوّر الدلالي في العربيّة :

- **الاشتقاق** : كثير ممّا مرّ في الاشتقاق يعدّ تطوّراً دلاليّاً، ومثّل عليه بالجذر (**طبع**) ومعناه الجديد : نقل صورة الكتاب إلى الورق.
- **الأساليب المعرّبة** المرادفة لأنماط تعبيريّة أجنبيّة، تتضمّن غالباً تطوّرات دلاليّة جديدة.

تحدّث عن تطوّر الدلالة من المعنى الحسّي إلى المعنويّ، وهو ما يعرف بـ (التجريد) أي تجريد الصورة الماديّة ونقلها إلى صعيد معنوي، أو بمعنى آخر الصعود باللفظ من المعنى الحسيّ إلى المعنوي.

ومثّل بعدد من الألفاظ على هذه المسألة، منها :

مصطلح (التَجْريد) نفسه، فالجذر (جرد) يدلّ على العُرْي أو القَشْر والإزالة والخلع والنزع، وصيغة الفعل المضعّف (جَرّد) يأتي للتجريد من الثوب أي

---

(1) السابق ص ١٣٦

(2) ينظر عن الفصل الثالث : السابق ص ١٢٩–١٣٩

التعرية، وإزالة ما عليه، ثمّ تطوّر المعنى ليدلّ على نقل الصورة من المعنى الحسيّ إلى المعنوي.

وذكر أمثلةً مثلها، منها: **النفس، الروح**، تطوّر المعنى من الحسيّ إلى المعنوي.

والمجاز من أشكال التطوّر الدلالي، فهو يخلق صوراً جديدة بوسائل فعليّة قديمة، أمّا التجريد فيختزل المعنى في مفهومه الأساسيّ.

ومثّل على المجاز بالفعل (فَتَح)، فمعناه الحقيقي لفتح الباب ونحوه، ومعانيه المجازيّة (غلب وتمكّن) و (بدأ) للجلسة ونحوها، و (قضى) و (هدى وأرشد)، ونحوها.

وذكر أمثلة أخرى عليه توسعت معانيها الحسيّة إلى معنويّة، مثل :

أَخَذ، ذاق، شَحَن.

ولمعرفة المدى الذي أثّرت عمليّة التجريد والتعميم في العربيّة أشار إلى الحاجة إلى **دراسة معجميّة تاريخيّة خاصة، ودراسة أسلوبيّة للعربيّة القديمة.**

ومثل بأمثلة أخرى على التوسّع الدلالي، منها :

(**تَحَدّر وانحدر**) للدلالة على النزول الزمني.

(**تَبادل**) لتبادل الشعور.

(**أعار**) لإعارة الانتباه.

(**ازْدَهَر**) للحضارة.

(**عَكَس**) لارتداد الضوء، وردّ شيء معنوي.

(**نَزَف**) للوقت مثل استنزاف الوقت.

(**نَضَب**) للخيال[1].

نظرة في الكتاب :

عند النظر في هذا الكتاب نظرة منصفة، مع عدم نسيان أنّ مؤلّفه غير عربيّ، نلحظ إبداعاً في تتبّع تطوارات الفصحى المكتوبة، وتركَ اللهجات جانباً ولم يولِها اهتماماً، مع تركه مشكلة الكتابة، وما يتّصل بعلم الأصوات.

وكأنّه بما ركّز عليه يريد أنْ يبيّن أنّ أهمّ الدراسات التي اعتنى بها العرب المعاصرون تتعلّق بتطوير المعجم العربيّ، وهو بتأريخه للعديد من الألفاظ –

---

(١) ينظر عن الفصل الرابع : السابق ص ١٥٥–١٧١

بذكر معناها القديم والحديث – ينبّه إلى ضرورة التاريخ للألفاظ في المعجم العربيّ المعاصر[1].

وبعد استعراضنا الكتاب بتفصيل ما يتناول قضايا المعجم والدراسات حوله، يحسن الوقوف عند بعض المسائل التي تميّز في طرحه لها، وحملت آراء جديرة بالإشارة إليها[2].

ومن الإشارات القيّمة التي قدّمها المؤلّف عن قضايا المعجم :

مادّة المعجم :

- القياس وسمّاه المنهج القياسي في الاشتقاق، ذهبَ إلى أنّه الوسيلة الأساسيّة لإثراء المعجم في إطار البناء الصارم للصرف العربيّ القديم[3]، وهو هنا يرى أنّ من أهمّ وسائل تنمية مفردات العربيّة استعمال الاشتقاق بأنواعه لإيجاد مفردات غير موجودة من قبل.
- الاشتقاق الصغير هو النوع الوحيد الذي ظل فعّالاً على امتداد تاريخ العربيّة، وهو الاحتفاظ بالأصول الثلاثيّة ثمّ البناء عليها[4]، ونظرته هذه دليل على ملاحظته الفرق بين أنواع الاشتقاق، ومعرفته بقيمة الاشتقاق الصغير، لكونه أكثرها استعمالاً وأقواها أثراً في إثراء ألفاظ العربيّة.
- في العصر الحديث أوضح أنّ الاشتقاق كان استجابة للتحدّي الكبير مع تطوّر الحضارة وتنوّعها، وكان من حسن الحظ أنّ العربيّة مهيّأة لمجابهة التحدي بثرائها المعجميّ ومرونتها الصرفية[5].
- المعجم العربيّ الحديث يعاني من غزارة المفردات المترادفة، وخاصة في العلوم والتكنولوجيا، وأشار إلى أنّ الجهود المشتتة للأفراد والمجامع في

(١) ينظر : العربيّة العصرية : تطورها المعجمي والأسلوبي – ستتكيفتش – تقديم : محمّد رشاد الحمزاوي (حوليات الجامعة التونسية – العدد التاسع – سنة ١٩٧٢م ص ٣١٣) وهذا المقال عن الكتاب الذي أدرسه ولكنّه ترجم العنوان باختلاف يسير عن الترجمة التي اعتمدتها.

(٢) ممّا كُتب عن كتاب ستتكيفتش بحثان : العربيّة الفصحى الحديثة – بحوث في تطور الألفاظ والأساليب – ستتكيفتش – عباس السوسوة (المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية، العدد ٢٨، المجلد ٧، ١٩٨٧م ص ٢٤٢–٢٥١). وبحث الحمزاوي السابق ذكره في الهامش السابق.

(3) ينظر : مقدمة مؤلّف العربيّة الفصحى الحديثة ص ٩

(4) العربيّة الفصحى الحديثة ص ٣١

(5) السابق ص ٣٦

إنتاج المصطلحات الحديثة قد تؤدّي إلى تراكم المترادفات تراكماً لا فائدة فيه[1].

وممّا له صلة بصناعة المعجم في العصر الحديث أشار إلى جهود عديدة أسهمت في إخراج المعجم العربيّ، وهذه الجهود منها ما هو منظم كالجهود المشتركة في المجامع، ومنها غير منظم كالجهود الفرديّة التي بدأت برعاية محمّد علي في مصر، وكذا جهود المترجمين والصحفيين في إخراج كلمات جديدة أكثر ممّا أخرجته المجامع[2].

تطوّر الدلالة :

- سمّى الاشتقاق بإلحاق مدلول جديد بمدلول قديم (التوسّع المجازيّ أو الوضع بالمجاز)، وذكر أنّ هذا المنهج يكشف عن فاعليّة التطوّر التاريخيّ للكلمة العربيّة، وأبان أنّه ليس منهجاً جديداً لأنّ كثيراً من مصطلحات علم الكلام العربيّ القديم والفلسفة والعلوم مدينة بوجودها لهذا المنهج(٣).

وقصد به أنّ التطوّر التاريخيّ أصاب العربيّة في عصورها السابقة في المصطلحات وغيرها، وليس خاصاً بالعصر الحديث.

- أبدع المؤلّف في دراسة تطوّر الدلالة، وتتبّع أمثلتها وجمعها، ومن أمثلته عليه مصطلح (التجريد). فالجذر (جرد) يدلّ على العُرْي أو القَشْر والإزالة والخلع والنزع، وصيغة الفعل المضعّف (جَرّد) يأتي للتجريد من الثوب أي التعرية، وإزالة ما عليه، ثمّ تطوّر المعنى ليدلّ على نقل الصورة من المعنى الحسيّ إلى المعنوي.

وذكر شكلاً آخر للتطوّر الدلالي وهو (المجاز)، والفرق بينه وبين التجريد، فهو يخلق صوراً جديدة بوسائل فعليّة قديمة، أمّا التجريد فيختزل المعنى في مفهومه الأساسيّ.

ومثّل على المجاز بالفعل (فَتَح)، فمعناه الحقيقي لفتح الباب ونحوه، ومعانيه المجازيّة (غلب وتمكّن) و (بدأ) للجلسة ونحوها، و (قضى) و (هدى وأرشد)، ونحوها.

---

(1) السابق ص ٥٨
(2) السابق ص ٣٨
(3) السابق ص ٦٠

وذكر أمثلة أخرى عليه توسّعت معانيها الحسيّة إلى معنويّة مثل : **أخَذ، ذاق، شَحَن.**

ولمعرفة المدى الذي أثّرت عمليّة التجريد والتعميم في العربيّة أشار إلى الحاجة إلى دراسة معجميّة تاريخيّة خاصة، ودراسة أسلوبيّة للعربيّة القديمة[1].

تنمية اللغة :

فرّق المؤلّف بين التعريب المنظم الذي قام به علماء اللغة، وما قام به المترجمون الذين أدخلوا كلمات أعجميّة دون تمييز، فمع أنّه غير عربيّ، لكنّه أدرك الفرق بين الحالين، حالة المترجمين الأوائل في عصر محمّد علي الذين أدخلوا كثيراً من الكلمات الأعجميّة إلى العربيّة دون ميزان دقيق، ومن جاء بعدهم من المحافظين على اللغة، وكانت معرفتهم باللغات الأجنبيّة تساعدهم على إدخال الكلمات الأجنبيّة بطريق دقيق ومنظّم.

وسمّى تلك الحركة (المدرسة الحديثة في التعريب)، وذكر أنّها تتطلّب اندماجاً تاماً لكل العناصر الأجنبيّة في النظام المعجميّ العربيّ، أي أنّه ينبغي أنْ تُصاغ وتُعرّب طبقاً لأوزان الكلمات العربيّة[2].

من العرض السابق للكتاب – على طوله – اتّضح لنا الجهد العظيم الذي بذله مؤلّفه في دراساته حول الألفاظ العربيّة وتطوّراتها في العصر الحديث وعوامل تطوّرها، وهي قضايا متعدّدة، تمتُّ إلى المعجم العربيّ بصلةٍ وثيقة، ولذا فدراستنا هذا الكتاب تناولت عملاً من الأعمال المتّصلة بالمعجم، فهي مثل الدراسات التي تناولتُ فيها معجماً صنعَه مستشرقٌ أو دراسةَ معجمٍ عربيّ لمستشرق.

كلّ تلك الأنواع من الدراسات تدخل تحت دراسة أعمال المستشرقين في المعجم العربيّ.

(1) السابق ص ١٥٥–١٦١

(2) ينظر عن الفصل الثالث : السابق ص ١٢٩–١٣٩

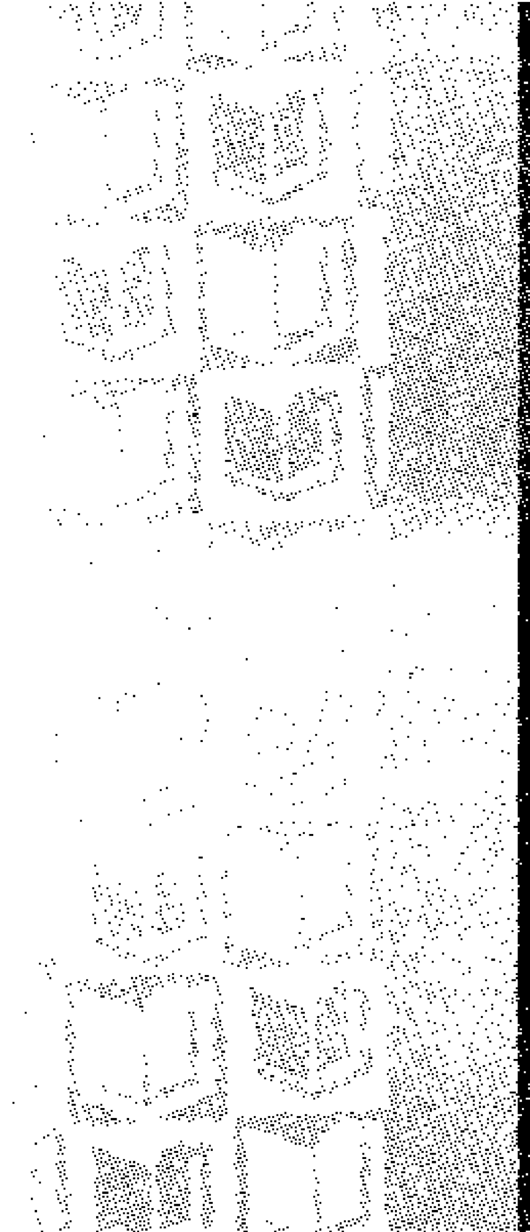
الباب الثالث : دراسة تقويمية

الفصل الأول : تأثّر المستشرقين بالمعجميّين العرب

الفصل الثاني : أثر المستشرقين في المعجميّين العرب

الفصل الثالث : المآخذ والمزايا في أعمال المستشرقين المعجميّة

الفصل الرابع: المعجم المنتظر بين العرب والمستشرقين



توطئة :

عند تعلّم شخصٍ لغةً أجنبيّة يكون تأثّره بها وبأهلها بقدر تمكّنه منها وتعمّقه في علومها، ويأتي تأثّر الدارسين للعربيّة – من غير العرب – بلغويّيها أمراً منتظراً، فكلّ متعلّمٍ لغة لا بُدّ له من التأثّر بأهلها، لأنّهم يمثلون القدوة في ميدان استعمالها.

وفي الدراسات اللغويّة يأتي التأثّر أمراً أكيداً بين المعجميّين العرب والمستشرقين، فتأثّر كلّ فريقٍ بالآخر في بعض جوانب الدراسات اللغويّة أمرٌ معروفٌ، ولسعة هذا الميدان وقِدم اتصال المستشرقين بالعربيّة – وهو يعود إلى عدّة قرون – فإنّ التأثّر يكون أوضح من الدراسات اللغويّة في بعض اللغات الأخرى.

وفي هذا الباب أرصد تلك الجوانب عند الفريقين، لإدراك مظاهر تأثر كلّ فريق بالآخر، وانعكاس ذلك على النتاج اللغويّ لكلّ فريق، بحيث يمكن ملاحظة ذلك التأثر على ذلك الإنتاج.

والدراسة التقويميّة هنا ليست منقطعة الصلة عمّا سبق في هذه الدراسة التي تناولت فيها أعمال المستشرقين المعجميّة، بل تأتي هذه الدراسة مستخلصةً في أكثر أمثلتها من دراستي أعمالَهم، سواءً كانت الدراسة المنهجيّة عن مناهج المستشرقين في الدراسات اللغويّة وتحقيق المعاجم، ومناهج المستشرقين في صناعة المعجم والفهرسة اللغويّة، أم كانت الدراسة التحليليّة عن المعاجم التاريخيّة، ومعاجم الموضوعات والدراسات المعجميّة.

دراستي أعمالهم في تلك الفصول والأبواب دراسةٌ عميقةٌ حاولت فيها الوصول إلى مناهجهم في تلك الدراسات، والوقوف عند كلّ ما وجدتُه من قضايا تبرز جهودهم، ولذا فالدراسة التقويميّة هنا هي خلاصةٌ مختصرةٌ لتلك الدراسات، اكتفيت منها بما يتناسب مع التقويم، واهتممتُ بجمع الأمثلة التي تُهمّنا هنا من تلك الدراسات.

جاءت فصول هذا الباب الأربعة منصبّةً على بعض مسائل التقويم، وهي على التوالي :

الفصل الأول : تناولتُ فيه **تأثّر المستشرقين بالمعجميين العرب**، فهو يكشف عن أحد جانبي التأثر المتبادل بين العرب والمستشرقين.

الفصل الثاني : عن الجانب الآخر : **أثر المستشرقين في المعجميين العرب**، فهو للكشف عن تأثّر بعض العرب بالمستشرقين في الحقل المعجمي.

الفصل الثالث : يتناول جانب النقد لأعمال المستشرقين تحت عنوان : **أعمال المستشرقين المعجميّة بين المزايا والمآخذ**، وما فيه خلاصة المآخذ التي أوردتها عند دراستي أعمالهم، ولم أغفل جانب المزايا فذكرت ما رأيته من مزايا في أعمالهم.

الفصل الرابع : تناولت فيه قضيّةً نظريّةً عن **المعجم المنتظر بين العرب والمستشرقين**، عرضت فيه الدعوات والمحاولات التي قامت حول المعجم الذي يراه لغويون – من عرب ومستشرقين – أملاً تحتاج إليه العربية والعرب.

وفي الصفحات التالية تتوالى فصول الدراسة.

الفصل الأول

تأثّر المستشرقين بالمعجميّين العرب

يكشف هذا الموضوع عن تأثّر دارسي العربيّة من الغربيين بأهلها من المعجميّين، ويمكن ملاحظة هذا التأثّر في عدّة ميادين :

◙ مادّة المعجم :

سلك أغلب قدماء المستشرقين مسلك المعجميّين العرب في صناعتهم المعجم، من حيث اقتصارهم على الفصيح من الكلام، وكان أغلب تلك المعاجم ترجمةً لأحد المعاجم العربيّة أو عددٍ منها، ولم تكن الدراسات اللغويّة نضجت في أوربّا كما أصبحت فيما بعد، ولذا كان أغلبهم مقلّداً العرب في أعمالهم المعجميّة، فلم يكن لديهم نماذج معجميّة في لغاتهم ليوازنوا المعاجم العربيّة بها، ويكتشفوا عيوبها، ولذا كانت المعاجم العربيّة المثل الأعلى لديهم، نهجوا نهجها، وبنوا على منوالها.

ولحَظَ بعض المستشرقين المتأخّرين هذا الأمر وانتقدوه، لكونهم تأثّروا بالدراسات المعاصرة للغات، والنظريّات حول المعجم، فلم يرضوا أنْ يكونوا صدىً لمن سبقهم من المستشرقين، بل أرادوا التجديد في المعجم العربيّ واجتناب ما يؤخذ عليه.

وكانوا في هذا الأمر متأثّرين بصناعة المعجم في لغاتهم، والنظريّات التي قامت حوله، فصار لديهم في لغاتهم نماذج يحتكمون إليها، ويزِنون المعاجم العربيّة بها، فكشفوا عمّا يؤخذ على المعاجم العربيّة، وعن جوانب النقص فيها.

وممّن انتقد معاجم المستشرقين القديمة الهولندي رينهارت دوزي في مقدّمة معجمه (تكملة المعاجم العربيّة)[١]، فقد أبان عن أنّ تلك المعاجم لم تصنّف بعد بحثٍ في الكتب، وفحصِ ألفاظها وجمعها، وإنما حذا مصنّفوها في تصنيفها حذو العرب في معاجمهم، ومثّل عليها بمعاجم جوليوس وفريتاج ولين[٢]، وحينما صنّف دوزي معجمه نَهَج نَهْجاً جديداً في صناعة المعجم.

---

(١) درستُه دراسةً تحليليّةً عميقة في الفصل الأول من الباب الثاني ابتداء من ص ٢٩٥.

(٢) ينظر : مقدمة دوزي لمعجمه : تكملة المعاجم العربية ١/ ١٤

ومن هؤلاء الألماني أوجست فيشر، الذي كان له نشاط واضح في ميدان المعجم العربيّ، لكنّه لم يكن مقلّداً من سبقه من المستشرقين، بل انتقدهم فأعلن أنّ معظم معاجم المستشرقين إما تهذيبٌ للمعاجم العربيّة، أو محضُ تراجم لها، ولذا أخذ عليها ما أخذه على المعاجم العربيّة(1).

أراد دوزي وفيشر في نقدهما المعاجمَ التي وضعها مستشرقون من الأجيال الأولى، حين بدأت الدراسات العربيّة في أوربّا لأغراض مختلفة، فكان أقصى ما وصل إليه بعضهم أنْ ينهجوا نهج العرب في المعاجم، لكونهم لم يحملوا نظريّات محدّدة بشأن المعجم وصناعته، ومن تلك المعاجم التي سلكت هذا المسلك :

♦ **معجم اللغة العربيّة – الإيطالي أنطونيوس جيجايوس** .Giggei, P. A

ويُسمّى (كنوز اللغة العربيّة)، وقد استند على القاموس المحيط بحسب رواية جوليوس، وطُبع في أوربّا سنة (١٦٣٢م) في أربعة مجلدات، وكان أكبر معجم عربيّ في أوربّا، ولما صدر معجم جوليوس بعد عشرين سنة من صدوره حلّ محلّه(2).

♦ **المعجم العربيّ اللاتيني – الهولندي يعقوب جوليوس** .Golius, J

ولد يعقوب جوليوس في لاهاي (١٥٩٦–١٦٦٧م)، ودرس العربيّة في جامعة ليدن على المستشرق الهولندي إربنيوس Erpenius (١٥٨٤–١٦٢٤) .

ورافق سفير هولندا إلى المغرب، فجمع بعض المخطوطات، وتدرّب على الحديث بالعربيّة، ولما عاد سنة (١٦٢٤) خلف إربنيوس على كرسي العربيّة، ثمّ مُنح إجازة لرحلة إلى المشرق لشراء مخطوطات عربيّة، فمكث في مدينة حلب ثلاث سنين، وزار مدناً سوريّة أخرى والعراق وآسيا الصغرى حتى وصل إلى القسطنطينيّة.

وبعد رحلة أربع سنوات عاد إلى بلده ومعه مائتان وخمسون مخطوطة، أصبحت نواة قسم الدراسات الشرقيّة بمكتبة ليدن.

وصنّف ونشر عدداً من الكتب، أمّا عمله الرئيس فهو (المعجم العربيّ اللاتيني) المطبوع في ليدن سنة ١٦٥٣، الذي قال عنه المستشرق النمساوي

---

(1) ينظر : مقدمة معجم فيشر ص ٢٠، وقد درستُ عمل فيشر في معجمه ونظريّته في المعجم في الفصل الأول من الباب الثاني ابتداء من ص ٤٥٦.

(2) ينظر : تاريخ حركة الاستشراق ص ٨١–٨٢، المستشرقون ٤١٧/١

يوسف جيرا : "وهذا المعجم يستعمله جميع المهتمّين باللسان العربيّ، وهو مرجع مستشرقي الزمن الحديث لدقّته "[1].

وقال عنه يوهان فوك : "لقد حقق معجم جوليوس نجاحاً منقطع النظير، ومنه استقى العلماء الأوربيون معرفتهم بالثروة اللفظيّة للعربيّة الفصحى زهاء قرنين من الزمان "[2].

وبالنظر إلى مصادر معجمه يتبيّن اتجاهه في صناعة المعجم، فقد جعل (الصحاح) للجوهري أساساً لمعجمه، فترجم شروح الجوهري، واستعان معه بعدد من المصادر الأخرى، منها :

القاموس المحيط

أساس البلاغة – الزمخشري

مجمل اللغة – ابن فارس

المعرّب – الجواليقي

تفسير البيضاوي

الكشاف – الزمخشري

معجم البلدان – ياقوت

وفيات الأعيان – ابن خلكان

مروج الذهب – المسعودي

التاريخ الطبيعي – القزويني

ديوان المتنبي

الأدوية – ابن البيطار

الحيوان – الدميري

إضافة إلى عدد من المعاجم العربيّة الفارسيّة مثل : اللغة، والسامي في الأسامي، وأدلّة الأسماء (وهذه الثلاثة لابن معروف).

القاموس العربيّ التركي – أختاري

مرقاة اللغة (معجم عربيّ تركي)

المعجم السوري العربيّ – بار علي

(١) تاريخ دراسة اللغة العربيّة بأوربّا ص ٢٣

(٢) تاريخ حركة الاستشراق ص ٨٧

ومع هذه المصادر استند على الاستعمال اللغويّ الحيّ الذي تعلمه في كل من آسيا وأفريقيا[1].

ونلحظ أنّ الغالب على مادّة هذا المعجم اعتمادها على المعاجم التي تحوي اللغة الفصيحة، أو الكتب التي أُلّفت في العصور الوسطى، واشتملت في مجملها على الفصحى، لكنّنا لا نجد جوليوس يولي الكتب التي ألفها الغربيون من العلماء والرحّالة عناية، كما صنع دوزي في معجمه (التكملة).

♦ **المعجم العربيّ اللاتيني – جورج فلهلم فريتاج** Freytag, G. W.

مستشرق ألماني عاش فيما بين عامي (١٧٨٨–١٨٦١م).

صار أستاذاً للغات الشرقيّة في جامعة بون سنة ١٨١٩م، وكانت أُسِّست قبل سنة من ذلك التاريخ.

ومعجمه (العربيّ اللاتيني) صدر سنة (١٨٣٠–١٨٣٧) في أربعة مجلدات، ويعدّ نسخة منقّحة ومزيدة من معجم جوليوس، وصدر له مختصر سنة ١٨٣٧ في مجلد واحد.

ويظهر لنا ألاّ اختلاف بين معجمي فريتاج وجوليوس في المنهج الذي سلكاه، سوى كونِ معجم فريتاج تجنّب ما وقع فيه جوليوس من أخطاء، ولكونه تنقيحاً لمعجم جوليوس فإنه حظي بالقبول، وحلّ محلّه.

قال عنه يوهان فوك : " واستطاع برغم ما يعتريه من هنات أنْ يثبت وجوده حتى يومنا هذا، وذلك لعدم وجود أيّ مؤلَّف آخر يمكن أنْ يقدّم الثروة اللفظيّة العربيّة بنفس القدر مع الترجمة اللاتينيّة كما قدّمها هذا المعجم "[2].

أمّا عن مادّته فهي – وإنْ لم أجد تفصيلاً عنها – صورة مقاربة لما كان عليه معجم جوليوس، فقد سلك مسلكه لكونِ أغلب مادّة معجمه من المعاجم العربيّة.

تحدّث الألماني مانفريد أولمان عن معجمي جوليوس وفريتاج، فذكر أنّ قاموس جوليوس لم يهدف إلى الإتيان بجديد في مجال علم المعاجم، فاكتفى بترجمة التعليقات الواردة على الجذور اللغويّة عند الجوهري والفيروزآبادي إلى

---

(١) ينظر عن مصادر جوليوس : تاريخ حركة الاستشراق ص ٨٥–٨٦، تاريخ دراسة اللغة العربيّة بأوربّا ص ٢٢–٢٣، المستشرقون ٣٠٤/٢

(٢) تاريخ حركة الاستشراق ص ١٧١، وينظر : المستشرقون ٣٥٨/٢

اللاتينيّة، مع إعادة ترتيب تلك الأصول ترتيباً جديداً، ثمّ حلّ محلّه معجم فريتاج بعد مضي مائة وثمانين عاماً على ظهوره[1].

♦ **مدّ القاموس – إدوارد وليم لين** Edward William Lane

عاش فيما بين عامي (١٨٠١–١٨٧٦م).

واعتمد في صناعة معجمه على معاجم العرب، مع ثنائه على جهودهم في حفظ لغتهم، واعترافه بنتيجة جهودهم في تجنّب الفساد والخلل فيها.

جعل تاج العروس أساساً لمعجمه، واستعان بمجموعة قليلة من الكتب ذكرها في مقدّمته، وقصر عمله على أنْ يكون مترجماً من العربيّة إلى الإنجليزيّة، لكنّه تلافى أخطاء من سبقوه ممن بدأوا ذلك المنهج في صناعة المعجم العربيّ في الغرب، فكانت الدراسات اللغويّة في بداياتها، ولم تنشأ نظريّات معجميّة مؤثرة، فاقتصرت صناعة المعجم لديهم على الترجمة.

أراد لين ألاّ يقع فيما وقع فيه مَنْ قبله من المعجميّين الغربيين، الذين جعلوا من مصادرهم أناساً من بني جلدتهم، ممن لا يجيد العربيّة، مع رجوعهم إلى المعاجم العربيّة القديمة، لكنّ عدم اتصالهم بالعرب أهلِ اللغة أوقعهم في أخطاء كثيرة، فأراد لين أنْ يأخذ مادته من مصادرها الأصليّة، فأقام في مصر سنوات عديدة في ثلاث زيارات إليها، واستعان بعالمٍ أعانه في إيضاح ما يشكل عليه، ونَسْخ نُسْخته من (تاج العروس) مع عدد من النساخ.

كان تأليفه المعجم اتّباعاً للمعجميّين العرب، فلم يقدّم نظريّة جديدة في المعجم مثلما فعل دوزي وفيشر وغيرهما، ولذا فمع القيمة الكبيرة لمعجمه (مدّ القاموس) عند المستشرقين، إلاّ أنّ خطوات صنعه كانت واضحة أمامه، فلم يبتدع فيه طريقاً خاصّاً، وإنما سلك مسلك سابقيه مثل جوليوس وفريتاج في ترجمة المعاجم العربيّة، مع تجنّبه الهفوات التي وقعوا فيها.

ولكي يتضح لنا منهجه أُورد خطوات عمله في المعجم على النحو التالي:

♦ بعد اعتماده (تاج العروس) أساساً لمعجمه، جعل هدفه الأوّل الحصول على نسخة كاملة صحيحة منه، فاستفاد من ست نسخ للتاج – منها ما هو كامل ومنها ما يحوي أجزاء منه – في إخراج نسخة كاملة، وذكر أنّ مدة نسخه استغرقت أكثر من ثلاثة عشر عاماً.

---

(١) معجم اللغة العربيّة الفصحى (ضمن كتاب: ألمانيا والعالم العربيّ – هانس روبرت رويمر ص ٣٢٨).

♦ بدأ بالترجمة إلى الإنجليزيّة مستعيناً بعشرة من المعاجم تقريباً، إلى جانب (تاج العروس)، مع عدد من الكتب الأخرى[1].

يتبيّن ممّا سبق وضوح السبيل الذي سلكه لين في معجمه، فاكتفى بترجمة التاج مستعيناً بغيره، ولذا لم يأتِ بجديد، بل كان تابعاً غيره من العرب وسابقيه من المستشرقين.

مصادره :

المصادر التي استعان بها لين في تأليفه المعجم ما يلي :

١– العين – الخليل بن أحمد

٢– تهذيب اللغة – الأزهري

٣– المحيط – الصاحب بن عباد

٤– العباب – الصاغاني

٥– لسان العرب – ابن منظور

٦– أساس البلاغة – الزمخشري

٧– القاموس المحيط – الفيروزآبادي

٨– تهذيب التهذيب – التنوخي

٩– المصباح المنير – الفيومي

١٠– الصحاح – الجوهري

١١– المزهر – السيوطي

١٢– المغرب – المطرزي

١٣– مغني اللبيب – ابن هشام

١٤– الكليّات – أبو البقاء

١٥– مقدّمة الأدب – الزمخشري

١٦– التعريفات – الجرجاني

١٧– القاموس العربيّ الفارسي – ابن معروف (هو ترجمة للقاموس)[2].

▣ الرجوع إلى المعاجم العربيّة :

من مظاهر التأثر بالعرب اعتماد بعض المستشرقين على المعاجم العربيّة في جمع المادّة، فجعلوها من مصادرهم، وهو دليل على التأثر بها، وقبولها لديهم.

---

(١) ينظر : مقدمة (مد القاموس) ترجمة عبد الوهاب الأمير (مجلة المورد – المجلد الخامس – العدد الثاني ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م ص ٤٧ وما بعدها).

(٢) ينظر : مقدمة مد القاموس ص ٤٣–٥٩، تاريخ حركة الاستشراق – يوهان فوك ص ١٧٤–١٧٥، وسبق الحديث عن معجم لين ومصادره في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٨٧ وما بعدها، و ص ٢١٠.

ونعرف أنّ منهم من رأى أنّ المعاجم العربيّة اكتفت بجمع الفصيح من الكلام دون غيره، واشتملت على أخطاء منهجيّة، ولذا رأوا أنْ يجمعوا مادّة معاجمهم من مصادرها – وهي الكتب المؤلّفة في شتى العلوم – دون اتّخاذ المعاجم واسطة بينها وبين مصادرها، وممن سلك هذا المسلك دوزي في (تكملة المعاجم العربيّة).

أمّا رجوع المستشرقين السابقين أمثال جوليوس وفريتاج ولين وغيرهم إلى المعاجم العربيّة فهو جليّ، وسبق بيان أنّهم بنوا معاجمهم على المعاجم العربيّة في منهجها ومادّتها، فلا حاجة إلى تكرار ذكره.

منهم مَنْ جعل المعاجم العربيّة من مصادره فنظر إلى أنّ المعجميّين العرب هم أهل اللغة وأعلم الناس بها، وأنّه يجب الاستفادة من معاجمهم مع الرجوع إلى المصادر الأصول.

وأمثّل هنا بعدّة نماذج لمن رجع إلى المعاجم العربيّة من المستشرقين :

♦ **الألماني أوجست فيشر :**

سعى فيشر إلى صنع معجم تاريخيّ للعربيّة، يرصد تطوّرات المعنى عبر عدّة عصورٍ تمتدّ من عربيّة النقوش إلى نهاية القرن الثالث الهجري، وفضّل أخذ شواهد مادّته من مصادرها الأصول دون الحاجة إلى اتّخاذ المعاجم واسطة للشواهد، لكنّه رجع إلى المعاجم العربيّة حينما لم يجد شواهدَ لمادّته في مصادره، وصرّح بمنهجه هذا في مقدّمة معجمه[1].

♦ **الهولندي رينهارت دوزي :**

المنهج الذي سلكه دوزي واستقرّ عليه في (تكملة المعاجم العربيّة) هو عدم الرجوع إلى المعاجم العربيّة.

وموقفه هذا بسبب تأثّره بالنظريّات اللسانيّة التي رأت أنّ اللغة كالكائن الحيّ تتغيّر وتتبدّل، وأنّ المعاجم يجب أنْ تحوي اللغة الحيّة، ومصادرها الكتب المتنوّعة في جميع الفنون، لا المعاجم القديمة التي رأى دوزي أنّ لغتها قد ماتت.

---

(١) راجع دراسة معجم فيشر في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٤٧١ . وما بعدها، فقد ذكرت هذه المسألة.

وبالنظر إلى مصادر دوزي تتّضح الوجهة التي أرادها، وتأتي مصادره حشداً ضخماً من الكتب القديمة والحديثة، دون تفرقة بين مستوياتها اللغويّة.

وإذا نظرنا إلى معجمي دوزي (معجم الملابس والتكملة) نجده تأثّر ببعض المعاجم العربيّة فيهما، على أنّنا لا نغفل كون معجم الملابس يمثّل مرحلة شبابه، قبل التزامه بنظريّة واضحة في المعجم، ومن الأمثلة على تأثره ببعض المعاجم العربيّة ما يلي :

◈ **رجوعه إلى القاموس المحيط في معجم الملابس :**

في معجمه هذا اتّخذ القاموس المحيط فيصلاً في الحكم على الكلمات بورودها عن العرب أو عدم ورودها، فهو في موادّ معجمه يتدئها بقوله : "لا وجود لهذه الكلمة في القاموس" إذا لم تكن الكلمة فيه، أو "لا وجود لهذه الكلمة في القاموس بالمعنى المراد" إذا لم تكن موجودة فيه بالدلالة المعنويّة المقصودة، أمّا حينما تكون الكلمة فيه فلا يلزم نفسه بذكر ذلك، وكأنّه يجعل من ورودها فيه أصلاً، فلا يحتاج إلى التنبيه، وربّما اكتفى في بعض الملابس بالنقل عن القاموس، وفي كلمات قليلة رجع إلى الجوهري في الصحاح، وابن فارس في مجمل اللغة، لمعرفة ورودها أو عدمه[1].

يتّضح ممّا سبق أنّ دوزي في رجوعه إلى القاموس المحيط والصحاح ومجمل اللغة يعرف قيمتها، وهو دليل على التأثّر بها، واعتماده عليها في بناء معجمه.

◈ **استفادته من البستاني في (محيط المحيط) :**

كان (محيط المحيط) أحد معجمين لمؤلّفين عربيّين اعتمد عليهما دوزي في تأليف معجمه (تكملة المعاجم العربيّة)، ويأتي رجوعه إلى محيط المحيط اعترافاً منه بهذا المعجم، لكونه معجماً جامعاً مستويات عديدة للألفاظ، كالفصيح والعامي والمولّد والأعجمي، ممّا جعله داخلاً في المنهج الذي سلكه، ولذا رجع إليه في مواضع كثيرة جداً، ولتنوّع تلك النقولات التي نقلها دوزي من محيط المحيط، أورد بعض النماذج :

الأصوات : اعتمد في ضبط بعض الكلمات على محيط المحيط، ومن الأمثلة ما يلي :

---

(١) راجع الفصل الثاني من الباب الثاني عن دراسة معجم الملابس ص ٥٣٥ وما بعدها لبيان رجوعه إلى بعض المعاجم العربية في ألفاظه، أمّا القاموس المحيط فخصّه بجعله المصدر الأساسي.

كلمة (سيخ) عقّب عليها بقوله : " هذا هو ضبط الكلمة في محيط المحيط " ٢٠٥/٦، وكذا الكلمتان (سِماع ٦ /١٤٨، مُسْوَدّة ٦ /١٨٢)، حيث ذكر نطق البستاني لهاتين الكلمتين.

وأخذ دوزي عن البستاني بعض التغييرات التي تصيب الكلمات في نطق العامّة، مثل :

تغيير (حُماق) إلى (حَمّوق) ٣ /٣٢٦، (حَظْوة) إلى (حَظْوى) ٣ /٢٣٨، (ساباط) إلى (سيباط) ٦ /٢٢، (سِيْرَج) إلى (سارَج) ٦ /٥٨، (يسيح) إلى (يسوح) ٦ /١٧٨،، وغيرها من التغييرات.

الصرف : نقل دوزي عن البستاني عدداً من مشتقات بعض الجذور العربيّة، سواء منها ما نقله البستاني عن غيره، أو كان البستاني أوّل من أثبته، ومن تلك الأمثلة :

تَحَسّب ٣ /١٦٤، مِحْقان ٣ /٢٥٤، السبعيّة ٦ /٢٣، المسَبّع ٦ /٢٤، التسميط ٦ /١٤٥، السارج ٦ /٥٨، المسعار ٦ /٩٠.

ونقل جموع بعض الكلمات عن البستاني، مثل :

جمع (تحميلة) على (تحاميل) ٦ /٣٣٥، (سَكوب) على (سَكوبات) ١٠١/٦، (سَنَد) على (سَنَدات) ٦ /١٦٤

الشواهد : نقل دوزي عن البستاني من بين ما نقل عنه بعض الشواهد، مثل :

قوله تعالى : (فلا تخشوا الناس واخشون)[1] ، حيث أوردها عند شرحه لمصطلح السلب والإيجاب في البلاغة. ٦ /١١٣

قول الشاعر :

وننكرُ إنْ شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القولَ حين نقولُ ٦ /١١٣

هذه أمثلة على بعض ما استفاده دوزي من البستاني، والمطلع على معجم دوزي يدرك ضخامة المادّة التي نقلها عن البستاني وكثرة ورود اسمه في المعجم، وما ذكرته من أنواع لم تشمل كلّ الأنواع، وإنما أردت بها التمثيل فقط[2].

---

(١) وردت في معجم دوزي ٦ /١١٣ : " ولا تخشوا الناس واخشوني " والصحيح ما في المتن.

(٢) ينظر : البستاني مصدراً لدوزي – محمّد القاضي (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٣٤١–٣٤٦) وأعترف أنه هو الذي لفت نظري إلى هذه القضية.

◈ رجوعه إلى معجم بقطر المصري :

ذكر دوزي من بين مصادره (المعجم الفرنسي العربيّ لبقطر المصري)، وهو معجم لا يرقى إلى منزلة (محيط المحيط)، لكونه اعتنى عناية كبيرة بالعاميّات والمستويات الدنيا من الألفاظ، ولم يعتنِ بالفصحى.

إنّ الناظر في معجم دوزي لا يكاد يفقد اسم (بقطر) في كل صفحة تقريباً، وهو دليل على كثرة رجوعه إليه، ويمكنني التمثيل ببعض الأمثلة :

مُبْدئ : العلّة المبدئة : السبب الأوّل (بقطر) ٢٥٣/١

الحاسيّة : القوة الحسيّة (بقطر) ١٦٣/٣

تحت الريب : مرتاب فيه، مشكوك فيه، غير محقّق (بقطر) ٢٦٠/٥

عَرْبَد : نهب، أغار للسلب (بقطر) ١٦٨/٧

وأنبّه هنا إلى أنّ رجوع دوزي إلى معجمي البستاني وبقطر ربّما لا يعدّ مخالفاً لمنهجه، وهو عدم الرجوع إلى المعاجم العربيّة، فلعلّه أراد بها المعاجم القديمة، ووجد أنّ معجميهما يعتنيان بالعربيّة الحديثة والمستويات الأخرى منها، ولذا اتّخذهما من مصادره.

◈ بناء مداخل المعجم على طريقة العرب :

في معجم دوزي (تكملة المعاجم العربيّة) بنى مداخله على الحروف الأصول – أي على جذر المادّة – تأثّراً بطريقة المعاجم العربيّة، ولم يبنِها على صورة الكلمات، كما هي عليه المعاجم الغربيّة، ولظهور هذه المسألة في جميع معجمه فلا حاجة إلى الوقوف عندها، وإنما يكفي الإشارة هنا[1].

القضايا السابقة على قلّتها تدلّ دلالةً أكيدةً على تأثّر بعض المستشرقين بالمعجميّين العرب في قضايا مختلفةٍ من قضايا المعجم، ولعلّ فيما سبق ما يكفي في بيان هذه المسألة.

(١) ذكرته في الفصل الثالث من الباب الأول ص ٢٢٢. عند الحديث عن مداخل معجم دوزي.

الفصل الثاني

أثر المستشرقين في المعجميّين العرب

من دون شكٍّ كان للمستشرقين على العرب تأثير بيّن في عدّة مجالات، كما كان التأثير من العرب على المستشرقين.

إنّ اجتماع فريقين في ميدان واحد لا بُدّ له من وجود تأثير متبادل بين الفريقين، وفي ميدان الدراسات اللغويّة يصبح الأمر أكثر وضوحاً، يلتقي فريقان: أهل تلك اللغة، بإدراكهم وفهمهم لها، ودارسون متخصّصون غرباء – وهم المستشرقون هنا – يحملون أدوات البحث، متسلّحين بدراساتهم اللغويّة حول لغاتهم، وإتقانهم العديد من اللغات، وهو ما ساعدهم في دراساتهم العربيّة، لذا فلا عجب من تأثر أهل اللغة بأولئك الدارسين، وما يحملونه من الجديد في حقل البحث اللغويّ.

يتجلّى تأثّر أهل اللغة بالمستشرقين في دراساتهم اللغويّة في عدّة أمور، نذكر منها:

▣ الاهتمام بالتراث اللغويّ العربيّ:

سبق لغويّو المستشرقين لغويّي العرب في العصر الحديث في الاهتمام بالتراث اللغويّ العربيّ، مرّت عصور على العرب وهم غافلون عن هذا التراث، بينما نهض المستشرقون قبلهم متأثرين بالنهضة العلميّة في بلادهم، فكانت الدراسات اللغويّة ونشر النصوص في تقدّم وارتقاء.

لذا اتّجه المستشرقون إلى تراث الأمم الأخرى – ومنها العرب – مطبّقين عليه مناهج لغاتهم ونظريّاتها، ففاقوا كثيراً من المتكلمين بتلك اللغات، وكان لدراساتهم تلك دور كبير في نهضة تلك اللغات والتأثّر بهم.

ومن أهمّ أعمال المستشرقين في التراث العربيّ ما يلي:

♦ نشر النصوص المخطوطة بتطبيق مناهج تحقيق النصوص اللاتينيّة واليونانيّة لديهم، مع تأثّرهم بمناهج العلماء المسلمين في التحقيق، فسبقوا العرب في نشر الكثير من التراث العربيّ، على صور مختلفة من الإتقان والضعف، فمنهم من كان همّه نشر المخطوط دون تعليق أو توثيق لمسائله،

ومنهم من اجتهد فأتقن عمله، وتحرّى الدقّة فيه، فأخرج النصّ بتحقيق علميّ مفيد، ومنهم من أساء إلى النصّ بنشره مثقلاً بالأخطاء.

وكان لسبق المستشرقين في هذا الميدان أثرٌ كبير في لفت أنظار العرب إلى تراثهم العظيم وكنوزه، وحاجته إلى أنْ ينشره أهله لأنّهم أعلم به، فقامت نهضة تولّاها عدد كبير من محققي العرب، كانوا بين شخصين: شخصٍ اجتهد في تحقيق النصوص، وتحرّى الدقّة والأمانة، ففاق الكثير من المستشرقين، لأنّه أقدر على فهم تلك النصوص منهم، وشخصٍ قصّر عن ذلك فأساء إلى النصوص لضعفه العلميّ، أو سعيه إلى الكسب الماديّ.

وكلا الرجلين كانت نهضتهما متأثّرة – من بين مؤثرات مختلفة – بأعمال المستشرقين، وسبقهم في هذا الميدان، ولفتهم الأنظار إلى ضرورة نشر النصوص، يستوي في هذا من انطلق في ميدان التحقيق والنشر تابعاً المستشرقين في مناهجهم، ومن التفت إلى تراثه يتلمّس هدي علماء المسلمين في النشر والتوثيق[1].

▣ الدعوة إلى معجمٍ تاريخيّ:

تعدّ تجربة دوزي في معجمه (تكملة المعاجم العربيّة) المحاولة الأولى لوضع معجم يأخذ بالمنهج التاريخيّ في دراسته الألفاظ، وسبق بيان أنّ دوزي أراد لمعجمه أنْ يكون معجماً لعربيّة العصور الوسطى[2]، برصد النصوص التي وردت فيها الكلمة الواحدة في كتب كثيرة، ومحاولة ترتيب تلك المعاني التي تؤديها تلك النصوص، وهي وإنْ كانت تجربة ناقصة إلاّ أنّها البداية.

أمّا تجربة فيشر في صنع معجمه التاريخيّ فهي تجربة ثَرّة، بدأت بدعوته إلى تأليف معجم تاريخيّ، وبيان حاجة العربيّة إليه، وكانت بداية دعوته إلى المعجم في ثلاثة مؤتمرات استشراقيّة، في باسل عام ١٩٠٧م، وكوبنهاكن عام ١٩٠٨م، وأثينا عام ١٩١٢م، ولقي استحساناً وقبولاً، فبدأ بجمع مادّة معجمه، ثمّ عرض دعوته ومشروعه على مجمع اللغة العربيّة بعد تأسيسه فلقي قبولاً ودعماً[3]، بل إنّ المجمع وَكَل إليه وضع خطة المعجم اللغويّ التاريخيّ الكبير، فقدّمها إلى المجمع، وهو دليل على نجاح دعوته وقبولها[4].

---

(١) لا حاجة إلى التفصيل في مناهجهم وأثرها على العرب، فقد سبق تفصيله في الفصل الثاني من الباب الأول عن مناهج المستشرقين في تحقيق المعاجم ص ٧٣ وما بعدها.

(2) راجع الفصل الأول من الباب الثاني عن دراسة معجم دوزي ص ٣١٢.

(3) راجع دراسة معجم فيشر في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٤٥٦.

(٤) سبقت دراسة تلك الخطّة في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٠ وما بعدها.

أمّا عند العرب فحظيت الدعوة إلى معجم تاريخيّ بالقبول الواسع بين عدد من اللغويّين العرب، لاقتناعهم بأنّ العربيّة أحوج ما تكون إلى معجم يضمّ بين دفّتيه الدلالات المختلفة للألفاظ عبر العصور، لمعرفة تاريخ الألفاظ، وعدم الاقتصار على عصر دون آخر.

أمّا عن الدافع إلى سلوك هذا المنهج – مع أنّ العربيّة لم تعرف هذا اللون من المعاجم – فهو التأثّر بأحد مؤثّرين :

الأوّل : معجم أكسفورد الإنجليزي :

العديد ممن انتقد المعاجم العربيّة القديمة دعوا بصراحةٍ إلى ضرورة الاقتداء بالمعاجم الأوربية واعتماد مناهج أصحابها في بناء المعجم العربيّ المعاصر، ومن هؤلاء عبد الله العلايلي.

ولا ينكر أحد أنّ التقليد الأعمى مضرّ باللغة، ذلك لاختلاف خصائص العربيّة وطبيعتها عن اللغات الأخرى.

ومن مظاهر هذا الاتجاه الدعوة إلى جعل معجم أكسفورد نموذجاً لبناء المعجم العربيّ، ومن دعا إلى هذا الأمر أدهشه الجهد الذي بُذِل عليه، فقد استغرق إنجازه سبعين سنة، وضمّ أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون شاهد لغويّ، استخرجها ألف وثلاثمائة قارئ من خمسمائة كتاب، ثمّ قام ثلاثون باحثاً بترتيب المادّة.

ولا شكّ أنّ المستشرقين في مناهجهم تأثروا بمعاجم لغاتهم وأثّروا على اللغويّين العرب بجعل المعجم الأوربي أنموذجاً يُحتذى[1].

وممّا يُعدّ من هذا اقتراح الأستاذ علي الجارم ترجمة المجمع لمعجم أكسفورد ليستفيد منه الناس، فقد رأى أنّ هذه الطريقة أفضل من ترجمة المصطلحات العلميّة متفرقة، وجرت مناقشات حول رأيه[2].

الثاني : معجم فيشر التاريخيّ :

كان معجم أكسفورد أسبق من معجم فيشر في الظهور، وفيشر نفسه كان متأثّراً بغيره في صناعة معجمه، سواءً كان تأثّره بمعجم أكسفورد، أم بالمستشرق ف. هيرديكن، أم المستشرق توربيكه، على ثلاثة آراء[3].

---

(١) ينظر : من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة – عفيف عبد الرحمن (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص٣٩٢–٣٩٥)، ويحسن الرجوع إلى الفصل الثالث من الباب الأول ص ٢٠٢، فقد ذكرت أشهر المعاجم الغربية التي سلكت المنهج التاريخيّ.

(٢) ينظر : محاضر الجلسات – دور الانعقاد الثاني، الجلسة ٣٢ ص ٣٣١–٣٣٤

(٣) ذكرته عند دراسة معجم فيشر في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٤٥٧.

أمّا من دعا إلى اقتفاء أثر فيشر في صناعة المعجم فهم كثير، فأصبح المثل الأعلى في صناعة المعجم، ورأى العديد منهم أنّه المعجم الذي يلبّي الحاجة القائمة، يستوي في هذه الدعوة بعض المستشرقين الذين أُعجبوا بمعجم فيشر فتبنّوا الدعوة إليه، ومن دعا من العرب إلى صناعة معجم تاريخيّ للعربيّة، تأثّراً بمعجم فيشر.

ويبدو أثر معجم فيشر جليّاً لكونه بالعربيّة، لكنّنا لا نغفل أثر معجم أكسفورد على بعض الباحثين الذين درسوا علوم اللغة في الغرب.

وممن دعا إلى وضع معجم تاريخيّ :

♦ **إسماعيل مظهر :**

كان يعمل في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، حينما نقل فيشر جذاذات معجمه إلى المجمع للعمل فيه، بعد أنْ نال الموافقة عليه من المجمع، واختاره فيشر ليعمل معه، مع عدد من الباحثين لقراءة الكتب وجمع غريب الألفاظ، وجمع الشواهد في جذاذات خاصة.

ولمدة عامين أشرف إسماعيل مظهر على هذا العمل، إلى أنْ سافر فيشر إلى ألمانيا في صيف ١٩٣٩م، ولم يعد لأنّ الحرب العالميّة الثانية قامت، وبقي في ألمانيا إلى أنْ مات.

وعمل إسماعيل مظهر في مشروع فيشر له أثر كبير في اقتناعه بحاجة العربيّة إلى معجم تاريخيّ، لكنّ أثر معجم أكسفورد يظهر جليّاً في البحث الذي أعدّه بعنوان (القواعد الأساسيّة في تأليف معجم لغويّ تاريخيّ)[١]، وقدّمه للجنة المعجم في مجمع اللغة العربيّة سنة ١٩٣٩م، ثمّ نشره عام ١٩٤٥م، وقد استخلص القواعد التي ذكرها من مقدّمة معجم أكسفورد، وهو دليل أثر هذا المعجم على إسماعيل مظهر.

ثم نشر بحثاً آخر يحمل الدعوة نفسها، بعنوان (اللغة العربيّة وحاجتها إلى معجم لغويّ تاريخيّ)[٢]، وعلّل دعوته باقتصار المعاجم العربيّة على المعاني الحقيقيّة دون المجازيّة أو الجديدة، وذكر أنّه وقع لكثير من اللغات الحيّة ما وقع للعربيّة.

---

(١) المقتطف – الجزء (٤) المجلد (١٠٧) ١٩٤٥م ١٣٦٤هـ ص ٣٠٩–٣٢٣

(٢) المجلة – العدد (٤٠) السنة الرابعة – شوال ١٣٧٩هـ أبريل ١٩٦٠م ص ١٣–١٨

وذكر ما حدث للإنجليزيّة ومعاجمها، فقد اقتصرت المعاجم في بداياتها على جمع المفردات الغريبة دون ما هو معروف، ثمّ سلك الأديب (جونسون) في معجمه طريقاً آخر، إذ أثبت شواهد الألفاظ التي تؤدي المعنى المراد، ثمّ خطا اللغويّ (ريتشاردسون) خطوة أخرى ببيان تاريخ الألفاظ اللغويّة، ثمّ كان تمام تلك المراحل ما وصل إليه معجم أكسفورد من تطوّر في هذا الميدان.

ويتضح ممّا ذكره إسماعيل مظهر من تفصيله الحديث عن المعاجم الإنجليزيّة، وذكره مقاطع من مقدّمة معجم أكسفورد، يتبيّن مدى الأثر الذي كان لمعجم أكسفورد عليه في تبنّيه الدعوة إلى معجم تاريخيّ للعربيّة، مع أثر عمله مع فيشر في معجمه لمدة عامين.

وكأنّ أثَرَي المعجمين : معجم أكسفورد ومعجم فيشر متعادلان، فأسهما في تبنّي إسماعيل مظهر الدعوة إلى معجم تاريخيّ.

♦ إبراهيم إبراهيم يوسف:

كتب مقالاً[1] عن اللغة العربيّة والنهضة التي قامت في العصر الحديث بعد سبات طويل، ودعا إلى تجنيد علماء اللغة من عرب ومستشرقين لوضع معجم للعربيّة الفصحى ملائم للتطوّر العلميّ في العصر الحاضر.

أمّا عن صفات هذا المعجم فكان تأثّره بفيشر كبيراً، فقد نقل من مقدّمة معجمه التاريخيّ – أي معجم فيشر – صفات المعجم الذي يدعو إليه، وذهب إلى أنّ قسماً ممن يُنتدَب لهذا العمل يتّجه إلى العمل مع فيشر في معجمه التاريخيّ للتعجيل بالفراغ منه، ويكونون على قدر كبير من العلم باللغة وعلومها، وإتقان اللغات الساميّة الأخرى، واللغات الأجنبيّة.

ويعمل قسم آخر في وضع المعجم التاريخيّ الكبير الذي نصّ مرسوم المجمع على وضعه.

ويظهر التأثّر الواضح بفيشر في الدعوة إلى المعجم التاريخيّ، وفي الثناء الكبير الذي كاله لفيشر وعمله، ودعوته إلى أنْ يكون المعجم الذي يضعه المجمع على غرار معجم فيشر.

♦ عبد الله العلايلي :

تأثّر بالاتجاه السائد في صناعة المعجم، وهو أنْ يكون معجماً تاريخيّاً، فحاول تطبيقه في معجمه (المرجع)[1]، فأرّخ للألفاظ ودلالاتها بالإشارة إلى العصر الذي وجدت فيه الكلمة أو المعنى أو الاستعمال.

---

(1) معجم اللغة الضادي – أمنية تتحقق (المقتطف ج ١ المجلد (٩٨) ١٩٤١م، ١٣٥٩هـ ص ٣٤–٣٨).

♦ **علي توفيق الحمد:**

في نهاية بحث طويل بعنوان (بطرس البستاني وجهوده المعجميّة) قدّم اقتراحات حول المعجم العربيّ، دعا في اثنين منها إلى وضع معجم تاريخيّ يؤرخ للكلمة وتاريخ ظهورها واستخدامها، وتطوّر معانيها ... وجمع المادّة اللغويّة التاريخيّة من القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب العرب، لا من المعاجم القديمة[٢].

ثم قدّم بحثاً طويلاً عميقاً بعنوان (المعجم التاريخيّ العربيّ – مفهومه، وظيفته، محتواه) إلى ندوة (المعجم العربيّ التاريخيّ : قضاياه ووسائل إنجازه)، وفيه عرّف المعجم التاريخيّ من مصادر أجنبيّة ومصادر عربيّة، وذكر مفهومه لدى عدد من العرب والمستشرقين، وفصّل الحديث عن المعجم التاريخيّ العربيّ المنتظر[٣].

♦ **جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس :**

يحقّ لهذه الجمعيّة أنْ يقال عنها إنها أبرز الهيئات العلميّة العربيّة اهتماماً بالمعجم العربيّ وقضاياه، وجاءت الدراسات المعجميّة التي صدرت عنها من أقوى الدراسات المعجميّة الصادرة من هيئة علميّة عربيّة، وأعمقها وأكثرها جِدّةً.

يصدر عنها مجلّة تُعنى بشئون المعجم، اسمها (مجلة المعجميّة)، تشتمل على دراسات عميقة.

ولاهتمام الجمعيّة بالمعجم التاريخيّ عقدت له ندوة عنوانها (المعجم العربيّ التاريخيّ : قضاياه ووسائل إنجازه) بتاريخ ١٤–١٧ نوفمبر ١٩٨٩م، دعت إليها نخبة من لغويّي البلاد العربيّة، نوقشت فيها أهمّ قضايا المعجم التاريخيّ، ونشرت بحوث الندوة في جزء خاصّ به من المجلة[٤].

---

(١) صدر الجزء الأول منه عام ١٩٦٣م عن مكتبة الفرح الحديثة في بيروت، ينظر : المعجم التاريخي العربيّ – د. علي توفيق الحمد (مجلة المعجميّة ٥، ٦/١٠٣).

(٢) ويظهر تأثّره القويّ بفيشر في مصادر مادته، فقد مال إلى أن تؤخذ من مصادرها الأصلية لا من المعاجم، ينظر في اقتراحاته كتاب (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٣٣٢).

(٣) ينظر : مجلة المعجميّة ٥، ٦/٩٥–١٤٦

(٤) مجلة المعجميّة – العددان (٥، ٦) ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، و ١٤١٠هـ ١٩٩٠م (وقائع ندوة المعجم العربيّ التاريخي : قضاياه ووسائل إنجازه) في مجلد واحد.

ثم أصدرت الجمعيّة كتاباً خاصاً ببحوث الندوة، سمّته (المعجم العربيّ التاريخيّ)[1].

جاء اهتمام الجمعيّة بالمعجم التاريخيّ والدعوة إلى أنْ يكون للعربيّة معجم تاريخيّ، جاء لاقتناع أعضائها بأنّها قضيّة لها صلة بتراثنا وحاضرنا ومستقبلنا، وأنّ المعجم أصبح ضرورة لا غنى عنها، فهو ذاكرتنا اللغويّة والثقافيّة والحضاريّة.

وتردّد ذكر دوزي وفيشر كثيراً في ثنايا البحوث المقدّمة في الندوة، ونوقشت قضايا عديدة تتعلّق بمعجميهما، وتجربتهما في ميدان المعجم التاريخيّ.

ويبدو جليّاً أثر هذين المستشرقين وتجربتهما في الدعوة إلى المعجم التاريخيّ العربيّ، لكونهما المحاولتين الأولَيين لصنع ذلك المعجم.

▣ الأخذ من المستشرقين قضايا منهجيّة في المعجم :

من مظاهر التأثر بالمستشرقين في صناعة المعجم الأخذ عنهم مسائل منهجيّة معجميّة، سواءٌ في ترتيب المعجم أم في بناء مادته، ومن هذه المسائل :

♦ **الترتيب الداخلي لمشتقات المادّة الواحدة**. فالمعجميّون العرب القدامى لم يسيروا على طريقة محدّدة لترتيب المشتقات، بل نجد أغلبهم يوردون المشتقاتِ مختلطةً دون ترتيب، فربما قُدّم ما حقّه التأخير، فالمطلع على أحد تلك المعاجم يجد المشقّة في تحصيل مراده، فيقرأ المادّة كلّها ليجد ما يريده.

أمّا المستشرقون فاستفادوا من صناعة المعجم في لغاتهم، والمناهج التي طُبقت فيها، فسلكوا ترتيباً محدّداً للمشتقات، سلكه – في أغلب الأحوال – دوزي في (تكملة المعاجم العربيّة)، وفيشر في معجمه التاريخيّ، ونبّه عليه عند وضع خطة المعجم التاريخيّ الكبير، وهذه الخطة تتلخّص بتقديم الأفعال المجرّدة ثمّ المزيدة، ثمّ الأسماء المجرّدة ثمّ المزيدة، واتّخذوا ترتيباً محدّداً لأوزان الأفعال والأسماء، لا حاجة إليه هنا لوروده في موضعه[2].

---

(1) طبعه (بيت الحكمة – قرطاج).

(2) سبق تفصيله في الفصل الثالث من الباب الأول ٢٣٠ وما بعدها عن الصناعة المعجميّة، وفي الفصل الأول من الباب الثاني عند دراسة معجم فيشر ص ٤٧٣ وما بعدها.

ومِثْل دوزي وفيشر – في ترتيب المشتقّات – واضعو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ، وفلوجل في فهرسته للقرآن الكريم، وبيير كاكيا في معجمه (العريف) لمصطلحات النحو العربي[1].

وأخذ المعجميّون العرب المعاصرون هذا الترتيب عن المستشرقين واستحسنوه ودعوا إلى التزامه في المعجم العربيّ[2].

♦ **الرجوع إلى معاجم المستشرقين**، بالنقل منها أو أخذ منهجها في صناعة المعجم، وهذه المسألة يصعب ملاحظتها أحياناً، لأنّ التأثّر فيها غير ظاهر لكلّ مطّلع، فحينما يستفيد المعجميّ العربيّ من أحد معاجم المستشرقين في إدراج الألفاظ الحديثة في معجمه، وعدم التفرقة بين الألفاظ، ولا ينصّ على هذا الأمر، تصبح ملاحظة استفادته صعبة إلاّ على الباحث المتمرّس.

وجليّ أنّ تأثّر كثير من المعجميّين العرب واقع لاطّلاعهم على معاجم المستشرقين في بداية النهضة الثقافيّة المعاصرة، حين احتكّ العرب بغيرهم من الأمم.

ومن هؤلاء المعجميّين بطرس البستاني في معجمه (محيط المحيط)، حيث لم يقتصر على الأخذ من المعاجم العربيّة القديمة، بل أدخل فيه كلمات عاميّة، ومصطلحات حديثة ومعرّبة، وكانت معاجم المستشرقين من مصادر مادّته[3].

◙ الدعوة إلى الاستفادة من أحد معاجم المستشرقين :

اقترح الأستاذ **أحمد شفيق الخطيب** إلى الإفادة من معجمين من معاجم المستشرقين في صناعة المعجم العربيّ :

♦ دعا إلى الإفادة من (مدّ القاموس) لإدوارد وليم لين في صنع المعجم الكبير الذي يصدره مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وخصّ أجزاءه الخمسة الأولى التي صدرت في حياة المؤلّف، وذهب إلى أنّه سيثري مادّة المعجم الكبير.

---

(١) راجع الفصل الرابع من الباب الأول عن دراسة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في ص ٢٥١، وعن معجم فلوجل (نجوم الفرقان في أطراف القرآن) ص ٢٧٦ وما بعدها، وعن معجم كاكيا (العريف) ينظر ٥٧٩ وما بعدها.

(٢) راجع : من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة – عفيف عبد الرحمن (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٣٨٨).

(٣) ينظر : بطرس البستاني وجهوده المعجميّة – د. علي توفيق الحمد (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٣٢٥).

إنّ نظرته هذه قائمة على إعجاب بذلك المعجم ومنهجه، مع أنّه حذا حذو المعاجم العربيّة، واعتمد عليها في أكثر موادّه، وكان في أغلبه مترجماً ما في (تاج العروس) ومعاجم أخرى، لكنّ تحرّره من بعض ما تُعاب به المعاجم العربيّة مثل عدم تنظيم المشتقات، والقصور في شروحها، وغيرها ممّا تميّز به، تحرّره من تلك العيوب جعله محطّ إعجاب بعض اللغويّين، مع أنّه لا يرقى إلى مستوى معجم فيشر، وما جاء به من جديد.

♦ دعا إلى استفادة المعجميّين العرب من معجم هانزفير (معجم اللغة العربيّة المعاصرة)، من مادته والدراسات العلميّة التي قامت لجمعها، من دراسات إحصائيّة، وموازنات بين مادّته ومادّة غيره من المعاجم العربيّة الأجنبيّة.

ودعوته هنا إلى الاستفادة من معجم هانزفير نابعة من تميّز مادته، لكونه خاصاً بالعربيّة المعاصرة، وعدم وجود معاجم عربيّة تعتني بهذا المستوى للألفاظ[1].

ومن هذا النوع دعوة **المستشرق الفرنسي ماسينيون** إلى استفادة المعاجم العربيّة من المعاجم الأوربيّة الحديثة، في بحث ألقاه في مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وأُحيل إلى لجنة المعجم اللغويّ الكبير، وخصّ فيه صنفين منها :

- المعاجم الأوربيّة المختصّة بالعربيّة، مثل معجم فيشر التاريخيّ، ومعجم فيشر لشواهد النحويين.
- البرامج الحديثة على مقتضى علم الصوتيّات، ومثّل لها بسبعة مصطلحات رأى أنّه لا بُدّ من ترجمتها إلى العربيّة، للاستفادة منها في المعجم، وأمثّل بعضها :

أ- ذكر كلمة فرنسيّة فسرها بـ (الورود)، وأراد به ترتيب الحروف العربيّة على تَدَرّج ورودها، من حيث الكثرة والقلّة، ورأى أهميَّة ذكر ورود كلّ حرف في المعجم، لأنّ هذا " من خصائص اللغة العربيّة بين اللغات الساميّة، بل بين اللغات جميعاً ".

---

(١) راجع : من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة – أحمد شفيق الخطيب (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٦٠٢-٦٠٤)

وذكر أنّه يمكن ذكر ورود كل حرف في المصحف، ومثّل بالظاء على أنّها أقلّ الحروف وروداً، وعدد مرّات ذكره (٨٤٢)، والألف (٤٨٨٩٢)، ومثلها الحركات.

ب- كلمة أجنبيّة ترجمها بـ (الحروف المتنافرة)، وذكر أنّ هذا الموضوع تناوله اللغويّون من ناحية، والبلاغيون من ناحية أخرى، فلا بدّ من ذكر مراتب الأصول الثلاثيّة في المعجم، التي لا يمكن النطق بها لاشتمالها على حروف متنافرة[1].

ظهر لنا من خلال دراستنا أعمال المستشرقين المعجميّة، ونظريّاتهم في المعجم العربيّ أنّ أكثرهم نظر إلى العربيّة بالنظرة التي ينظر بها إلى لغته، وهي أنّ اللغة تتغيّر وتتبدّل، وكلّ مراحلها جديرة بالتدوين والدراسة، ولذا فلا فرق لديهم بين العربيّة الفصحى - في عرف لغويّي العرب - والمولّدة في العصور التالية لها، حتى العصر الحديث.

وصرّح دوزي وفيشر في مقدّمتي معجميهما بهذه النظرة، وأخذا على المعاجم العربيّة القديمة اقتصارها على الفصيح دون غيره[2].

كانت تلك النظرة إلى العربيّة وافدة عليها في دراسات المستشرقين اللغويّة، لتأثّرهم بالنظريّات السائدة في لغاتهم، وكان لتلك النظريّات قبول واسع بين لغويّي العرب الذين تأثّروا بالدراسات الغربيّة والمناهج السائدة فيها.

ومن الأمثلة على مظاهر القبول لتلك النظريّات ما حظي به كلٌّ من معجم دوزي (تكملة المعاجم العربيّة)، ومعجم فيشر التاريخيّ من قبول وإعجاب، وكلاهما مبنيّ على أنّ ما نطق به العرب من ألفاظ جديرٌ بالرصد والتدوين.

ولكي يتّضح التأثّر بالمستشرقين أقدّم مثالاً واحداً على أحد اللغويّين الذين دعوا إلى تدوين كل ما نطق به العرب :

♦ قال الدكتور عفيف عبد الرحمن : " وأوّل مشكلة تطالعنا هي أين يقف حدّ هذه اللغة ؟ العصر الأمويّ أم العباسيّ ؟ وأيّ عباسيّ نعني ؟ ولقد عرضنا للمادّة اللغويّة في المعجم ومصادرها، وقرّرنا أنّ اللغة كائن حيّ متطوّر، وهذا المعجم

---

(١) ينظر : المعاجم الأوربية الحديثة ومدى ما تستفيده المعاجم العربيّة منها - ماسينيون (مجلة مجمع اللغة العربيّة ٧/ ٣٥٩-٣٦٠).

(٢) ينظر الفصل الأول من الباب الثاني عن دراسة معجم دوزي ص ٣٠٠ ، ودراسة معجم فيشر ٤٦٦، وما بعدها.

وعاء تلك اللغة، يرتّبها ويحفظها ويرصدها، ومن هنا فإنّ المعجم ينبغي أنْ يكون متطوّراً"[١].

▣ الاعتماد على بعض المستشرقين في وضع معجم :

للثقة في قدرة المستشرقين في صنع المعجم استعانت بعضُ المؤسّسات ببعضهم في وضع معجم أو خطّته، ومن الأمثلة عليه ما يلي :

♦ وضع فيشر خطة المعجم التاريخيّ لمجمع اللغة العربيّة :

في بداية تأسيس مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة وانضمام فيشر إليه، طُلب منه وضع خطة للمعجم التاريخيّ الذي يسعى المجمع إلى وضعه، لعلمهم باهتمامه بصناعة المعجم، وسعيه إلى وضع معجم تاريخيّ خاصّ به.

واختيار فيشر من بين الأعضاء العرب ليضع الخطة اعترافٌ من المجمع بخبرته في هذا الميدان، والاطلاع على الخطة يدلّ على هذه القدرة، ولا حاجة إلى التفصيل عنها فقد سبق موضعه[٢].

♦ مشاركة بعضهم في وضع خطط بعض المعاجم :

من الأمثلة عليه تقديم المستشرق الفرنسي ماسينيون تقريراً بشأن نموذج جزازات المعجم العلميّ الاصطلاحي، ونموذج جزازات المعجم العام، لطلب المجمع منه ذلك، وقد سبق ذكره[٣].

♦ اشتراك بعضهم في عضويّة لجنة المعجم :

عند الاطلاع على أعضاء لجنة المعجم في مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، تتّضح نسبة المستشرقين بالنظر إلى نسبة العرب، عند مراعاة أنّهم قلّة في المجمع.

في الجلسة التاسعة عشرة (١٣٥٢/١١/١١هـ – ١٩٣٤/٢/٢٥م) رُشّح للجنة المعجم : الأستاذ فيشر، الأستاذ ليتمان، انستاس الكرملي، الأستاذ على

---

(1) من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة – عفيف عبد الرحمن (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٣٩٢).

(2) درستُ الخطة في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٠، وللاطلاع عليها راجع بحث : تقرير خاص بطريقة تأليف المعجم التاريخي الكبير للغة العربيّة – وضعه أ. فيشر – ملحق بالتقرير (مجلة المقتطف – الجزء الثالث – المجلد ١١٤ ص ٣–٣٦).

(3) عرضتُ نموذجين لتصميم ماسينيون الجزازتين في ترجمته ٥٦٤ والتي بعدها عند دراسة محاولته لوضع معجم للمصطلحات الفلسفية العربية.

الجارم، الأستاذ عيسى اسكندر المعلوف، الشيخ محمّد الخضر حسين، الأستاذ حايم نحوم أفندي [1].

ثم عُدّل تقسيم اللجان فكان القرار النهائي في لجنة المعجم أنْ تتألّف من :

الأستاذ حايم نحوم أفندي، الشيخ إبراهيم حمروش، أحمد العوامري بك، الأستاذ جب، الأستاذ فيشر، الأستاذ نيللينو، الأستاذ ليتمان[2].

من النماذج والمسائل السابقة يتّضح لنا تأثّر بعض العرب بالمستشرقين، سواءٌ بالأخذ عنهم أو بالثّقة بعلمهم وتقديمهم لتأدية أحد الأعمال العلميّة، وهذا التأثير من جانب المستشرقين على العرب يقابله التأثير من جانب العرب على المستشرقين، وبهذين الأمرين يصبح التأثير ذا اتّجاهين، ويكون التأثير هنا إيجابيّاً في الغالب، لانتقال الكثير من الإيجابيّات من أحد الجانبين إلى الآخر، وبذا يحدث تلاقحُ المناهج، فيستفيد العرب من المستشرقين تميّزهم بمناهج البحث الحديثة، ويستفيد المستشرقون من أهل اللغة فهم الكثير ممّا يشكل عليهم لكونهم غرباء عن العربيّة، فيعتمدون عليهم في رواية اللغة وشرح ألفاظها.

(1) محاضر الجلسات – دور الانعقاد الأول – الجلسة (١٩) ص ٢٧٧
(2) السابق – الجلسة (٢٠) ص ٢٨٦

الفصل الثالث

أعمال المستشرقين المعجميّة بين المزايا والمآخذ

قد يظنّ ظانٌّ أنّ دراسة أعمال المستشرقين وإبراز جوانب الإجادة فيها يصرف الدارس عن ملاحظة جوانب القصور، ويجعل منه متعصّباً لهم، لا يرى إلاّ حسناتهم.

إنّ الدارس الواعي الذي جعل الإنصاف ميزانه في وزن أعمال الناس لن يمنعه انتماؤه العربيّ من إبصار أخطاء باحثٍ عربيّ أيّاً كان، ولن يدفعه للتعصّب ضدّ الأعجميّ الدارسِ للعربيّة وتراثها، وإنما هو معتدل في كلّ هذا، يقول للمحسن : أحسنت، وإنْ كان أبعد الناس عنه، وللمسيء : أسأت، وإنْ كان أقربهم إليه.

وفي ميدان أعمال المستشرقين يلحظ الدارس تفوّقهم على العربيّ في نواحٍ، ووقوعهم في أخطاء لا يقع فيها عامّة الباحثين العرب، ولذا فمن الإنصاف للمستشرقين والعرب بيان أخطاء من أخطأ منهم أو جانبَ الأولى في ميدان البحث العلميّ.

أمّا الاعتقاد بأنّ المستشرقين جميعهم متفوّقون علينا في البحث ومناهجه، والنتائج التي وصلوا إليها، فهو مبالغة لا يقبلها ميدان البحث، فالمستشرقون بشر اجتهدوا في تطبيق مناهج محدّدة، فمنهم من نجح، ومنهم من أخفق، ومنهم من كان متسلّحاً بالعلم فيما يبحث فيه، ومنهم من كان قليل البضاعة منه.

كما أنّ منهم من كان دافعه في بحثه الرغبة في المعرفة، من غير أنْ تكون له دوافع أخرى، ومنهم من كان لديه دوافع خاصّة، دينيّة كانت أو سياسيّة، وهو ما يؤثّر أثراً سيّئاً على نتائج دراساته.

ولذا يجد المطالع نتاج المستشرقين أنّ منه الجيّد والرديء، إلاّ أنّ تفوّقهم البارز يأتي في مناهج البحث الموصّلة إلى النتائج المطلوبة، مع جَلَدهم وتخصّصهم في دراساتهم، بحيث يبرز أحدهم في علم محدّد، أو موضوع محدّد في أحد العلوم، وتفوّقهم وتميّزهم هنا من أبرز ما يتّصفون به من صفات حسنة.



أمّا المآخذ على أعمالهم فلا عجب من وجودها، ففي ميدان الدراسات العربيّة هم غرباء على هذه اللغة، فقد يسيء أحدهم الفهم، أو يقيس قياساً خاطئاً على لغته، دون مراعاة الفروق بين اللغات.

أمّا الأخطاء المتعمّدة والتدليس والدسّ منهم فهو كثيرٌ في دراساتهم الإسلاميّة، لكنّني أستبعده في دراستي هذه لقلّة النماذج.

وفي دراستي هنا لإبراز المآخذ على أعمالهم أشير إلى أنّني لم أحصها كلّها، فمنها ما يتعلّق بمسائل علميّة محدّدة يقع فيها العربيّ والمستشرق، وسبق بيانها في مواضعها[1]، وكتب عنها من الباحثين من طالع أعمالهم بلغاتهم[2].

وما سأذكره مآخذ عامّة، يقع تحتها عدد من الأمثلة، ليست شاملة كل المآخذ التي مرّت في الدراسة، لكنّها نماذج تكفي للتدليل.

وفي البحوث تقع أهمّ المآخذ العلميّة – عند تقويم عمل علميّ – في ميدانين :

- **ميدان المنهج** : تتناول المآخذُ منهجَ المؤلّف، وما خالف فيه المنهج الذي سلكه.
- **الميدان العلميّ** : تتناول المآخذُ ما طُرح في الكتاب من موادّ علميّة أخطأ مؤلّفه في ذكرها.

ومع الإعجاب بأعمال المستشرقين وما تميّزت به من وضوح في المنهج ودقّة في العمل، إلاّ أنّها لم تسلم من الوقوع في الخطأ، ولم تأتِ أعمالهم على درجة واحدة، فمنهم من كان حسنُه كثيراً، وخطأُه قليلاً، ومنهم من كان بعكس ذلك.

أمّا **المآخذ المنهجيّة** فتأتي تحت عدّة نقاط :

(١) راجع دراسة كلّ عمل من أعمالهم، مثل : دراسة (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) في الفصل الرابع من الباب الأول ص ٢٦٧، وكذا دراسة معجم فلوجل لفهرسة القرآن الكريم ص ٢٨١، في الفصل نفسه، ودراسة (تكملة المعاجم العربيّة) لدوزي في الفصل الأول من الباب الثاني عن عيوب أسلوبه ص٣٥٨، وعن عيوب منهجه ص ٣٦٣، وعن عيوب مادته ص ٣٤٣، وعن معجم فيشر ص ٤٩٢.

(٢) ينظر مثلاً : أغلاط المستشرقين – انستاس الكرملي (مجلة المجمع العلميّ العربيّ – مجلد ١٤، جزء ٧، ٨ ص ٢٣٥–٢٤٧)، أغلاط الإفرنج – محمّد كرد علي (مجلة المجمع العلميّ العربيّ – مجلد ٢١، جزء ١، ٢ ص ٣–١١)، أغلاط المستشرقين – إبراهيم اليازجي (مجلة الطبيب – عدد ٣، ٤ ص ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٢٥، ٣٤٦).

◙ عدم سلوك منهجٍ معيّنٍ في التوثيق :

لم يسلك دوزي منهجاً واضحاً في توثيق نقولاته من مصادره في (المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب)، ويتمثل هذا في مخالفته ما سار عليه أغلب الباحثين من عرب ومستشرقين في جعل الهوامش السفليّة للتوثيق، وسلوك طريقة واحدة فيها، وممّا رأيته خلافاً للسائد ما يلي :

♦ **إيراد المصادر في النص :** قصر دوزي الحواشي السفليّة في (المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب) على التعليقات والإضافات وما يشبهها، وأدرج مصادر النصوص في المتن مع ذكر ما يتعلق بها من اسم المؤلّف والطبعة أو المخطوطة ورقم الصفحة ونحوها، ومن الأمثلة عليه :

ذكر اسم الكتاب والمؤلّف ورقم الصفحة، مثل :

حسن المحاضرة – السيوطي مخ ١١٣ ص ٣٣٧ (٣٤/٢)

وصف مصر – المقريزي ج ٢ مخ ٣٧٢ ص ٣٥٤ (١٧٤/٣)

تاريخ مصر – النويري مخ ص ٥١، ٥٢ (٢٠٣/٣)

وكذا الشأن في (تكملة المعاجم العربيّة)، فقد أورد مصادر النصوص في المتن مع ذكر ما يتعلق بها من رقم الصفحة ونحوه، مثل :

برصهان : اسم حجر من الحجارة الكريمة (ألف ليلة، برسل ١٢٠/٣) (٢٩٣/١)

والمؤنث حُرّة : فرس كريم، أصيل (كرتاس ص ١٥٩) (١٠٤/٣)

استشكل : بالمعنى الذي ذكره لين، المقري ١٣٢/٣، ١٨٢، المقدّمة ٧٧/٣ (٣٤١/٦)

♦ **النقص في بعض المعلومات :** لم يلتزم دوزي بدرجةٍ واحدةٍ لما يذكره عن المصدر، وإنما كان يذكره أحياناً ناقصاً، ويكون النقص مخلاً حينما يكون في موضع المادّة المشار إليها، وهو خلل منهجي للنقص في التوثيق.

وفي (تكملة المعاجم العربيّة) نجد في بعض المواضع عدمَ تحديد موقع المادّة المنقولة في المصدر، فيكثر ذكر المصدر دون رقم الصفحة، وهو أمر لا يحتاج إلى أمثلة كثيرة، لوجوده في كل صفحة تقريباً، لكنّه ليس عامّاً في كل المواد، فمنها ما ذكر المصدر وما يتبعه، أمّا المواضع التي اكتفى فيها بذكر اسم المصدر فمنها :

- استأجم: صار أجمة (معجم البلاذري). (٨٧/١)
- أرد: برنيق، فرس الماء أو البحر (بقطر). (١١١/١)
- حُصرة: مسكن الجيش (ألكالا). (٢١٧/٣)
- وخفّاق: الذي يهرف في كلامه (محيط المحيط). (١٥٣/٤)
- شبّط: مسك، وكذلك تعلّق (فوك). (٢٣٧/٦)

أخطاء الترتيب:

وقع دوزي في مخالفاتٍ للمنهج الذي سار عليه في ترتيب (تكملة المعاجم العربيّة)، ولم تكن مخالفاته في أغلبها مُبَرَّرة، ووقع في أكثرها دون قصد منه، لكنْ بسبب الجهل أو الإهمال والغفلة، ومن تلك المخالفات:

- **الخروج عن الترتيب الألفبّائي:**

وذلك حين تكون الألفاظ مضعّفة العين واللام، وهذه الطريقة سلكها كثير من المستشرقين[1]، وهو مذهب شائع لديهم، والتعليل الذي يبدو سبباً لمخالفتهم العرب في هذا المسلك هو أنّهم نظروا إلى هذا النوع من الألفاظ على أنّه ثنائي، فرأوا تقديمه على الثلاثي، وجعلوه في بداية المادّة، وممن سلكه في عمله:

الألماني فلوجل في فهرسته للقرآن الكريم (نجوم الفرقان في أطراف القرآن)، ومن الأمثلة عليه من معجمه:

قدّم (دَكَّ) على (دَكَرَ)	ص ٦٨
قدّم (رَقَّ) على (رَقَبَ)	ص ٨٣
قدّم (عَدَّ) على (عَدَسَ)	ص ١٢٢
قدّم (لَجَّ) على (لَجَأَ)	ص ١٧٢
قدّم (جَدَّ) على (جَدَثَ)	ص ٤٢

(١) ينظر الفصل الثالث من الباب الأول عن الصناعة المعجميّة ص٢٢٦، وفي دراسة معجم فلوجل في فهرسة القرآن ص ٢٧٦، وينظر الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة تكملة دوزي ٣٥١، والفصل الثاني من الباب الثاني في دراسة معجم كاكيا (العريف) ٥٨٠.

قدّم (بَرَّ) على (بَرَأَ) ص ٢٨

قدّم (جَلَّ) على (جَلَبَ) ص ٤٤

والهولندي رينهارت دوزي في معجمه (تكملة المعاجم العربيّة)، ومن الأمثلة عليه :

وضع (أفّ قبل أفام) ١٥٨/١

وضع (أمّ قبل أما) ١٨٠/١

وضع (بحّ قبل بحث) ٢٤٢/١

وضع (بخّ قبل بخت) ٢٤٦/١

وضع (بدّ قبل بدأ) ٢٥١/١

وضع (برّ قبل برأ) ٢٦٣/١

وكذا سلك **واضعو (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)** المسلك نفسه، وهو ما يدلّنا على أنّه منهج شائع لديهم، ومن أمثلته :

وضع (أنّ، أنين) قبل (أنّب) ١٢٣/١

وضع (زرّ) قبل (زرب) ٢/٣٣٠-٣٣١

وضع (عشش) قبل (عشب) ٢١٤/٤

وضع (كلّ) قبل (كلأ) ٦/٥٠-٥١

وضع (جس) قبل (جسد) ٣٤٧/١

وضع (مسّ) قبل (مستقة) ٦/٢٠٧-٢١٠

ومثلهم **البريطاني بيير كاكيا** في فهرسته مصطلحات النحو العربيّ في معجمه (العريف)، ومن أمثلته :

قدّم [ق ر ر] على [ق ر ب] ص ٨١

و[ع م م] على [ع م د] ص ٦٧

و[ق ص ص] على [ق ص د] ص ٨٢

و[م د د] على [م د ح] ص ٩٤

و[ع ل ل] على [ع ل ق] ص ٦٦

♦ وضع اللفظ في غير موضعه الصحيح :

يشمل الخطأ هنا ما كان بسبب خطأ في الترتيب الألفبائيّ، وما كان بسبب الجهل بالأصل الذي يعود إليه اللفظ.

من **النوع الأوّل** المرتبط بالترتيب الألفبائيّ ما وقع فيه دوزي في التكملة[1]، ومنه :

ذكر " آذق " بين " آذريون " و " أذن "، وصواب وضعه أنْ يكون بعد " آخور"، بين ذوات الهمزة الممدودة. ٩٨/١

ذكر " آنُك " بين " أنقون " و " إنكليز " وصوابُه أنْ يكون بعد " أأمليليس". ٢٠٤/١

ذكر " أجَاق " بعد " أجَص " ومكانه قبل " أجر ". ٨٦/١

ذكر " بابُونج " قبل " بابُون ". ٢٢٦/١

ذكر " بَلْبَشة " بعد " بلبل " ومكانه بين " بلبز " و" بلبشيخ " السّابقيْن لـ" بلبل ". ٤١٦/١

ومن **النوع الثاني** ما وقع فيه فلوجل في فهرسته ألفاظ القرآن الكريم[2]، فقد جهل أصل كثير من الكلمات فوضعها في غير موضعها، ومن الأمثلة عليه ما يلي :

- وضع (فاسْتَبَقوا) تحت (بَقِيَ). ص ٣٣

والصحيح أنّها فعل سداسي من (سَبَقَ)، فالصحيح أنّ موضعها (سَبَق).

- وضع (كالجَوابِ) تحت (جابَ). ص ٤٧

فتوهّم أنّ الكلمة من (جابَ) من الجواب أي الإجابة، والصحيح أنّها جمع (جابِيَة)، فكان موضعها الصحيح تحت (جَبَى).

- وضع (المَخاضُ) تحت (خاضَ). ص ٦٤

وهي من المخض، فالميم أصليّة، فموضعها الصحيح تحت (مخض).

- وضع (ادّكَرَ، مُدّكِر) تحت (دَكَرَ). ص ٦٨

---

(١) راجع دراسة تكملة المعاجم العربية في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٣٥٢.

(٢) راجع دراسة معجمه (نجوم الفرقان في أطراف القرآن) في الفصل الرابع من الباب الأول ٢٨١. وما بعدها.

وهما من (ذَكَرَ) على وزن (افْتَعَل، مُفْتَعِل)، ولكن قُلبت الذال مع تاء الافتعال دالاً، فبسبب جهله هذه القاعدة الصرفيّة أخطأ في هذا الموضع، وكان الصحيح وضعهما تحت (ذكر).

▪ وضع (مَرْضى، المَرْضى) تحت (رَضِيَ). ص ٨٣

فبسبب توهّمه أنّ الميم زائدة أخطأ في موقعهما، فوضعهما مع (مَرْضِيّاً...)، وكان الصحيح وضعهما تحت (مَرِض).

▪ وضع (مَهْلِكَ) تحت (مَهَلَ). ص ١٨٧

بسبب توهّمه زيادة الكاف وأصالة الميم، والصحيح أنّ الميم زائدة والكاف أصليّة، فهي مشتقّة من (هَلَكَ)، فالصحيح وضعها تحتها.

♦ **وضع المركبّ من جزأين في مداخل مستقلة بحسب الجزء الثاني :**

وممّن وقع فيه دوزي في التكملة، وكان الأولى سلوك منهج واحد في وضع المركّب، لكنّه لأمر لم يظهر لي نبّه في مقدّمته إلى ترتيبها على الكلمة الأولى إلاّ في عدد قليل منها رتّبه على الكلمة الثانية[1].

ومن الأمثلة عليه ما يلي :

ذكر " صيام كيهك " في حرف الكاف

ذكر " عود قاقُلّي " في حرف القاف

ذكر " نعال كنْبَنَانيّة " في حرف الكاف، وصواب وضعها أنْ تكون تِباعاً في أبواب الألف والجيم والصّاد والعين والنون[2].

بل إنّ منها ما كرّر تعريفه بحسب الجزأين، ومن الأمثلة عليه :

• حجر الإسفنج :عرّفه تحت (حجر) ٣ / ٦٥، وتحت (إسفنج) ١ / ١٣٣

• سمك الترس: عرّفه تحت(سمك) ٦ / ١٥٠، وتحت(ترس) ٢ / ٣٣

• طير أبابيل : عرّفه تحت (طير) ٧ / ١٠٨، وتحت (أبل)[3] ١ / ٦٨

---

(١) ينظر : تكملة المعاجم العربية ١ / ٢٨

(٢) ينظر : منزلة مستدرك دوزي من المعجميّة العربيّة – إبراهيم بن مراد (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص٢٨٠–٢٨١).

(٣) ينظر : السابق ص ٢٨٦، وأعترف أن إبراهيم بن مراد مَنْ لفت نظري إلى هذه الملاحظة، وراجع في تفصيلها الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة التكملة ٣٥٢.

♦ وضع الكلمات الأعجميّة تحت مداخل عربيّة :

وممّن وقع فيه دوزي في التكملة، وهو دليل على اضطراب منهجه في الترتيب، فكان الأولى وضع الكلمات الأعجميّة في مداخل مستقلة بحسب صورتها التي هي عليها، لأنّها لا تخضع للاشتقاق العربيّ، ومن الأمثلة عليه ما يلي:

وضع "بَرُوتا" – وهو سُريانيّ – تحت "برت". ٢٧٢/١

و "بُل مرين" – وهو لاتيني – تحت "بلّ". ٤١٤/١

و "تفّاف" – وهو بَرْبَري – تحت "تف". ٤٧/٢

و "حَقّة" – وهو أسباني – تحت "حق". ٢٥٠/٣

و "رشينة" – وهو أسباني – تحت "رشن". ١٥٠/٥

و "شَوْبَك" – وهو فارسيّ – تحت "شبك". ٢٤٢/٦

و "شَبين" و "إشبين" – وهما سُريانيّان – و "شِبين" – وهو أسبانيّ – و "شَبِيّن" – وهو لاتينيّ – تحت "شَبَن"[1]. ٢٤٣/٦

♦ عدم الالتزام بترتيب المشتقات المتّصلة المعنى :

الطابع العامّ لمعاجم المستشرقين هو اتّباع هذا الترتيب، ولأسباب عديدة خرج بعضهم عنه، وممن وقع في هذا :

◂ **فلوجل الألماني في معجمه (نجوم الفرقان في أطراف القرآن)**، ومن الأمثلة عليه :

▪ ذكر تحت (سَفَحَ) اسم المفعول (مسفوحاً) من الثلاثي (سُفِحَ)، ثمّ اسم الفاعل (مسافِحين، مسافِحاتٍ) من الرباعي (سافَحَ)، مع الاختلاف بين معنى الثلاثي والرباعي. ص ٩٣

▪ ذكر تحت (سَفَرَ) ماضي الرباعي (أسْفَرَ)، ثمّ الاسم الثلاثي (سَفَرٍ، وسفراً، سَفَرِنا) ثمّ جمعه (أسفارِنا، أسفاراً)، ثمّ (سَفَرَة) جمع (سافِر) أي كاتب، ثمّ اسم الفاعل (مُسفِرَة). ص ٩٣

وهو هنا جمع بين ثلاثة معانٍ : السفر، والكتابة، والإشراق، دون أيّ تفرقة بينها.

---

(١) ينظر : منزلة مستدرك دوزي من المعجميّة العربيّة – إبراهيم بن مراد (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٢٨١–٢٨٢)، وسبق ذكر هذه المسألة في الفصل الأول من الباب الثاني في دراسته التكميلية ص ٣٥٤.

▪ ذكر تحت (ساقَ) ماضي الثلاثي ثمّ المضارع بصوره العديدة، ثمّ الاسم (الساق) بحالاته المختلفة، ثمّ (الأسواق) جمع (سُوق)، ثمّ (سائق) اسم فاعل الثلاثي، ثمّ (المساق) من الثلاثي. ص ٩٨

فجمع هنا بين عدّة معانٍ : السّوْق، واسم ساق الإنسان، والسُوْق، دون تفرقة بينها.

▪ تحت (سَبَّ) ذكر المضارع (فيسبّوا، تَسبّوا)، ثمّ ذكر الاسم (بسَبَبٍ، سَبَباً، الأسبابُ، الأسبابِ، أسبابَ، الأسبابَ). ص ٨٩

وجليّ هنا أنّ المعنيين ليس بينهما صلة، ولم يفصل بينهما.

◂ **دوزي في (تكملة المعاجم العربيّة)**، فمن أخطائه في هذا الميدان أنّه لم يراع المشتقات المتصلة المعنى، ولذا قد نجد معنيين متماثلين فصل بينهما معنى آخر، ومن الأمثلة على هذا :

♦ فصل بين ما يجب إيراده معاً : فذكر (قلة تدبير) وبعد صفحة ذكر معاني (تدبير) وكلها تعود إلى المعنى الأصلي. ٤/ ٢٨٥

♦ ذكر (زبل) وما يتبعها في المعنى، ثمّ ذكر (زنبيل) وهو مختلف في المعنى، ثمّ عاد وذكر (مزبلة) ومعانيها، وهي تابعة للكلمة الأولى. ٥/ ٢٨٥- ٢٨٦

♦ فصل بين (سأل) ومعانيها واشتقاقاتها الأخرى مثل (سؤال، سائل، مسؤوليّة) بـ (سُؤْل أي أمل ورجاء، وسُوْل بدون همز للمعنى نفسه). ٦/ ١٤، وهي مادّة أخرى ذكرتها المعاجم في مادّة (سول) مثل اللسان.

♦ فصل بين (طَأمَن وطَمّأن) ومشتقاتهما و (طمانية واطمينان وتطمين) – وإنْ كانت محرفة – بالكلمة الأسبانيّة (طُمُون) لجرّار العربة و (طوني) لشراب. ٧/ ٨٠-٨١

◂ **واضعو (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)** لم يسيروا على قاعدة واحدة، فوضعوا مداخل لصيغ أحياناً، وأدخلوها تحت أصولها أحياناً، وقد وقع هذا كثيراً في الأسماء المشتقّة (اسم الفاعل واسم المفعول...) مع الفعل المشتقّة منه، فربّما أدخلوا تلك المشتقّات تحت فعلها، وربّما وضعوها في مداخل مستقلّة، ومن الأمثلة عليه ما يلي :

♦ في الجزء الأوّل ورد اسم الفاعل تحت فعله الذي يشتق منه، كما في (أمِنَ).   ١٠٦/١-١٠٧

وفي مادّة (ولي) ذكر الماضي أوّلاً (وَلِيَ).   ٧ / ٣٢٢، وتحته المضارع بشواهده، وبعد فراغه من الأفعال الخماسيّة (تَوالى) ذكر الأسماء ومنها اسم الفاعل (والٍ ج وُلاة ٧ /٣٣١)، وكان الأولى على منهج بداية المعجم ذكره مع الفعل الثلاثي (ولي).

♦ جعل لاسم الفاعل (وارث) مدخلاً خاصّاً، ولم يذكره تحت فعله (وَرِث)، ونلاحظ في المدخل الخامس (توارث) أنّه ذكر تحته اسم الفاعل (متوارثون) ولم يفرده بمدخل خاص.

♦ ذكر اسم المفعول (مجنون) تحت الفعل (جَنّ).   ١/ ٣٧٤

♦ ذكر اسم الفاعل (عالم) واسم المفعول (معلوم) تحت الفعل (عَلِم). ٤ / ٣١٩-٣٢١

♦ ذكر المصدر (فَهْم) واسم المفعول (مفهومة) تحت الفعل الثلاثي (فَهِم) ثمّ ذكر بعده الفعل الخماسي (تَفَهّم) ثمّ السداسي (استفهم) ثمّ الأسماء مثل (فَهِمٌ و أفْهَم).   ٥ / ٢٠٢-٢٠٣

♦ ذكر اسم الفاعل (القاذف) تحت الفعل الثلاثي (قذف) ثمّ ذكر باقي الأفعال (تَقَذّف) ثمّ المصدر (قَذْف)، وبذا فقد أدخل اسم الفاعل مع الفعل، وفصل المصدر بمدخل مستقل.   ٥ / ٣٣٠-٣٣٢

♦ جعل لاسم المفعول (المُفَصّل) مدخلاً خاصاً.   ٥ / ١٥٠، ولم يذكره تحت الفعل (فَصّلَ)، وذكر بينهما مداخل لأسماء أخرى.

♦ ذكر الماضي (مَنّ) ثمّ بعده الخماسي (امْتَنّ) ثم ذكر مصدر الثلاثي بمدخل خاص (مَنّ)، وهو بهذا فصل المصدر عن الفعل.   ٦ / ٢٧٢

وممّا يعدّ من مخالفة المنهج في ترتيب بعض المشتقات، ما وقع فيه فلوجل في معجمه، ومن الأمثلة عليه :

▪ تحت (سَرَى) ذكر مضارع الثلاثي (يَسْرِ)، ثمّ أمر الرباعي (أَسْرِ، فأَسْرِ)، ثمّ ماضي الرباعي (أَسْرى)، ثمّ الاسم (سَرِيّاً).   ص ٩٣

وخالف منهجه هنا في تقديمه الأمر على الماضي، ولعلّه توهّم أنّ الأمر للثلاثي، لعدم تفريقه بين همزة الوصل لأمر الثلاثي (اسْرِ)، وهمزة القطع لأمر الرباعي (أَسْرِ)[١].

▣ المآخذ على الشرح :

هذا المأخذ يندرج تحت المآخذ العلميّة، لأنّ الشرح يتعلّق بالمعنى، وأكثر ما يكون الخطأ فيه، سواءً كان السبب هو الضعف اللغويّ للمؤلّف، وما يسبّبه من تعديد للمعنى الواحد، لظنّه أنّه عدّة معانٍ، أم كان ضعفه في جهله المعنى الصحيح فيترك شرحه أو يبني على فهمٍ خاطئ.

ومن المآخذ على الشرح ما يلي :

◈ تعديد المعنى الواحد :

حينما يكتب الأجنبي عن لغةٍ من اللغات فهو معرّضٌ للزلل فيما يمسّ المعاني بخاصّة، لكون المعنى مرتبطاً بالفهم، والفهم مبنيّ على علم الإنسان وثقافته وخلفيّته الحضاريّة واللغويّة، لذا نلحظ أنّ كتابات المستشرقين في اللغة العربيّة قلّما تخلو من هذا الخلل، مع إتقانهم جانب المنهج، وتفوّقهم على دراسات بعض العرب فيما يتعلّق بالدقّة العلميّة والجدّ والمثابرة، وما ينبني على هذا من نتائج علميّة قيّمة، هي ما يميّز كتابات بعض المستشرقين.

أمّا الخلل في الفهم فهو دليل على الضعف اللغويّ لدى المؤلّف، ويكون بأحد سببين :

السبب الأوّل : تفسير اللفظ بمعنى اكتسبه من السياق لا من اللفظ نفسه، ولعجمة الشارح لا يستطيع إدراك مصدر المعنى، فيظنّ أنّ تلك الدلالة هي دلالة اللفظ أينما وُجد، وفي أيّ سياق ورد.

◂ من الأمثلة عليه عند **الهولندي دوزي** في (تكملة المعاجم العربيّة)[٢] :

♦ فسّر (بحث) بـ : سأل عن الشخص وفتش عنه لتعرف حقيقته، واستشهد بما في كتاب ابن صاحب الصلاة (٢١و) : رفع إلى أمير المؤمنين أنّهم يشربون الخمر، فتأثر الخليفة لقوله وبحث عليهم). ٢٤٣/١

---

(١) للزيادة من الأمثلة من كل معجم من المعاجم تراجع دراسة كلٍّ منها.

(٢) راجع التفصيل عن هذا المأخذ في الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة التكملة ص ٣٦٠.

الصحيح أنّ بحث هنا تدلّ على السؤال والتفتيش، فهو معنى عام يخصّص من السياق لدلالته على السؤال عن أولئك الأشخاص، أمّا تعدية الفعل بـ (على) فلم أجده والظاهر أنّه خطأ في التركيب.

♦ تفسيره (بحث) بـ (فحص وامتحن ونقب عن موضوع ما) ثمّ ذكره متعدّياً بنفسه (بحث الأمر : قلبه وناقشه، وبحث الدعوة : دقق النظر فيها، وبحث المسألة : عرض لها وتقصاها). ٢٤٣/١

وكل هذه المعاني تدور حول ما ذكرته المعاجم مثل اللسان فقد فسّر البحث بالسؤال عن الشيء والتفتيش عنه.

♦ تفسيره (تابع) بمعانٍ عدّة لا تخرج عن المعنى المعروف، وهو الذي يتبع غيره، :" تابع : خادم ... ويجمع على أتباع : خدم ... وخادم الإصطبل ... والمرؤوس الخاضع لغيره ... والخاضع لصاحب الإقطاع ... والمكمل والثانوي ... مباشر بلا واسطة ... وتابعاً ومرؤوساً ... وملتزم الإقطاع ... وفرع صغير لمؤسسة كبيرة ...". ٢٠/٢

♦ ذكر (قلّة تدبير : قلة النظر في العواقب) ثمّ ذكر في الصفحة التالية (تدبير : التصرّف في الأمور). ٢٨٥/٤

وذكر معاني لا تخرج عن المعنى الأصلي مثل : (تدبير : حمية، تنظيم الأكل)، (التدبير : علاج المرض).

♦ فسّر (سأل) بالمعاني التالية، وكرّر الكلمة للدلالة على ذهابه إلى تعدّد المعاني :

طلب شيئاً ... استخبره عن صحته ... استشاره، طلب النصيحة ... استعطى، طلب الصدقة، شحذ، استفهم من فلان عن الشخص المسؤول عنه ... توسّل إليه، ترجّاه، تشفّع، طلب الشفاعة ... سأل عن : اهتمّ، بالى، اكترث ... ١٤/٦

♦ فسر (طَمَر) بإعادة التراب إلى الأخاديد وسترها، وجعله من اصطلاح الزراعة، ثمّ ذكر المعنى الأصلي وهو الدفن والمواراة بالتراب، ولا شكّ أنّ المعنى الأوّل من المعنى الأصلي وليس خاصّاً بالزراعة. ٧٧/٧

◂ ومن الأمثلة في **معجم فيشر** ما يلي[1] :

---

(١) ورد هذا المأخذ في الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة معجم فيشر ص ٤٩٢.

♦ ذكر (آبِد) وذكر من معانيه :

اسم الفاعل من (أَبَدَ) : مقيم بالمكان غير بارح له.

وذكر اسم الفاعل من (أَبَدَ) أيضاً، وتحته ثلاثة معانٍ فرعيّة :

أ– وحش يلزم البيداء مستوحش ومستنفر عن الناس.

ب– بهائم توحّشت ونفرت من الأنس كالوحش.

ج– وحشيّ، مستوحش، شارد للمعاني المجازيّة. ص ٤٥–٤٨

وهي اسم فاعل من (أَبَدَ)، فالمعنى الأوّل اسم فاعل من (أَبَدَ) للإقامة وطول المدة، والمعنى الثاني بفروعه (أ، ب، ج) اسم فاعل من (أَبَدَ) للتوحّش كما سبق ذكر معانيه في بداية المادّة، ولذا فهو عدّد معنى واحداً إلى معانٍ عديدة.

♦ ذكر معاني (أبَّ) ومنها :

أ– أبَّ أبَّه : قصد قصدَه.

ب– أبّ فلاناً : قصده. ص ٢٤

والواضح أنّ المعنى واحد للفعل وهو (قصد)، لكنّه في الأوّل غير متعدّ، وفي الثاني متعدٍ إلى مفعول.

♦ ذكر معنى (أبد) وهو الدهر الطويل غير المحدد ص ٣٧، ثمّ ذكر معنى ثانياً وهو الدهر مطلقاً ص ٤٢، ثمّ معنى ثالثاً وهو ذو (ذات) أبد أي دائم (دائمة) نقلاً عن لين، واستشهد بكلام عبيد بن عمير : " الدنيا أمَد (أي ذات أمد) والآخرة أبَد (أي ذات أبد) ص ٤٢–٤٣، ولا يخفى أنّ المعاني الثلاثة تعود إلى معنى واحد.

♦ فرّق بين المشتقات المرتبطة بصيغة واحدة، بسبب عدم إدراكه الرابط بينها، مثل :

أ– في مادّة (أبد) : ذكر كلمة (أَبَد) ص ٣٧، وذكر بعدها عدداً من المشتقات، ثمّ ذكر (أَبَديّ، وأَبَديّة) ص ٤٤، وهما منسوبتان إلى (أبد).

ب – ذكر (أبَّد) ص ٣٣، ثمّ ذكر اسم المفعول منه (مؤبَّد) ص ٥٣

ج – ذكر (تأبَّد) ص ٣٤، ثمّ ذكر اسم الفاعل منه (متأبِّد) ص ٥٣

◄ ويدخل في هذا ما وقع فيه **البريطاني بيير كاكيا**، في جمعه مصطلحات النحو العربي، فقد ضمّ إلى جانب المصطلحات النحويّة كلماتٍ تدور في كتب العلوم الأخرى كما تدور في كتب النحو، وبسبب ورودها في كتب النحو عدّها من مصطلحاته، لورودها في السياق النحويّ، ولا شكّ أنّ هذا من التوهّم، لأنّه لم يستطع التفرقة بين المعنى النحويّ والمعاني العامّة في العلوم.

ومن الأمثلة على تلك الكلمات ما يلي[1] :

بَحْث ص ١٣، وهو معنى عامّ، فالمعنى الذي أراد : المناقشة والدرس.

ذِكْر ص ٣٨، المعنى المراد : ذكر الشيء.

مُعادِل ص ٦٣، المعنى المراد : المُساوي والمكافئ.

غَريب ص ٧٠، المعنى المراد هو المعنى المعهود، وهو الدالّ على المخالف للعادة.

قاعدة ص ٨٣، المراد هو المعنى المعروف للقاعدة في أيّ علم، وليس خاصّاً بالنحو.

تمرين ص ٩٤، بمعنى التدريب.

تغليب ص ٧٠، ومعناه تغليب شيء على آخر، وهو ليس خاصّاً بالنحو.

السبب الثاني : عدم التفرقة بين الحقيقة والمجاز، فيظنّ الشارح أنّ المعنى المجازي معنى جديد فيذكره، بينما هو داخل في معنى سابق ذكره، ولجهله بالفرق بين المعنيين عدّد المعاني على أنّها معانٍ مستقلة.

◄ من الأمثلة عند **دوزي في (تكملة المعاجم العربيّة)** :

♦ ذكر (حبّة) بمعنى قطعة وواحد وواحدة ... ثمّ ذكر " حبة : اسم حلية للنساء، وهي ضرب من حبة ذهبيّة في المسبحة ... وقد ترجمها دافيدسن (ص ٩٦) بما معناه خرزة ".

ثم ذكر " حبة جديدة : خرزة مسبحة سوداء بيضيّة الشكل ...

♦ ذكر (أبو) مضافة إلى كلمات كثيرة وذكر تفسيرها، منها ما عرفه العرب قديماً، ومنها ما استعملوه حديثاً، وأرى أنّ استقصاء معاني ما تضاف إليه

(١) سبق ذكرها في دراسة معجم (العريف) للبريطاني بيير كاكيا في الفصل الثاني من الباب الثاني ص ٥٨٤.

(أبو) ممّا لا يناسب المعجم اللغويّ، فالمادّة المعنيّة هي (أبو)، وتعدد ما تضاف إليه لا يكسبها معنى جديداً، إلاّ الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي. ١/٦٩-٧٨

◂ ومن الأمثلة عند دوزي **في معجم الملابس**[1] :

♦ في نهاية الجزء الثاني أورد تعليقات على نص للمقريزي، ومن بينها تعليق على كلمة (خشبة وجمعها خشب وخشبات) فقد ذهب إلى أنّ لها تسعة معان أوردها واستدلّ عليها بنصوص، وأورد المعاني التسعة سرداً للاطلاع على صحة ما ذكرت، ولإدراك أنّ المعاني تدور حول معنى واحد :

١- جذع شجرة.	٢- وتد.
٣- عارضة.	٤- شجرة العصر، ولم يشرحها.
٥- خشبة الصَلْب أو الصليب.	٦- لوحة.
٧- الروافع.	٨- باب.
٩- غرفة خشبيّة صغيرة.	٢/٨٤-٨٥

وتلك المعاني لا تخرج عن المعنى الأصلي للكلمة، لكنّ عجمته أوهمته بأنّها معان متعدّدة.

♦ (الفوطة) : ذكر أربعة معان تطلق عليها هذه الكلمة، تدلّ على أربعة أنواع من الملابس هي :

١- شِقّة من البَزّ تستعمل بديلاً عن السراويل.

٢- شِقّة بزّ تلف على الرأس كالعمامة.

٣- شِقّة بَزّ توضع على الظهر لتوقي الشمس.

٤- مِئْزَر يشد على الوسط لدى دخول الحمام. ٣/١٧١-١٧٢

والملاحظ أنّ الأنواع الأربعة لم تخرج عن المعنى الأصلي لها، وهو مآزر مخطّطة أو ثياب تجلب من السند. انظر : القاموس المحيط (الفوط).

---

(١) ورد هذا المأخذ في الفصل الثاني من الباب الثاني عند دراسة معجم الملابس تحت عنوان (التفسير الحرفي للألفاظ) ص ٥٦٠ وما بعدها.

◈ الجهل بالمعنى :

يؤدي الجهل بالمعنى إلى صور عديدة من القصور في الشرح، نذكر بعضاً منها :

◆ ذكر اللفظ أو الشاهد وعدم معرفة المعنى :

لدينا أمثلة من (تكملة المعاجم العربيّة) لدوزي تدلّ على ضعفه اللغويّ، وعدم اجتهاده لفهم المعنى، إلى جانب دلالتها على تواضعه، لاعترافه بعدم معرفته المعنى :

♦ قال بعد أنْ ذكر الفعل (أجحف) وذكر بعض معانيه : " ولم يتضح لي معنى هذا الفعل في تاريخ البربر (١ : ٥١٨) وتجد فيه أجحف، ولما كان هذا الفعل غير موجود فهو من خطأ الطباعة، وربما كان الصواب فأحجم. ٢/ ١٤٦

♦ ذكر كلمة (مربعة) ثمّ قال : " لا أدري أيّ معنى تعنيه هذه الكلمة التي جاءت في عبارة نشرت في الجريدة الآسيويّة (١٨٥٢، ٢ : ٢١٣) في الكلام عن بني مرين الذين غلبوا في المعركة، إذ تقول : ورجعت بنو مرين مشات بالمربعات إلى المغرب، وقد ترجمها السيد شربونّو (نفس المصدر ص ٢٢٦) بما معناه : وتشتت بنو مرين على الخيل في اتجاه مراكش، غير أنّ (بالمربعات) لا يمكن أنْ تعني (على الخيل)، وكلمة (مشاة) وهذا هو صواب كتابة الكلمة تدلّ دلالة صريحة على الضدّ من ذلك أي أنّهم كانوا يمشون راجلين فقد استولى العدو على خيلهم ". ٥/ ٧٩

♦ انفصل : لم يتبيّن لي معنى هذا الفعل في عبارة المقّري ٢/ ٥٢١ : " وكان يرى أنّ الطلاق لا يكون إلاّ مرتين، مرّة للاستبراء ومرة للانفصال، ولا يقول بالثلاث، وهو خلاف الإجماع ". ٨/ ٨٠

◆ وضع الشاهد في غير موضعه :

وهذا الخطأ يرتبط فيه المعنى باللفظ ارتباطاً وثيقاً، فعند الخطأ في أحدهما فإنه يؤدّي إلى الخطأ في موضع اللفظ من المعجم.

وأمثلتنا من (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)، فكان جهل مؤلّفيه بالمعنى سبباً لوقوعهم في هذا الخلل، ومن أمثلته :

♦ تحت (آمَن) ذكر شواهد الماضي ثمّ المضارع، وذكر من بين شواهد المضارع مبنياً للمجهول شواهدَ على مضارع (أمِنَ) مبنياً للمجهول توهّماً، بسبب اتفاق الفعلين في الرسم، والشواهد هي :

" من أدخل فرساً بين فرسين... وهو لا يُؤْمَن [وقرئ يَأمَن] ".

" ما يُؤْمَن [وقرئ يَأمَن] الذي يرفع رأسه قبل الإمام... ".

" ويُؤْمَن [وقرئ يَأمَن] من الفزع الأكبر ".

والموضع الصحيح لهذه الشواهد تحت (أمِنَ)، والعجيب أنّه ذكرها هناك مبنيّة للمعلوم، ووضعها بين معقوفين [وقرئ يَأمَن]، وكان الصحيح إيرادها هناك على الروايتين. انظر ١/١٠٦، ١٠٩

واتّفاق المضارع المبني للمجهول لـ (آمَن) و (أمِن) في الصورة، وهي (يُؤْمَن) هو الذي أوقعهم في الخطأ.

◈ الخطأ في الشرح :

يأتي الخطأ العلميّ في شرح المادّة اللغويّة دليلاً على قصورٍ في منهج المؤلّف، لأنّه علامة على جانبٍ من جوانب الضعف العلميّ.

وهذا المأخذ جليّ في أعمال المستشرقين العربيّة، لكونهم يكتبون بغير لغتهم، فيقعون فيما يظنونه الصواب، أو فيما أوقعهم به الجهل.

إنّ الوقوف عند الأخطاء التي وقع فيها بعض مشهوري المستشرقين مثل دوزي في (تكملة المعاجم العربيّة) يعطي دليلاً على أنّ الأخطاء لا يسلم منها المعجميّ مهما ظنّ أنّه تجنّبها، وممّا أوقعهم في الأخطاء عدم تعمّقهم في دراسة العربيّة، إلى جانب حشدهم أنواع المفردات دون تفرقة بينها :

◆ الخطأ في التفسير :

من أمثلته عند دوزي في التكملة ما يلي[١]:

♦ فسّر (احرودس) بالحاشا، وذكر أنّ المستعيني أوردها في مادّة حاشا. ١/٨٨

وأخطأ دوزي في تفسير الكلمة بـ (حاشا)، والصحيح أنّ احرودس ضرب من الثآليل يزيلها نبات الحاشا كما ذكر المترجم.

---

(١) سبق ذكرها بالتفصيل في الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة التكملة ص ٣٤٨.

♦ تفسيره (آخَر) بـ (أيضاً) في مثل : وأنت الآخر رائح أي وأنت أيضاً رائح. ٩١/١

♦ تفسيره (آخِر) بـ : الأفضل، بمعنى بقيّة لأنّهم كانوا يبقون أفضل ما لديهم ... ففي الخطيب : آخر الشيوخ وبقيّة الصدور. ٩١/١

وسبب الخطأ هنا الجهل باللغة، فقد توهم بأنّ آخر مرادفة لبقيّة للعطف بينهما، والصحيح أنّ المعنى لا يعدو المعنى الأصلي، فالمعنى أنّه آخر الشيوخ المعدودين.

♦ تفسيره (ابتأس) بـ : خاف (فوك)، والصحيح أنّ ابتأس بمعنى حزن. ٢٣١/١

♦ تفسيره (لا بأس به) بجيّد بالغ الجودة، والصحيح أنّه لا عيب فيه ومقبول. ٢٣١/١

♦ قال :" أُقَبِّح : لا يردّ عليّ قولي = لا أُقَبّح عليّ قولي (زيشر ١/١). ٨ / ١٦٤

ويتجلّى هنا خطأ التفسير النابع من خطأ الفهم بسبب العُجمة، وهذا مأخوذ من حديث أمّ زرع، وفيه :" فعنده أقول فلا أُقَبّح "، أي لا يردّ عليّ قولي لميله إليّ وكرامتي عليه، هذا تفسير اللسان، وسبب الخطأ الذي نقله دوزي هو المقابلة بين (أُقَبّح و يردّ)، وهو غير مراد في تفسيره، وإنما معنى التقبيح هنا الإنكار على الإنسان ما يفعله. انظر اللسان (قبح).

♦ الخطأ في الصرف والصيغ :

من أمثلته عند دوزي في التكملة :

♦ فرّق بين (أدو) و (أدى) وخلط بين كلماتهما، وكرر المعنى فيهما. ٩٦/١-٩٧

♦ ضبط (بَتّر بالتشديد : قطع الذنب)، والصحيح (بَتَر) للذنب وغيره. ٢٣٧/١

♦ قال عن الفعل (تتبّع) : وهذا الفعل إذا استعمل بمعنى راقب يتعدى بنفسه، وقد يتعدى بعلى، فيقال مثلاً : كان إليه ديوان التوقيع والمتتبّع على العمال (معجم المتفرقات). ٢ / ١٩، ولم أجد من ذكر تعديه بـ (على).

♦ ودبّرت الدابة : جرح السرج أو الرحل ظهرها، وأصيبت بالدَبَر وهو قرح في ظهرها من أثر احتكاك السرج أو الرحل (ألكالا)، وهذا المعنى يناسب : تدبّرت الدابة، واستناداً إلى ما جاء في معجم (فوك) الذي يذكر الفعلين دبّر وتدبّر غير

أنّه يشير إلى أنّ دبّر يتعدى بنفسه إلى المفعول، فإني أميل إلى القول إنّ الفعل دبّر معناه : أنّ السرج أو الرحل أصاب الدابة بقرحة في ظهرها وهي الدَبَرة. ٢٨٥/٤

أورد دوزي الفعلين (دبّر) و (تدبّر) مشدّدين، والصحيح : دَبِرَت الدابة، كما في اللسان (دبر) والقاموس (الدبر)، ويكون دوزي أخطأ في الضبط، والنقل عن (فوك).

◆ **مخالفته الصحيح :**

من أمثلته عند دوزي في التكملة :

◆ قال عن (زَبَل) : سمّد الأرض (فوك، ألكالا، بقطر)، وهي كلمة ليست من الفصيح، غير أنّها تذكر كثيراً عند مؤلّفي القرون الوسطى مثل عبد الواحد (ص ٢٣، المقري ٢ : ٦٨، ابن العوام ١ : ٦، ١٤، ٢٠ الخ)، أزْبَل بمعنى زَبَل (ألكالا). ٢٨٥/٥

أخطأ دوزي فالكلمة فصيحة، وقد ذكر اللسان (زبل) : " زبَل الأرض والزرع يزبِله زَبْلاً : سمّده " وإنْ كان أرادها مشدّدة (زبّل) فالتشديد صيغة قياسيّة.

◆ قال عن (زَجَر) : بمعنى حث البعير وحمله على السرعة، ويقال : زَجَره وزَجَر به، وهذه من لغة العامة (المقدّمة ٣ : ٤٣٢). ٢٨٩/٥

وقد ورد في اللسان والقاموس : زَجَره وزَجَر به، فتعديه بالباء فصيح، وليس كما ذهب إليه دوزي [1].

◆ قال : " وقولهم : قبّحك الله، ينكرها الفصحاء ويرون الصواب قَبَحَك الله، وهنا فرّق بين قَبَح وقبّح، فالأولى تُسند إلى الله تعالى فيقال : قَبَحه الله أي أقصاه، وأبعده وباعده من كل خير، وقبّح يقولها الرجل للآخر حين يلعنه ويتمنّى أنْ يلعنه الله فيقول له : قبّحك الله ". ١٦٤/٨

ودوزي أخطأ في قوله : " ينكرها الفصحاء " لأنّه أبان عن الفرق بينهما، وإنْ كان لم يستطع إيضاح الفرق بجلاء، والصحيح أنّ التشديد :قبّحك الله : أي صيّرك قبيحاً، والتخفيف : قبَحك الله : أي أبعدك وأقصاك. انظر اللسان (قبح).

وأورد هنا أمثلة على أخطائه في معجم الملابس [2] :

---

(١) ينظر : لسان العرب (زجر) والقاموس (زجر).

(٢) ينظر الفصل الثاني من الباب الثاني عن دراسة معجم الملابس ص ٥٥٨.

◆ ذكر (الحُزّة) وقال : " لا وجود لهذه الكلمة في القاموس ". والصحيح أنّها موجودة فيه وفسّرها بالحُجْزة – وهي موضع التكّة من السراويل. القاموس (حجزة) (الحز). ٢/٢٨

◆ ذكر أنّ (الحزام) لا وجود له في القاموس بالمعنى المراد، وعبارته تفيد أنّ الكلمة حديثة، والصحيح أنّها قديمة جداً، وأشار القاموس إلى شهرتها بقوله : " وحزمه يحزمه : شدّه، و . الفرسَ : شد حزامه، وأحزمه : جعل له حزاماً " فالكلمة عربيّة قديمة فسرها اللسان (حزم) بـ : اسم ما حُزِم به. فهي عامة يدخل فيها الأحزمة الحديثة المصنوعة من مواد مختلفة. ٢/٢٨

◆ أخطأ في قراءة شطر بيت لابن حمديس فأخطأ في الاستشهاد، وهو قوله : خَلَعتْ عليه غَلائلاً وَرْسِيّةً

فظنّ أنّ (وَرْسِيّة) هي واو العطف مع (رسية)، والصحيح أنّها كلمة واحدة، وقد نبّه إلى هذا الخطأ المترجم. ٢/٤٧

◈ الإبهام :

الإبهام في الشرح من المآخذ التي أخذها أغلب المستشرقين على المعجميّين العرب، فأخذوا عليهم أنّهم ربّما شرحوا الكلمة بشرح غير مفيد، لكونهم كتبوا لمن هم في زمنهم، فتركوا بيان بعض الشروح فأبهموا، لمعرفة الناس بها، كأنواع النبات والحيوان ونحوها.

ومن هؤلاء دوزي الذي أخذ هذا المأخذ على المعاجم العربيّة، لكنّه وقع فيه في مواضع عديدة من كتابه (تكملة المعاجم العربيّة)، ومن أمثلته :

أذن النعجة : اسم نبات (دوماس ٥ أ ٣٨١). ١/١٠٤

أران : ضرب من السمك (ياقوت ١ : ٨٨٦). ١/١١٧

أصفرني : ضرب من السمك (بركهارت، سوريا ١٦٦). ١/١٥٠

أرماك : ضرب من الخشب. ١/١١٧

خِمْخِم : نبات، انظر ابن البيطار (١/٣٩٤). ٤/٢٠١

سكسكة : نوع من الطير (ياقوت ١ : ٨٨٥). ٦/١٠٧

شعدة : نوع من الحشائش (بارث ١، ٣٢ ٣١٥/٦

جَرابوح : اسم فاكهة. انظر (بركهارت – سوريا ٢٨٢). ١٦٢/٢

شَلْمون : اسم نبات (دوماس – حياة العرب ص ٣٨١). ٣٤٩/٦

أطمار : (جمع) : نوع من الطير (انظر باين سميث ١٥٥١). ٧٨/٧

تأتي المآخذ السابقة مع عدم وقوعها في كلّ أعمال المستشرقين وعدم الشمول في أمثلتها، تأتي كاشفةً عن الأخطاء التي وقع فيها المستشرقون، أو النقص الذي ظهر في أعمالهم ليتأكّد لنا أنّه يجري عليهم ما يجري على غيرهم من الوقوع في الخطأ، لكنّ أكثرهم يتميّزون في سلوك مناهج علميّة استفادوها من البحث في لغاتهم، يدفعهم إلى ذلك دوافع شتّى محمودة ومذمومة.

ولعلّ في اطّلاعنا على المآخذ على أعمالهم ما يدفعنا إلى السعي لتجنّبها في أعمالنا، إلى جانب عنايتنا بمناهج البحث التي تكسب العمل انضباطاً وإتقاناً.

من مزايا أعمال المستشرقين :

لنكون منصفين يحسن بعد عرض بعض المآخذ على المستشرقين أنْ نذكر بعض مزايا أعمالهم، مع أنّه سبق ذكر بعضها أثناء دراسة أعمالهم[1]، فمن تلك المزايا :

◆ التزام الكثير من أعمالهم بمناهج علميّة معلومة :

وهذه المزيّة ظاهرةٌ في أكثر أعمالهم التي درستها، والالتزام بمنهج البحث العلميّ لا يمنع من الوقوع في الأخطاء العلميّة لا المنهجيّة، وأعني بالأخطاء العلميّة الخطأ في معنى كلمةٍ أو نحوها ممّا يكون فيه سبب الخطأ من النقل أو الفهم، أمّا في الأخطاء المنهجيّة فالالتزام بمنهجٍ واضحٍ يجنّب الباحث الكثير من الأخطاء التي تتعلّق بالمنهج، لأنّ الالتزام به يُظهر البحثَ منضبطاً خاضعاً لقواعد محدّدة، ويكون الباحث فيه متجنّباً الإخلال بالمنهج الذي اتّبعه، هذا من الناحية النظريّة، أمّا عند النظر في أعمال المستشرقين فقد نجد الباحث منهم يخالف منهجه في جانبٍ معيّنٍ، لكنّه في أغلب عمله يلتزم به.

---

(١) ينظر الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة التكملة (ما يميّز المعجم) ص٣٣١. والفصل الثاني من الباب الثاني في دراسة معجم الملابس (تصويباته) ص ٥٥٦. ويمكن الرجوع إلى الفصل الثاني من الباب الأول في موضوع (مقومات مناهج المستشرقين في التحقيق) ص ٨٣.



ومن دراساتي أعمال المستشرقين تتّضح استفادتهم من مناهج البحث في لغاتهم، سواء في تحقيقهم المعاجم، أو صناعتهم المعاجم اللغويّة، أو الفهرسة اللغويّة، أو دراساتهم للمعاجم العربيّة القديمة، وقد سبقت دراساتي لنماذج من هذه الأعمال، وفي أغلبها نلحظ تميّزها بدقّة المنهج المتّبع فيها، وهو ما يظهر في النتائج التي توصّل إليها.

لا حاجة إلى ضرب الأمثلة على هذه المزيّة في أعمالهم، فهي مشهودة في أغلب الأعمال التي درستها، وللتمثيل عليها يلزمني التفصيل ليتّضح المقصود، فآثرتُ الاكتفاء بالإشارة هنا، وفي مراجعة تلك الدراسات تتّضح تلك المزيّة.

◆ **اتّساع ثقافتهم في الميدان الذي يدرسونه :**

وهذا ظاهرٌ لكلّ مطّلعٍ على أعمالهم وسيَرهم التي تدلّ على إتقان الواحد منهم العديد من اللغات التي تمتّ بصلةٍ إلى اللغة المدروسة، وهو ما يُكسب أعمالهم ثراءً، لقدرتهم على معرفة أصول الكثير من الألفاظ التي انتقلت من لغةٍ إلى أخرى، والاستعانة بذلك للتأريخ للألفاظ، مع ما يكون عليه المستشرق من سعةٍ في الثقافة تُكسب عمله الاتّساع والثراء.

وغير خافٍ تميّز الدراسات الاستشراقيّة بالربط بين العربيّة مثلاً وأخواتها الساميّات في العديد من القضايا، وقدرتهم على تتبّع تاريخ اللفظ في العربيّة وصورته التي كان عليها قبل العربيّة، ولذا استفادوا من علمهم باللغات في معرفة أصول الألفاظ المعرّبة بإعادة اللفظ المعرّب إلى لغته الأولى.

◆ **اهتمامهم بالشواهد اللغويّة :**

سلك الغربيون في معاجمهم الحديثة مسلكاً يجعل الشاهد اللغويّ أساس المادّة، ويرصد شواهد كثيرة على كل دلالة معنويّة لبيان الفروق بين الدلالات.

ومن الأمثلة على معاجم الغربيين : معجم أكسفورد، فقد اختيرت شواهده من قرابة خمسة ملايين شاهد، وبلغ ما اختير منها قرابة مليوني شاهد.

وكذا المعجم الذي يعدّه المركز القومي الفرنسي في نانسي، فقد جمعوا له في عشر سنين أكثرَ من مائتين وخمسين مليون شاهد بالاستعانة بالحاسبات.

وتأتي معاجم العديد من المستشرقين العربيّة على طريقة معاجمهم في لغاتهم، فالشاهد اللغويّ أساس بنائه، بل هو العنصر الرئيس فيه، ومنه تنطلق المعاني.

لذا لا عجب أنْ تبلغ بطاقات فيشر التي جمعها لمعجمه الذي كان يسعى لصنعه مليون بطاقة، وجمع (٥٧٥) شاهداً على استخدام كلمة (كلّ)، و (٥٨٧) شاهداً على كلمة (كان)، و (١٧٧٠٠) إحالة إلى الأخطل وحده[1].

والمطلع على أعمالهم التي درستها يدرك عنايتهم بجمع النصوص والشواهد، فدوزي في كتابيه (تكملة المعاجم العربيّة) و (المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب) اعتنى برصد شواهد المعاني التي ذكرها للألفاظ، وفي مواضع كثيرة يحسّ القارئ أنّه بالغ في الاستكثار منها، لكنّ معرفة دافعه إلى عمله هذا قد يكون مقنعاً بجدوى ما فعله، فقد ألّف كتابيه للمستشرقين ودارسي العربيّة من الغربيين، فللإكثار من الشواهد أثر حسن على وضوح المعاني العربيّة التي ذكرها، كما أنّ تأثّره بطريقة الغربيين في الاعتماد على الشواهد جعلته يسلك مسلكهم.

وكذا فيشر في الجزء المطبوع من معجمه، اعتمد في إيراد المعاني على سرد الشواهد عليها، ولا حاجة إلى التمثيل عليها، فقد سبق ذكره[2].

إنّ اهتمام المعجميّين من المستشرقين بالشواهد ظاهر للمطّلع على معاجمهم، بل يظهر له مبالغتهم في سردها تحت الكلمة المشروحة، وهو ما لم يعتدْ عليه المعجميّون العرب، والدافع إليه إحساسهم باختلاف الدلالات المعنويّة للكلمة الواحدة في عدّة سياقات، بحيث لا تفهم تلك الدلالات إلاّ بتقديمها بشواهدها.

أمّا العرب فلكونهم أهل اللغة يدركون الفروق بين الكلمة الواحدة في سياقاتها دون الحاجة إلى تعديدها، ولذا يكتفون بذكر المعنى العامّ لها.

وقف الألماني مانفريد أولمان عند هذه القضيّة وقفة تستحقّ النظر فيها، ففي حديثه عن كثرة شواهد معجم اللغة العربيّة الفصحى لكريمر وصاحبيه[3] أبان أنّ فهم الكلمة في استعمالاتها الواقعيّة يتحقّق بالاستشهاد بمواطن ترد فيها الكلمة في استعمالات مختلفة.

---

(١) ينظر : من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة – أحمد شفيق الخطيب (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٦٢١).
(٢) ينظر الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة معجم فيشر (شواهده) ص ٤٨٨.
(٣) سبق تعريفٌ مختصرٌ بهذا المعجم في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٥٠٧.

ونبّه إلى فائدة الشواهد، فبعد جمعها وتنظيمها يمكن **تحديد المعنى الأصلي للكلمة واستعمالاتها المجازيّة**، ويمكن **تحديد خطٍّ تطوّريّ لمعاني الكلمة بتتبّع أوّل الاستشهادات وآخرها**، ويتبيّن به المألوف في اللغة وغير المألوف، والكلمات التي راجت وانتشرت، وتلك التي ضمرت وأُهملت أو اختفت.

نظرة أولمان دقيقة في إدراك قيمة الشاهد اللغويّ لإبراز المعنى الدقيق للكلمة وما طرأ عليه من تغيير، بل ذكر فائدة أخرى، وهي **تحديد خطوط عامّة للتطوّر الثقافي من خلال استعمالات الكلمة في عصور مختلفة، ولدى شعراء مختلفين**، ومثّل لرأيه بكلمة (اللؤلؤة) فقد فتنت الشعراء العرب على مدى العصور، بدءاً ومصيراً ووجوداً وروعةً، فشبّهوا ثنايا الحبيبة بها، وشبّهوا بها قطرات الدمع، وحبيبات الطلّ، والمطر، وزبد الخمر، وكذا كؤوس الخمر، والكواكب الدراري، والورود، والغلمان، والجواري، والوجوه، والظباء.

وهكذا أثبت أولمان قيمة جمع الشواهد في تتبّع المعاني المتعدّدة للكلمة الواحدة، وكان شديد الملاحظة في جمع المشبّهات باللؤلؤة لإثبات رأيه[1].

◆ **ترتيبهم المشتقات تحت المداخل على ترتيب معيّن :**

أي ترتيبهم المشتقّات بحيث تأتي منتظمة، وهو ما يسهّل العثور عليها بسرعة عند معرفة منهج المؤلّف في ترتيبها.

ولا شكّ أنّهم استفادوا في ترتيبهم المشتقات من ترتيبها في معاجم لغاتهم، وحين نوازن بين المعاجم العربيّة القديمة ومعاجمهم في هذه المسألة نجد أنّ الغالب على معاجمهم التزام ترتيب يرتضيه أصحابها، أمّا المعاجم العربيّة فيغلب عليها إيراد المشتقات دون ترتيب، وهو ما يسبّب صعوبة العثور على المراد فيها.

والترتيب الشائع عندهم هو البدء بالأفعال ثمّ الأسماء، وتقديم الأفعال المجرّدة ثمّ المزيدة، ثمّ الأسماء المجرّدة ثمّ المزيدة.

وأبان فيشر هذا الترتيب فنصّ على ترتيب الأوزان، وهو الترتيب الشائع عندهم :

فترتيب **أبنية الأفعال** على النحو التالي :

---

(١) ينظر : معجم اللغة العربيّة الفصحى – مانفريد أولمان (ألمانيا والعالم العربيّ ص ٣٣٥–٣٣٦).

فَعَل، فَعِل، فَعُل، فعَّل، فاعَل، أفْعَل، تَفَعّل، تفاعَل، انْفَعَل، افْتَعَل، افْعَلّ، استفعل، افْعالّ، افْعَوعَل، افْعَوّل، افْعَنْلَل، افْعَنْلى.

وأبنية **الأسماء** تذكر كلّها بعد الأفعال سواءً أكانت مشتقة أم جامدة، وترتّب على نظام ترتيب الأفعال، فيذكر المجرّد منها أولاً، ثمّ المزيد، ويكون ترتيبها كما يلي:

فَعْل، فِعْل، فُعْل، فَعَل، فَعِل، فِعَل، فِعِل، فُعُل، فُعَل، فَعُل، فاعِل، فاعَل، فَعال، وهكذا "[1].

ومن الأمثلة على تطبيق **دوزي** للترتيب في التكملة [2]:

◆ مادّة (أثر) : بدأ بالماضي (آثَر) ومعانيه ثمّ (استأثر) ثمّ الأسماء (أَثَر) و (آثَرُ) و (أثارة) و (مَأثرة) و (مُؤَثّر). ١/٨٢-٨٣

◆ مادّة (أدب) : بدأ بـ (أَدّب) ثمّ (تأدّب) ثمّ (استأدب) ثمّ الأسماء (أَدَب) وما يضاف إليها، ثمّ (مَأدبة) ثمّ (مُؤَدّب) ثمّ (مأدوب) ثمّ (أدبخانة). ١/٩٥-٩٦

ومن الأمثلة عليه لدى **فيشر** في معجمه :

◆ مادّة (أبب) : بدأ بـ (أَبَّ) ثمّ (إيتبّ)[3]، ثمّ الأسماء (أبّ) ثمّ (أُباب) ثمّ (أبابة وإبابة) ثمّ (إبّان)[4].

◆ مادّة (أبد) : بدأ بذكر أصلها السامي، ثمّ بدأ بالمشتقات : (أَبَدَ) ثمّ (أَبِدَ) ثمّ (أَبّدَ) ثمّ الخماسي : (تَأَبّدَ) ثمّ الأسماء : (إبْد) ثمّ (أَبَد) ثمّ (أَبِدٌ) ثمّ (إِبِدٌ) ثمّ (إِبِدَة، أَبِدَة) ثمّ (أَبَدِيّ) ثمّ (أَبَدِيّة) ثمّ (آبِد) ثمّ (أَبِيد) ثمّ (أَبُود) ثمّ (أُيَيْد) ثمّ (مؤبّد) ثمّ (مُتَأَبِّد)[5].

---

(١) ينظر : مقدمة فيشر ص ٢٨-٢٩، والفصل الثالث من الباب الأول عن الصناعة المعجميّة ص ١٩٣ والفصل الأول من الباب الثاني في دراسة (معجم فيشر) ص٤٧٤. ولمعرفة أوزان المشتقات عند المستشرقين وترتيبها راجع : (تقرير خاصّ بطريقة تأليف المعجم التاريخي الكبير للغة العربية) وضعه فيشر، مجلة المقتطف – ملحق بالجزء الثالث من المجلد الرابع عشر بعد المائة ص ٣-٣٦. وذكر فيشر في هذا البحث تسعين وزناً من أوزان الأسماء مضبوطة بالشكل ومرتّبة.

(٢) يراجع الفصل الثالث من الباب الأول عن الصناعة المعجميّة ص٢٢٦، وتراجع دراسة التكملة في الفصل الأول من الباب الثاني ص٣٥١.

(٣) كتب فيشر الكلمة هكذا، ولكنّه أورد شاهداً شعرياً بهمزتين (إئتَبّ)، فيترجّح أن الصحيح ما في البيت، إلاّ أن يكون تسهيلاً للهمزة.

(٤) معجم فيشر ص ٢٣-٢٧

(٥) السابق ص ٣٢-٥٣، وسبق ذكرها في دراسة معجم فيشر في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٤٧٤.



أمّا **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** فسلك واضعوه مسلكاً باختلاف يسير عن المعاجم اللغويّة التي تشرح الألفاظ، كمعجمي دوزي وفيشر، لكونه معجماً مفهرساً لألفاظٍ وردت في الحديث، دون أنْ يشرحوها، وكان لا بدّ من منهج يسهّل الوصول إلى اللفظ المفهرس، ويصنّف الألفاظ المتشابهة على أصناف متعدّدة.

ولتسهيل الوصول إلى الألفاظ لم يكتفوا بجمع الأفعال بالنظر إلى المجرّد والمزيد، ثمّ الأسماء كذلك، بل جعلوا لكلّ صيغة من صيغ الأسماء أو الأفعال ترتيباً داخلياً لما يذكر تحتها، ففي الأفعال جعلوا لمشتقات كلّ صيغة ترتيباً خاصاً على النحو التالي :

الأفعال : الماضي ثمّ المضارع ثمّ الأمر ثمّ المصدر ثمّ اسم الفاعل ثمّ اسم المفعول، وبالنظر إلى البناء للمعلوم والمجهول تأتي صيغ المبني للمعلوم المجرّدة ثمّ المزيدة، ثمّ صيغ المبني للمجهول المجرّدة ثمّ المزيدة.

ويتّضح أنّهم في الغالب يذكرون الأسماء المشتقّة كاسمي الفاعل والمفعول في الأفعال لصلتها بها، لكنّهم في بعض المواضع ذكروهما في الأسماء، وهو من اختلال منهجهم، وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسألة[1].

أمّا **الأسماء** فجعلوا لكلّ صيغة ترتيباً خاصاً لما يذكر تحتها بالنظر إلى حالتها الإعرابيّة الواردة عليها في الحديث، على النحو التالي :

الأسماء المرفوعة بالتنوين ثمّ بدونه ثمّ بالزوائد، ثمّ الأسماء المجرورة أيضاً، ثمّ الأسماء المنصوبة أيضاً[2].

ولكون المعجم فهرساً قائماً على الألفاظ دون شرحها نلاحظ أنّهم أولوا عناية لترتيب صيغ الفعل، فرتّبوها على الاشتقاق، بجعل الماضي كالأصل، يتلوه المضارع ثمّ بقيّة المشتقّات.

---

(١) سبق ورودها في هذا الفصل في المآخذ على أعمال المستشرقين ص ٧٤١ .

(٢) يمكن مراجعة التفصيل في دراسة المعجم المفهرس في الفصل الرابع من الباب الأول ص ٢٥٠، وما بعدها.

الفصل الرابع

المعجم المنتظر بين العرب والمستشرقين

جرت محاولاتٌ مختلفةٌ ودراساتٌ متعدّدةٌ عن المعجم الذي يحتاج إليه أبناء العربيّة في هذا العصر، واختلفت آراء الباحثين فيه.

ولاختلاف الباحثين في مشاربهم وأهدافهم ونظرتهم إلى المعجم والغرض منه، يأتي اختلافهم في صفات المعجم الذي يرونه أملاً منتظراً يدعون إلى إنجازه.

والاختلاف قائم عند العرب والمستشرقين على السواء، فكما أنّ اختلاف العرب في اتجاهاتهم يسبّب اختلافهم في صفات المعجم المنتظر، فكذا المستشرقون لم يكونوا سواءً في اتجاهاتهم والنظريّات اللغويّة التي كانوا يؤمنون بها، ولذا لم يتّفقوا على نظرة واحدة تجاه المعجم المنتظر.

ومع صعوبة جمع تلك الآراء وتنسيقها فسأحاول تصنيفها إلى اتجاهات متعدّدة، لنعرف منها نظريّات الباحثين من عرب ومستشرقين:

◆ معجم تاريخيّ:

من أبرز الدعوات التي أُطلقت في العصر الحديث في ميدان صناعة المعجم دعوةٌ تأثّرت بالاتجاه التاريخيّ، وهي الدعوة بأنْ يكون المعجم العربيّ تاريخيّاً، يعتني برصد التطوّرات التاريخيّة للمعنى عبر العصور.

لا حاجة إلى تعريف المعجم التاريخيّ لورود الحديث عنه قبل هذا الموضع[1]، وما نحتاج إليه هو معرفة من تبنّى هذه الدعوة من العرب والمستشرقين، لنعرف أثر هذه الدعوة وانتشارها، وما أثمرت عنه.

أمّا مبدأ هذه الدعوة فكان في أوربّا، حين نشوء المنهج التاريخيّ، وتطوّر صناعة المعجم نتيجة الاتّجاه التاريخيّ، حتى وصلت إلى المعجم التاريخيّ ممثّلاً في معجم أكسفورد.

---

(١) سبق الحديث عن هذا الاتجاه في صناعة المعجم في الفصل الثالث من الباب الأول ص ٢٠١، وفي الفصل الأول من الباب الثاني في دراسة (معجم فيشر) ص ٤٧٠، عن سلوك فيشر هذا المنهج، و ص ٤٧٦، عن الوجهة التاريخية في صناعة المعجم.

وقد تأثّر بعض المستشرقين بالمنهج التاريخيّ في الدراسات اللغويّة، ومنها الدراسات المعجميّة وصناعة المعجم، ولم يكن تأثّرهم بها متماثلاً وإنّما على اختلافٍ فيه.

منهم **الهولندي دوزي** الذي يُعدّ من أوائل من تأثر بها وسعى إلى تطبيقها في معجمه (تكملة المعاجم العربيّة)، على أنّ تطبيقه لها لم يكن جليّاً، ولكنّه كان محاولة[1].

وأبرز من تأثّر بهذه الدعوة **الألماني فيشر**، ولمعرفته بالعربيّة أحسّ بحاجتها إلى معجم تاريخيّ فتبنّى الدعوة إليه، ووضع لمجمع اللغة العربيّة خطة المعجم التاريخيّ، كما كان بدأ بصنع معجم تاريخيّ خاصّ به[2].

وممن يجدر ذكره المستشرق **البريطاني ألفريد كيوم** (A. Guillaume ١٨٨٨–١٩٦٢)، عضو مجمعي العراق وسوريا، فقد بدا تأثّره واضحاً بهذه الدعوة، حين أعلن بقوله : " وأخيراً أرى حاجة كبيرة – في بلاد الغرب خاصة – إلى معجم عربيّ شامل، يشبه معجم أكسفورد بالإنكليزيّة، ففي مثل هذا المعجم يوضح المعنى الأساسي للكلمة، ثمّ أصلها إذا كانت أعجميّة، ثمّ معناها مستعملاً في جملة مقتبسة للتوضيح، ثمّ مشتقاتها المختلفة، ثمّ معانيها التي تغيّرت بتغيّر الأزمان "[3].

أمّا **اللغويّون العرب** فتأثّر كثير منهم بدعوة فيشر وتجربته في مجمع اللغة العربيّة، ومنهم من تأثّر بمعجم أكسفورد قبل تأثّره بفيشر، فأخذ عدد من كتّابهم بالدعوة إلى صنع معجم تاريخيّ للعربيّة، أو تأييد مشروعي فيشر ومجمع اللغة العربيّة في صنع معجمين تاريخيّين، والخلاصة أنّ هذا الاتجاه قد أحدث موجةً من البحوث والمقالات حول المعجم التاريخيّ وحاجة العربيّة إليه.

وسبق ذكر من تأثّر من الباحثين العرب بمعجم فيشر أو معجم أكسفورد، فلا حاجة إلى إعادته هنا[4].

---

(١) سبق الحديث عنه في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٧٩، وما بعدها في الحديث عن المعجم في نظر دوزي.

(٢) سبق الحديث عنه في الفصل الثالث من الباب الأول ص ١٩٠، وما بعدها في الحديث عن المعجم في نظر فيشر، كما أنني قد درست معجمه الذي بدأه دراسةً تحليليّةً في الفصل الأول من الباب الثاني.

(٣) تعريف الغرب بالفكر العربيّ – ألفريد كيوم (مجلة المجمع العلمي العراقي – الجزء (١) السنة (١) ١٩٥٠م ١٣٦٩هـ ص ٣٨٢).

(٤) راجع الفصل الثاني من الباب الثالث في الحديث عن أثر المستشرقين في المعجميين العرب ص ٧٢٢، وما بعدها.

◆ الدعوات الأخرى :

أطلق بعض الباحثين دعوات إلى تأليف معجم غير تاريخيّ، وكان هدف الجميع إيجاد معجم يحقّق للعرب ما يحتاجون إليه، لإيضاح ما يشكل عليهم في لغتهم، ولم تكن بعض تلك الدعوات منظّمة أو قائمة على أسس مُتَّفَق عليها، وإنما كانت في أكثرها معبّرة عن إحساس شخصي من المؤلّف بتلك الحاجة.

ولكي نعرف أسس تلك الدعوات يجدر استعراض كلّ دعوة بتقديم مختصر لها، وتصنيفها إلى مجموعات، للتعرّف منه على اتجاه دعوة صاحبه :

الأوّل : اتّجاه عصريّ :

عَنيت به من نظر في دعوته إلى واقع العربيّة في العصر الحديث، وحاجتها إلى معجم يجمع ما جَدّ فيها من مفردات ومصطلحات، فغلب عليه الاهتمام بتحقيق هذا الهدف، وألهاه عن الربط بين المعاجم العربيّة القديمة والعربيّة المعاصرة، وممّن غلب على دعوته هذا الاتّجاه :

♦ مصطفى الشهابي :

ذهب إلى أنّ تصنيف معجم عربيّ جديد أهون من تصحيح المعاجم العربيّة وتنقيحها، لما تشتمل عليه من عيوب ذكرها، ورأى الحاجة إلى معجمين[1] :

الأوّل : يجب اشتماله على الضروري من ألفاظ المعاجم القديمة، وعلى ألفاظ العلوم والمخترعات والمصطلحات الحديثة، مع وجوب تعريف ألفاظه تعريفاً صحيحاً، وضرب مثلاً لهذا المعجم بمعجم لاروس الصغير في الفرنسيّة.

الثاني : الحاجة شديدة إلى معجم إفرنجي عربيّ، يشتمل على أصحّ الألفاظ العربيّة الناظرة إلى الكلم الفرنجيّة، مع ضرورة تضمّنه أهمّ المصطلحات في مختلف العلوم والفنون والآداب والفلسفة.

ونلاحظ أنّ اتجاه مصطفى الشهابي في تأليف المعجم يمثل اتجاهه العلميّ، فكان له عناية كبيرة بتعريب المصطلحات الأجنبيّة في علوم الزراعة ونحوها من العلوم، ولذا أحسّ بحاجة العربيّة إلى هذا النوع من المعاجم، وجاء تأثّره باللغات والدراسات الأجنبيّة واضحاً، لأنّ كثيراً من تلك المصطلحات بلغات

---

(١) ينظر : عيوب المعاجم العربيّة وحاجتنا إلى معجمين – مصطفى الشهابي (المقتطف ج ١ المجلد ٩٧، ١٩٤٠، ١٣٥٩، ص ٢٥٢-٢٥٦)

أجنبيّة، كما أنّ المعجم الثاني الذي يرى الحاجة إليه قائمٌ على النقل من اللغات الأجنبيّة إلى العربيّة.

♦ عبد القادر المغربي :

نقل المغربي مثالين على دعوة عدد من الباحثين والعلماء إلى تأليف معجم يفي بالحاجة القائمة عند العرب، والمثالان هما : أمين الريحاني في مقالٍ له، والآنسة ميّ في كتابها (بين المدّ والجزر)، وأورد كلامهما عن صفات المعجم الذي يريان أنّه يلبّي الحاجة القائمة، وخلُص من تلك الدعوة التي لهج بها عدد من الباحثين عن صفة المعجم وشرائط تأليفه إلى أنّها ترجع إلى ثلاثة أمور[1] :

- حسن اختيار الكلمات، فنختار له من الكلمات ما نحن في حاجة إليه، ونهمل ما لا حاجة لنا إليه.
- أنْ يضاف إليه كلمات جديدة، دخيلة ومولّدة ومنحوتة ومشتقّة، ممّا تستدعيه حاجة الفنون العصريّة والاختراعات الحديثة.
- أنْ لا يشتغل واضعو المعجم بالعمل منفردين، بل عليهم أنْ يستعينوا برأي علماء اللغة أو مجامعها في الأقطار العربيّة الأخرى، توحيداً لكلمات اللغة وطرق استعمالها.

ونبّه إلى أنّ تلك المقترحات لا تفي بالحاجة ما لم يكن القائمون بوضع المعجم متعدّدين من أقطار متعدّدة، لاختلاف الكلمات المولّدة باختلاف الأقطار، وأنْ يكون بينهم أساتذة فنّ وصناعة وإدارة، مع رصد المال اللازم لطباعته طباعة متقنة، يشتمل على الرسوم والصور على مثال معجم (لاروس) الشهير.

وعن مادّة المعجم أعاد القول بضرورة أنْ يشتمل على جميع الألفاظ العربيّة على اختلاف أنواعها وأجناسها، فصيحة ومعرّبة ومولّدة وفنيّة وصناعيّة وإداريّة.

ويتضح أنّ هذه الدعوة شديدة التأثّر بالنظريّات الحديثة، وكان الهدف الأساس لها اشتمال المعجم على الكلمات الحديثة بمستوياتها المختلفة من فصيحة ومعرّبة ومولّدة، دون وضع حدٍّ لزمنها، كما أنّ النظر إلى معجم

---

(١) راجع : معجم عربيّ جديد – عبد القادر المغربي (المقتطف ج ٢، المجلد ٨٢، ١٩٣٣م ١٣٥١هـ – ص ١٣٦–١٣٨).

(لاروس) على أنّه المثل الأعلى فيما يخصّ الرسوم والصور دليلٌ آخر على اتّجاهه في دعوته.

الثاني : اتّجاه يجمع بين القديم والجديد

ويندرج تحته من دعا إلى أنْ يكون المعجم جامعاً لما جدّ في العربيّة من ألفاظ ومصطلحات معاصرة، مع عدم إهمال الرجوع إلى المعاجم القديمة والأخذ منها، واستدراك ما فات المعاجم القديمة من ألفاظ وردت في التراث.

وممن دعا إلى هذا الاتّجاه :

♦ محمّد حسن آل ياسين :

ذهب إلى أنّ الحلّ الأوحد الذي يضمن الفائدة الشاملة هو جمع معاجم العربيّة في معجم واحد، مثل (العين، والجيم، والجمهرة، والتهذيب، والمحيط، والمقاييس، والصحاح، والأساس، والعباب، واللسان، والمصباح المنير، والقاموس المحيط)، وذهب إلى أنّ اجتماعها في معجم واحد يتحقّق به القسم الأوّل من المعجم الذي نطمح إليه.

والقسم الثاني ينبغي أنْ يضمّ مقدّمة مفصّلة واسعة تُعنى بفهرسة كلّ أبنية العربيّة وأوزانها، والنصّ على ما هو قياسي منها، وما لا يصحّ القياس عليه، مع بيان الأدلّة أو القرائن التي حملت على الحكم بالسماع أو القياس في كلّ بناء منها، ومع تلك المقدّمة يضمّ القسم الثاني ما يلي :

- ما ورد في كتب التراث من ألفاظ عربيّة صحيحة لم ترد في المعاجم.
- الألفاظ الجديدة المستحدثة التي دخلت في اللغة في العصر الحاضر، ممّا اشتُقّ من جذر أصيل أو منحوت من كلمتين فصيحتين، أو مستعمل في معناه الجديد على سبيل المجاز.
- المصطلحات العلميّة التي وضعها أو أشرف على وضعها علماء مُؤهّلون[1].

ونلحظ أنّ اتجاه محمّد آل ياسين في المعجم المنتظر اتجاه يجمع بين التراث والمعاصرة، ويظهر اعتزازه بالمعاجم القديمة وإحساسه بقيمتها، وأنّ اجتماعها في معجم يسدّ جزءاً من ذلك النقص، كما يظهر إحساسه بالحاجة إلى معجم يضمّ ما لم تدوّنه المعاجم القديمة ممّا في كتب التراث، مع

(١) ينظر : المعجم الذي نطمح إليه – محمّد حسن آل ياسين (ضمن كتاب : المعجميّة العربيّة – أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلميّ العراقي ١٤١٢، ١٩٩٢ ص ٢٧–٧٠

ما جدّ من ألفاظ عربيّة حديثة مأخوذة من أصل عربيّ، مع المصطلحات التي وُضعت في العصر الحاضر، وبذا نحسّ بأنّ دعوته أشمل في الجمع بين القديم والجديد.

♦ **أحمد مطلوب :**

ذهب إلى أنّ معجم فيشر ليس كبير أهميَّة في هذا الوقت لصعوبة إخراجه، لبنائه على وجهات النظر السبع، ورأى أنّ الحاجة إلى وضع معاجم تاريخيّة لكل علم، بتتبّع تطوّر ألفاظه من المعنى اللغويّ إلى الاصطلاحي، ثمّ بيان تطوّر المعنى الاصطلاحي عبر العصور.

ورأى أنّ على المعجم الحديث أنْ يستوعب الجيّد من الألفاظ الجديدة إضافة إلى مفردات المعاجم، فهو يرى الجمع بين القديم والجديد، وفي رأيه أنّ أهمّ ما يوسّع مادّة المعجم :

♦ الرسائل اللغويّة : مثل كتب الغريبين والفقه والحيوان والنبات والنوادر ونحوها.

♦ المعاجم القديمة بعد إعادة ترتيب مفرداتها وحذف المكرّر.

♦ التراث : وهو كلّ ما تركه العرب من كتب الفقه والأدب والتاريخ والجغرافيا، لاشتماله على ألفاظ لم تذكرها المعاجم.

♦ السماع من البلغاء والأدباء الكبار.

♦ المجامع اللغويّة وجهودها في وضع ألفاظ وتصحيح أخرى(١).

ويتبيّن أنّ أحمد مطلوب يرى الجمع بين القديم والجديد من الألفاظ.

الثالث : اتّجاه يدعو إلى عدّة معاجم لأغراض مختلفة

هو الاتّجاه الذي نظر نظرة أوسع إلى العربيّة وتعدّد ميادينها وثرائها اللغويّ، وحاجة الناس إلى معاجم متعدّدة بحسب أعمارهم وثقافتهم، وهي معاجم مختلفة لا يغني بعضها عن بعض، وممن تبنّى هذا الاتجاه :

♦ عفيف عبد الرحمن :

ذهب إلى أنّنا بحاجة إلى أنواع من المعاجم التالية :

---

(١) ينظر : آفاق نمو المعجم العربيّ الحديث – د. أحمد مطلوب (المعجميّة العربيّة – أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلميّ العراقي ص ٩٥–١٠٢).

- معجم مبسّط حسب أوائل الكلمات لطلبة المدارس يلبي حاجاتهم.
- معجم لغويّ حضاري يتضمن تطوّر مدلول الكلمات تاريخيّاً، ويدون الاشتقاقات المفرديّة إلى معان جديدة، ويسجل الاستعمالات المعاصرة التي أوجبها التطوّر الحضاري، ويدخل فيه المصطلحات التي أقرتها المجامع اللغويّة.
- معجم للمعاني ترتب مفرداته وفقاً لأبوابه، وهذا ليس جديداً، فقد سبق هذا النوع مثل : الألفاظ الكتابيّة للهمذاني، وفقه اللغة للثعالبي.
- معجم للعلوم والفنون : يجعل لكل علم أو فنّ قسماً مستقلاً يرتّب حسب أوائل الكلمات.
- معاجم ثنائيّة اللغة : أي عربيّة ولغة أخرى.
- معاجم للهجات : لأنّ دراسة اللهجات أمر حيويّ لا تتأتّى دراستها دراسة علميّة إلاّ إذا وجدت لها معاجم، سواء اللهجات القديمة والحديثة(١).
- أحمد العايد:

ذهب إلى الحاجة إلى تصنيف عدد من المعاجم :

- معاجم عربيّة أحاديّة اللغة :

منها معجم مدرسي ألفبائيّ صرف مصوّر للتعليم الابتدائي، ومعجم متوسط اشتقاقي مرتب حسب حروف الهجاء مصوّر للإعدادي والثانوي، ومعجم لغويّ موسوعي شامل للتلميذ والمثقّف، ومعجم تاريخيّ موسوعي، ومعجم للمعاني، ومعاجم للعلوم الصحيحة، ومعاجم للفنون الجميلة، ومعاجم وصفيّة للغات الحيّة الدارجة، لاسيّما الحرف والصناعات.

- معاجم ثنائيّة اللغة : عربيّة وإحدى اللغات الأجنبيّة، لتعليم العربيّة والترجمة وغيرها.

وقال في آخر بحثه :" إنّ المعجم العربيّ المثالي لم يؤلّف بعد، هو عمل طويل النفس يتطلب ضمن مؤسسةٍ ما تظافر[٢] جهود العلماء وجهود التقنيين الألكترونيين، هو عمل جماعي يلتقي فيه العالم في الصرف والنحو

---

(١) من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة – د. عفيف عبد الرحمن (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص ٣٨٦–٣٨٧).
(٢) هكذا في المصدر والصحيح (تضافر).

والصوتيات وعلم الدلالة والعلماء في كل العلوم الإنسانيّة الأخرى من تاريخ إلى جغرافيا إلخ، والعلماء في كل العلوم الصحيحة من فيزياء إلى كيمياء إلى طب... الخ والعلماء في تسخير الأجهزة الألكترونيّة للغة العربيّة المتسعة زماناً إلى حوالي خمسة عشر قرناً، والمتسعة مكاناً في قارات عدة"[1].

يقف الدارس محتاراً بين عدد من المعاجم دعا إليها لغويّون متعدّدون ليختار أحدها لأنّه أهمّ من بقيّتها، فالمعجم التاريخيّ اتّضحت أهميّته وافتقار العربيّة إليه، والمعاجم التي تعتني بالكلمات الحديثة هي الأخرى تحتاج إليها العربيّة، وكذا الحاجة قائمة إلى عدّة معاجم لأغراض متعدّدة، كما دعا إليه الاتّجاه الأخير.

لكنّني أميل إلى أنّ المعجم التاريخيّ هو الأمل المنتظر لكثير من أهل اللغة، وأنّه بشموله يمكنه تلبية شتّى الحاجات إلى المعاجم الأخرى، فيمكن له أنْ يشتمل على لغة المعاجم العربيّة القديمة، مع الألفاظ التي جدّت في اللغة ولم تشملها المعاجم، والكلمات الحديثة، يشمل كلّ هذا بتسلسل ألفاظه تاريخياً، من أقدم العصور إلى العصر الحديث.

---

(١) هل من معجم عربيّ وظيفي – أحمد العايد (في المعجميّة العربيّة المعاصرة ص٥٨٧–٥٨٩).

خاتمة البحث :

فيما مضى من الدراسات جاءت في أغلبها كاشفة مناهج المستشرقين في عدّة ميادين منها :

- أعمالهم الموجّهة إلى الأعمال العربيّة، كشفت عن طريقتهم في التعامل معها، وقدرتهم على فهم التراث العربي، ففي دراسة مناهجهم في التحقيق تتبيّن لنا قدرتهم على فهم المخطوطات العربيّة، رسماً ومعنىً، والمناهج التي سلكوها.
- في دراسة مناهجهم في الصناعة المعجميّة تعرّفنا طرقَهم في تأليف المعاجم، والنظريّات التي اتّخذوها.
- في دراسة الفهرسة اللغويّة لديهم عرفنا طرقهم في ترتيب الألفاظ العربيّة، ومعرفة أصولها والحروف الزوائد فيها.
- في الدراسة التحليليّة لبعض معاجمهم كشفت لنا التطبيق العملي لنظريّاتهم في صناعة المعجم، ومدى تطبيقهم تلك النظريّات.
- في دراساتهم للمعاجم العربيّة القديمة كالجيم والمخصّص والمحكم تظهر لدينا استفادتهم من مناهج البحث الحديثة في دراسة المعاجم، للخروج بنتائج قيّمة.

إنّ أعمال المستشرقين الموجّهة إلى التراث اللغويّ – في كثير منها – أثّرت في الدراسات اللغويّة العربيّة، لما تتميّز به من كونها نظرة من أجنبيّ عنها، وهي – في الأغلب – نظرة لا تغفل شيئاً من مسائل اللغة كنظرة أهلها، ولذا قد يلتفت الأجنبيّ إلى مسألةٍ يغفلها العربيّ لصغرها، لكنّها مع مثيلاتها تثري الدراسات اللغويّة، ولو اطّلعنا على جيّد نتاج المستشرقين لوجدنا من النتائج التي وصلوا إليها ما لم يصل إليه بعض العرب.

تتّضح للمطّلع على هذه البحوث سعة ميدانها، لكثرة الأعمال التي تناولتها، مع اختلاف مناهجها، ولذا فالحديث عن نتائجها يبدو صعباً لعدم انحصارها في موضوع محدّد، ولكثرة ما يدخل تحتها من نتائج، لكنّني سأكتفي بما أراه عامّاً في أغلب أعمال المستشرقين، فمن تلك النتائج :

◙ اعتماد المستشرقين على النصوص الأصليّة في الكتب العربيّة المختلفة – للاستشهاد على المعاني – لا على المعاجم العربيّة، وقد اتّضح لدينا هذا عند دراسة معجمي دوزي وفيشر، حين رجعا إلى كتب النصوص ككتب التاريخ والرحلات والأدب وغيره، ولم يرجعا إلى المعاجم العربيّة إلاّ في مواضع قليلة، فمنهجهم متأثّرون فيه بمناهجهم في لغاتهم، لأنّ اللغة عندهم كائن حيّ يتغيّر، وخير ما يمثّلها كتب النصوص لا المعاجم.

◙ استفاد المستشرقون عند تحقيقهم للمخطوطات العربيّة من مناهج نشر النصوص اللاتينيّة، ومناهج المسلمين الأوائل في التوثيق، ولذا سبقوا العرب المعاصرين في هذا الميدان، فعرفوا قيمة تلك النصوص، وسعوا إلى نشرها وتحقيقها، وهم مع سبق المسلمين لهم في كثير من المسائل، إلاّ أنّهم أضافوا إضافات مهمّة، جامعين بين مناهج الغربيين والمسلمين.

وليس معنى هذا أنّ كلّ ما حقّقوه كان مقبولاً، بل فيه الحسن والرديء، لكنّ الكثير منه كان في وقته مقبولاً لعدم وجود البديل العربي، أمّا حينما نهض العرب في هذا الميدان فإنّ كثيراً منهم فاقوا المستشرقين.

◙ اعتنى المستشرقون عناية جليّة بصناعة المعجم العربيّ لإدراكهم أنّه مفتاح اللغة، فسعوا إلى تعلّم العربيّة وتيسير تعلّمها بوضع معاجم ثنائيّة، بالعربيّة ولغاتهم، واستفادوا من النظريّات المعجميّة في صناعة المعاجم في لغاتهم، فقد تقدّم هذا العلم في اللغات الغربيّة، وصدرت فيها معاجم اكتسبت شهرة كبيرة.

◙ التأثير المتبادل بين العرب والمستشرقين، وغلبة أثر المستشرقين فيما يخصّ مناهج البحث، فظهرت لنا مناهجهم في ميادين مختلفة مثل : التحقيق، وصناعة المعجم، والفهرسة اللغويّة، والدراسات المعجميّة، وظهر لنا مدى تأثّر اللغويّين العرب بها حين أصبحت شائعة بينهم.

تلك كانت بعضاً ممّا ظهر لي في أثناء دراسة أعمال المستشرقين، ممّا يعدّ من النتائج العامّة في أعمالهم، ويحسن بنا الاستفادة ممّا يناسبنا منها، ويمكننا الخروج بتوصيات منها :

١– من اطّلاعنا على مناهجهم في التحقيق والنشر يظهر لنا الاختلاف الواضح بين أعمالهم، وأغلبها كان قبل مدّة طويلة، حينما كانت مناهج التحقيق في بداية ظهورها، وقبل استقرارها، لكنّنا لا ننسى فضل سبقهم في هذا

الميدان في العصر الحديث، وجدّهم في تحقيق نصوصٍ بلغة غير لغتهم، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة الاهتمام بتلك المناهج لدراستها، والخروج بأفضلها لاعتمادها وتدريسها للباحثين.

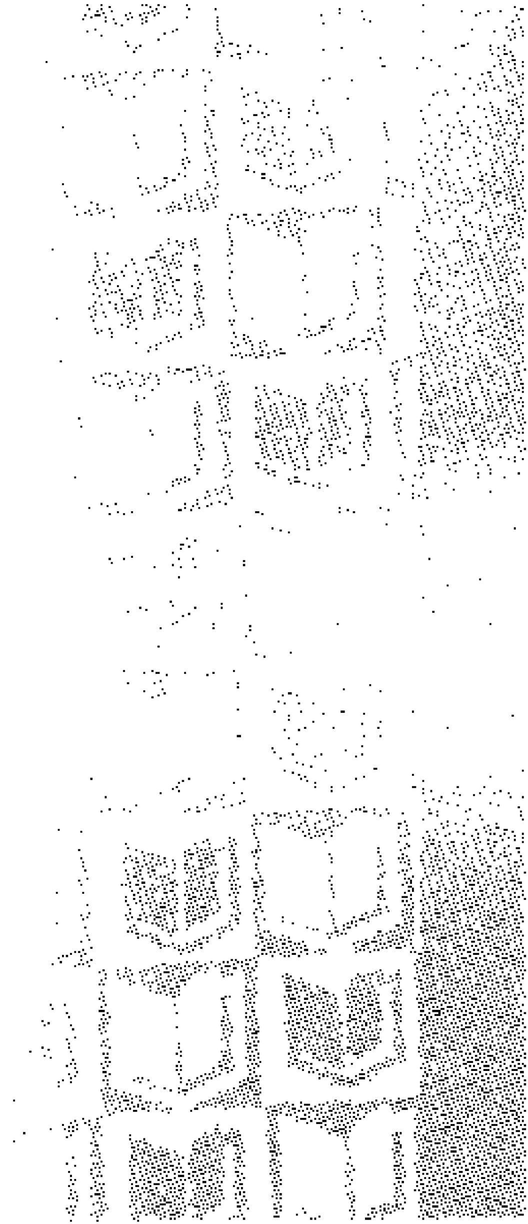
٢- وفي ميدان الصناعة المعجميّة العربيّة تبدو أهميَّة الاطّلاع على جهودهم فيه، فقد نال قدراً كبيراً من الاهتمام في لغاتهم، ثمّ نقلوه لتطبيقه على العربيّة.

٣- وعند النظر في تلك الدراسات حول صناعة المعجم لديهم يظهر افتوازنا إلى دراسات متخصّصة تتّجه هذا الاتّجاه، لا لدراسة المعاجم القديمة ومعرفة مدارسها فحسب، وإنما لمعرفة النظريّات التي اعتمد عليها واضعوها، لمعرفة محاسنها وعيوبها، للاستفادة منها في صناعة المعجم في العصر الحاضر.

٤- وجوب الاهتمام بدراسة جهود المستشرقين وعرضها للتحليل والنقد، لاكتشاف جوانب الإجادة فيها للاستفادة منها، والعناية بالوقفات القيّمة التي يقفها المستشرقون في بعض أعمالهم والتفاتهم إلى ما لا يلتفت إليه العربيّ.

في نهاية هذه الدراسات يحدوني الأمل أنْ تلقى الدراسات اللغويّة حظّها من الاهتمام، لاتّصال واقع العربيّة في هذا العصر بها اتّصالاً وثيقاً، لكي تشهد الساحة اللغويّة بحوثاً جادّة تثري اللغة، وتتناول القضايا الجديدة فيها.

أسأل الله عزّ وجلّ أنْ ينفع بهذا الجهد القليل، وأنْ يكون إسهاماً يسيراً في حقّ العربيّة علينا، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.



Summary

The central theme of this thesis is the **works written in Arabic lexicology within the broad framework of orientalism .** The aim of this research is to provide an intensive study to the orientalists' work in lexicology.This thesis is divided into three chapters ,with each chapter comprising four sections divided up into numbered sub-sections. the preface provides an outline of lexicology in general (e.g as a field of linguistic research) its basic principles and foundations , a brief history of a **Works written in arabic lexicology within the broad framework of the orientalism heritage all over the world , and a chronologic listing** of the most important Orientalist centers and institutes that contributed to Arabic studies.

In the first chapter, titled "*Arabic lexicology in The orientalists' works: a Methodological approach* ", we have considered methods of orientalists in their linguistic research,We have examined general properties of orientalists methods adopted and developed in linguistics research , we showed how orientalists linguists have applied their approach models in studying Arabic corpus .we likewise provided an intensive illustration material accurately selected from the most prestigious ***orientalists' works.*** In the second chapter, we shed lights on the orientalists' methods in codicology , philology and exploration of medieval Arabic manuscripts in lexicon domain. In the first section, titled " A study in the orientalists' method in codicology (= exploration of medieval Arabic manuscripts)" , we provided a theoretical approach to " German orientalists association" Methods, as well as , " French Guillaume Bude Association" Methods,We provided likewise lots of evidence in support of relations between Muslim linguists methods in

codicology and western methods in exploring and analyzing medieval Latin manuscripts. In the third chapter titled " the orientalists' methods in lexicology", we studied the orientalists' theories in lexicology, with intensive illustration material and detailed examples from their published works. In the fourth chapter ,titled " the orientalits's methods in language indexing", we considered in detail the orientalists' methods in language indexing .In this chapter we adopted, in exploration of orientalists' methods in language indexing, the applied approach . we focalized our applied exploration on three references considered the most important works **written in language indexing within the broad framework of orientalism** :

- The alphabetical index of the Al-Hadeth terms - by the Dutch Orientalist Wensink & others (= Concordance Et Indices De LA Tradition Musulmane: Les Six Livres, Le Musnad D'Al-Darimi, Le Muwatta'De Malik, Le Musnad De Ahmad Ibn Hanbal (8 volumes) (French Edition) A. J. Wensinck (Author), J. P. Mensing (Author)
- "Al-Sunnah Treasure Key " by the Dutch Orientalist Wensink
- "Al-Furqan Stars in the parts of Quran" (=Concordantia Corani Arabicae) by the German orientalist Gustavus Flugel

The second chapter titled (Analytical study of the orientalists works in the Arabic lexicon) is divided up into three sections:

- The first one provides a detailed analysis of a number of historical lexicons like:

"Supplement to Arabic dictinnaries" (=Suppliment aux Dictionnaires Arabe) - by the Dutch Orientalist Reinhart Pieter Anne Dozy

- The languge historical lexicon- by german Orientalist August Fischer

The scond section addressed a number of thematic dictionaries like:.

- "The detailed dictionary of Arabs clothes" by Reinhart Pieter Anne Dozy ,the Dutch Orientalist

"Lectures on the history of Arabic philosophical terms "by Louis Massignon, the frensh Orientalist

- Al-Arif (A Dictionnary of Arabic grammar terminology) by J. Pierre Cachia , the frensh Orientalist

The third section shed light on lexical studies of some orientalists :

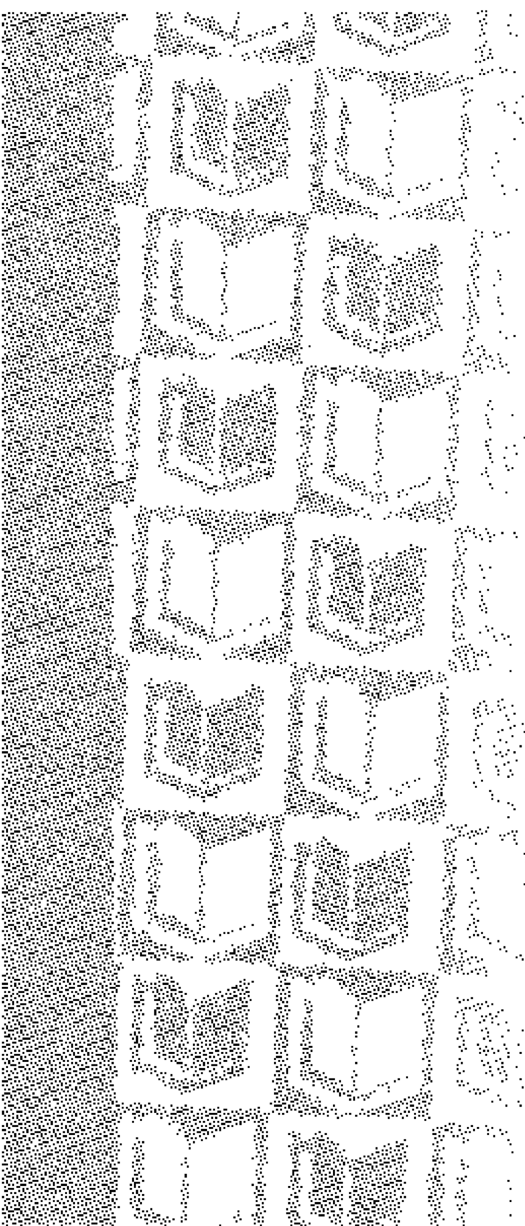
- Al-jiim book : Abi- Amr al- Shaybani -by Werner Diem,the german Orientalist
- -Ibnu- Sydah : His biography and essays - Rodrique Cabanelas, the Spanish Orientalist
- Arabic : studies in the language, dialects and styles by Johann Fuck ,the german orientalist
- The Modern Standard Arabic – researches in the development of words and styles by jaroslav stetkevych, the American orientalist (Harvard University)

The third chapter : ***"evaluation analysis"*** is a summary of the previous chapters, it contains illustrative samples of orientalist works mentioned above, evaluated in detail .this chapter is divided into for sections :

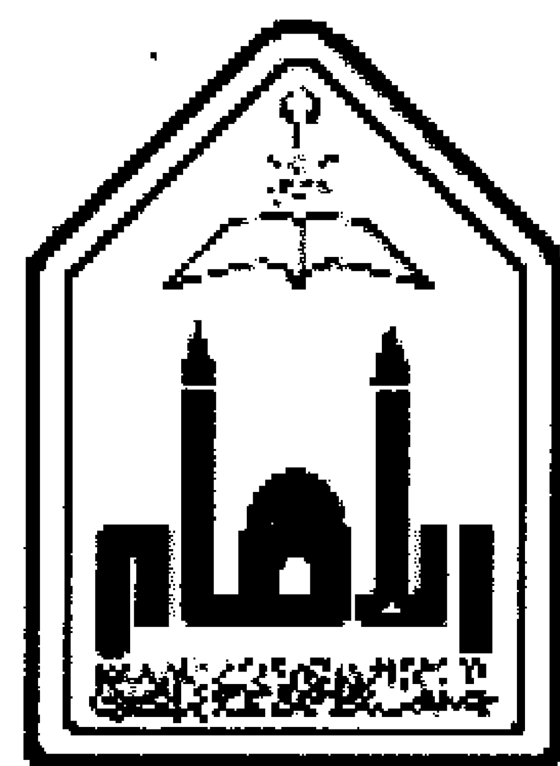
- The first one : The orientalists affected by Arab lexicologists
- The second: the effect of the orientalists on the Arab lexicologists
- The third one: the orientalists' **<u>Works written in lexicology</u>** between the pros and the cons
- The fourth : " the expected lexicon" between Arabs and orientalists

In the conclusion, we briefly revealed the basic outcomes of this overall study of a number of orientalists works.

We hope this summary to be sufficient to serve as a general background to the various sections in this thesis wich each have their own topics and aims , yet share the insight that orientalists' **<u>Works written in Arabic lexicology provides a fruitful and interesting view on Arabic lexicon .</u>**



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Imam Muhammad Bin saud Islamic university
Deanery of Academic Research



The Orientalists' Works in Arabic Lexicology

Study and Evaluation

Dr. Abdulaziz ben Humaid M. Alhumaid

Part 2

2012